المركز القومى للترجمة

بيتر جران



صعود أهل النفوذ

رؤية جديدة لتاريخ العالم الحديث



ترجمة

سحر توفيق

2844

صعود أهل النفوذ

رؤية جديدة لتاريخ العالم الحديث

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2844
- صعود أهل النفوذ: رؤية جديدة لتاريخ العالم الحديث
- بيتر جران
- سحر توفيق
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:

The Rise of the Rich: A New View of Modern World History

By: Peter Gran

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة.   ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤   فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org   Tel: 27354524   Fax: 27354554

صعود أهل النفوذ

رؤية جديدة لتاريخ العالم الحديث

تأليف: بيتر جران

ترجمة: سحر توفيق

2018

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جران ، بيتر
صعود أهل النفوذ، رؤية جديدة لتاريخ العالم الحديث / تأليف بيتر جران، ترجمة سحر توفيق
القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٨
٣٨٨ ص، ٢٤ سم
١ - العالم - تاريخ
٢- التاريخ الحديث
أ - توفيق، سحر (مترجم)
(ب) العنوان ٩٠٩

رقم الإيداع ٢٢٣٣٢ / ٢٠١٥
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977-92 -0440- 6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

شكر وتقدير

هذا العمل، الذي ظل مستمرا دون توقف تقريبا منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، قد استفاد بمساعدة كثير من الأفراد وعدد من المؤسسات والهيئات. ومن دواعي سروري أن أتمكن من التعبير ببضع كلمات من التقدير هنا لمن قدموا هذه المساعدات.

حظيت بمساعدة كبيرة من جانب المؤسسة التي أنتمي إليها، جامعة تمبل، والقسم الذي أشارك بالعمل فيه، قسم التاريخ، ليس فقط بمنحى بعض التفرغ ولكن أيضا بإمدادي بالمعلومات التقنية حول نقاط مختلفة، ومساحة لعرض أفكاري، وبعض كلمات التشجيع الطيبة. وأول من يخطر على ذهني العميدة السابقة سوزان هربست Susan Herbst، والمدير السابق ريتشارد إيمرمان Richard Immerman، ومديرنا الحالي البروفيسور أندرو إيزنبرج Andrew Isenberg، وكذلك مارك هالر Mark Haller وآرثر شميت Arthur Schmidt، وهناك زملاء آخرون. وأود أيضا أن أشكر الجامعة للتفرغ للدراسة وتمويل بحث صيفي، ومكتب منح الجامعة لمساعدتي في الحصول على منحة من مؤسسة فولبرايت. أود أيضا أن أشكر أمناء مكتبة بالي Paley Library، الذين قضوا الكثير من الوقت لمساعدتي في الوصول إلى المادة العلمية الخاصة بالبحث. وأود أيضا أن أذكر المساعدة التي تلقيتها من تلاميذي، سواء قبل التخرج أو المتخرجين، أثناء المحاضرات وأخص بالذكر أحدهم، هو براندون إدواردز Brandon Edwards، للمساعدة في إعداد الببليوجرافيا.

منذ جئت إلى جامعة تمبل، انضممت إلى مركز الشرق بحوث الأوسط التابع لجامعة بنسلفانيا، وتمتعت بالعديد من أنشطته على مر السنوات. وقد شاركني

البروفيسور روبرت فيتاليس Robert Vitalis، المدير السابق للمركز، في تدريس مقرر تعليمي حول الاستشراق الأمريكي، وهو موضوع يظهر في هذا الكتاب. وأشكره لهذا ولمكارم أخرى منه.

ولقد عملت فى هذا الكتاب بالترادف مع مشروع حول التاريخ المصري. وقد نال هذا المشروع دعما في تلك الفترة أيضا، وهذه المنح أتاحت لي فرصة التفرغ للتفكير في كلا المشروعين. وسوف يلاحظ القارئ، أن هذا الكتاب ينطوي على كثير من التاريخ المصري. ومن ثم فإنني أود أن أشكر مؤسسة فولبرايت على منحة واحدة منها، وهيئة المنح القومية للعلوم الإنسانية على منحة أخرى، ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لمنحة ثالثة، والمركز البحثي الأمريكي فى القاهرة لاستضافتي في مناسبات مختلفة.

وقد منحني مركز تاريخ العالم، الذي كان موجودا حتى وقت قريب للغاية في جامعة نورث إيسترن، فرصا متعددة لتقديم مناظرتي ومجادلتي حول صعود أهل النفوذ، وأقدم جزيل شكري للطلبة والزملاء في هذا المركز، خاصة البروفيسور باتريك مانينج Patrick Manning، الروح المرشدة لهذا المكان. وحظيت بمزيد من الفرص في مؤتمرات مؤسسة تاريخ العالم.

كما دعتنى عدة مؤسسات أخرى إلى مؤتمرات أو غير ذلك مما منحني فرصة لتقديم أفكاري والحصول على معلومات مفيدة. وأود أن أبدأ بتقديم الشكر للبروفيسور دورا كانوسي Dora Kanoussi لدعوتي إلى مركز جرامشي في بويبلا Puebla في أسبوع ذكراه، مما أفادني بتوضيح الكثير فيما يخص جرامشي اليوم. وأود أن أتوجه بالشكر للأستاذين: ولفجانج هوج Wolfgang Haug وتوماس فيبر Thomas Weber في *Historisch-Kritisches worterbuch des marxismus* (برلين) لدعوتي لكتابة آراء ماركس حول الريف المصري، ثم لنقدها. وأود أن أشكر البروفيسور تومو ميلاسو Tuomo Melasuo من معهد أبحاث تامبير للسلام (تابري) (Tampere Peace Research Institute [TAPRI]) لدعوتي إلى تامبير

وكرم وفادته، لإعطائي الفرصة للاتصال بالنضال لمحاربة العنصرية ضد العرب من خلال الحوار اليورو-متوسطي (Euro-Mediterranean dialogue). كذلك كانت الزيارات إلى تابري مفيدة، حيث وجدت الفرصة للعمل على موضوع الزعامة السياسية hegemony فى بلدان البحر المتوسط. ودعاني البروفيسور هيروشي كاتو Hiroshi Kato للإقامة وفرصة لإلقاء محاضرة من خلال مشروع الدراسات الإسلامية في طوكيو، وهناك استطعت أن أحاول ربط تناول نمط الزعامة السياسية مع بلدان مختلفة. ودعتني كويتشي أوهارا Koichi Ohara من الفرع الياباني في جمعية جرامشي الدولية (في طوكيو أيضا) لإلقاء محاضرة حول الزعامة السياسية في اليابان.

ودعاني أفراد آخرون لزيارات وإلقاء محاضرات أثناء عملي في هذا المشروع. وأود أن أشكر البروفيسور روجر أوين Roger Owen في مركز دراسات الشرق الأوسط فى جامعة هارفارد لإعطائي فرصة لمناقشة نمط الاستبداد الشرقي Oriental-despotism اليوم، ومركز الدراسات الإنسانية في جامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس والبروفيسور هالة حليم لإعطائي فرصة للمساهمة في مؤتمر حول القوميات والهويات، والبروفيسور جوي بنين Joey Beinin لدعوتي للمساهمة فى ورشة عمل حول العولمة والإسلام في جامعة ستانفورد، والبروفيسور روبرت فيتاليس Robert Vitalis لدعوتي للتحدث عن "القضية الجنوبية" في مصر في مركز الشرق الأوسط لجامعة بنسلفانيا، والبروفيسور جوناثون بيركي Jonathan Berkey للإقامة في كلية ذافيدسون وفرصة لمناقشة موضوع اللاغرب non-West في سياق المقرر الدراسى حول الحضارة الغربية.

وأود أيضا أن أشكر البروفيسور نيك هوبكينز Nick Hopkins والبروفيسور ريم سعد في الجامعة الأمريكية فى القاهرة لتقديمي إلى عدد من خبراء صعيد

مصر في مؤتمر بأسوان، هذا الموضوع كان مهمًا بالنسبة لمناقشتي حول قضية الجنوب. والبروفيسور إنيد هيل Enid Hill، من الجامعة الأمريكية فى القاهرة أيضا، والتي دعتني إلى ورشة عمل حول المنهج، وأدت هذه الورشة إلى إخراج عمل جماعي كانت هي محررته؛ وكانت أول فرصة لي لتطبيق تحليل الزعامة السياسية على كل بلدان الشرق الأوسط. وكان الفصل الذي قدمته أثناء المؤتمر مفيدا غالبا بعد ذلك في التدريس ويقع ضمن الكتاب، خاصة في الفصل الرابع. وكثيرا ما دعتنى مؤسسات أخرى فى القاهرة لإلقاء محاضرات ومناقشة أفكارى وما إلى ذلك. ويسعدني أن أشير إلى مدى الأهمية التي مثلها ذلك لحياتي وعملي. د. غيسلين أليوم Ghislaine Alleaume، المدير السابق لمركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والتشريعي والاجتماعي (السيداج) (Le Centre d'Etudes et de Documentation Economiques, Juridiques, et Sociales [CEDEJ]) ، بذلت من وقتها لتشجع عملي من خلال مؤتمر في ديسمبر ١٩٩٨ في المركز حول كتبي، وفي مناسبات أخرى عبر السنوات وضعتني في صلة مباشرة مع الفكر الفرنسي المعاصر حول موضوع غزو نابليون لمصر في ١٧٩٨ ومع قضية كيف تم تأويل ذلك. ويظهر أثر ذلك أيضا في هذا الكتاب. وأود أيضا أن أشكر الدكتور جابر عصفور وزير الثقافة الأسبق لنشر كتابي *Beyond Eurocentrism* عام ١٩٩٨ ولدعوتي إلى سلسلة من المؤتمرات حول قضايا ثقافية والتي أفادت كثيرا في توسيع آفاقي. وأود في هذه النقطة أن أشكر الدكتور عماد أبو غازي، الذي ساعد وشجع عملي أيضا أثناء عمله في المجلس. وأصل الآن إلى فرصة شكر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. هذه الجمعية كان يرأسها لفترة طويلة الراحل الدكتور رؤوف عباس. وقد قام هو والدكتورة نيللي حنا، الأستاذة فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، وزميلة الدكتور رؤوف عباس فى الجمعية، وفي السيمينار العثماني الجاري، قاما بتأييد

عملي.وتشجيعي منذ أواخر ستينيات القرن العشرين وسبعينياته حتى يومنا هذا. وفي الغالب، أدين لهما بكلمة شكر في كل ما كتبت. هذا الدين حقيقي على وجه الخصوص بالنسبة للدكتورة نيللي حنا، التي قرأت بعناية مخطوطة سابقة لهذا العمل.

وبالنسبة لعملية التحرير، فقد ظهر هذا الكتاب إلى الضوء بفضل دعوة في الوقت المناسب من ديالا حمزة لزيارة Zentrum fur Moderner Orient في برلين، والتي تزامنت مع الضيافة الكريمة من Wissenschaftskolleg zu Berlin، حيث كنت ضيفا رسميا على د. سماح سليم ود. جورج خليل.

وهناك زميلان قريبان آخران قضيا الكثير من الوقت يتحدثان معي حول هذا المشروع، وهما الدكتورة أميرة سنبل في جامعة جورج تاون، والدكتور رفعت أبو الحاج في صني- بنجهامبتون. وشارك كلاهما قلقي عبر السنوات بشأن بعث الأتجاه الاستشراقي في الدراسات الأكاديمية.

ودعمت دار نشر جامعة سيراكيوز لوقت طويل، وعلى وجه الخصوص ماري سلدن إيفانز Mary Selden Evans، التي كانت تشجعني بلا نهاية بأروع الدعابات خفيفة الروح. هذا العمل استفاد أيضا من اقتراحات ثلاثة من القزاء الخارجيين، وكلهم أعترف بالمساعدة التي قدموها لي.

وعائلتي، اعتادوا حتى الآن أن يروا كم اعتدت أن أستغرق وقتا أطول كثيرا مما أقول إنني سأفعل – على الأقل أتمنى ذلك. وتأييدهم لمجهوداتي تعني لي أكثر كثيرا مما أستطيع التعبير عنه.

مقدمة الطبعة العربية

عندما صدر كتابي "الجذور الإسلامية للرأسمالية" في طبعته العربية عام ١٩٩٣، وبينما اتفق الجميع مع مجادلتي بأن الثقافة الحديثة ترجع إلى أصول محلية، بدا أن الكثيرين تلقوا بمزيد من التقدير مناقشة تاريخ مصر باعتباره تاريخا مستقلا وليس قائما على ما جاء من الغرب أو من أي مكان آخر.

وفي السنوات التالية، زرت مصر عددا من المرات قدمت فيها محاضرات ونشرت مقالات قمت فيها بتقديم المزيد حول حجتي ومجادلتي محاولا أن أجعلها أكثر إقناعا. كان بطل كتابي، الشيخ حسن العطار، الذي توفي في ١٨٣٥، معروفا في دراسات التراث الإسلامي، لكن الدارسين لعصر النهضة أو التاريخ الحديث كانت معرفتهم به ضئيلة إلى حد ما. والحق أنني أردت أن يضع ميدان دراسات التاريخ الحديث ودراسات النهضة الشيخ حسن العطار في اعتباره، والاهتمام بالخلفية الخاصة بالقرن الثامن عشر، والتي نشأ وعمل فيها هذا الرجل.

ومن الطبيعي أنه كانت هناك عقبات في طريق التغيير، والعقبة الرئيسة هي تقاليد هذه الميادين. لقد نشأت ميادين من نوع ميدان الدراسات التاريخية المصرية الحديثة ودراسات النهضة عقب نهضة المنهج الغربي، وهو منهج شمل أكثر كثيرا من مصر وحدها أو ١٧٩٨، حتى إننا لو تناولناه نقديا فقط من جانب وجهة نظر مصر وحدها، فلن يكون النقد كافيا أبدا. وهكذا، يمكن أن نبيِّن- كما حاولت أن أفعل- أهمية خلفية القرن الثامن عشر لفهم مصر الحديثة، فقط لأجد أنه في نظر الكثيرين مهما كان ما كُتب على أساس هذه النظرة، لن يكون قائما على أساس واقعي لأنه سيكون فعليا بلا أساس. فما الذي يستند عليه هذا المنهج؟

بالطبع، لست أول من يقابل مثل هذه المشكلات في مصر. منذ وقت مبكر للغاية مثل فترة ما بين الحربين العالميتين، كان الباحثون يحاولون شرح كيف كان يمكن أن توجد شخصية مثل "الجبرتي"، وهو من إنتاج القرن الثامن عشر، رجل اتصاله بأوروبا محدود للغاية، ورغم ذلك كتب أعظم كتاب تاريخ لدينا حول مصر الحديثة. وتوصل الباحثون بعد جهد جهيد إلى حل لمعضلة عدم فهمهم لوجود مثل هذه الشخصية وهو الزعم بأن الجبرتي كان "عبقريا في عصر من الظلمات". ولكن الدراسات التي تناولت القرن الثامن عشر بعد ذلك، على يد المؤرخ جمال الدين الشيَّال، ألقت الضوء على شخصية أخرى، وهي شخصية "محمد مرتضى الزبيدي"، مؤلف آخر قاموس شامل تحت عنوان "تاج العروس". وهذا أيضا وُصف بأنه عبقري في عصر من الظلمات. وفي وقت أحدث، بدأت تظهر أيضا شخصيات أخرى اعتبرت بنفس الطريقة عباقرة، من بينهم حسن العطار.

ولكن، بينما ازداد عدد هؤلاء العباقرة، أصبح واضحا للباحثين أنهم لم يستطيعوا الاستمرار في الاحتجاج بنفس التفسير "عبقري في عصر من الظلمات". إن فكرة وجود عبقري كانت مفيدة كطريقة للتنفير من دراسة تلك الفترة؛ ولم يعد هذا ملائما. أما ما كنا بحاجة إليه فهو دراسة للفترة وليس مجرد دراسة لأعمال عدد قليل من الأفراد الذين تصادف أنهم اجتذبوا اهتمامنا. وهكذا ظهر السؤال في الفكر التاريخي المصري: هل يمكن للمرء في النهاية أن يبيّن أنه كانت هناك جذور حديثة مبكرة للثقافة المصرية الحديثة. فهناك عدد من الباحثين المصريين في الحلقة الدراسية حول العصر العثماني كانوا يسعون لتناول جانب أو آخر من جوانب هذا السؤال.

وكلما تقدمت مثل هذه الدراسة، بدا وضع الأمور في نصابها أكثر صعوبة. حتى قضية كيف نتناول نابليون أصبحت أكثر وضوحا. فليس من الضروري أن نغير على خط فاصل. فعلى أية حال، غزا نابليون بلدانا عديدة واستولى عليها. في

كل مكان كان من المعترف به أنه كان عبقرية عسكرية، ولكن فقط في مصر افترض بالإضافة إلى عبقريته العسكرية أن الغزو كان مهما في خلق التاريخ الحديث، أو أن الغزو وضع تحت الضوء نوعا من التخلف المستأصل في التكنولوجيا أو الأسلحة. هذا كثير جدا.

عندما نتأمل هذا المشهد البحثي المتغير، واعتبارا لتجاربي الخاصة في بحث الشيخ العطار، أصبحت أعتقد ضرورة وجود طريقة أكثر اتساعا وشمولا للنظر إلى تاريخ العالم الحديث من الطريقة التي قدمها لنا منهج "صعود الغرب". وعلى هذه الخلفية الفكرية، بدأت أصل إلى فكرة بديلة لمنهج صعود الغرب، وهنا ظهر في البداية كتابي: ***"ما بعد المركزية الأوروبية"*** (القاهرة، ١٩٩٨)، والآن ***"صعود أهل النفوذ"***، وهو هذا الكتاب الذي بين أيديكم.

فيلادلفيا

إبريل، ٢٠١٥

مقدمة

هذا الكتاب مساهمة* لإعادة التفكير في تاريخ العالم الحديث. أقدم فيه الخطوط العريضة لرواية كبرى جديدة metanarrative، رواية أدعوها "صعود أهل النفوذ"، وأحاول بها التغلب على بعض الصعوبات التي يواجهها المؤرخون حاليا في تفسيرهم لتاريخ العالم الحديث والمعاصر من خلال الرؤية المعتادة "صعود الغرب"، صعوبات مرجعها عدم دقة هذه الرؤية الأخيرة. وبعبارة أخرى، يحاول الكتاب تحدي المنهج السائد. ولكن هذا التحدي ليس من النوع المتعارف عليه، والذي يحاول عملية إصلاحية لا طائل من ورائها لتفاصيل الصرح القائم؛ على العكس، هذا التحدي يتطلب كمية كبيرة ووطيدة من إعادة البناء. والحق أن اتخاذ **صعود أهل النفوذ** منهجا يشمل مضامين عديدة تشير إلى موضوعات لم يتطرق إليها البحث حتى إنه بالضرورة يأخذ شكل جدول أعمال في كتاب، أو ما يسمى "كتاب الأجندة" agenda book.

في النصف الأول من الكتاب أقدم الأسباب المنطقية لهذا التوجه. وأؤكد أن المنهج الرئيسي في علم التاريخ، صعود الغرب، قد وصل إلى نقطة لا يستطيع بعدها أن يهضم المعارف الجديدة بفعالية. وهذا يعني أنها رواية تفتقد الدقة. ولهذا فالمطلوب هو تغيير المنهج. وعلى هذا فإنى أقدم في النصف الثاني من الكتاب تخطيطا عاما للتاريخ الحديث بعد إعادة ترتيبه وفقا لمنهج **صعود أهل النفوذ**.

تتمحور الرواية التاريخية السائدة حاليا، كما يوحي اسمها– صعود الغرب– حول المركزية الأوروبية. وكان كثير من المؤرخين مدركين لهذه الحقيقة منذ وقت طويل. والواقع أنه في وقتنا الحالي هناك اتجاه لتصحيح أخطاء الماضي عن طريق

تشجيع التوسع في إدخال مواد من كل مكان في العالم. ورغم أن هذا الكتاب يشارك في هذا الاتجاه، فإنه يختلف في تأكيده على أن مشكلة المركزية الأوروبية وكذلك كل الأشكال الأخرى المتصفة بالافتقاد إلى الدقة، لن تختفي حتى يجد علم التاريخ طريقة جديدة من نوع ما لتنظيم روايته الكبرى الأساسية؛ إن رواية صعود الغرب لا تحمل "الخلاص"، حتى لو كانت تفترض أيضا درجة أكبر من التوجه الكوزموبوليتاني cosmopolitanism. على المرء مواجهة المركزية الأوروبية بالمعنى النظري، وليس فقط عن طريق "قلب الصفحة". إن منهج صعود الغرب يخلق غربا صاعدا، وشرقا راكدا، وشعوبا بلا تاريخ، ويساعد على تهميش معظم شعوب العالم. والتحدي هو أن نجد طريقة لكتابة تاريخ العالم بحيث تصبح بلدان الشرق الأوسط ليست شرقية، وبحيث لا يكون الأفارقة شعوبا بلا تاريخ، وبحيث يكون للتاريخ الغربي مكان، ولو لم يكن تاريخ شعوب في صعود مستمر. فكيف يمكن مواجهة هذا التحدي دون الوقوع في المركزية التعددية polycentrism، وفقدان المعنى المعقول لرواية القوة، والنفوذ؟ إن هذا الكتاب، **صعود أهل النفوذ**، هو محاولة لحل هذه المشكلة.

وتقديم منهج جديد يعني مواجهة المنهج القائم، حيث تميل النماذج الفكرية لتجديد نفسها باستمرار ما دامت لم تجد مواجهة. فإذا واجهت تحديات من ظهور حقائق جديدة، فمن غير المحتمل أن يتغير الكثير. وتشجع الحقائق الجديدة تقريبا عملية من التجديد الظاهري المفتعل باستمرار. وهكذا، على الأقل حتى الآن، متى ما واجه منهج صعود الغرب حقائق جديدة، كما حدث مرات عديدة، خرج منها سليما تقريبا، وربما أقوى بدرجة طفيفة. وبمعنى من المعاني، كان من الممكن دائما أن نجد الغرب يصعد ويتوسع؛ وفكرة أن الشرق استطاع بشكل ما أن يُعاد تنظيمه، ولكنه ظل باستمرار بلا حراك، وكان من الممكن دائما جعله كذلك. وهكذا، يمكن للمرء أن يُخرج اليابان والصين من فكرة الشرق إذا احتاج الأمر،

ويظل لدينا شرق. ويمكن التعرف على الثورة في التاريخ الاجتماعي، ولكن يظل من الممكن القول بأن النخب صنعت التاريخ والقول بأن معظم الناس ليس لهم تاريخ. مثل هذه الملاحظات، بالطبع، لا تعني التثبيط من التحديات التجريبية، ولكنها بالأحرى تجذب انتباه القارئ إلى احتمالية أن قليلين سوف يستنتجون من قراءة عمل تجريبي أن المرء بحاجة لإعادة التفكير في قضية المنهج التي ينطوي عليها ضمنا، ما لم يشمل أيضا قدرا كبيرا من الحجج. ومن الممكن الذهاب إلى مدى أبعد، ونقترح أن القبول العام لفكرة صعود الغرب كرواية كبرى يعمل على إعاقة ما لا يتفق معها. وعلى سبيل المثال، إذا كشف عمل تجريبي عن مجموعة غير متوقعة من التفاصيل، فإن القارئ النمطي على الأغلب سوف يتراجع عند مقابلته مثل هذا العمل، كما سوف أثبت بأمثلة من الدراسات حول أفريقيا والشرق الأوسط.

إن منهج صعود الغرب يبالغ في أهمية كل ما هو غربي على حساب العالم الثالث – حتى على حساب الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. وقد سيق الغربي العادي إلى لعب دور في تاريخ العالم أكبر حتى من قائد بلد في العالم الثالث. هذا الموقع غير مقبول من الناحية الفكرية والنظرية كما أنه مشكوك فيه من الناحية التعليمية؛ فهل علينا أن نُعلِّم الطلبة الغربيين أن لديهم مثل هذا النفوذ وتلك الأهمية؟ هل هي فكرة طيبة أن نعلِّم طلبة العالم الثالث أن أملهم الوحيد هو أن يصبحوا "متغربين"، الأمر الذي يعني دعم طبقتهم الحاكمة لأن الطبقة الحاكمة هي أكثر الطبقات "تغريبا" في البلاد؟

ما المقصود بـ "صعود أهل النفوذ"؟

تُستخدم عبارة "صعود أهل النفوذ" في هذا الكتاب بمعنيين مختلفين. ويتداخل المعنيان، ويستلهم كل منهما الآخر، ولكنهما مختلفان. إن "صعود أهل النفوذ" عبارة نموذجية يمكن أن تفسر تاريخ العالم، وهي أيضا نظرة متعمقة في الملاحظة

العملية حول ظاهرة مهمة في تاريخ العالم، ظاهرة تعرضت للتجاهل بشكل عام، ربما بسبب العقبات التي وُضعت في طريقها بسبب تبني منطق منهج "صعود الغرب". وفي الفصلين الأولين تأخذ فكرة "صعود أهل النفوذ" أولوية كمنهج، وفي الفصول التالية أتناول الظاهرة بالملاحظة العملية.

وكظاهرة تجريبية، يعتبر صعود أهل النفوذ اتجاها مهمّا للقرون القليلة الماضية؛ فهو تكتل العناصر القوية والسائدة في العالم. والتكتل هنا يطلق عليه مصطلح "صعود"، وعناصر القوة والسيادة في العالم ومن يتبعهم، يطلق عليهم "أهل النفوذ". وعملية التكتل، كما سوف نرى، ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية[١].

شهد التاريخ الحديث، أي التاريخ منذ القرن السادس عشر فصاعدا، تطور مجموعة من العلاقات المضطربة ولكن الحميمة للطبقات الحاكمة القومية والعناصر المهيمنة على مستوى العالم، وأدت المصالح الطبقية المشتركة لدفع هذه الجماعات نحو تشجيع تطور السوق، ولكن العلاقات المتداخلة بين أفراد هذه الطبقة كانت على العكس عادة مشحونة بمشاكل كثيرة. وعلى الأقل كان هناك دائما قدر كبير من المنافسة على نيل قطعة أكبر من "التورتة". كانت هذه الجماعة، ولا تزال، تتمتع بالثراء، الذي يمكن أن نلاحظه اليوم فيما يبدو أنه خريف سلطتها، وهي تحاول في بلد تلو الآخر تقوية إستراتيجيات السيطرة القائمة من خلال الحكم بتشريعات الطوارئ وبالانضمام إلى "شرطي عالمي" world policeman.

ولاستخدام مصطلح "أهل النفوذ" فوائد مؤكدة في مناقشة نموذجية وتجعله أفضل من عدد من المصطلحات الأخرى شائعة الاستخدام. رغم أنه غير مألوف بالمعنى الأدبي، فهذا المصطلح لم يتطور كاستعارة ولا يلعب أي دور ذي مغزى في نظرية أو حتى في ذخيرة معتمدة من المصطلحات المستخدمة في دراسة التاريخ[٢]. فإذا كان من المتعارف عليه أن تكون مصطلحات التاريخ الغربي على

صلة بفكرة إضفاء صفة الاضطهاد نتيجة لهذا التوسع، فإن صعود أهل النفوذ كرواية بديلة للسلطة تتميز بأنها تتيح للباحث تحليل التاريخ بطريقة أكثر موضوعية، كما ذكرنا(٣).

وللمناهج العلمية أبعاد جدلية وعلمية في ذات الوقت. يزعم منهج "صعود الغرب"- في نوع من الجدل- أن ما يمثله علم، وأن التقاليد الأخرى مجرد تقاليد أيديولوجية(٤). أما منهج **صعود أهل النفوذ**، فإن البعد الجدلي يكمن في الادعاء بأنه عند تطبيق منهج صعود الغرب على تاريخ العالم يفشل في فعل ما يقول: إنه سوف يفعله، أي إنه لا يستطيع تفسير كيف وصلنا إلى هذا الحاضر عبر ذلك الماضي، أو كيف تتداخل الأوجه المختلفة للتاريخ. ولو فعل، لكان الأرجح أن مشكلات، مثل المركزية الأوروبية،سوف تحل نفسها بنفسها. أما ما جعل هذا التناقض بين ما يزعمه وما ينجزه شديد الوضوح، فهو صعود التاريخ الاجتماعي. وفي عصر فيه المؤرخ على وعي بالتاريخ الاجتماعي، ويعرفه، كيف يمكن أن يظل معتمدا على منهج يضع ثلاثة أرباع البشرية خارج التاريخ؟

من الممكن أن يفكر المرء أن مشكلة المركزية الأوروبية قد تم التعامل معها، إلى درجة ما، حتى على أساس الخطوط المقدمة هنا(٥). وعلى أية حال، هناك تقاليد كاملة من الدراسات بُنيت حول مصطلحات من نوع "النخبة العالمية"(٦)، الطائفة الحاكمة في العالم، والطبقة العالمية(٧). ولكن، إذا نظرنا بإمعان إلى هذه التقاليد، يمكن أن نجد أن الاستخدام الرئيسي لكل تلك المصطلحات أشبه بطريقة لوصف الغربيين. أما استخدام تلك الصيغ لوصف هياكل السلطة في العالم الثالث، فإننا نجد فيها دائما إشارات إلى حلفاء، مضيافين توفيقيين، أو شركاء غير مساوين للغرب. وبالتباين، إذا اتبعنا منهج **صعود أهل النفوذ**، سيصبح حكام العالم الثالث منتجين مشاركين في النظام العالمي الحديث. إن الطبقات الحاكمة في العالم الثالث متعاونة مع الطبقات الحاكمة الغربية في قمع شعوب العالم الثالث، ومثيلتها

الغربية، على السواء. هذا التحالف هو الذي جعل النضال ضد الهيمنة على المستوى القومي شديد الصعوبة ومثيرا للإحباط بالنسبة للأمم التي وقعت فريسة للسوق العالمي[٨].

* * *

تخرج الكتب الأكاديمية بناء على سياقات معينة. معرفة هذه السياقات عادة تفسر الكثير من منطق الكتاب. وفي هذا القسم سوف أشرح كيف أنه– رغم العلاقة القوية بمنهج صعود الغرب في بلدان مثل الولايات المتحدة[٩]– لا يزال من الممكن للمرء أن يبدأ جدلا من هذا النوع، حيث تتلخص الأسباب في كل من: الطبيعة غير العادية لتاريخ العالم كحقل معرفي في الأكاديمية الأمريكية، وحقيقة أن الولايات المتحدة كبلد فى سبيلها إلى دخول فترة من الأزمة تدعو للتساؤل حول الكثير من فرضياتها الجوهرية[١٠].

لا شك أيضا أن القارئ يعرف أن حقل تاريخ العالم أمريكي جدا. في الواقع، وفي هذا الوقت، يبدو أن القراءة والكتابة حول تاريخ العالم في واقع الأمر تسلية أمريكية لقضاء وقت الفراغ. قليل من الكتب التي ظهرت مهتمة بتاريخ بلدان العالم الثالث، أو حتى أوروبا. وحيث إن هذه الحال لا تنطبق على حقول العلم الأخرى، خاصة الحقول الأخرى في التاريخ، فمن الممكن أن نسأل ماذا عن هذا الكم من المؤلفات التي تدعم هذه الحقيقة؟.

إذا نظرنا عبر السنوات الثلاثين الماضية إلى كيف ظهر حقل تاريخ العالم في الولايات المتحدة، فسوف تبدأ بعض الإجابات المبدئية على هذه الأسئلة في الظهور. عندما أصبح الاقتصاد الأمريكي أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي في سبعينيات القرن العشرين، ظهر حقل تاريخ العالم ليستولي على وظيفة الحقل الأقدم الخاص بالحضارة الغربية والبلدان الغربية الأخرى. وقد يفسر هذا التشديد على

الهوية الغربية النقص النسبي في الاهتمام لدى بعض القراء الأجانب. وقد يفسر أيضا أحد أهم ملامح هذا الحقل، مقاومته لفكرة المنهج أو صراع المنهج أو الجدل التنظيري. وقد يتساءل المرء: إذن فما المنطق في اختيار مثل هذا الحقل كنقطة دخول إلى تحديات خاصة بالمنهج؟

هنا لا بد أن نضع في اعتبارنا ملمحا آخر من ملامح تاريخ العالم: إن طبيعة الحقل ذاتها عامة، أي إنه حقل موجود داخل المجتمع بقدر ما هو موجود في الجامعة. إن تاريخ العالم في الولايات المتحدة تشرف عليه حكومات ولايات عديدة ويصل الإشراف حتى المستوى الثانوي. وبهذا فهو يعكس ثقافة العامة أكثر كثيرا مما يفعل عمل المؤرخين في معظم الحقول الأخرى. ورغم أن كتابا عن تاريخ العالم لابد أن يكون –بالتعريف– عملا واسع المجال، فهو أيضا– في التطبيق– منظم على نحو نموذجي. وقد وضع المؤلف في ذهنه نوعا بالغ الخصوصية من القراء، ولهذا السبب ينبغي أن يعرف المؤلف ماذا يتوقع القراء من مثل هذا الكتاب؟. ماذا يعني بالنسبة لحقل علمي أن يتناول المجال العام في فترة من تنامي الأزمة الاجتماعية؟. هذا سؤال مهم، على سبيل المثال، كيف يمكن للمؤلف أن يعرف ما يتوقعه القراء. يكفي أن نذكر هنا أنه في هذه النقطة يكمن جزء واحد من مبرر اختيار حقل تاريخ العالم، فهو مناسب لاستخدام الحكمة التقليدية: الأزمة تجبر المجتمع على أن يعيد التفكير في أحواله وما درج عليه.

وأتخيل أن احتمالية وجود تحدٍ للمنهج أيضا لها علاقة بالموضع الذي يحتله، أو لا يحتله الحقل العلمي بين الدراسات الأكاديمية. فالحقل العلمي الذي يدرك من يمارسونه أن لديهم مكانة مضمونة من غير المحتمل أن ينطلق في اتجاهات جديدة. ويبدو أن بعض مؤرخي تاريخ العالم يرون له مثل هذه المكانة، وهو أمر لا يرغب معلم أن يقع فيه تلاميذه؛ لكن بالنسبة لآخرين، هناك شعور أكثر بأنهم وقعوا في الشرك بسبب تشريعات الدولة وشركات إصدار الكتب المقررة وأنهم يتعرضون

للتهميش في الحياة الجامعية ولا يُعتبرون مساهمين حقيقيين في المعرفة – وبعبارة أخرى، ليس لديهم أية مكانة على الإطلاق. وبالنسبة لهؤلاء، يمكن أن نفترض أن البعض قد يرغبون في إعادة التفكير في تخصصهم وتاريخه الغريب.

عندما نتأمل تطور هذا الحقل منذ ثمانينيات القرن العشرين، نلاحظ أنه لا ينظر أبدا إلى ما قبل تلك الفترة في الزمان، وأنه يتجنب أية علاقة قريبة بكتابة التاريخ في الأقسام الأخرى من علم التاريخ والتي تنظر بالطبع إلى ماضيها. وهذا يجعله حقلا متميزا بوضوح بين حقول التاريخ الأكاديمي اليوم. معظم المؤرخين يعتبرون تخصصهم قد نشأ في القرن التاسع عشر، وأنه تطور منذ ذلك الوقت حتى اليوم؛ لكن مؤرخي تاريخ العالم ينظرون إلى حقل بدأ في نظرهم فقط في ثمانينيات القرن العشرين.

ظهر تاريخ العالم كحقل علمي، على الأقل في تجسيده الحالي، مع ظهور ما بعد الحداثة في أعقاب ثورة في التاريخ الاجتماعي باءت بالفشل، فقد تم إسكاتها بتحويلها إلى تاريخ ثقافي–اجتماعي. وكان على تاريخ العالم، في مرحلته المبكرة، أن يتكيف مع "التحول الثقافي" ثم مع "الدراسات ما بعد الكولونيالية"، وأن يجد لنفسه موضعا بينها. وأثناء هذا السعي، أثبت أساتذة تاريخ العالم نجاحهم، ومن المؤكد أنهم استفادوا من عمل تلك التعديلات. فقد أفاد مجيء "التحول الثقافي" في تقويض العديد من أهم المنافسين لحقل تاريخ العالم، والتاريخ المقارن، والأدب المقارن، والسياسة المقارنة، والاقتصاد السياسي، والاجتماع التاريخي.

وبوضع فكرة تحدي المنهج هدفا لهذا الكتاب، من الطبيعي أن تكون البداية إيضاح ما المقصود بكلمة "المنهج"، حيث إن مثل هذه المصطلحات تُستخدم بمعان مختلفة وطرق كثيرة. كما سبق الذكر، تتمتع فكرة المنهج أو تحدي المنهج بأهمية في معظم العلوم الأكاديمية، ولكن ليس في الحقول المتصلة بالهوية، مثل تاريخ

العالم. ذلك أن الفرضية الأساسية لهذه الحقول هي أنه لا ينبغي أن يكون ثمة شك من أي نوع في المادة المتناولة فيها، ومن ثم، حتى فكرة المنهج غريبة عنها إلى حد ما، على الأقل في الأوقات العادية. فالنماذج وتحديات النماذج على السواء موجودة جنبا إلى جنب في حقول علمية مثل الاجتماع والأدب والفلسفة، تلك الحقول التي يمكن أن تنطوي على الشك، والنسبية. وبالإضافة إلى ذلك أود الآن أن أضيف أن معظم الفهم العام للمنهج وتحدي المنهج حتى في تلك الحقول ليس بالضرورة من النوع المفيد للغاية لبلوغ أهدافنا. هنا ما أعنيه هو فكرة المنهج وفقا لتوماس كوهن Thomas Kuhn، المؤلف المعروف جيدا في الولايات المتحدة لعمله على النماذج المعرفية وخاصة لاهتمامه بالصعود السريع لمنهج معرفي جديد تغلَّب على آخر قديم وراسخ. كوهن ليس منشغلا جدا بصراع النماذج أو باحتمال تعايش نماذج متعددة في مجال معرفي ما، كما هو الحال معنا هنا. فهو، على العكس، يعتقد أن المنهج الأفضل سوف يقضي ببساطة على المنهج الأسوأ[١١].

ومن وجهة نظر حقل علمي مثل التاريخ، عندما نأخذه ككل، ربما كان كوهن مخطئا في اعتقاده بأن منهجا واحدا يمكن أن يقضي على الآخر بهذه السهولة، لمجرد أنه الأفضل. فهناك حقول علمية مثل التاريخ يمكن أن تشمل نماذج عديدة متنافسة في وقت معا[١٢]. ونتيجة لذلك، يُنصح الباحث في التاريخ بتقديم مقاربته الشخصية بقدر ما يستطيع من الإقناع، ويأمل في أن يجد القارئ أنها تحتوي على ما ينقص مقاربات أخرى. وفي حالتي أرجو أن يكون هناك بعض الاهتمام بكيف يمكن إعادة قراءة "الغرب" حتى لا يشوه تاريخ العالم عندما يطالب "الشرق" بأن يقوم بدور "الآخر". أتمنى أن يكون بعض القراء راغبين في معرفة كيف يمكن لمنطقة مثل الشرق الأوسط أن تبدو لو لم يتم رسمها وتصميمها لتأدية هذا الدور[١٣]، أو كذلك كيف نتعامل مع الحملة الدعائية في وسائل الإعلام حول

العودة إلى إحياء الاتجاه الاستشراقي re-Orientalization – وعلى سبيل المثال "صراع الحضارات"(١٤). ورغم ذلك، فأنا لا أقصد بأي حال القول بأن كل المؤرخين لديهم هذه الاهتمامات، ولا أن هذه الموضوعات ينبغي أن تكون ضمن اهتماماتهم.

ويترتب على هاتين النقطتين الأخيرتين، نقطة تحمل على استخدام التاريخ بغرض تحدي المنهج، وهي ملاحظة أن تلك الحقول التي تحتوي على صراعات النماذج هي حقول علمية رفيعة الشأن، أما التي لا تحتوي على صراعات المنهج فهي قليلة الشأن. بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان واضحا أن مكانة التاريخ قد تدهورت بشدة بين العلوم الأكاديمية الأمريكية. وبدأ كثيرون ينظرون إلى التاريخ ككل كتراث وليس كعلم. وتحت هذه الظروف، يعود السؤال مرة أخرى، كيف يمكن أن نبدأ تحديا للمنهج بحيث يكون بكامله من داخل أي فرع من فروع التاريخ؟ ما يطرأ على الذهن أولا هو أنه لم يكن المقصود تحديا عاديا للمنهج، وثانيا –هنا أكرر النقطة السابقة– إن تاريخ العالم احتل موقعا غريبا داخل حقل التاريخ، كفرع من داخل علم التاريخ، وفرع دخيل عليه في نفس الوقت، وحتى على العلوم الأكاديمية، ومن ثم، ثالثا كان السياق الأوسع للأزمة في الولايات المتحدة من الممكن أن يضفي القبول على مثل هذه المحاولة من جانب شخص لدراسة تاريخ العالم. وتحت الظروف الحالية، سوف يكون مؤرخو العالم من بين أوائل من يتصلون برياح التغيير في المجتمع.

* * *

كل كتب التاريخ، بما فيها تاريخ العالم، يتم الحكم عليها وفق مصادرها. أي نوع من المصادر ينبغي لكتاب عن تاريخ العالم، مثل هذا الكتاب، أن يستخدمها لو كان يحاول تجاوز الموضوع المتناول ومناقشة النماذج؟. وقد تبين أن هذا السؤال سؤال شائك.

كان المؤرخون في سبعينيات القرن العشرين يفترضون أن المصادر يمكن بشكل عام تقسيمها بين مصادر أولية (أرشيفية أو أصلية)، ومصادر ثانوية (منشورة أو مشتقة). وسوف يعتمد النص الخاص بتاريخ العالم على المصادر الثانوية. وبهذا المعنى، سوف يكون مشتقا. وفي الثمانينيات، أصبح هذا الموضوع أكثر تعقيدا، حيث تدخل المؤمنون بفكر فوكو- Foucauldians، وما بعد الحداثة، وغيرهم، بتقييم نقدي لفكرة المصدر الأولي[١٥]. ورغم ذلك ظل التمييز موجودا، ولكن كشيء يمكن الجدل بشأنه أكثر من شيء يمكن افتراضه. هذا العمل يعكس هذه الحالة فيما بعد سنوات الثمانينيات.

وفي سنوات عقد الثمانينيات، أصبح اختيار المصادر وكيفية استيعاب محتوياتها يعكس قلقا ينبغي الاعتراف به: حساسية مهنية[١٦]. وهنا أذكر على وجه الخصوص النفور- على سبيل المثال- من قصص المؤامرة. فعلى مدى الجيل أو الجيلين السابقين، تكوّن لدى المؤرخين- عن صواب في نظري- قلق متنام حول الاعتماد المتزايد في وسائل الإعلام على التفكير التآمري. فإذا أراد شخص أن يزعم وجود تواطؤ بين العناصر المهيمنة على العالم، كما أفعل، فإن جزءا من الأدلة على ذلك كامن في الاستدلالات الهيكلية، ويمكن أن يؤدي إلى مشكلات. ومن المهم أن أوضح، تحسبا لوقوع التباسات، أنني أفترض أن المنطق الهيكلي قد يستحث اختيارات معينة، ولكن ذلك يختلف عن المؤامرة. وفي العادة يبدو أنهما متماثلان، ولكنهما ليسا نفس الشيء في واقع الأمر. والفارق المهم هو أن المنطق الهيكلي جزء من المتعارف عليه في المجتمعات المعقدة، أما المؤامرة بقدر ما نعرف فهي شيء يتم تلفيقه في لحظة أو أخرى. ولتجنب الخلط بين الاثنين، يبدو أن أفضل طريقة هي أن نعمل باستخدام أكثر المصادر قبولا على نطاق واسع – وعلى سبيل المثال، الوثائق الخاصة بتاريخ العلاقات الدولية (international relations [IR])، والتاريخ الدبلوماسي. مثل هذه المواد، بالطبع، تميل إلى الرصانة

والرزانة، لكنها ثابتة وموضوعية. وقد أضفت إلى هذه المادة الذخيرة المعتادة من التاريخ الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، والنظرية الاجتماعية. وتلعب الصحافة الاستقصائية دورا أكبر كثيرا.

وتمثل طريقة العرض أيضا قضية لدى المؤرخين. فكل الكتب، بالطبع، من المحتمل أن تكون وثائق أو قد تكون مصادر ثانوية. ويبدو أنه من المناسب وضع هوامش نهاية الكتاب طويلة لتشي بالمواقف الفكرية المختلفة حول الموضوعات، وهذه أحيانا تكون بديلة عن الهوامش التقليدية التي تذكر حقيقة موجودة على صفحة من كتاب معين. وبهذه الطريقة، يمكن لنص الكتاب التركيز على خطوط رئيسية قليلة من الفكر، بينما تنقل الهوامش فكرة ما عن المصادر وعن أي أشياء أخرى قد تعن. وعلى سبيل المثال، إذا أراد المؤلف أن يركز في نص الكتاب، مثلما أفعل، على فكرة **صعود أهل النفوذ**. وفي نفس الوقت، هذا الموضوع، كأي موضوع تجريبي آخر له سياق. ولا شك أن تاريخ العالم به ما هو أكثر مما ينسب إليه مهما كانت أهميته لتفسير القوى العالمية ومهما كان يتم إهماله من جانب الباحثين في الماضي. إن الهوامش الطويلة تتيح لي أن أوضح هذه النقطة.

وحيث إن تسمية كتاب جدول الأعمال، أو "كتاب الأجندة" تعتبر تعريفا غامضا، غير محدد لنوع الكتاب، فإن المؤلف يواجه ليس فقط مشكلة المحتوى وأسلوب المناقشة، والمصادر، بل أيضا مشكلة الشكل. فليس ثمة شكل موصوف لكتاب الأجندة(١٧). ويفضل المؤرخون بشكل عام القصص. وكان هذا هو الحال قطعيا طوال سبعينيات القرن العشرين. وعقب ذلك أصبح التعبير عن هذا التفضيل أقل، ولكن حتى اليوم لا يزال يمثل نوعا من القاعدة المعتادة لحقل يقوم على التعليم مثل تاريخ العالم. ولسوء الحظ لا يمكن اعتبار القصص اختيارا رئيسيا بالنسبة لكتب الأجندة. بل من الممكن أن نقترح أنه إذا استطاع المرء كتابة قصة، فلن يعتبر الكتاب من نوع كتاب الأجندة. ولكي نعبر عن ذلك بطريقة أخرى، فالقصة

تتضمن نوعا من التتمة النسبية التي تفتقدها بالضرورة كتب الأجندة. أما ما يستلزمه الاستخدام الناجح للقصص فهو وجود درجة واضحة من الإجماع فيما يختص بجوانب عديدة من الموضوع الذي تجري معالجته، فالقصة تتيح للمؤلف أن يعترف بالإجماع وأن يركز على موضوعات ثانوية ربما لم تحل بعد. وبهذا فإن الرواية لها مكانها بوضوح. وأحيانا يكون هناك إجماع، وأحيانا تجعل متطلبات التعليم من القصة شيئا مفيدا للغاية. وأنا أؤكد هذه النقطة حيث إنني أعتقد أن وجهة نظري قد تحتاج إلى المزيد من التعليلات. ومثلما أكد المؤرخون منذ السبعينيات والثمانينيات فصاعدا وعن صواب، إن تطور حقل التاريخ في حد ذاته لم يهمل قط استخدام القصة. وهنا أفكر في الثورة التى طالت تحليل الاختلاف فى الجنس Gender، ونمو الاهتمام بالشكل الأدبي في الكتابة التاريخية. هذه الإبداعات أفادت في تحدي منطق كتابة التاريخ بشكل روائى.

وأيا كان رأي المرء حول هذه التطورات أو حول استخدام القصة على أسس براجماتية، فإن هذا الكتاب، كما سبق الذكر، لا ينساق خلف القصص كثيرا. ولهذا السبب، سيجد القارئ أنه من أجل التعامل بانتظام ومنهجية، اعتمدت على شكل عام يقترب من شكل القص، مستمد من علم الاجتماع التاريخي من المستوى المتوسط. الذى يتيح للمؤلف حرية رواية قصة ولكن بطريقة فضفاضة إلى حد ما، وأن يضع تعليقاته الجانبية، وأن يعرض تيارات متعددة، وأن يفعل ذلك إلى درجة أن كل هذه العناصر لو كانت موجودة في رواية تقليدية لأصبحت مفككة. وفي نفس الوقت، يتحرر المؤلف أيضا من فوضى الخصوصيات التي تواجه كاتب التاريخ القصصي. فاستخدام منهج علم الاجتماع التاريخي، إذن له مزاياه، ولكنه أيضا له عيوبه. فهو اختيار أدنى من القص في أنه كثيرا ما يراوغ في مجال رئيسي تقع مسئوليته على المؤرخين: تناول موضوع السلطة ومن ثم توضيح من لديه هذه السلطة وكيف يتم استخدامها أو مقاومتها. وفي هذا العمل، سوف يجد

القارئ مجهودا مبذولا للتغلب على هذه المشكلة، رغم الاعتماد على منهج علم الاجتماع التاريخي[١٨].

وأخيرا، إنني أرى أن التغيير في المنهج يتطلب أزمة، وأن المجتمع الأمريكي يدخل على نحو متزايد في الأزمة. التغيير في المنهج ليس مجرد حدث خاص بمؤلف يعيش في برج عاجي. إن الحقول العلمية المتجذرة كثيرا في الحلقات الدراسية، مثل تاريخ العالم، من المرجح أن تكون من أوائل العلوم التي تعكس الأزمة التي يعيشها المجتمع نفسه. وعلى هذا الأساس أعتقد أن بذل محاولة لمواجهة منهج "صعود الغرب" في تاريخ العالم هي محاولة لها مبرراتها.

* * *

هذا الكتاب منظم في ثلاثة أجزاء متداخلة. الجزء الأول يتخذ نظرة نقدية واضحة من الليبرالية والماركسية باعتبارهما وجهتي النظر الشاملتين اللتين تعتبران الأساس الداعم لمنهج صعود الغرب اليوم، والجزء الثاني يبصر ماذا يمكن لصعود أهل النفوذ كمنهج أن يبدو في التاريخ الحديث المبكر والتاريخ الحديث، ويبين الجزء الثالث كيف يمكن لصعود أهل النفوذ كمنهج أن يضيف إلى دراسة الولايات المتحدة المعاصرة.

نبدأ بمناقشة الأزمة في الكتابات الليبرالية والماركسية، أزمة نضعها كفرضية ظهرت واضحة لأول مرة على يد الثورة في التاريخ الاجتماعي ثم بالنمو المستمر للمعرفة بعد ذلك. والواضح أن الحال هو أن وجهتي النظر الشاملتين كلتيهما لا تستطيعان استيعاب هذه المعرفة الجديدة بسبب التزامهما بالرواية الكبرى لصعود الغرب.

وفي الجزء الثاني نحاول استطلاع ما سوف يبدو عليه **صعود أهل النفوذ** بمرور الوقت، ونناقش القوى العالمية منذ ميلاد الرأسمالية الحديثة. هذا الجزء

مقسم إلى فصلين، أحدهما يغطي مطلع العصر الحديث، والآخر يغطي العصر الحديث. بالنسبة لدراسة مطلع العصر الحديث، القضية الرئيسية هي كيف نفسر أصول النظام الرأسمالي الحديث وتطوره المبكر على نطاق عالمي دون أن نقع في المركزية الأوروبية أو نظام المراكز التعددية. وأقوم بهذه المهمة عن طريق تناول القضية الأكثر تحديدا حول كيف نشأت جماعات في بلدان مختلفة وتنامت قوتها باستخدام السوق بمجرد ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي إلى الوجود؟ وبمتابعة هذا المسار، أجد أن هذه الجماعات اعتمدت أساسا على المركنتيلية كشكل للاقتصاد السياسي، وكان هذا الاعتماد هو الحال في جميع أنحاء العالم. اتخذت المركنتيلية عددا من الأشكال المختلفة، ولكنها كلها تشترك في ملمح أساسي: اعتمادها على العلاقات الثنائية. وكان نمو مؤسسة العلاقات الثنائية بين القوى التجارية الغربية وحكام العالم الثالث أحد الملامح المركزية للتاريخ المبكر للرأسمالية.

أما بالنسبة للتاريخ المعاصر، أي الفترة بعد خمسينيات القرن التاسع عشر، فإن الشكل الأكثر انتشارا للاقتصاد السياسي هو الدولة القومية الرأسمالية؛ تراجعت المركانتيلية. استمر حكام تلك الدول القومية في الاعتماد على العلاقات الثنائية، ولكن الأداة الجديدة والمهمة للغاية لزيادة القوة في تلك الفترة كانت هي العلاقات متعددة الأطراف. أتاحت العلاقات متعددة الأطراف فرض سوق محلية موسعة كثيرا على مزيد ومزيد من البلدان، وبإجراءات أمن أكبر، مما نتج عنه ثروات للطبقات الحاكمة والعناصر المهيمنة أكثر كثيرا مما كان يمكن أن يحدث أبدا من قبل.

ومع اقترابنا من الحاضر، نجد إشارات على أن الأثرياء مكبلون ليس فقط بالدولة القومية كنظام سياسي، ولكن حتى بالرأسمالية كنظام اقتصادي، حيث إن هذا الأخير يهدد مصالحهم بعجزه عن تطوير آليات لإعادة التوزيع. ويبدو أن الرأسمالية يمكنها الاستمرار في التراكم، ولكن هذا كل ما تستطيعه. واعتبارا للنظام الرأسمالي، هناك ما يوحي بأن أهل النفوذ غير قادرين على التقدم ليصبحوا

طبقة "لنفسها"، لأنه، كما كتب لينين في كتابه الكلاسيكي حول الإمبريالية منذ قرن مضى، لابد للتنافسية أن تستمر بقدر ما يستمر وجود الدول القومية.

في الجزء الثالث من الكتاب، أتناول السؤال حول السبب في أن منهج **صعود أهل النفوذ** منطقي أكثر حتى بالنسبة لجزء من التاريخ يعتبره المرء المستفيد الأساسي من منهج صعود الغرب، وبالتحديد، تاريخ أمريكا المعاصر. ونجد أنه بالتحول إلى **صعود أهل النفوذ**، يمكن شرح جوانب تاريخ الولايات المتحدة التي لا يمكن شرحها عند العمل وفق منهج صعود الغرب. وهنا أركز على موضوع النفوذ السياسي الخارجي في سياسات الولايات المتحدة، وصناعة القرار فيها. أتفحص مؤسسة اللوبيات الخارجية، وهي مجموعة لابد منها لفهم النفوذ الأجنبي. رجال اللوبي الأجانب في واشنطن كان لهم تأثير عميق على الاقتصاد السياسي الداخلي للولايات المتحدة، لكن اعتبارا للطريقة التي يعمل بها المنهج المعرفي السائد نادرا ما يلحظ أحد أنشطتهم. ومن الناحية الأخرى، إذا بدأ المرء من فكرة **صعود أهل النفوذ**، فسوف يكون من البديهي أن تكون ثمة حاجة لوجود وسطاء للمساعدة على معرفة تفاصيل العلاقات بين جماعات الهيمنة المختلفة في العالم.

الفصل الأول، "التاريخ الاقتصادي للعالم الحديث بين الليبرالية والاقتصاد السياسي"، يثير المأزق الذي يواجه مؤرخي العالم بالعمل داخل الإطارين المعاصرين: الليبرالية أو الماركسية، وتطبيق مفاهيمهما على دراسة التاريخ الاقتصادي للعالم. ونجد أنه لا توجد فقط مشكلات تجريبية في عدد متزايد من الحالات، ولكن هناك أيضا مشكلة المؤرخ الذي يقع في الإيمان بالآنية presentism (أي بأنه لا أهمية لشيء، سواء أحداثا أو كيانات، خارج الحاضر أو الآن) عندما يحاول استخدامهما. لكن هذه المفاهيم تحتوي الكثير مما يعتبر شديد الإيحاء. ويتخذ الفصل مثالا من مفهوم تخطي الحدود القومية transnationalism. وهو مفهوم يحمل العديد من الاحتمالات المثيرة للاهتمام. ولهذا السبب، فإن له العديد من

المؤيدين المتحمسين، حتى بين المؤرخين، وكذلك داخل المجتمع الأكاديمي الأوسع. وهناك على سبيل المثال التزام قوي على وجه الخصوص باستخدام هذا المفهوم من جانب المدافعين عن السوق الأوروبية المشتركة، وهناك آخرون أيضا يحاولون تنظير الاقتصاد السياسي بما يتجاوز الدولة القومية.

وأقوم أيضا بإلقاء نظرة موجزة على التاريخ الاقتصادي الماركسي المعاصر، وأجده يصل في معظمه إلى نفس النتائج التي تصل إليها الليبرالية الجديدة، ولكن مع استخدام لغته الخاصة ومنهجه الخاص. ورغم أنه يبدو انتقادا عنيفا لليبرالية، فعند تفحصه بنظرة أعمق نجد أن النقد في معظمه محدود محصور داخل الإطار العملي الذي خلقته الليبرالية. ثم أجد فرضية بوجود مجال اقتصادي، وأنه هو المقصود بالمادية؛ هذا المجال يفترض أنه يمتلك المفتاح لفهم التاريخ. وحيثما تميل الليبرالية الجديدة نحو غائية يوتوبية Utopian teleology، تميل الماركسية نحو صورة الواقع المرير في المستقبل، أو الديستوبيا dystopia. ونتيجة لذلك، في الماركسية كما في الليبرالية، هناك مسافة ما – في الواقع مسافة كبيرة للغاية – بين الميتافيزيقا على اتساعها وتطبيقها في دراسات التاريخ الحقيقي لبلدان مختلفة.

في الفصل الثاني، "التاريخ السياسي للعالم الحديث بين الليبرالية والاقتصاد السياسي"، أركز على الجانب السياسي للتاريخ الحديث في مرآة الليبرالية الجديدة، وعلى المشاكل التي يخلقها هذا التناول، لليبرالية نفسها، وللماركسية.

واقع الأمر أن النظرية السياسية لليبرالية الجديدة تتلخص في عدد من المفاهيم المترابطة التي أضيفت إلى الليبرالية القديمة. ومن الممكن على نحو عقلاني أن نفرد، من بين هذه المفاهيم، اثنين لهما أهمية بالغة لطالب التاريخ العالمي: الحركات الاجتماعية الجديدة، والتبعية، وهما مفهومان يتكرران في العديد من الكتابات ولكن من الصعب على المؤرخ أن يستخدمهما، حتى إنه يصعب وجودهما، اعتبارا لأهمية الزمن، في وقت واحد مع تتابع وخصوصية المكان

بالنسبة للتحليل التاريخي. وعلى سبيل المثال، الحركات الاجتماعية الجديدة تنطوي على عفوية غامضة، وتبعية توحي بنوع من الجوهر الثقافي الموجود مسبقا. وهي حركات لا تنبع، ولا تتناسب مع هياكل يمكن توقعها في أوقات وأماكن معلومة، ولا يمكن تفسيرها بأي قدر من الدقة والتحديد. وأهمية هذه المفاهيم كجزء من هذه النظرية السياسية مع تلك الأفكار التي سبق أن ذكرناها تضع الليبرالية اليوم إلى حد ما في وضع المعارضة للتاريخ كفرع معرفي. وعلى أقل تقدير، تخلق مشكلات للمؤرخين الذين يحاولون عمل تحليل دقيق من خلال الليبرالية. ويبدو تقريبا أن الليبرالية كنظرة عامة هي اليوم أكثر ارتياحا مع علوم التقويم التاريخي، وعلم تاريخ الأنساب وتسلسلها، أو الميراث، مما هي مع التاريخ، حيث إنها في الحقيقة وصلت إلى "نهاية التاريخ". ولتصوير هذه النقطة، أقدم مناقشة موسعة عن مثال لما ينظر إليه باعتباره حركة اجتماعية من ناحية، أو حركة تبعية جديدة من ناحية أخرى، وهي حركة تحظى بدراسات موسعة في الأبحاث الليبرالية المعاصرة: حركة زاباتيستا Zapatista movement في جنوب المكسيك. أقوم أولا بتلخيص التأويلات السائدة في كل من الماركسية والليبرالية الجديدة لحركة زاباتيستا كحركة اجتماعية جديدة. وأتوصل إلى أنه لو اتخذنا هذا المنهج كمقاربة، فلن تكون حركة زاباتيستا سوى جزء طارئ عابر من تاريخ المكسيك وديناميكيته. ولكن من الناحية الأخرى إذا وضعت حركة زاباتيستا في إطار الاقتصاد السياسي بالمعنى الذي نفضله هنا، فسوف تبدو الطبيعة المكسيكية للحركة بارزة ظاهرة. هذا التصوير يوضح تماما ما الذي يمكن أن ينشأ نتيجة الاختيار الأولي للرواية الكبرى. فمع اتباع مقاربة **صعود أهل النفوذ**، يمكن أن نربط حركة زاباتيستا باسم بطلها الأول، إميليانو زاباتا Emiliano Zapata، وبالمشكلات القديمة التي لا تزال قائمة بالنسبة لنظام الأرض. أما اتباع مقاربة صعود الغرب، فلن يمكننا سوى تأكيد الشخصية الكاريزمية لقائدها المعاصر، مساعد القائد ماركوس Subcommandante Marcos.

وبعد التأسيس لدعواي بأن التاريخ التقليدي القائم على منهج صعود الغرب، سواء كمقاربة ليبرالية أو ماركسية، لا يفسر التاريخ المعاصر جيدا، أجادل بأن منهج **صعود أهل النفوذ** هو حاليا البديل الواعد للغاية. ويصبح السؤال إذن كيف يمكن أن يبدو تاريخ العالم الحديث من خلال منظور **صعود أهل النفوذ؟** في الفصلين الثالث والرابع أحاول استنباط ماذا يمكن، نتيجة لذلك، أن تبدو "الرواية"، عند اتباع مثل هذا البحث.

الفصل الثالث، "صعود أهل النفوذ في العصر الحديث المبكر"، يبدأ بمحاولة تصوير ما يمكن أن يبدو عليه المنهج المعرفي الجديد كطريقة لدراسة تاريخ العالم الحديث المبكر في الفترة من ١٥٥٠ حتى ١٨٥٠، أي الفترة التي تبدأ منذ ميلاد الرأسمالية الحديثة حتى خلق الدولة القومية الرأسمالية. ولفعل ذلك، أتخذ ثلاثة عناصر من صعود الرأسمالية الحديثة ذات أهمية واضحة ونادرا ما يشار إليها في الروايات النموذجية. أولا، أتناول دور الدبلوماسية ودور العلاقات الثنائية الدبلوماسية الجديدة. التي ساهمت بطريقة ذات مغزى في انتشار طراز جديد للسوق، وهنا أجادل بأن هذا الطراز الجديد للسوق، بإستراتيجيته الاستهلاكية، ينبغي اعتباره مفتاحا لفهم كيف كان هناك تاريخ حديث. وقد يتذكر القارئ أنه كانت هناك مراحل انتقالية فاشلة متعددة إلى الرأسمالية في تاريخ العالم، وكان هذا الفشل بشكل رئيسي نتيجة عدم وجود السوق. وفي هذه الحالة، لعبت العلاقات الثنائية دورا كبيرا في المساعدة على التغلب على هذه المشكلة.

وهناك عامل ثان يفسر تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو التراكم الأولي، أو النهب. وعلى سبيل المثال، لعب نهب ذهب وفضة العالم الجديد دورا رئيسيا في صعود الرأسمالية وبالتالي في العالم الحديث ككل. وهكذا، من الممكن للمرء أن يزعم، كما أفعل، أن التراكم الأولي جزء لا يتجزأ من الرأسمالية، كما أنه ليس

شيئا منفصلا عنها. لم تكن الرأسمالية أبدا مجرد شكل من أشكال الاقتصاد، ولم تكن أبدا شكلا من الاقتصاد يقوم على السلع في سوق يجري فيه تبادل حر وقانوني، كما قد نتخيل من قراءة آدم سميث. فلو كانت كذلك، لكان لابد من أن تصاب بالكساد. والأمر الذي أنقذها من هذا المصير هو النهب والسلب. كان السلب مربحا حقا. وكان معدل العائد من النهب أعظم كثيرا من معدل العائد من التجارة أو التصنيع. فلو لم يكن ثمة نهب إلى جانب الإستراتيجية الاستهلاكية، لكان من الممكن، حتى للتجربة "البريطانية" في التاريخ الحديث المبكر، أن تذوي بسهولة كمجرد هامش آخر في تاريخ الانتقالات الفاشلة إلى الرأسمالية.

ثم أتحول لتأمل عنصر ثالث في صعود الرأسمالية، ألا هو التركيز على جماعة مهمة من الناس موجودة في كل مكان من العالم، إنها مجموعة مهتمة بدرجة كبيرة بالدبلوماسية والنهب. وهذه المجموعة سُميت "الرجال الجدد". كان الرجال الجدد عنصرا بالغ الحيوية بين أهل النفوذ أو كانوا يسعون للالتحاق بهم. وتبين أنشطتهم بوضوح صلة الموضوع الأكبر، أي صعود أهل النفوذ، بشريعة السلب والنهب. ورغم أن كثيرا من صعود أهل النفوذ تطلب تعديلات من جانب الطبقات الحاكمة القائمة للتحول إلى النظام الجديد، فلم تكن هذه هي الصورة الكاملة أبدا، ولا هي كذلك اليوم. هناك كمية كبيرة من الأدلة ترجع إلى التاريخ الحديث المبكر والحديث على السواء تدل على أن الرجال الجدد كانوا موجودين منذ قرون؛ وأنهم كمجموعة قاموا بتسهيل دبلوماسية التجارة والنهب، وبدونهم كان من الصعب تخيل نجاح الرأسمالية وتقدمها كما حدث.

وفي الإجمال، للتعرف على التاريخ الحديث مع نمط الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج الرأسمالي بمعنى ما مع ثورة يبدو أنها لا تزال مضمونة، بافتراض ما يضعه المرء من تأكيد على الأمر الذي كان جديدا وثوريا حقا. ورغم أن معظم الدراسات السابقة تؤكد على الثورات البورجوازية في البلدان الغربية في القرون

السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، فإن الملمح الأكثر ثورية للرأسمالية هو الانتصار الباهر لمجموعة صغيرة على نطاق العالم والتي أصبحت تسيطر على الاقتصاد السياسي للكوكب.

ومن الممكن أيضا أن نذكر أن مصادر دراسة العصر الحديث المبكر موجودة. ويمكن اعتبار المعاهدات مثالا لها. واعتمادا على المقاربة التي يتخذها المرء، قد نرى أن أوروبا، أو الرأسمالية، كانت تتوسع. وبعبارة أخرى، قد نرى وثائق المعاهدات باعتبارها مجرد اتفاقات تجارية، أو بدلا من ذلك، أنها تكشف توطيد العلاقات بين أهل النفوذ. وبالنسبة لهدفنا هنا، كان هذا الأمر الأخير، بالطبع، يبدو أكثر إقناعا. إننا نجد في تلك المعاهدات أمثلة على الأنواع المعروفة جيدا من السيطرة السياسية على صلة ببعضها البعض، كل منها يفرض إرادته على الآخر، كل يتبع منطقه الخاص، كل حاكم يفعل ذلك فيما يبدو على حساب الكثير من أبناء وطنه، ولكن في نفس الوقت كل منهم يعكس اهتماما بدرجة ما بالحاجة إلى الاحتفاظ بمظهر احترام الأوضاع الداخلية لبلاده، وبالتالي لإخفاء جوانب معينة من التعاملات. وقرار التأكيد على استخدام المواد الخاصة بالشرق الأوسط في هذا القسم مقصود لتأدية وظيفة مزدوجة: أولا: تصوير الظاهرة العامة للعلاقات الثنائية، وثانيا: لإلقاء الضوء على كيف أن استخدام إطار **صعود أهل النفوذ** يمكن أن يتغلب على مشكلات الاستشراق أو الليبرالية عندما نأتي إلى تأمل الشرق الأوسط.

ثم لنا أن نتساءل: هل أوروبا هي كل ما هناك فيما يخص التاريخ، وأنواع الهيمنة الأربعة التي وجدت في أوروبا هي الأنواع التي أعيد إنتاجها في الأماكن الأخرى؟. والإجابة، كما يتكشف، هي بالإيجاب وبالسلب. فمن ناحية، أنا أجادل بأنه لا يوجد شيء واحد اسمه أوروبا لمؤرخ العالم. هناك أربعة أشكال رئيسية للاقتصاد السياسي في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فأشكال الاقتصاد السياسي

الموجودة في أوروبا موجودة أيضا حول العالم. وهذه النقطة لها تشعبات كثيرة. لكن ما يتعلق من هذه التشعبات بمناقشتنا هو أن حقيقة وجود هذه الأشكال التي يمكن تعريفها من الاقتصاد السياسي تعمل لصالح الباحثين في مجال تاريخ العالم، كما أنها تحررهم من "طغيان الاختلاف" في تاريخ الحضارات القديم الذي جاهد معه هيجل. إننا نفهم الآن أن الديناميكيات التاريخية الموجودة حول العالم لها سمات خاصة، ويصبح "الاختلاف" مصطلحا يمكن استخدامه بقدر أكبر من الاعتدال.

في الفصل الرابع، "عصر العلاقات متعددة الأطراف: العالم بعد ١٨٥٠"، أُقَدم التاريخ المعاصر في إطار صعود أهل النفوذ. والتأكيد يكون على الدولة القومية الرأسمالية. وعند هذه النقطة نترك الأطراف الثنائية والمركنتيلية خلفنا.

شهد تاريخ العالم بعد ١٨٥٠ فرض الدولة القومية الرأسمالية على شعوب العالم. ولكي يحدث هذا، كان الحكام يحتاجون إلى إجراءات حراسة ومواقع احتياطية. وما كان يمكن لنصف الطبقات الحاكمة في العالم أن تحاول ذلك دون نظام استعماري يدعمهم. ورغم ذلك، وفي مواجهة مثل هذه التحديات، استمر النظام العالمي يتطور ويجد طرقا أكثر دائما تقدم له الدعم، وشهدت تلك الفترة نموا عظيما في عدد المعاهدات التي تمت الموافقة عليها من جانب كل الدول أو معظمها على الأقل.

هذا النمو للمعاهدات كان مثيرا للدهشة؛ ويبدو أن نتائجها مست حياة الملايين. ويمكن أن نفكر في أن المعاهدات وما ساعد على صعودها يمكن إذن أن يصبح مسألة نقاش عام، ولكن اعتبارا للعامل الذي يمثله منطق المنهج المعرفي، فإن معظم هذه المعاهدات نادرا ما تخضع لمناقشة خارج المؤلفات التقنية لحقول علمية معينة. ومع ذلك، فإن ما يمكن للمرء أن يستشفه هو أنه نتيجة لتلك المعاهدات، وجد الحكام على الأقل أنفسهم في حالة أمنية أفضل على نحو متزايد.

وهكذا، رغم أن الحكام ربما كانوا، بحلول عام ١٩٠٠ في مواجهة التهديد المتنامي لحرب عالمية، ففيما يتعلق بمصالحهم الشخصية، كانت مثل هذه الأحداث أقل تهديدا على نحو متزايد. وإذا تبنينا نظرة متشككة، فقد نرى أن مستوى المخاطرة التي يمكن تأملها في أمور المواجهة ارتفع عندما أصبح واضحا أن السلامة الشخصية للحاكم مضمونة بصرف النظر عن المحصلة النهائية. وعندما نفكر في المذبحة غير المسبوقة في الحرب العالمية الأولى والحروب التي تلتها لابد أن نتساءل إن كان ما نطلق عليه "الحرب الشاملة" كان يمكن أن تحدث لو لم تكن هناك تلك العلاقات متعددة الأطراف.

شهد عصر العلاقات متعددة الأطراف أيضا استمرارية الأشكال القديمة لنضال المعارضة ولكن أيضا ميلاد نوع جديد. كان المؤرخون يفترضون تقليديا أن أهم حركات المعارضة السياسية في العصر الحديث المبكر كانت حركات تطمح للاندماج في النظام السياسي الجديد – على سبيل المثال، الطبقة الوسطى في الثورة البورجوازية. وهناك فرضية أخرى وهي أن الثورة البورجوازية سوف تحدث حتما، وما أن تحدث لا يمكن التراجع عنها. وبعد ذلك سوف يأتي نضال العمال. ورغم أن هذا النضال من أجل الاندماج قد استمر حتى وقت قريب للغاية، فإن كل هذا التسلسل التاريخي يبدو موضع شك اعتبارا لما حدث للطبقتين الوسطى والعاملة في العقود الأخيرة. والواقع أن النضال من أجل الاندماج في النظام السياسي تعرض لهزيمة بعيدة المدى على يد صعود أهل النفوذ. فالطبقات الوسطى والعاملة في أماكن كثيرة اليوم أكثر ضعفا بكثير وأقل اندماجا عما كانت حتى نصف قرن مضى.

ورغم أن المؤرخين، خاصة أولئك الباحثين المنجذبين إلى المنهج الخاص بصعود الغرب، يرون أن التاريخ الحديث يتحرك نحو "نهاية الثورة" بل حتى "نهاية التاريخ"، فمن المثير للاهتمام أن الحكام اليوم يبدو أنهم لا يشاركون في هذه

النظرة. يُظهر الحكام اليوم خوفا من رعاياهم. وهذا الخوف نتج عن التحول إلى الحكم بقوانين الطوارئ في عدد متزايد من الدول حول العالم. هذا التحول قد يوحي في كل الاحتمالات بالحاجة إلى إعادة تنظير موضوع المعارضة. فلابد أن يكون هناك المزيد في هذا الموضوع، أكثر مما اكتشفه المؤرخون في الماضي.

في الفصل الخامس، "تطبيق منهج 'صعود أهل النفوذ' على الولايات المتحدة في عصرنا الحالي"، أتناول السؤال عما لو كان منهج **صعود أهل النفوذ** له خط من المجادلة والحجج، وكمية من المصادر لدعمه بدرجة كافية للمنافسة في سياق يقف فيه منهج صعود الغرب مترسخا جيدا بالفعل، ومع أخذ الولايات المتحدة في عصرنا الحالي كمثال، وهو المثال الذي أفترض أنه قضية واضحة. فالولايات المتحدة بلد قيادي؛ وتستفيد من الزعم بأنها تجِّسد القيم الغربية. فما الذي يحصل عليه طالب يدرس تاريخ الولايات المتحدة أو تاريخ الإمبريالية العالمية بالتخلي عن المنهج الهيجلي؟.

في هذا الفصل أبيّن أن الدليل التجريبي المتاح بالفعل يوحي بأنه على عكس ما قد يتوقع المرء وفق منطق هيجل، تستطيع الطبقات الحاكمة في العالم الثالث أن تحقق أهدافها بنجاح في أمريكا المعاصرة وأن تفعل ذلك على حساب الطبقات الوسطى والعاملة الغربية وحتى على حساب شرائح من الطبقة الحاكمة الأمريكية نفسها. وهكذا فإن الطبقات الحاكمة للعالم الثالث ليست مجرد وسطاء أو وكلاء يتعاملون على المستوى المحلي مع المصالح الغربية في العالم كله ويتلقون الأوامر. ربما يظهرون كذلك في بعض الأحيان، ولكنهم بشكل عام أكثر قوة في الواقع مما يمكن أن تكون عليه طبقة من الوكلاء الحقيقيين، كما يمكن الاستدلال على ذلك من حقيقة أنهم كثيرا ما تكون لديهم وسائل النفوذ حيثما يزون مصالحهم الحيوية. هذه النقطة تعيدنا مرة أخرى إلى الشخصية التي تحظى بالتجاهل بشكل عام، أي شخصية عضو اللوبي الخارجي[١٩].

ومن أجل الاستفادة بأقصى قدر من الكتابات الثانوية المتاحة، فقد بحثت سجل أعضاء اللوبيات الأجنبية في واشنطن العاصمة، منذ عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الحاضر. فعرفت أن هذا العالم هو عالم المعاملات الداخلية والرشوة. يرشو أصحاب النفوذ كل منهم الآخر في البيزنس وفي السياسة؛ ويقوم اللوبيون بترتيب المعاملات ويدفعون الرشى. وبالطبع، الرشوة غير قانونية. ومن الواضح أنها ليست شيئا من الممكن التسامح معه على مستوى المجتمع المدني. وعندما يصل مثل هذا التصرف إلى جذب انتباه الكونجرس، كما حدث أكثر من مرة، يتم التصديق على مزيد من التشريعات، ولكن يبدو أنها بلا فائدة.

إذن، فهل يمكن أن نفهم السلطة في الولايات المتحدة اليوم ونتجاهل دور اللوبي الخارجي؟ من الواضح أن ذلك ممكن وفقا لمنهج صعود الغرب. ولكن لو تناولنا الموضوع من وجهة نظر **صعود أهل النفوذ**، فسوف تبدو العلاقة بين أعضاء اللوبيات الممثلين للمصالح الأجنبية والسياسيين المحليين جزءا لا يتجزأ من التاريخ، يؤدي بالمرء إلى الاستنتاج المثير للاهتمام بأن عضو اللوبي الذي يعمل لحساب دولة أجنبية يمكن أن يفرض تغيرات، بل ربما تغييرات كبرى، على الولايات المتحدة لصالح أحد العملاء. ويبدو من المنطقي أن نفترض أن عضو اللوبي من الأرجح أن يكون شخصا يؤدي مثل هذه الأشياء، لأن الدبلوماسي قد يكون لافتًا للنظر إذا قام بمثل هذا الدور. كذلك هذه الحالة ليست قائمة تماما على الافتراض. وأذكر حالات استطاعت فيها طبقات حاكمة أجنبية، بالعمل من خلال الدبلوماسية الرسمية وبشكل غير رسمي أكثر من خلال أعضاء اللوبي، أن تُكره المصانع الأمريكية على الانتقال إلى أجزاء مختلفة من البلاد، وبذلك خلقت ما يسمى بالحزام الصدئ في مدن مثل ديترويت وبتسبرج، كما استطاعت التخلص من العمال غير المرغوبين بتهجيرهم إلى الولايات المتحدة. وبينما كانت هذه الاتجاهات تختص بمخاطر لمن ينخرطون فيها، يمكن أن نستنتج أن اللوبيين جعلوا

من الممكن عمل عروض غير شرعية للسياسيين الأمريكيين، والتي يبدو أن هؤلاء الأخيرين قد قبلوها، وبهذا فقد تم التسامح مع المخاطر. ولا شك أن المخاطر هائلة في العقود الأخيرة. على مدى سنوات ثمانينيات القرن العشرين فقدت الولايات المتحدة التحكم في أجزاء مهمة من اقتصادها، وجزء غير قليل من الأساس الضريبي عندما انتقلت الوظائف عبر البحار. وهو أمر توحي الحقائق الواقعة بأنه ما كان يمكن أن يحدث بدون اللوبيين الأجانب في واشنطن. وفي المجمل، من الصعب أن نتفادى فكرة أننا عندما نقوم بتصنيف بريطانيا أو الولايات المتحدة كقوة عظمى، كما نميل لأن نفعل في كتابة تاريخ العالم، فإننا نغلق عيوننا عن التفاصيل الجوهرية لعلاقات القوة الفعلية داخل تلك القوى العظمى، وبالتالي القوى التي تمتلكها الطبقات الحاكمة في العالم الثالث، من بين آخرين.

* * *

أختتم هنا بأن أذكِّر بأن كتابة هذا الكتاب لم تكن رغبة في إقناع القارئ بدعواي بأن ضيق منهج صعود الغرب وطبيعته ذات المركزية الأوروبية تجعل منه نمطا بحثيا غير مرغوب فيه. إن هذه الدعوى موجودة تقريبا بشكل روتيني في الدراسات البحثية الحالية في حقل تاريخ العالم، ولا تحتاج للوقوف عندها هنا. ولكن آمل بالأحرى، أن أقنع القارئ بأن التغلب على هذه المشكلات يتطلب تغييرا في الرواية الكبرى للتاريخ، أي التصوير من خلال رواية السلطة[٢٠]، وأن **صعود أهل النفوذ** منهج يستحق الاهتمام والاعتبار.

الهوامش

•

(١) يختلف صعود أهل النفوذ عن الليبرالية الجديدة، للاطلاع على عمل يتناول هـذه الأخيـرة، انظر كتاب أنطونيو نجري ومايكل هارت: Antonio Negri and Michael Hardt, Empire. وللاطلاع على اقتـصاد سياسـي كـرد فعـل لهـا، انظـر Atilio Boron, Empire and Imperialism؛ أو Paul A. Passavant and Jodi Dean, eds., Empire's New Clothes. يدافع نجري وهارت عن الإمبراطورية، زاعمين أنها ليست إمبريالية. ويهاجمان تحرير العالم الثالث، مع تفضيل المجتمع الأهلي العالمي كقوة مناهضة للنظام الأمريكي الـذي جلـب مـا يطلقان عليه تعبير تعطيل التاريخ إلى الأبد. أما إشكالية صعود أهل النفوذ التي أقـدمها هنـا فهي تنظر إلى العالم ككل باعتباره يتكون من الدول القومية، وإلى السلطة الكبـرى الحاليـة، برجال شرطتها، باعتبارها سلطة وصلت إلى مكانة ووضعية نتيجة الأزمة الأخيرة للعلاقات متعددة الأطراف، تلك الأزمة التي تسمح لبعض أعمال البيزنس الأمريكيـة بالوصـول إلـى لحظة عظيمة أخيرة. إنها ليست نهاية التاريخ، ولكنها زمن أزمة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

(٢) للاطلاع على مقدمة لتاريخ تقليدي أكثر، انظر Eduardo Galeano, Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent; and Jose Marti, Inside the Monster: Writings on the United States and American Imperialism. مثل هذه الكتب كانت عبر السنين إلهاما لأحد الكتب الأمريكية المرجعية في تاريخ العالم للجيل السابق، وهو كتاب Leften Stavrianos, Global Rift: The Third World Comes of Age.

(٣) R. A. Abou El Haj, "Historiography in West Asian and North African Studies since Sa'id's Orientalism," in *History After the Three Worlds*,edited by Arif Dirlik, Vinay Bahl, and Peter Gran، الفصل الرابع يفحص تاريخ الشرق الأوسط كمثال.

(٤) يمكن أن نجد صعود أهل النفوذ ممتزجا ببعض الاقتصاد السياسي في كتاب حـديث للقائـد الاشتراكى الفرنـسي ليونيـل جوسـبين: Lionel Jospin, *Le monde comme je le vois*. ويتناول الفصل الخامس ما يدعوه جوسبين صعود أهل النفوذ كعلم.

(٥) الباحثون الموهوبون في البحث الأرشيفي يلاحظون كمية هائلة من الاتصالات والنفوذ المتبادل بين المستعمرات وبين المستعمرة وعاصمة المستعمر. وعلى سبيل المثال، انظر Brent Hayes Edward, *The Practice of Diaspora-Literature: Translation and the Rise of Black Internationalism*. وهذا يمثل نقد المركزية الأوروبية في يومنا هذا.

(٦) Frederick Cooper and Ann Stoler, eds., *Tensions of Empire: Colonial Cultures in a Bourgeois World*. وانظر مقدمة المحرر، "Between Metropole and Colony: Rethinking a Research Agenda," 1–58. وهذا يعيد بعض الأمور الداخلية للنخبة إلى عدة أجيال سابقة. أما بالنسبة للدراسات الحالية للنخب العالمية، فهناك كتب عديدة. انظر الهامش ٧.

(٧) كمثال معاصر للنظرية، انظر Leslie Sklair and Peter T. Robbins, "Global Capitalism and Major Corporations from the Third World." See also Leslie Sklair, *The Transnational Capitalist Class*. في هذا الكتاب، يحدد سكلير موضوعه بالطريقة الآتية: "يمكن من الناحية التحليلية تقسيم الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود القومية إلى أربع شرائح أساسية: ١) المنفذون التابعون للطبقة الرأسمالية العابرة للحدود القومية وأتباعهم المحليون (شريحة الشركات)؛ ٢) كبار الموظفين المسئولين والسياسيين المعولمين (شريحة الدولة)؛ ٣) المهنيين المعولمون (الشريحة التقنية)؛ ٤) التجار والإعلام (الشريحة الاستهلاكية)" (١٧). ويهتم سكلير اهتماما بالغا بالشريحة الأولى. وهو لا يتبنى دور النخبة القوية ومؤسساتها الإجرامية كما نجد على سبيل المثال في Robert Bryce, Cronies: *Oil, the Bushes, and the Rise of Texas, America's Superstate*. وتتعامل أعمال أخرى ضمن التقاليد البحثية الليبرالية مع الطبقة الحاكمة في العالم، بمعنى النخبة، ومنها David Kowalewski, *Global Establishment: The Political Economy of North/Asian Networks*; and Morten Ougaard, *Political Globalization: State, Power, and Social Forces*. وفي تحليل السيطرة السياسية، كما في كتاباتي، معظم ما نجده ملموسًا بوضوح بسبب المواجهة بين القوى الاجتماعية الحقيقية. وبعبارة أخرى، هناك عامل الصراع الطبقي. هذا العامل لا نجده في الأعمال الليبرالية حيث تصبح حتمية السوق أكثر تجريدا، وهكذا فإن العمل الحالي أقرب إلى الجانب الأكثر ميلا إلى التاريخ من نظريات العلاقات الدولية (IR)، مثل Jeremi Suri, *Power and Protest: Global Revolution and the Rise of Détente*. يحتج سوري بأن الانفراج في العلاقات الدولية في ستينيات القرن العشرين من جانب الدول العظمى أعقب صراعا طبقيا في تلك البلدان. وهناك مقال قريب إلى حد ما من

· النص الحالي أيضا، وهو "Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism، والذي يشدد على عمومية مصالح الطبقة الحاكمة عبر دول المركز ودول الأطراف. والليبرالية الجديدة في الغالب تلجأ إلى المبالغة في التجريد أو المبالغة في التحديد، ولا شيء بينهما.

(٨) يمكن أن تجد تحليلا كلاسيكيا لدول الأطراف في Samir Amin, *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*.

(٩) Jack A. Goldstone, "The Rise of the West—or Not? A Revision to Socio-economic History"، خاصة ص ١٩١-١٩٢، حيث يظهر أن تاريخ العالم ليس الهدف الوحيد من هذا المدخل.

(١٠) André Gunder Frank, ReOrient، يستمتع بمكانته بفضل هذه الأحوال.

(١١) انظر Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*.

(١٢) انظر Paul Feyerabend, *Against Method*.

(١٣) يعارض ذلك MicolSeigel,"Beyond Compare: Comparative Method after the Transnational Turn"، حيث يضع حدودا على الدور الذي يلعبه التحليل المقارن.

(١٤) Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760–1840and Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History*. وحول إعادة صياغة تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ المصري وفق هذه البنود، انظر على سبيل المثال مقالي: "Modern Middle Eastern History Beyond Oriental Despotism, World History Beyond Hegel: An Agenda Article" and "Egypt and Italy, 1760–1850: Toward a Comparative History."

(١٥) Victoria E. Bonnell and Lynn Hunt, eds., *Beyond the Cultural Turn: New Directions in the Study of Society and Culture*,1–34. والوصف الكلاسيكي لتلك الفترة لدى المؤرخين هو Geoff Eley and Keith Nield, "Scholarly Controversy: Farewell to the Working Class?" وعقب ذلك، وضعا كتابا كاملا حول الطبقة في الفكر الاجتماعي المعاصر، *The Future of Class in History: What's Left of the Social?*

(١٦) هذا الكتاب يتناول تاريخ العالم الحديث ويستهدف قراء هذا الفرع العلمي. ولهذا السبب، من الممكن أن يدوس على بعض الحساسيات المهنية. أثناء التقدم في العمل الأكاديمي، اضطر هذا

الفرع إلى التنافس مع فرعين آخرين، التاريخ الكوكبي global history، والتاريخ الدولي international history. وكلاهما لديه بعض الخلافات مع ما أحاوله هنا. تاريخ العالم بالمعنى التقليدي المقصود هنا يركز على الدول والمجتمعات البشرية، ويجد ديناميكيته ومنطقه من داخلها. وقد عمل هذا الكتاب من هذا المنطلق، وبهذا المعنى فهو يختلف عن الأعمال الأخرى التي تحاول وضع التجربة الإنسانية داخل سياق أوسع، ربما التاريخ الطبيعي للكوكب أو الكوكب كجزء من شيء أكبر. وهذا الأخير، والذي يسمى عادة بالتاريخ الكوكبي، يقدم لنا فكرة الأزمات البيئية الكوكبية، مثل بقاء وانقراض الأنواع المختلفة من الكائنات الحية. وعملي هذا لا يسير وفق هذا المنطق، ولكنه يعتبر تاريخ العالم في هذه النقطة حقلا تأثر بعمق بالأفكار حول الكارثة البيئية، ويقف عند هذه النقطة. مع مزيد من التأكيد على من لديه السلطة ومن بالتالي هو المسئول والذي يتحمل المسئولية عن استجابتنا للأزمات. وفي وقت أحدث، ظهر حقل علمي ثالث، وهو التاريخ الدولي. وكان مركز الثقل فيه في الأصل الحرب الباردة والعلاقات الدولية. وبالتدريج، مع فتح الأرشيفات، أولا في الولايات المتحدة ثم في الاتحاد السوفييتي السابق، أصبح من الممكن جعل الدراسة عن الحرب الباردة جزءا طبيعيا من دراسة التاريخ القومي لدول مختلفة. هذا الكتاب له اتجاه يزعم بعض التقارب مع هذا الحقل وكذلك محاولة لوصف العالم المعاصر من خلال العلاقات متعددة الأطراف.

(١٧) الكتاب الحالي ليس أول كتاب يصل إلى هذه النقاط، رغم أنه ربما من بين الكتب الأولى الذي يسمي نفسه "كتاب الأجندة" agenda book. لقد كان هناك إدراك لمشكلات الرواية الكبرى لبعض السنوات، إذا حكمنا من جانب عدد من الأعمال التي تنتقد الاستشراق أو تدعو لإعادة التفكير في التاريخ الأمريكي كجزء من شيء أكبر من السياق التقليدي لأوروبا الغربية. ومن بين الكتب الأخيرة التي تنتقد الاستشراق بصراحة ووضوح، يمكن أن نذكر Dieter Senghaas, *The Clash Within Civilizations*.

(١٨) مع صعود اتجاه ما بعد الحداثة، تأتي سياسات للشكل الذي تكتب فيه الأعمال وكذلك المزاعم التي تقدمها. وعلى سبيل المثال، تصبح الرواية موضوع تدقيق خاص. ورغم أن المرء قد يوافق على أن مدى مناسبة شكل الرواية هو أمر ينبغي أن نضعه في الحسبان، فمن الواضح أنه ليس أمرا يمكن التغاضي عنه ببساطة، لأنه شديد القوة كطريقة للعرض. وفي نفس الوقت، إذا كانت الرواية تتخذ اتجاه المركزية الأوروبية، فربما لن تكون مفيدة. ومن الناحية النظرية على الأقل، ينبغي للمرء أن يكون قادرا على التفريق بين الشكل (الرواية)

. والمحتوى (كتابة التاريخ من منطق المركزية الأوروبية). ويلزم بناء على هــذه الفكــرة أن الرواية لا ينبغي بالضرورة أن تكون طاغية. ومرة أخرى، إنه السياق الذي قد يجعــل مــن التجريد طغيانا، أو قد يفعل العكس. والحق أن ما يساعد على طغيان الروايــة فــي النهايــة متصل اتصالا وثيقا بتشكيل السلطة، وطريقة استخدامها. وهكذا، لا يحتاج المرء للتركيز على التجريد أو على الرواية في حد ذاتها ما لم يكن السياق من هذا النوع. ومــع ذلــك، تنطــوي الروايات داخلها، كما أظهر العديد من النقاد أيضا، على عناصر من الغائية، وهــي أيــضا، ببعض التبريرات، تقف ضدها. ولكن، مرة أخرى، من وجهة نظري، مثل هذا الإجمــاع قــد يكون أو لا يكون مبررا دائما. وبالمعنى العملي، من ذلك الذي لا يهتم بالمستقبل؟. هل يمكــن أن نتعلم أي شيء من دراسة الماضي والحاضر يمكن أن يوحي بما سوف يأتي بعد ذلك؟ تلك سوف تكون خدمة عظيمة لو استطاع المؤرخون أن يفعلوا ذلك. إذن، فيمكن أن أفتــرض أن الغائية، بمعنى ازدرائي، هي مسألة أقرب إلى أن يكون المرء واقعا في مصيدة هي نفق باتجاه واحد، بينما الغائية بمعنى أكثر تنويرا قد تكون عددا من الأبعاد والإمكانات. ويمكن أن تؤدي إلى التحرر والانعتاق.

(١٩) أقصى حالات التدخل الأجنبي هو حالة بيت سعود (انظر Craig Unger, House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship Between the World's TwoMost Powerful Dynasties). وهناك صفحات قليلة مخصصة لبوش وبن لادن.

(٢٠) حاول عدد من الكتاب تناول الآثار الضارة للتمادي في المادية وربطها بالمشكلات الناتجــة عن الرواية الكبرى، ومن بينهم مؤرخــون مثــل Eugene D.Genovese, "The Political Crisis of Social History"; and Keith Nield, "A Symptomatic Dispute? Notes on the Relation Between Marxian Theory and Historical Practice in Britain".

الفصل الأول

التاريخ الاقتصادي للعالم الحديث بين الليبرالية والاقتصاد السياسي

يدرك كثيرون ممن في مجال بحث ودراسة تاريخ العالم مواطن الضعف في الفكرة المنهجية "صعود الغرب"، ومع ذلك، تظل محاولة الحفاظ عليها اتجاها رئيسيا، ربما بمحاولة إصلاحها، باعتبار أن إصلاحها يمثل موقفا مضادا للتخلي عنها إلى شيء أفضل. في هذا الفصل، أبحث محاولات الإصلاح، عن طريق النظر إلى التاريخ الاقتصادي وهو يتطور حاليا من خلال الليبرالية الجديدة، أو "New Liberalism"[١]. ولإيجاز موضوع الليبرالية الجديدة في نسب يمكن التعامل معها، أركز في هذا الفصل على مفهوم واحد يتصل بها، مفهوم له أهمية خاصة لدراسة تاريخ العالم: هو "تخطي الحدود القومية"، أو "الاتجاه عبر القومي" transnationalism. وقد نجد أن تخطي الحدود القومية يقوم بدور المبرر لقيام الليبرالية الجديدة ببعض المراجعات المهمة في إعادة تقسيم مراحل تاريخ العالم، وكما سوف نرى، فهي تقوم بوظائف أخرى أيضا.

سوف أتناول بعد ذلك الفكر الاقتصادي الماركسي بإيجاز. ومرة أخرى، على عكس ما يمكن أن نرتاب في وجوده اليوم، فهو لا يختلف كثيرا عن الليبرالية، سواء في روايته الكبرى لتاريخ العالم، أو في منهجه. إذن فلا تشترك الليبرالية والاقتصاد السياسي معا فقط في صعود الغرب، ولكنهما يشتركان أيضا في أشياء كثيرة أخرى. ثم أتساءل، إن كانت الماركسية، التي كانت تعتبر ذات يوم بديلا عن الوضعية والليبرالية، قد أصبحت مستوعبة داخلهما. وإن كان الأمر كذلك، فهل ما زال من الممكن إصلاح الماركسية؟

تخطي الحدود القومية وتعدد استخدامات المصطلح

كان المعلقون على الاقتصاد العالمي الذين يؤسسون عملهم على استخدام مصطلح "تخطي الحدود القومية" من بين أول من أشاروا إلى طبيعة الرأسمالية المعاصرة التي يتزايد اتجاهها نحو الدولية والتجزئة، ولهذا يكتسب المصطلح حياة خاصة به، فيتخذ عددا من المعاني المختلفة والمتصلة ببعضها، وبالتالي يكتسب مغزى بالنسبة للمؤلفين في العديد من الميادين غير الاقتصادية، بدرجة من الصعب تصورها[٢]. وأثناء ذلك، أصبح تعبير تخطي الحدود القومية من المفاهيم ذات الأهمية في التاريخ الاقتصادي للعالم، لا ينقل فقط طريقة لمتابعة دراسة التاريخ تتخطى الدولة القومية، ولكن طريقة لربط موضوع تاريخ العالم بحقول بحثية أخرى لها اهتمامات مماثلة. وهكذا، نجد أنه بينما كان مصطلح تخطي الحدود القومية في البداية يعني مجرد فكرة تجاوز الدولة القومية، أو العمل في إطار العولمة[٣]، وأثناء تطوره أصبح يقوم بدور نقطة بداية للبحث في العديد من الموضوعات المرتبطة به، ومن بين هذه الموضوعات "مجتمع المعرفة"، والنسوية عبر القومية، والاقتصاد ما بعد الصناعي، وفكرة الذات الشتاتية، الهجرة الداخلية شأن القبائل migration. ومن الممكن أن نضيف إلى هذه العناوين الرئيسية استخدامين آخرين يطبق عليهما حاليا مفهوم تخطي الحدود القومية، أحدهما يستخدمه الدينيون الذين يرون تضامنا يمتد بينهم متجاوزا للدولة القومية، كما في فكرة الجامعة الإسلامية، والآخر يستخدمه الباحثون الذين يرون السوق الأوروبية المشتركة مثالا لما يعنيه تخطي الدولة القومية. وبعدِ تناول هذه الاستخدامات المختلفة، سوف أختم بالتمعن في تأثير المصطلح بمعناه الموسع الآن على كتابات تاريخ العالم، وأجد أنه تأثير كبير.

جاءت الفكرة الأساسية لتخطي الحدود القومية في مقال كُتب عام ٢٠٠٠ حول الشركات العابرة للحدود القومية (transnational corporations [TNCs])،

والذي أكد أن الشركات العابرة للحدود القومية تمتلك، أو تسيطر على ربع الأصول الإنتاجية في العالم(٤). وبسبب حجم هذه الشركات فهي تهيمن على الصناعات التى تخضع بدورها لأقلية مسيطرة، كما هو الحال- على سبيل المثال -في صناعات البترول والسيارات والشاحنات. هذه الشركات، بناء على حجمها ونفوذها، قادرة على العمل خارج بلدها الأصلي، وبهذا تتميز بأن لديها عمليات في بلدين أو أكثر. وتؤسس قراراتها الإدارية على أساس إمكانات السوق الإقليمية أو العالمية باعتبارها مناقضة للاهتمامات القومية. ومن ثم فالشركات العابرة للحدود القومية ليست فقط مستقلة عن التاريخ القومي، ولكنها أيضا وبالتأكيد مستقلة عن أية علة وتأثير يمكن للمؤرخ أن يقدمهما بسهولة. وعندما ينظر المرء إلى الموضوع بتمعن أكثر، فإن هذا التعريف ينطوي على جزءين يختلف ترتيب حجميهما، ومن الواضح أن الجزء الثاني (التأثير) هو الإشكالية الحقيقية للمؤرخ. فأية شركة تستطيع العمل في العديد من البلدان، ويمكن أن يتأثر مديرها بأحوال السوق العالمية، ولكن طبيعة اتخاذ القرار في هذه الشركة لا يمكن بالضرورة أن يُستدل عليه من هذه الحقائق وحدها. فمن منظور التاريخ التقليدي لفكرة العلة والتأثير، فإن البلد الذي يعيش فيه الجزء الأكبر من أصحاب الأسهم، أي المكتب الرئيسي الموجود في البلد الأصلي للشركة، والموقع الذي يوجد فيه المدير التنفيذي، من المحتمل أن يكون له نفوذ كبير له اعتباره عندما يأتي الأمر لتحليل طبيعة اتخاذ القرار؛ أما العوامل الأخرى فسوف تكون مجرد اعتبارية. والواقع أنه في التطبيق العملي، يمكن أن يكون من الصعب تحديد أن الشركة عابرة للحدود القومية بالفعل. وكما يعترف المقال، ليس من غير المعتاد أن تقوم الشركة الأم في البلد الأصلي بالتأثير فى فروعها عبر البحار، ومن ثم يظل بعض الغموض يكتنف قضية إن كانت الشركة عابرة للقومية أم مجرد شركة قومية في النهاية؟

ويؤكد المؤلف أن تاريخ الشركات العابرة للحدود القومية يعود إلى قرن مضى، ولكن عددها، وحجمها، ومدى اتساع عملياتها زاد زيادة عظيمة بعد عام ١٩٧٠. ثم جاءت نقطة التحول مع الكمبيوتر. فظهور الكمبيوتر في حياتنا، أو ثورة الكمبيوتر، كما يطلق عليها، عظيمة الأهمية حتى إنها بالفعل حجبت ما كان قبلها. فقد سهّلت تكنولوجيا الكمبيوتر ليس فقط نمو هذه الشركات، ولكن أيضا استقلاليتها مقابل السياسات القومية. وقادت هذه الاستقلالية الجديدة إلى تغيير في الأولويات، وفي اتخاذ القرار، وحتى في منطق السوق. وفي السنوات الأخيرة، تزايد قيام الشركات العابرة للقوميات بتوجيه استثمارات كبيرة إلى بلدان العالم الثالث، فهذه البلدان مناطق تتميز بانخفاض أجر العمالة وقلة القوانين التنظيمية؛ وقد جرت هذه الاستثمارات غالبا على حساب مجتمعات المركز. وكان الباحثون الذين يدرسون هذا الانتقال لرأس المال يتساءلون كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ وما الذي سوف يحدث لـــ "صعود الغرب" إذا استمر؟ وتقدم النظرية الليبرالية الجديدة إجابة. فبربط عملية استيراد العمالة الرخيصة outsourcing (استيراد العمالة بهدف إضعاف الحركة العمالية) بفكرة استقلالية الشركة corporate autonomy أو منطق السوق العابر للحدود القومية، والمؤلفون، الذين يكتبون ضمن تقاليد الليبرالية الجديدة، يربطون ذلك بصعود الغرب. وهنا يمكن تفسير الانحدار الفعلي للمجتمع الغربي التقليدي بمنطق السوق، ومن ثم فإن الليبرالية الجديدة تحل ما كان يُعتبر في الليبرالية القديمة تناقضا كاملا. ولكن، يمكن أن نلاحظ حدوث بعض التغيرات المهمة للغاية في سياق هذه العملية. ففكرة صعود الغرب أصبحت الآن أكثر ارتباطا بالشركات منها بالبلدان أو الثقافات؛ لقد فقدت مرجعيتها الإقليمية. ويقودنا هذا لاعتبار آخر.

لماذا إذن نجد الآن، بين الليبراليين الجدد انشغالا هائلا بالمركزية الأوروبية؟ لماذا كل هذا العدد من نقاد المركزية الأوروبية الذين ينتمون إلى

الليبرالية الجديدة؟ إن لحظة تفكير تجعلنا ندرك أن هذا أيضا منطقي جدا. فإذا كانت أغلبية الأمريكيين والأوروبيين ذوي التوجه "الإقليمي" يفقدون دعاواهم بالانتماء إلى "الغرب" لأنهم ليسوا جزءا من "عبر القومية"، فلابد أن نتوقع رد فعل من جانبهم، ربما صعود القومية الشعبية وهوس المركزية الأوروبية. ولابد أن يحتاج الليبراليون لانتقاد تلك الاتجاهات إن كان لهم استبقاء موقفهم بأن يكونوا صوت العقل والتقدم.

ومع ذلك، بينما تعتبر فكرة تخطي الشركات للحدود القومية ذات مغزى بالمعنى النظري بالنسبة للبعض وبالمعنى العملي بالنسبة لآخرين، لا يزال هناك من يتشككون في فائدتها على المدى الطويل. فهل حقا يمكن أن نبرهن على تخطي الشركات للحدود القومية، بمعنى استقلال الشركات؟ هل يمكن إثبات أن الشركات لم تُدفع من قبل السياسيين في بلدان معينة؟ وصحيح ألم يكن السياسيون في الواقع هم المستفيدون الحقيقيون من تدويل الرأسمالية، وأنهم جزء من القوة الدافعة لذلك؟ يصرّح المقال بأن الشركات المتخطية للحدود القومية معروفة في الغالب بتلاعبها بالعمليات السياسية، ومثال ذلك أنها قادرة على جعل الولايات المتحدة تتدخل لحماية مصالح الشركات. ولكن هذه النقطة تستدعي المساءلة. ويبقى أن نبيِّن، هل دفاع الولايات المتحدة عن مصالح الشركات ناتج عن التلاعب بالعملية السياسية، أم أن الشركات خارج العملية السياسية؟. فإذا كانت كل التصرفات تظهر في اجتماعات حملة الأسهم أو للتأثير على رجال البنوك لمد أو حبس القروض، حتى "استقلال البيزنس" المزعوم، واستقلال عبر قومي أقل كثيرا، قد يبدو أمرا يدعو للمساءلة. فإذا كان هناك مثل هذا الاستقلال، فماذا يعني ذلك؟ يحاول المقال المعني إجابة هذا السؤال، فيلفت نظرنا إلى حقيقة أنه من الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الشركات العابرة للحدود القومية لتوليد الدخل، بيع البضائع والخدمات ذهابا وإيابا من خلال شركة معينة، أو فرع شركة أخرى حول العالم بأسعار أقل من أسعار

السوق. ويستنتج المؤلفون عن حق، أن مثل هذا التطبيق ينطوي على استقلالية الشركات، أي درجة كبيرة من التحرر عن الضغوط السياسية. وهذه الحالة موجودة بلا شك. ويذكّرنا هذا بشركة إنرون Enron. ربما كانت إنرون هي المثال المتطرف لمثل هذه الاستقلالية، لكن المديرين التنفيذيين لإنرون كانوا في الواقع فاسدين في استخدام ممارسات البيع والشراء المعتادة في الشركات العابرة للحدود القومية في جميع أنحاء العالم طوال الجيل الماضي. ويذكر المقال أن حوالي ثلث تجارة العالم عام ١٩٦٠ كانت بين الشركات. وإذا كان هذا الرقم صحيحا، فيمكن أن نفترض، إذا كنا نعرف القيمة السوقية العادلة للبضائع التي اشتركت في هذه التجارة، يمكن أن نتصور كم فقدت البلدان من العوائد الضريبية نتيجة هذه التطبيقات. وغني عن البيان أنها فقدت الكثير، وتفقد الكثير. ومع ذلك، يظل السؤال إن كانت هذه الممارسات تدل على الاستقلالية أم أنها مجرد جزء من مرحلة في التاريخ، لا تمارس فيها الدول وظائفها التنظيمية بسبب المصالح الطبقية؟.

وكما سنرى في الفصل الخامس، أنه أثناء ثمانينيات القرن العشرين حاربت شركات صناعة السيارات في الولايات المتحدة حربا خاسرة في واشنطن للاحتفاظ بديترويت كمركز إنتاج للسيارات. ولم تستجب واشنطن لهذه الشركات. فهل كان السبب استقلال هذه الصناعة، أم أن الأمر يتصل أكثر بالسياسة؟ أين تنتهي إحداهما وأين تبدأ الأخرى؟

إن ما يثير المزيد من القلق هنا هو أن أفكار الليبرالية الجديدة لها ثمنها، حتى بالنسبة للاتجاه العام في التاريخ. فهل يمكن أن يكون لدينا تخطي الحدود القومية، والرواية التاريخية عن صعود الغرب في ذات الوقت[٥]؟ استقلالية زائدة للنخبة الكوربوراتية، استقلالية لم يعد لديها مثل تلك الرواية. أم أن تخطي الحدود القومية مفيد للغاية بالنسبة لليبرالية حتى إنها تستطيع أن تعيش دون الرواية

التقليدية للتاريخ الحديث، وأن تستقر على فكرة "نهاية التاريخ" والعودة إلى كتابة اليوميات التاريخية؟ إن هذه القضايا تبقى بلا حل.

ويرتبط مفهوم تخطي الحدود القومية أيضا بمزاعم حول قوة العمل. هل يمكن للمرء أن يبين أنه لا يوجد فقط عالم إدارة عابرًا للحدود القومية، بل يوجد أيضا "عامل جديد"، يعمل لهذا الاقتصاد العابر للقومية؟ هل توجد اليوم نتيجة ذلك طبقة عاملة تفتقد المرجعية الإقليمية deterritorialized، طبقة تنتج دون مرجعية إلى البلد الذي تعيش فيه (تنتمي إليه؟)، والأمثلة ربما هي منتجو الواقع الافتراضي virtual reality أو الاقتصاد الافتراضى virtual economy؟ وقد يقودنا السؤال إلى التفكير، كما يقول أحد الكُتاب، بأن افتقاد المرجعية الإقليمية كان في الواقع تطورا تاريخيا فعليا، فعندما ظهرت السينما من الرأسمالية الصناعية، على سبيل المثال، قادت إلى إعادة تنظيم الموضوع عن طريق الصورة. وهذا بدوره أدى إلى تغير في منطق رأس المال، ومن ثم إلى تغير في العمالة وفي التراكم نتيجة لدخول العنصر البصري(٦). وهذه الطريقة في التفكير تتيح لنا أن ندرك تطورا في قوة عمل صناعة السينما التي أدت إلى عصر الكمبيوتر ووجود من يعملون في المعلومات، وهي حركة تجاوزت الدولة القومية إلى تخطي الحدود القومية.

ولكن، أي نوع من المجتمعات ستكون لديه طبقة عاملة تفتقد المرجعية الإقليمية deterritorialized؟ يحتج شيلدون أونجار Sheldon Ungar، وهو كاتب مهتم بهذه القضية، بأن هذا السؤال حتى الآن قد ولَّد ثلاث أفكار منفصلة حول ماهية مثل هذا المجتمع، وهو يعترف بأنه لن يكون مجتمعا يمكن إثبات وجوده تجريبيا حتى الآن. هذه الأفكار هي: أولا مجتمع يستقطب المواطن جيد التعليم؛ ثانيا، مجتمع منظم لتسهيل صناعة مواطنين يركزون على المعرفة؛ وثالثا، مجتمع معرفة يتميز بدور الإنترنت في تقديم أساس هذه المعرفة. ويستنتج أونجار أن المجتمع الذي توجد فيه درجة عالية من التخصص المعرفي في مجال العمل من

المحتمل في الواقع أن يكون مجتمعا كارها للمعرفة. وبمرور الوقت، في مثل هذا المجتمع، يزداد باطراد تعريف المهن لتخصصاتها ضيقا، ويزداد وزن المطبوعات الجديدة المؤدية إلى النفور من القراءة، ويصبح الشخص العادي غير متحصل على معرفة أفضل من جيل سابق حول المسائل العامة رغم الدراسة الجامعية، واستخدام الكمبيوتر خارج مجال العمل يرتبط بالرغبة في الاستماع إلى الموسيقى وليس للحصول على معارف جديدة(٧). لكن أونجار يترك القارئ وهو يشعر بأن فكرة العامل فاقد المرجعية الإقليمية deterritorialized قضية مهمة بالنسبة لليبرالية المعاصرة، قضية لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها بسهولة.

وفي ختام دراسته، يعترف أونجار بأن ستيفن برينت Steven Brint ربما يكون أكثر المفكرين عزما على الاستدلال تجريبيا على وجود "اقتصاد المعرفة". وهذا يبدو سَعيا يستحق المجهود للوصول إلى الأسس الداعمة لمفهوم تخطي الحدود القومية. وبالرجوع إلى إحدى مقالات برينت الأخيرة، نجد أنه لا يلقي بالا تقريبا للموضوع، بالنسبة لشخص قدم إلينا باعتباره العالم الأكثر إصرارا على إعلان وجود هذه الأسس. وهو يبدو مدركا للتحفظات من جانب معظم علماء الاجتماع بالنسبة لاستخدام مصطلح "مجتمع المعرفة"، كما ينعكس في تفضيله باستمرار استخدام مصطلح "المجتمع الصناعي" أو "المجتمع الصناعي المتقدم"، حيث إن مصطلح "مجتمع المعرفة" يفتقد دقة المعنى. ونظرا لهذه الحالة، يتقدم برينت واضعا في اعتباره أربعة آراء أكاديمية مختلفة عن مجتمع المعرفة، محاولا أن يصل من بينها إلى أرضية تجريبية واحدة مشتركة. فيقترح ضرورة خفض مستوى التوقعات إلى حد ما، حيث إن الاقتصاد القائم على المعرفة ليس بأي حال هو الجزء الراجح في الاقتصاد الموجود في يومنا هذا، ولا هو مقتصر بالتحديد على أي قطاع في مجتمع اليوم(٨). ولا يتبقى لنا ما نتساءل حوله، حتى بعد بعض الخفض لمستوى التوقعات، إلا: هل يمكن لنظرية الاقتصاد القائم على المعرفة، أو

تخطي الحدود القومية على نحو أكثر عمومية، أن تنافس النظرية التقليدية للإمبريالية الأمريكية، أو حتى نظريات العلاقات الدولية (IR theories) الخاصة بالليبرالية الأقدم؟

يرى عدد من المنظِّرين ذوي التوجهات الكلاسيكية الليبرالية أو الخاصة بالاقتصاد السياسي أن ما يحدث في الواقع هو أقرب إلى توجه قومي جديد neonationalism منه إلى تخطي الحدود القومية. فالشركات ذات الأصل الأمريكي تمتلك الكثير من اقتصاد العالم، وتقوم سياستها على فرض أزمات على البلدان الضعيفة كي تتمكن من شراء ما تبقى لها من أصول بأسعار زهيدة. وقطاع تكنولوجيا المعلومات ليس أساسا لاقتصاد جديد، إنما هو مجال مضاربات بدرجة عالية، وهو مجال وقعت تحت سيطرته معظم الشركات. وفضلا عن ذلك، لقد ظهر أن أوروبا تتقدم بقوة في اقتصادها رغم أنها تستخدم الكمبيوترات أكثر كثيرا مما تفعل الولايات المتحدة. وباختصار، ألسنا نتحرك نحو جولة أخرى من الحروب الإمبريالية الداخلية interimperialist wars، وربما بعض المحاولات الجديدة نحو الاشتراكية؟. هنا، تتقارب بعض الأجزاء من الليبرالية، خاصة الليبرالية القديمة، مع صيغة الاقتصاد السياسي للنظرية الإمبريالية(٩). وكلتاهما ترفعان المخاوف من أن نكون بشكل ما قد عدنا إلى "عصر القشرة الذهبية" أواخر القرن التاسع عشر، والذي كان عصر أزمات، وأن الليبرالية الجديدة في تمسكها بمواقفها الآنية presentism قد خانها التوفيق وجانبها الصواب. ومع ذلك يتساءل المرء سواء من منظور يميني أو يساري إن كان العالم اليوم هو ما كان عليه في عام ١٩٠٠ ألم يحدث أي تغيير حقا؟ وهنا يفوز منظِّرو الليبرالية الجديدة. ودعونا نتناول هذه النقطة ببعض الإمعان.

رغم وجود تماثلات مهمة بكل تأكيد بين زمن ماكينلي(*) وبوش - على سبيل المثال، حيث تميزت رئاسة كل منهما بأنها فترة من الرأسمالية المالية finance capitalism– فهناك اختلافات بينهما أيضا. فاليوم يمكن أن نجد استثمارا أجنبيا واسع المجال في الولايات المتحدة والذي ينبغي أن نضيف إليه تقدير حجم الدين في أيدي الأجانب. وهذه الحالة غير مسبوقة. ونتيجة الديون، فإن الولايات المتحدة اليوم معرضة لتغيرات مفاجئة في الاستثمار الأجنبي، وخاصة عندما نرى أن بعض هذا الاستثمار هو الآن في قطاعات حرجة(١٠). ومن الأسئلة المألوفة في السنوات الأخيرة السؤال عما يمكن أن يحدث لو غيَّر الصينيون سياستهم بشراء سندات الخزانة الأمريكية U.S. Treasury Notes، وهكذا لا يمكننا أن نعود إلى أمريكا القرن التاسع عشر ونتخذ منها نموذجا، حتى فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية. لقد تغير الكثير جدا، وأشياء كثيرة للغاية ستظل بلا تفسير. وعلى سبيل المثال، لا يمكن استخدام المقاربة الرأسمالية–المالية وحدها لتفسير السبب في وجود مستوى مرتفع من الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة، رغم حقيقة أن الشركات الأجنبية بشكل عام كانت أقل كفاءة من الشركات المحلية في السياق الأمريكي، وغالبا كانت سببا في تحولها إلى مغامرات خاسرة – بل فاشلة، فما هي الأسباب التي تجعل هذه الشركات –رغم ذلك– تصر على البقاء؟ هذا السؤال يجتذب الانتباه بكل تأكيد.

وتفترض بعض الدراسات البحثية الأخيرة وجود رغبة لدى الأجانب في الحصول على الخبرات الأمريكية. ولكن هذا الدافع لم يظهر إلا في عدد قليل من

(*) ويليام ماكينلي William McKinley (١٨٤٣–١٩٠١)، الرئيس ٢٥ للولايات المتحدة، بدأ رئاسته في ١٨٩٧، حتى اغتياله في ١٩٠١، قاد الولايات المتحدة إلى الانتصار في الحرب ضد إسبانيا، واتخذ عدة إجراءات لحماية الصناعة في الولايات المتحدة، تعتبر رئاسته بداية فترة لهيمنة الحزب الجمهوري امتدت أكثر من ثلث قرن. [المترجمة]

الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات عديدة أن القدرة على نقل الخبرة ليست كبيرة للغاية، مما يجعل أية خبرة يحصلون عليها ضئيلة القيمة. وفي نفس الوقت، من المعروف جيدا أن الحكومة الفرنسية اعتبرت من المهم بالنسبة للسيارة رينو أن تكون في الولايات المتحدة، ومن ثم بقيت الرينو. ويبدو واضحا أن السياسة تدخلت في هذه الحالة(١١). وما لم نعتبر حالة رينو استثناء صارخا للقاعدة، فإننا نجد هنا أن السياسات القومية هي التي تحدد مصالح المال والأعمال، وليس العكس. فما تأثير هذه الملاحظة على تخطي الحدود القومية والشركات عبر القومية؟

ورغم أنه من غير الممكن حل هذه النقطة حاليا، فإننا نلاحظ التوسع المستمر في استخدام مصطلح "عبر القومية" عن طريق الباحثين في حقول علمية عديدة، والذين فيما يبدو يأخذون الأساس الاقتصادي للمفهوم باعتباره مسلَّما به. وهكذا، نجد أن الباحثات في "النسويات"، وعلى وجه الخصوص ذوات الصلة بالنسوية عبر القومية، يقدمن بُعدا آخر للاستخدام المعاصر لمصطلح "عبر القومية". ووفقا للتفسير النظري لديهن، فإن انهيار الاقتصاد القائم على الإنتاج، وصعود الاقتصاد ما بعد الصناعي القائم على المعرفة – والخدمات – منذ ١٩٧٠، أدى إلى خلق سياق أصبحت فيه النساء أكثر قدرة على المطالبة بالسلطة الاقتصادية والسياسية. ومنذ هذه النقطة، لم يعد الرجل هو "العائل" الوحيد، ولا الأكثر أهمية بالضرورة. أفلا يصبح من المعقول أن هذا التحول في الأدوار قد يؤدي إلى صعود في سلطة النساء؟ في بعض الحالات، حدث ذلك بوضوح. وتحتج النسويات عبر القوميات بأن المشكلة بالنسبة للنساء أن الدولة القومية كانت تدعم الاقتصاد القائم على الإنتاج. وهذا النظام كان يفضل العائل الذكر. وكان من الضروري أن تكون الأولوية بالنسبة للنساء حينئذ هي تخطي ضغوط الدولة القومية، التي كانت تتمسك بكل الأشكال القديمة من الحداثة، وكل الثنائيات القديمة المكونة من الرجال والنساء فيما يختص بالأدوار التي ينبغي القيام بها، والجوائز

التي يمكن الحصول عليها بأداء هذه الأدوار. ولتجاوز الدولة القومية، تؤكد النسوية العابرة للقومية على النوع فيما يختص بالسفر، حيث تصبح هذه البؤرة محاولة لهدم الدولة، وللتعجيل بمجيء مرحلة جديدة من التاريخ والاقتصاد(١٢).

وجدت النسويات أن التحليل عبر القومي ينقل صورة جيدة لـ"دوائر التفاوت وعدم التماثل في الرأسمالية والثقافة" التي يعانين منها، وأنه يفعل ذلك أفضل من التحليل النسوي الأقدم القائم على ما كان يسمى بالاقتصاد الدولي. هذا المصطلح الأخير يقوم على زعم أن العالم القائم هو عالم يتكون من دول قومية، بينما تصور فكرة تخطي الحدود القومية، بالإضافة إلى ذلك، حالة التخلي، التي تجد النسويات أنها واقعية، قبول الاستنتاج بأنه على الأقل في الوقت الحالي "لا شيء يسمى نسوية متحررة من علاقات السلطة غير المتماثلة". ومن ثم فهو تحديدا تطبيق عملي نسوي عبر قومي transnational feminist praxis، وهو المصطلح الذي تستخدمه هؤلاء الكاتبات لوصفه، وهذا المصطلح "يختص بأشكال التحالف، والهدم، والتآمر التي يمكن داخلها (الاعتراف بـ، ولكن) انتقاد عدم التماثل وعدم المساواة". أليس الحال هو أن الدولة القومية مشروع ذكوري وأبوي، يخدع كلا من النساء الغربيات والأخريات، وأن النسويات المحليات في العالم الثالث هن ببساطة أشكال من التبعية المشتركة codependency مع الدولة؟. هل ينبغي للمرء أن يقبل بدون قيد أو شرط مشهد أن النساء ينبغي لهن اللجوء للنزوح من العالم الثالث للهروب من الاضطهاد الديني؟ فعلى أية حال المجيء إلى الغرب ليس حلا يوتوبيا. ورغم أن هذا الجدل يقنع البعض، فإن هناك آخرين لا يوافقون. ألا ينبغي للنساء أن يحاربن من أجل بلد آمن يعشن فيه؟ فإن كان عليهن الهروب، فهل ينبغي أن تكون الهوية بالنسبة لهن كامنة في الدين، وإن كان الأمر كذلك، فهل لابد أن تكون الهوية هي المصير والقدر الذي لا مهرب منه؟

وبدون تمرير الحكم على المواقف التي تم تبنيها، لا يزال من الممكن للمرء أن يؤكد أن النسوية عبر القومية لم تقدم حتى هذه النقطة نقدا حاسما للدولية/ العالمية بوصفها مفهوما. والواقع أن الخبرة النسوية عبر القومية تقترح الوصول إلى اتفاق مع كل من الدولة النيوليبرالية وهندسة السوق العالمي القائمة. فالدول شيء سيئ، خاصة بالنسبة للنساء، ولكنها حتمية، مثل الأسواق. ويبدو أن الحل بالنسبة للنسويات هو التحالفات عبر القومية مع النساء في الفترات الفاصلة، والمعنى الضمني هو أن هناك نظام دولة، منطقة مركزية ومنطقة طرفية، وهو نظام لا يمكن التخلص منه، وحتى دول المنطقة الطرفية أقوى كثيرا مما تمكن مواجهته. وهكذا، يبدو أن الحياة تحت نظام الدولية/ العالمية تتطلب نوعا من الحركة البينية "interstitiality"، والتي تبدو بدورها نوعا من التطبيق العملي الذي يجعل الحركات النسوية تميل إلى تجنب عمل تحالفات مع الجماعات الأخرى المقموعة أو الخروج في العلن، بدلا من إبعادها إلى الهامش.

تطبيق تخطي الحدود القومية على الارتحال من أجل العمل والشتات

كثير من الكُتاب عبر القومية، ومنهم الكثير من النسويات عبر القوميات، يشتركون فيما بينهم في الاهتمام البالغ بقضية الارتحال من أجل العمل. ورغم أن كثيرا من هؤلاء الكتاب يعترفون بأن المرتحلين من أجل العمل عانوا غالبا وبشكل يتعذر تعويضه من هجرات قسرية أو شبه قسرية بسبب العولمة، ولا يزال البعض يرى أن هذا النوع من الهجرة أو الارتحال هو الثمن الذي لابد من دفعه من أجل التطور الذي يعتقدون أنه يحدث. ولكن، هناك العديد من الالتباسات الناشئة عن هذه التسوية الإستراتيجية. فهل يثني المرء على فضائل الهجرة لأنها جلبت لك خادمة؟ هل هذا تطور؟

والواضح، بالنسبة لقضيتي في هذا الكتاب، أن وعيا علميا أكبر بعملية الارتحال من أجل العمل يبدو أنه يتبع قدوم التفكير عبر القومي أكثر مما كان الحال قبلا عندما كان التوكيد أكثر على عملية الهجرة إلى بلد immigràtion أو الهجرة بمعنى "النزوح" من بلد emigration، مما يدل على حركة الارتحال، أو الهجرة الداخلية من أجل العمل migration. ولا يبدو أن نظرية الليبرالية الجديدة تقدم توضيحا فيما يتعلق بما هو الجديد جدا في حركة الارتحال، أو حركة الارتحال المعكوسة، أو حتى ماذا يُعتبر عبر قومي بالضرورة في ذلك[١٣].

لم تكن أكبر حركة ارتحال معروفة في عصرنا هذا حركة عبر قومية في معظمها، بل هي حركة انتقال ملايين الناس من الريف إلى المدن والبلدات في بلادهم نفسها خلال القرن الماضي. وقد يظهر أن تبرير التوكيد خاصة على حركة الارتحال عبر القومية هو حجمها في السنوات الأخيرة في أماكن معينة. والحق أنه في السنوات الأخيرة، كان هناك عدد كبير من الناس ينتقلون [في حركة ذات اتجاه واحد] عبر حدود معينة، الأمر الذي بدا لكثير من المراقبين يزيد من الحاجة الماسة لتنظير جديد حول الموضوع. ولكن، بالنسبة للبعض، خاصة في دوائر نظرية تخطي الحدود القومية، فإن الاتجاه الذي يسير إليه هذا التنظير يقودهم لاكتشاف أن النقاط ذات الأهمية ليست في حجم حركة هجرات الترحال اليوم. وإنما هي في الحقيقة تأتي في وقت تقدم تكنولوجيا الاتصالات. فهذه التكنولوجيا تتيح صلات مستمرة عبر قومية بين المكان الذي يأتي منه الناس والمكان الذي هم فيه الآن، وهي صلات لا شك أن عدد الناس الذين هم أطراف فيها كان سببا في جعل تكاليفها محتملة. ويمكن أن نفترض أن تكنولوجيا الاتصالات، قد تكون (ولا شك أنها) تساعد الناس الذين يقعون تحت ضغوط الانتقال إلى حياة جديدة. ولكن رغم أن هذه التكنولوجيا مستخدمة اليوم، فلنا أن نتساءل إن كان يمكن أن نتنبأ بأنها سوف تحفظ الجماعات المهاجرة كشتات، دينيا وعرقيا، مهما كان الناس

أو أينما كانوا. هنا، يبدو أن الليبرالية الجديدة تخرج تماما عن السياق. وهناك بحث جديد يلقي أسئلة حول إن كان من المعقول تجريبيا التحدث عن معتقدات وسلوكيات الناس التي تتفق مع الجماعات الشتاتية العرقية العنصرية من النوع الذي يمكن للمرء أن يتوقعه. فأحيانا يبدو أنهم يفعلون ذلك، وأحيانا لا يفعلون.

ومنذ فترة مبكرة، في أواخر التسعينيات، تناولت إحدى الدراسات معيشة أبناء بيرو في باترسون، في ولاية نيو جيرسي، ووجدت أنه بينما كان بعض هؤلاء المهاجرين يخضعون لفكرة الصلة عبر القومية، كان آخرون أكثر التصاقا بقضايا محلية تنبع من ديناميكيات الحياة الأمريكية. وأجريت دراسة عن الصينيين في المملكة المتحدة في نفس الفترة بالمثل توصلت إلى ما يؤكد نفس التنوع والاختلاف. فالصلات التي يفترض أنها شتاتية، عند الفحص عن قرب تبين أنها غالبا روابط قائمة على الطبقة وتتعارض مع الروابط العرقية، وهي غالبا روابط سياسية أيضا[١٤]. وتذكرنا هذه النقطة بأن الرسائل المتعددة التي نقلت من بلد مثل الصين أو بيرو قد تكون متناقضة مع بعضها البعض – وربما تدعم أفكار وحدة العرق، أو الدين، أو الأصل القومي، وربما لا تدعم شيئا من ذلك.

وفي دراسات حديثة أخرى، نجد أن فكرة الترحال، باعتبارها عملية عبر تاريخية، أي إنها تتميز بـــ "التدفق، والسيولة، والحركة"، قد وجدت نقضا وارتيابا من جانب أحد الباحثين الذي يهاجم مثل هذا التصوير لأنه يغطي على الوضع الطبقي والعرقي للمهاجر من أجل العمل. إن الحالة الفعلية للمكسيكيين الفقراء الذين يأتون عبر الحدود مع الولايات المتحدة تختلف تماما عن وضعية المهاجر الأوروبي من الطبقة الوسطى الذي يأتي إلى الولايات المتحدة. ويؤكد هذا المؤلف أن عبور الحدود الذي ينبغي نتيجة لذلك أن يكون موضوعا منفصلا في حد ذاته، وألا يختصر تحت أوصاف عامة لحركة هجرة العمالة. ولكن نهر ريو جراندي، الفاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك، لا يتدفق دائما بنفس السيولة والسهولة[١٥].

تطبيق تخطي الحدود القومية على الرابطة الإسلامية وعلى ١١ سبتمبر

هناك مجموعة أخرى داخل وخارج الدراسات الأكاديمية ترى قيمة كبيرة في التنظير عبر القومي، وهؤلاء يتصفون بالتعصب الديني، وآخرون مهتمون بحركات "وحدة الـــ...". ويعتبر تخطي الحدود القومية بتأكيده على قضايا الكمبيوتر والترحال والشتات وسيلة لتفسير صعود حركات "الوحدة الكبرى..."، مثل "الرابطة الإسلامية".

ومن المعتاد بشكل عام أن نجد كُتّابا في هذا المجال يبدأون من مقدمة تقول إن الإسلام السياسي- كما يسمونه- هو حركة عالمية مستقلة عن سياسات الدول، حيث إن الدول على أية حال شيء متكلف وزائف فُرض على الشعب المسلم. ومرة أخرى، قد لا يدعم المذهب التجريبي هذه النقاط جيدا جدا. إن فكرة الدولة في السياق الإسلامي ترجع إلى فترة الخلفاء الراشدين في القرن السابع الميلادي، بل يدعي البعض أنها بدأت مبكرا عن ذلك، إلى دستور المدينة أثناء حياة الرسول نفسه. والطبيعة الشتاتية المتأصلة في شخصية المسلم المهاجر أيضا تدعو إلى بعض المساءلة. إن النماذج التي درست جيدا للمجتمعات الإسلامية في كل أنحاء العالم تكشف أمثلة من الاندماج العميق في الدولة على مدى فترة زمنية طويلة. وهكذا، رغم أن فكرة الشتات تتناسب مع نظرية تخطي الحدود القومية، فقد تتناسب أو لا تتناسب مع ما هو معروف عن المسلمين في تاريخ الهند، أو التاريخ الإفريقي، أو تاريخ شرق آسيا، أو التاريخ الأمريكي الأقدم، وهلم جرا، حيث نجد أن عملية الاستيعاب والتوفيقية أقرب إلى العلامة المميزة منها إلى فكرة الهويات المنفصلة وغير المتغيرة. ورغم ذلك، فإن فكرة الشتات الإسلامي اكتسبت بروزا كبيرا منذ ١١ سبتمبر، وهو الحدث الذي بعده انتشر إدراك بأن "الإسلام السياسي"، إن لم يكن الإسلام نفسه، كان متخطيا للقومية، وأنه عدو الغرب. ولا جدال في أن

موضوع ١١ سبتمبر، أكثر من أي موضوع آخر في عصرنا هذا، كان سببا في إضفاء شرعية على نوع من التفسير عبر القومي في عقول العامة، وعلى الأقل كان الشتات جزءا من ذلك.

وحتى الآن، حاول عدد قليل من الأكاديميين الإقدام على نوع من البحث التاريخي أكثر تقليدية حول ١١ سبتمبر لمعرفة إن كان يمكن تقديم تفسير بديل، والحق أن الأمر ليس سهلا؛ فالباحثون الذين يحاولون الذهاب في هذا الاتجاه يوصمون باللجوء إلى نظرية المؤامرة. ومع ذلك، هناك أعمال مكتوبة جيدا، من النوع غير التآمري على الإطلاق، توضح أن أعضاء من عائلة بوش ومن الأسرة السعودية الحاكمة كانوا أصدقاء، وأن أسامة بن لادن كان معروفا لدى الجانبين. وأكثر من كتاب يدرس الاستخدام الأمريكي للمجاهدين في الحرب الأفغانية؛ وفي العلاقات المتداخلة بين المتورطين على الجانب الباكستاني والسعودي والأمريكي في تلك الفترة الزمنية؛ والضربة الارتدادية التي تبعت ذلك. ورغم وجود دليل من هذا النوع، دليل يمكن أن يلقي بالشكوك على نوع التفسير الذي يستند إلى نظرية تخطي الحدود القومية، كل ما يمكن للمرء قوله هو إن الموضوع يظل بحاجة إلى المزيد من العمل. ويبدو كأن الباحثين مفتونون أو ربما متفقون جوهريا مع قرار حكومة الولايات المتحدة بتشخيص هذا العصر بأنه عصر الحرب على الإرهاب الإسلامي، أو ربما هم مفتونون بقرار أسامة بن لادن استخدام المسلمين من كل مكان لمهاجمة الولايات المتحدة، يحاول الباحثون استخدام هذه التفصيلة لإقناع أنفسهم بأنه كان ثمة شكل متخطٍ للحدود القومية من جانب حركة الدولة الإسلامية الكبرى[١٦]. ومع ذلك، يظل السؤال: هل القاعدة منظمة عبر قومية منفصلة عن حكومة باكستان؟ سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل الرابع.

تطبيق تخطي الحدود القومية على الاتحاد الأوروبي

رغم أن فكرة تخطي الحدود القومية مستلهمة من ١١ سبتمبر أو من الإسلام السياسي لدى البعض، خاصة في الولايات المتحدة، فقد إكتسبت هذه الفكرة مصداقية لدى آخرين، خاصة في أوروبا، نتيجة الخبرة بالسوق المشتركة. فعندما يعيش المرء في أوروبا، يستخدم عملة واحدة، هي اليورو، ويسافر متى ما أراد، ويستطيع العمل في أي بلد. تلك التجارب قادت كثيرا من المراقبين في اتجاه وضع نظرية "تخطي الدولة القومية" أيضا. لكن الدراسة الأكاديمية المدققة للأحوال السائدة في أوروبا، تصل إلى استنتاج مختلف إلى حد ما عندما نحاول شرح ما ينتج في الواقع من هذه الأحوال. وفيما يمكن جدلا اعتباره أهم تاريخ للسوق المشتركة إلى اليوم، يحتج آلان إس. ميلوارد Alan S. Milward، في كتابه *The European Rescue of the Nation-State* (إنقاذ الدولة القومية على يد أوروبا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠)، بأن خلق وتطور السوق المشتركة استدعى قيام دول مختلفة بتقرير حمل المسئولية في السوق لتقوية أنفسها، وأصبحت الدول أكثر قوة نتيجة لمشاركتها في ترتيب السوق. وحتى في حالة المملكة المتحدة، التي نأت بنفسها عن العضوية الكاملة، نجد أنه، كما يشير ميلوارد، ثمة اهتمام بالسعي لعمل صلة مع السوق لهذا السبب. ومن ثم، على سبيل المثال، بالنسبة لبلجيكا كانت كيفية إلغاء تعدين الفحم تدريجيا مسألة صعبة. وفي بلدان أخرى برزت قضايا مماثلة. كل منها وقفت ثابتة لتحصل على مكاسب من التغيرات الهيكلية لو كانت ثمة طريقة لتحقيقها دون أن يقع السياسيون المحليون في مأزق في نفس الوقت. ولهذا السبب، وقّعوا على الاتفاقيات. واليوم، تجد الدول والطبقات الحاكمة أنفسها في حالة جيدة، بينما يكتشف الجيل الجديد من العمال عدم وجود وظائف(١٧).

وفي المجمل، رغم أن فكرة تخطي الحدود القومية أصبحت تعني أشياء كثيرة مختلفة بفضل الاتجاهات المختلفة التي ينظر بها الباحثون إليها(١٨)، يبدو أن

معناها الأعمق يقوم على فرضية وجود الشركة العابرة للقومية كتجسيد لاستقلالية السوق وللمنطق الاقتصادي لذلك السوق. ويبدو أن هذه المجموعة من الأفكار تستتبع أشياء كثيرة أيضا، بما يشمل حتى إعادة صياغة تاريخ العالم بتقسيم زمني يتجاوز الدولة القومية.

تقسيم عصور التاريخ العالمي وفقا لرؤية الليبرالية الجديدة

يعتبر الليبراليون الجدد أن التاريخ الحديث هو نتاج عصر الكمبيوتر. ولابد أن يعكس تقسيم العصور التاريخية في التاريخ الحديث هذه الحقيقة. وقبل عصر الكمبيوتر كانت الفروق الكبيرة في التاريخ هي بين الحضارات والثقافات أكثر مما كانت بين البلدان والعصور الزمنية. كان تاريخ العالم هو تسجيل تلك الحضارات والثقافات المتصلة كما هو الحال بمسارات التجارة، فهذه الحضارات والثقافات تعلو وتسقط عبر الأزمنة والأحقاب حتى عصر الكمبيوتر. فالليبراليون الجدد يرون أن الفاصل التاريخي القاطع في القرن السادس عشر الذي نشأت بناء عليه الرأسمالية في بريطانيا مجرد ومضة ضوء على شاشة رادار، وكان العالم في تلك اللحظة تحت هيمنة السوق الآسيوي.

ووفقا لتحليل الليبرالية الجديدة، فإن معظم الماضي أكثر شبها بفترة ما قبل التاريخ، وليس جزءا مما نحن عليه اليوم بأي معنى واضح. وحتى عصر تاريخي يبدو قريبا مثل العصر الفيكتوري ينبغي النظر إليه باعتباره جزءا من مرحلة قديمة العهد، مرحلة ربما كان فيها بعض رأس المال القومي قد امتد عبر البحار، ولكن ليس بالمعنى الذي نراه اليوم في تخطي الحدود القومية. ووفقا لتقسيم العصور التاريخية المفضل لدى الليبرالية الجديدة، فقد أحرزت الرأسمالية في السنوات الأخيرة انفصالا ثوريا عن الدولة القومية المعنية. ويحتج أنصار الليبرالية الجديدة

بأنه من الناحية المادية، ليس الجديد هو نمو الاستثمار عبر البحار ولكنه نمو نظام إنتاج مترابط عالميا، وهو يتجاوز بالكامل استثمار ما وراء البحار القديم، أو "التغلغل السطحي" (shallow penetration) المطابق للنمط القديم من الرأسمالية، والذي يعتبر نموذجا يطابق الرأسمالية في السابق. ولا سبيل للمقارنة بين الاثنين. هذا الإنتاج المترابط عالميا متطور للغاية حتى إن لديه مؤسساته البحثية للتطورات المستقبلية think tanks ومراكز سياساته، والتي يشرف عليها غالبا البنك الدولي، ومجموعة الثمانية، وغير ذلك من الكيانات التي تعمل على ترقية مصالح الرأسمالية عبر القومية. وهكذا، فإن تخطي الحدود القومية لها ثقافتها ومؤسساتها البحثية الخاصة. وهذه الثقافة والمؤسسات البحثية بالغة التركيز. وموضع اهتمامها الذي لا يكل هو البحث عن أفضل طريقة للسيطرة على الاقتصاد العالمي. وهذا هو الهدف المشترك لكل باحثي هذه الدائرة، والبعض يفعل ذلك بالتشديد على الحفاظ على استمرارية منطق السوق، ويرى آخرون التأكيد أكثر على الحاجة لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في بلدان عديدة والملحوظة منذ التسعينيات. وهنا، يمكن التنويه بأنه فيما يبدو، منذ تلك التسعينيات، كانت ثمة انقسامات في دوائر المؤسسات البحثية عبر القومية: فمن ناحية، هناك أصحاب التوجه النظامي regulationists الذين يزداد شعورهم بالتردد حول سياسات الباب المفتوح، ومن الناحية الأخرى، هناك المحافظون الذين يرون أن اقتصاد "الباب المفتوح"، أو اقتصاد "الانفتاح"، هو الحل الوحيد.

يرى المؤرخون الذين يميلون إلى الليبرالية الجديدة أن حقل التاريخ العالمي يحتاج إلى تقسيم جديد لعصور التاريخ، تقسيم يعطي الوزن المناسب لتخطي الحدود القومية حتى لو كان تخطي الحدود القومية ظاهرة حديثة العهد للغاية. ولكن، كما لاحظ مؤرخون آخرون، هذا الترتيب يستدعي التساؤل عما هو الوزن المناسب. إذا تبنى المرء مثل هذا التقسيم للعصور التاريخية، فسوف يتجاهل أجزاء

من الأدلة المتاحة حتى حول تخطي الحدود القومية، أدلة تعطي إشارة مناقضة لاستخدام مثل هذا التقسيم. وعلى سبيل المثال، في البحث الذي قامت به ميرا ويلكينز Mira Wilkins، المؤرخة المعروفة جيدا للبيزنس، نجد أدلة على أن طرازا من الشركات مماثل تماما للشركات عبر القومية الموجودة اليوم ظهر في القرن التاسع عشر: النوع القديم من "الشركات القائمة بذاتها freestanding company"[١٩]. في زمنها، كان يمكن أيضا تمييزها عن الشركة متعددة الجنسية لذلك العصر، كما يمكن للشركة عبر القومية اليوم، بناء على حقيقة أن المؤسسين لم يكن لديهم خطة منذ البداية للعمل في موطنهم. كان كل ما يميز الشركات القائمة بذاتها هو أن مقر قيادتها موجود في بلد المنشأ، بينما معظم أنشطتها في أماكن أخرى. ومن المثير للاهتمام، وربما ليس من قبيل المصادفة تماما، أن معظم تلك الشركات ظهرت تحت ظروف رأسمالية ومعظمها وقعت في مشكلات واضمحلت في سنوات الضعف لتلك الفترة. ويظهر أنه بناء على هذا البرهان يمكن أن نزعم وجود عنصر بورجوازي عبر قومي منذ وقت طويل للغاية[٢٠]. فهل يستطيع منظرو الليبرالية الجديدة تفسير هذا الشذوذ التاريخي الواضح على أنه أيضا جزء لا معنى له من زمن ما قبل التاريخ؟

ورغم صعوبة الحصول على إجابة محددة على هذه النقطة في الوقت الراهن، فمن الممكن أن نتنبأ بأن المشاكل التي قد تواجه تخطي الحدود القومية مع التاريخ العالمي لن تنتهي لفترة طويلة. في العقد الماضي، التقطت عبر فكرة تخطي الحدود القومية مجموعة صغيرة ولكن متنفذة من الأنصار الأكاديميين، من أبرزهم عدد من المؤرخين في مجال تاريخ العالم، مجموعة مهتمة برسم جذور أفضل لفكرة تخطي الحدود القومية في التاريخ على المدى الطويل.

في يونيو ١٩٩٦، نشرت المجلة التاريخية الأمريكية *(The American Historical Review)*، بحوث ندوة تحت عنوان "التفاعل عبر الثقافي وتقسيم العصور

في تاريخ العالم". وكما كتب البروفيسور جيري بنتلي Jerry Bentley في المقال الرئيسي لهذه الندوة، إذا قمنا بتقسيم عصور تاريخ العالم على أساس التفاصيل التاريخية لبلد واحد، فليس من المحتمل أن يكون هذا التقسيم صالحا للبلدان الأخرى(٢١). ولا شك أن بنتلي على حق؛ هذه المشكلة عذبت المؤرخين الذين يحاولون مد العصور المعروفة للتاريخ الغربي على أجزاء أخرى من العالم. وأعتقد أن معظم مؤرخي العالم اليوم سوف يتفقون على أن هذا المأزق كان نقطة ضعف في الحقل الموجود. والحل الذي يقدمه بنتلي، والذي يشترك فيه مع عدد من الآخرين في مجال تاريخ العالم، هو خلق تقسيم للعصور التاريخية مستمد من تاريخ التجارة العالمية عبر آلاف السنين، وبهذه الطريقة يجهزنا لفكرة تخطي الحدود القومية في يومنا هذا. وسيكون الفصل المهم في هذا التاريخ بعنوان "التبادل الثقافي على طُرُق الحرير".

والحل الذي يقدمه بنتلي يحل العديد من المشكلات -على الأقل نظريا- وحصد قبولا واسعا. ولكن عمليا، يمكن أن نقول: إنه لم يفعل ذلك دون ثمن. فأولا: حل بنتلي بالتشديد على التجارة والاتصال يجعل التاريخ يفتقد أي مفهوم مؤكد حول الحداثة إلا فيما يختص بالغرب. والحق أنه بدون وضع بعض الوزن لحداثة الأنظمة السياسية حول العالم، يصبح الغرب في القرن العشرين هو التجسيد الفريد للسياسات الحديثة وتصبح بقية العالم مجرد توليفة من الحضارات المتأثرة بالغرب نتيجة الاتصال. هذا العرض يبدو أنه يفتقد "المنظور الكوكبي" (global perspective). ثانيا: إذا كان كتاب يتناول التاريخ العالمي عبارة عن بانوراما لحضارات تستمد حيويتها من أنماط التجارة، فإن ذلك يؤدي إلى ضياع شيء من التركيب المعقد لحياة الإنسان والتجربة البشرية. وتلك مخاطرة بتحويل التاريخ إلى مجرد سرد زمني.

وادعى بنتلي عن حق أن المؤرخين، عبر الزمن، أصبح لديهم وعي متزايد بأهمية التجارة كجزء من التاريخ. وقد وجدوا أن التجارة كانت دائما، ولا تزال، أكثر أهمية مما توصل إليه ماركس في مناقشته للرأسمالية التجارية merchant

capitalism. في المجلد الأول من كتاب رأس المال (*Capital*)، يمكن أن نتذكر أن ماركس ادعى أنه قبل نمط الإنتاج الرأسمالي، لم تكن الرأسمالية التجارية أكثر من تجارة عرضية بعيدة المسافة في وسائل الرفاهية. ووفقا لبنتلي، حتى حين كانت كما وصفها ماركس، ينبغي رؤية أن تجارة الرفاهية لعبت دورا أوسع كثيرا وأكثر في أهميته التاريخية من مجرد جلب وسائل استهلاكية تافهة. وعلى سبيل المثال، ينبغي التعرف بعض الشيء على الدور الذي لعبته وسائل الرفاهية في استقرار الطبقات الحاكمة. كان يمكن للحكام أن يتخلوا عن، أو يشاركوا غيرهم في وسائل الرفاهية كجزء من شراء التأييد والدعم في بلادهم. قوبلت حجة بنتلي هذه جيدا، رغم أنه لا سبيل لمعرفة أية نسبة من وسائل الرفاهية كانت مفيدة في تحقيق هذا الغرض. وثانيا وفقا لبنتلي في حالة آسيا والمحيط الهندي، فإن ما بدأ كتجارة في الرفاهيات امتد ليشمل أشياء أخرى كثيرة، حتى إنه في أمثلة معينة كان دور التجارة كبيرا لدرجة أنه على المستوى الاقتصادي أعاد تشكيل ودمج مناطق حول المسار التجاري. ويمكن أن نجد مثالا حيا في البلد الذي نطلق عليه اليوم إندونيسيا. حيث تطورت مثل هذه التجارة، وانتشرت ثقافة جديدة، وتكنولوجيا جديدة، وحتى أمراض جديدة. ويمكن أن نقول إن كل تلك الأحداث تميز ليس فقط تاريخ إندونيسيا، ولكن الكثير من تاريخ بقية منطقة المحيط الهندي بالمثل. هذه النقاط هي دعاوى بنتلي الرئيسية، وهو حريص ألا يبالغ في قضيته. قبل عام ١٤٩٢، لم يكن تاريخ المسار التجاري ينطبق على العالم الجديد، أو أجزاء من المحيط الباسيفيكي، أو أفريقيا، وهكذا، لأنها كانت خارج المسارات الرئيسية لتجارة المسافات الطويلة. ومن ثم فإن خطط بنتلي تتفتح بطريقة هيجيلية، حضارة بعد الأخرى: عصر من المجتمعات المعقدة، وعصر من الحضارات القديمة، وعصر من الحضارات الكلاسيكية، وعصر ما بعد الكلاسيكية، عصر من الإمبراطوريات البدوية العابرة للإقليم، والعصر الحديث. واعتبارا لهذا التقسيم الزمني لعصور التاريخ، فمن حقه الادعاء بأن هيجل هو معلمه كأي ليبرالي آخر، أو عمليا، مثل أي ماركسي.

وفي الختام، قدمت في هذا القسم الخطوط العريضة لليبرالية الجديدة، مؤكدًا على جانبها الاقتصادي. وأدى ذلك إلى التركيز على تخطي الحدود القومية، حيث إن هذا المفهوم هو الذي يظهر الصلة بين اقتصاديات الليبرالية الجديدة وتاريخ العالم. وما يظهر هو أن تخطي الحدود القومية مفهوم إشكالي للغاية من جميع الأوجه، ومن المؤكد أنه كذلك خاصة في تطبيقه على تاريخ العالم. فبالنسبة لمؤرخي الليبرالية الجديدة يظهر الماضي وكأنه شيء مزعج وغير ملائم، وليس كميدان للبحث. ولا يجدون أية أهمية حقيقية إلا في الزمن السابق مباشرة على عصر الكمبيوتر. يرى الليبراليون الجدد أيضا تاريخ العالم شيئا مزعجا وعائقا، فالملامح الحاسمة لتاريخ العالم هي التجارة، والتكنولوجيا، والبيئة، والاتصال. أما ما يمكن افتراضه فهو أن كتابة التاريخ عند الليبراليين الجدد تمدنا بمنطق للعولمة، منطق أكثر تفوقا من ذلك الذي نجده في كتابة التاريخ عند الليبرالية التقليدية[٢٢].

تقاليد الكتابة في الاقتصاد السياسي: نظرتها إلى تاريخ العالم

في فترة سابقة، منذ جيل تقريبا، في مقال له حول الفوردية Fordism، وضع أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci تعريفا لأزمة الماركسية بأنها تنشأ من اعتمادها على الليبرالية[٢٣]. فالتطبيق العملي الجديد the new praxis للطبقة العاملة أصبح انتزاع كل رفع ممكن للأجر أيًّا كان، وتحاشي النضال للسيطرة على مكان العمل أو من أجل السلطة بشكل عام. وكان في هذا السياق أن عانى الاقتصاد السياسي من مشكلات كتقليد فكري يركز على العامل باعتباره من طبقة البروليتاريا. والحق أنه في هذه النقطة بالضبط أصبحت الأزمة في الاقتصاد السياسي ظاهرة في كثير من البلدان، بما يشمل الولايات المتحدة. ولم تكن الأزمة نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي حدث بعد سنوات عديدة. وعلى العكس،

حدثت الأزمة في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين في الحركة النقابية في أماكن مثل ديترويت. وهنا أصبحت الماركسية تعتمد على الليبرالية.

كان الكثير قد تغير على مدى السنوات الخمسين السابقة. في ١٨٨٤ أصدر فريدريك إنجلز كتابه الأشهر والذي يعتبر البيان الكلاسيكي الماركسي لتاريخ العالم، *أصل العائلة: الملكية الخاصة والدولة (The Origin of the Family: Private Property and the State)*. وفي هذا الكتاب، وضع نظرية فحواها أن المراحل العامة للتاريخ البشري هي عصور تقوم على تطور جدلية المجتمع البشري، بداية بنمط الإنتاج في المجتمع القبلي ومع التطور خلال عصر العبودية حتى العصر الإقطاعي أو عصر الفتوحات(*)، ثم إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. وقال إنجلز في نظريته: إن التغيير كان يأتي عندما تعجز الطبقات الحاكمة في كل نمط إنتاج عن إيقاف نضال جماهير الشعب من أجل الحرية. وعندما يقود هذا النضال إلى الثورة ثم إلى نمط إنتاج جديد. وطبق الكُتّاب بعد إنجلز هذا النمط على سياقات كثيرة. ووصل الأمر أحيانا إلى استخدام هذا المنهج بفجاجة، وبشكل متكلف، وكأنما لا يزال تابعا لهيجل، بينما حاول آخرون طريقة أكثر صقلاً، مثلما فعل تروتسكي في نظرية الطبيعة المجمعة وغير السوية للتطور مع النظرية الترابطية للتاريخ conjuncturalist theory of history(**). وبحلول فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت التقاليد الماركسية تفتقد منظِّرين يستطيعون استكمال وتعديل النظرية بما يتوافق مع الأحوال الجديدة، أو حتى يدعموا منهجيتها، للعودة إلى النقطة الخاصة

(*) عصر الفتوحات tributary age: حيث تقوم الدول القوية بفتح دول أضعف وتجبرها على دفع جزية دورية. [المترجمة]

(**) النظرية الترابطية للتاريخ conjuncturalist theory of history: نظرية تعود إلى مدرسة الحوليات الفرنسية، وهي تعزز الالتقاء الفريد للقوى الاجتماعية والأحداث التاريخية وكذلك دور الفاعلية أو القوة السياسية، في إحداث عملية العولمة. [المترجمة]

بالطبيعة المتغيرة للنقابات. ونتيجة لذلك بالتدريج بدأت الخاصية المعرفية الفريدة للماركسية تتهاوى، وبدأت النظرية الماركسية تتحرك نحو الليبرالية. والتحق الأفراد الذين أدركوا هذه الأزمة بالدولية الرابعة، مع نتائج متفاوتة.

وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبح من غير الممكن إنكار الفوضى التي انتشرت حتى فيما يسمى "اليسار الجديد"، وهو أهم قسم في الدولية الرابعة. وفي هذه النقطة، عادت الرأسمالية المالية مما أدى إلى تضارب بين عنصرين من عناصر الإطار النظري للماركسية، كانا في السابق ينسجمان معا نسبيا، الأمر الذي مهد الطريق لظهور مشكلة نظرية ملتهبة، سواء كان هذا أفضل أم أسوأ. العنصر الأول من هذين العنصرين هو افتراض أن التكنولوجيا الجديدة التي تغير علاقات الإنتاج سوف ترتبط بطبقات جديدة تنشأ لتجسيد التقدم البشري، والعنصر الثاني هو أن الطبقة العاملة باعتبارها تجسيدا للمستقبل سوف تكون هي الطبقة التي تنهض وتسيطر على هذه التكنولوجيا.

لقد مثلت ثورة الكمبيوتر نموذجا ظاهرا لمثل تلك التكنولوجيا الجديدة. ولكن حتى الآن، كما تظهر مناقشة برينت، غيرت ثورة الكمبيوتر علاقات الإنتاج دون أن تؤدي إلى ظهور طبقات جديدة. وهكذا، حتى الآن، كانت الطبقة الرأسمالية أكثر من الطبقات الأخرى، هي التي حققت مكاسب من تطور الكمبيوتر. ومع ذلك فمعظم من في الدراسات الاقتصادية السياسية يميلون لتشبيه ثورة الكمبيوتر بالثورة الصناعية للقرن الثامن عشر، وربما هم على حق، رغم المشكلات النظرية التي يوقعهم فيها هذا الاتجاه النظري.

في *البيان الشيوعي*Manifesto وفى كتاب ***مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي*** (*Preface to the Critique of Political Economy*)، وصف ماركس الثورة الصناعية بأنها ثورة تقوّي نمط الإنتاج الرأسمالي. وادعى أن الهيكل الاجتماعي

القديم، بقوانينه وتعميماته، قد أُزيح جانبا في أعقاب الثورة الصناعية، وأن طبقة جديدة نشأت، والظاهر أن هذا هو ما حدث بالفعل. ولكن، يبدو أن ثورة الكمبيوتر في أيامنا هذه ليس لها نفس النتائج. على العكس، يبدو أنها سهّلت للرأسمالية الانتقال من الرأسمالية الإنتاجية إلى الرأسمالية المالية وإلى هروب رأس المال. وفي هذه النقطة، يمكن إدارة الإنتاج بكفاءة من على بُعْد مسافة هائلة. والنتيجة أن الرأسمالية كسبت اتجاها ثانيا. وفي نفس الوقت كسرت الرأسمالية العقد الاجتماعي في معظم البلدان، ونتج عن ذلك تنامي الفقر واليأس في العالم كله. وأولئك الذين لا تزال لديهم مشاعر التفاؤل بالماركسية القديمة يرون في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية ميلاد عولمة للنضال ضد الرأسمالية، بينما يرى آخرون أصحاب نظرة أقل تفاؤلا أن الرأسمالية استطاعت مرة أخرى الفوز. ونتيجة لذلك فقد تتمكن أيضا من أن تسود على الأقل حتى أول كارثة بيئية كبرى. أما المتشائمون حقا فيرون الحاضر مجرد افتتاحية لتقديم الرأسمالية في الكواكب الأخرى، انتقال الأثرياء وذوي النفوذ في الوقت المناسب إلى محطات الفضاء عندما تصبح الأرض أقل قابلية للسكنى.

وسواء كانت الماركسية متفائلة أم متشائمة، تظل كما هو الحال منذ جيل أو أكثر، مهتمة بالمظهر التقليدي لتفسيراتها أكثر من اهتمامها بكفاية أسسها النظرية أو بقدرتها على هضم المعارف الجديدة أو تفسير الظروف الجديدة. ويثير النقاد هذه المسائل بشكل روتيني، ولكن يتم تجاهلها. ومع ذلك، تريد الماركسية اليوم أن تكون ما لم تعد تتمتع به، تقليدا علميا. منذ عدة سنوات كتب ويليام لازونيك William Lazonick، الاقتصادي والناقد، متحسرا على التبسيط المخل للكتابة الماركسية حول التاريخ البريطاني[٢٤]، نمو الاقتصاد البريطاني إلى موقع الصدارة والتفوق لم يكن نتيجة اقتصاديات "دعه يعمل" (laissez-faire)، كما كان يزعم الماركسيون، ولكن نتيجة قوة الجيش والدولة البريطانية التي استطاعت أن تفرض نظاما عالميا يدعم

الاقتصاد البريطاني، ظل هذا الاقتصاد على مدى فترة زمنية يكسب من سوق مفتوح له. فمن وجهة نظر لازونيك، على الأقل، كانت سلسلة من القرارات غير الاقتصادية حول العالم هي التي جعلت الاقتصاد في الصدارة. ويتجاهل معظم الاقتصاديين، ومن بينهم الماركسيون، هذه النقطة، ويقبلون بسذاجة أو براجماتية مجال "الاقتصاد" والعمل داخله. وهناك كتاب حديث، كتبه اقتصادي آخر هو سالم رشيد، يقدم نقدا مماثلا لمزاعم حقل الاقتصاديات، وضمنيا على الأقل، الماركسية. وفقا لرشيد، لم يقدم آدم سميث أفكارا جديدة في مجال الاقتصاديات سوى تلك التي كانت هي المنطق السليم لزمنه، وما أضافه كأفكار إبداعية جديدة لم يكن دقيقا في الواقع. فالحقل العلمي الذي يُفترض أن سميث أسسه لم يكن حقلا علميا في الواقع؛ إنما كان ببساطة ثقافة شعبية عامة. ويمكن أن نجد هذا النوع من النقد أيضا في عمل لاقتصادي آخر هو جان جادري Jean Gadrey، وهذه المرة بالإشارة إلى ادعاءات حالية قدمها اقتصاديون حول مستقبل اقتصاد عصر المعلومات. يكتب جادري قائلا: إنه بصرف النظر عن النقاد الذين يلفتون انتباه وسائل الإعلام، قليلون هم الذين يفكرون بجدية أن عصر المعلومات الجديد لديه الكثير مما يعتبر جديدا فيما ينتمي للاقتصاد(٢٥). ومن المثير للاهتمام أن هذه الأفكار المفيدة للغاية في إعادة قراءة الماركسية كتبها ليبراليون، ولم يكتبها ماركسيون.

إن ما يستطيع الماركسيون التقليديون إنقاذه بالفعل هو مطالبة محدودة بالاعتراف بتقدمهم في علم كتابة التاريخ. وعلى سبيل المثال، ما يطلق عليه الليبراليون الجدد "عولمة"، قد يكون من الأفضل تسميته "ليبرالية جديدة". فالعولمة ليس لها مرجعية ماضية، ولهذا ليس لها سياق، الأمر الذي يجعل منها مفهوما ضعيفا للغاية. وهويتها مبنية إلى حد كبير على مصطلحات تعبر فقط عن مدى اختلافها عما كان يجري من قبل: ولكن حتى لو كانت الليبرالية الجديدة تختلف اليوم نوعا عما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، فإن استخدام المصطلح

يتيح مناقشة الخصائص وتقديم تحليل بعيد عن الآنية presentism. وحيث يبدو أن علم كتابة التاريخ ينهار، وينبغي أن تكون هذه النقطة غير مثيرة للدهشة، هو حيث يحتاج التحليل للابتعاد عن الوضعية والاعتماد على مادية أرحب[٢٦]. وهو الأمر الذي ما زالت الماركسية تحاول استعادته.

محاولة مبكرة لمادية أكثر رحابة: أنطونيو جرامشي

كان أنطونيو جرامشي هو الكاتب الرئيسي في الفكر الماركسي في العصر الحديث الذي حاول التوصل إلى تحليل مادي أوسع. ولكن، بسبب ما كانت عليه، وما تزال، الأفكار التقليدية، لم تحظ أعماله سوى بنظرة انتقائية وغالبا بطريقة مشوهة، وبالطبع كان لهذا أسبابه. وجرامشي نفسه مسئول، إلى حد ما عن ذلك. لقد كان ناقدا للفكر الماركسي التقليدي، ونال هذا من سمعته في تلك الدوائر. وهكذا، مثلا بسبب قرارات اتخذتها الأحزاب الشيوعية في إيطاليا والاتحاد السوفييتي، لم تكن أعماله متاحة حتى بالإيطالية لسنوات كثيرة بعد وفاته. هذه الحالة بالطبع، قد تغيرت الآن. فأعماله موجودة الآن بالإيطالية، وفي السنوات القليلة الأخيرة بدأت تظهر مترجمة إلى عدد من اللغات الرئيسية في العالم.

واليوم، تكمن المشكلة مع جرامشي في النفاذ إلى أعمال لمجموعة من الأسباب المختلفة. فمعظم الذين يكتبون عنه اليوم ليبراليون، وكثير منهم جزء من الليبرالية الجديدة، وفي كتاباتهم يبدو جرامشي أقل شبها بمؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي وأقرب إلى نبيّ يبشِّر بقدوم الليبرالية الجديدة في يومنا هذا[٢٧]. ولهذا السبب، يعتبر المؤلفون المعاصرون معظم فكر جرامشي لا يمت إلى العصر بصلة، لأنه عاش في زمن سابق، في عصر "الدولة القومية المتماسكة". وأسباب تقييمه اليوم ترجع إلى قدرته على رؤية التفاصيل الثانوية المختلفة لكيف تحكمّ

السيطرة السياسية، والدور الذي يلعبه المثقفون، وطبيعة المجتمع المدني، وهكذا، وليس لاعتماده على مادية أوسع[٢٨].

فإذا اتخذنا المنظور المقابل، كما أفعل عندما أعتبره مصدرا رئيسيا للإلهام النظري، فإن القصد هو الدفاع عن جرامشي ضد الاتهام بأنه ما كان يمكن أن يكون له فهم سياسي لسياسات العالم التي نعيشها اليوم، وأن يقترح أنها سوف تظهر، فعلى العكس، كان يمكن أن يكون له فهم من هذا النوع، وأكثر بالفعل. ويبدو أن الأمر هو أن تنظيره للعلاقات الدولية كان مقصورًا، خاصة بالنسبة لمفكِّر ماركسي في عصره، وهو خطأ من جانبه من الممكن أن يكون قد أدى إلى أخطاء في حسابات إستراتيجية مختلفة، وربما حتى لاعتقاله وسجنه.

ودعونا نختتم هذا القسم بتصوير موجز لما قد تقدمه ماركسية جرامشي لإعادة قراءة الماركسية اليوم. ولكي نفعل ذلك دعونا نعد مرة أخرى إلى موضوع صناعة القرار في المال والأعمال، حيث إن ذلك سيتيح لنا أن نرى في الحال كيف أن مقاربة مادية أوسع تغير الماركسية مما هي عليه في الحاضر. دعونا نحدد موقع المناقشة في بلد افتراضي من بلدان العالم الرأسمالي المتقدم.

في ذلك البلد، يمكن أن نفترض أن رجال المال والأعمال، وكذلك السياسيين، يعتمدون على الإقناع وكذلك على القسر. فبينما يريد السياسيون تصوير أنفسهم بصورة معينة للحصول على أصوات لانتخابهم، يحتاج رجال المال والأعمال إلى خلق صورة معينة لمنتجاتهم، والحفاظ عليها، للاستمرار في العمل. وتعمل وسائل الإعلام على استمرار الشعب الخاضع في الاستهلاك عن طريق تسليته، وإعلامه، وبيع هذين النوعين من السلع له. وللقيام بهذه الوظيفة، تحتاج هذه الوسائل إلى نجوم، وهذا يجعل كل منها بدورها معتمدة على الرياضات المنظمة وعلى هوليوود لتوليد نجوم يمكن حينئذ إدمانها. وإدمان النجوم هو ما

يخلق ويحافظ على استمرار الجمهور الذي يصبح هو الناخب والمستهلك. هذه العملية تجعلنا ندرك أن الأسواق ليست موجودة من تلقاء نفسها؛ إنها تُصنع داخل الدول كل سوق في وقته عن طريق خلق هؤلاء المستهلكين. وهذا لن يحدث لو لم يتم تكيف الناس بطريقة معينة، عن طريق الإعلام، والمؤسسات الدينية، والنظام التعليمي. ولا يمكن لأية سيطرة سياسية حديثة، كما لا تستطيع الرأسمالية كنظام اقتصادي العمل بدون هذه المؤسسات وبطريق التباين، الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعمل فيما يبدو هو القسر وحده، ولكن فقط لفترات زمنية قصيرة. ولا يستطيع أي نوع من السيطرة السياسية، حتى الديكتاتورية البقاء لفترة طويلة على القسر وحده. وعلى هذا الأساس يمكن للمرء أن يطالب باستقلال السياسة وإلى الحاجة لإعادة قراءة المادية التاريخية قراءة متعمقة.

ومعظم أساتذة مدارس مجال المال والأعمال، ومعظم المؤرخين، وأيضا بالتأكيد معظم المؤرخين الماركسيين، ستكون لهم مجموعة مختلفة للغاية من الآراء حول هذه الأمور. وعلى سبيل المثال، يقوم أساتذة مدارس المال والأعمال بتدريس صناعة القرار في هذا المجال باعتبارها جزءا جوهريا من برامجهم التعليمية. وفي عملهم على الأقل، هناك اعتقاد بأن استقلال السوق أو منطق رأس المال هو الأساس الذي تقوم عليه القرارات التي يأخذها التنفيذيون في المجال، ويخشى التنفيذيون في المجال نفسه حنق المستثمرين إذا تراجعت فوائد الأسهم نتيجة لاتباع أية طريقة مختلفة. ورغم أن صناعة القرار في ذلك المجال تسود بلا شك في الوقت المناسب، فإن نظرة أكثر تدقيقا ترينا عوامل أخرى قد يكون ضروريا إدخالها أيضا، ولكن النقطة المقصودة هنا هي كيف سيتم الاعتراف بتلك العوامل الأخرى. ما يتوقعه المرء هو أن أي عمل علمي تقدمه مدرسة مجال المال والأعمال سوف يمثل بلا شك شكلا من التحليل متعدد السببية. وما يمكن أن يقوم به المؤلف كنوع من التمسك بالقواعد المقررة، سيكون تضمين فصل بعنوان "خلفية ذلك المجال" أو

"بيئته". هذا العنوان سوف يكشف المقدمات المنطقية المنهجية بوضوح تام. ومن الناحية الأخرى، هناك صناعة القرار في مجال المال والأعمال، ثم هناك البيئة أو الخلفية.

ولكن، فلنفكر مليا فيما يلي من الأحداث اليومية، وإلى أي مدى يمكن لهذه الطريقة في التحليل أن تصبح مضللة. في مواجهة احتمال سقوط سريع، قد يلجأ المدير لبيع الفروع، أو تسريح العمال، ونقل الإنتاج إلى مكان آخر خارج البلد. ورغم أن المسائل المالية قد تتحسن، ستكون الشركة قد فقدت السيطرة على الإنتاج وعلى الصلات بالفروع. ومن الممكن أن نحتج بأن المدير في هذا المثال لم يكن يتبع بالضرورة شيئا يسمى صناعة القرار، ولكن ربما كان يتصرف بناء على دوافع أخرى، ربما لمجرد الخوف من فقدان وظيفته. وفضلا عن ذلك، في أثناء العملية، قام بنفسه أو بالاشتراك مع آخرين باتخاذ سلسلة من الاختيارات السياسية. إن فقدان العمل المفاجئ الذي قد ينتج عن قراره ربما يؤثر على وظائف عدد من أصحاب المناصب العامة. والمخاطرة بمثل هذه النتائج قد تصل إلى اختيار سياسي. وحينئذ قد يلجأ المدير إلى بدء حملة تسويقية لتحسين وضعية مبيعات الشركة. ويمكن استهداف بلدان معينة، وتلك البلدان قد تكون البلدان التي لدى الولايات المتحدة معها علاقة سياسية قوية. ومن المحتمل أن بعض البلدان الأخرى لديها سوق أكبر لمنتج معين، ولكن يتم تجاهلها لأسباب سياسية. والنتيجة تجري سلسلة من الأحداث المعقدة حقا وذات الأبعاد المتعددة، وكلها سوف تنسب –على نحو مضلل، في نظري – إلى ما يسمى في ذلك المجال بصناعة اتخاذ القرار.

بالنسبة للتقليد الجرامشي ضمن الاقتصاد السياسي بماديته الأكثر اتساعا، يدخل ما يطلق عليه مصطلح صناعة القرار في مجال الأعمال ضمن اهتمامات الإدارة، ولكن مع اهتمامات أخرى. وضمن هذه الاهتمامات الأخرى قد يتوقع المرء اهتماما بالضبط الاجتماعي أو الأمن. أو الحفاظ على البناء الهرمي

الاجتماعي القائم، أي، في واقع الأمر حماية وضعية المرء وملكيته- وبتعبير آخر. القوة.

والموضوع بالنسبة للمديرين التنفيذيين والحكام ليس مجرد دعم منطق رأس المال، ولكن عمل توازن بين هذه الأنواع المختلفة من الاهتمامات. وتعتمد كيفية عمل هذه الموازنة على الطريقة التي يتطور بها النضال الطبقي. وهنا يقدم جرامشي مزيدا من الأفكار الملهمة. فعندما يصبح موضوع الضبط الاجتماعي هو الأهم، كما نجد في حالة إيطاليا الفاشية، الدولة والأكثر تنظيما باهتماماتها المتعددة ذات الاتجاهات بعيدا عن دائرة السوق، تكون طريقة الحكم أكثر فاعلية. ويمكن أن تفيد في لم شمل البلاد وخلق التضامن. وتحت هذه الظروف، فإن رأسمالية المصنع أو الرأسمالية الإنتاجية دائما مفيدة. وعندما تتوقف السيطرة الاجتماعية عن أن تصبح أولوية اللحظة، فلن يقف شيء أمام العودة إلى دولة صغرى ورأسمالية مالية لتحقيق الأرباح. ويمكن عمل أرباح بالاستثمار عن طريق المضاربة حول العالم أكثر كثيرا من بناء المزيد من المصانع في الوطن. وهكذا، اعتمادا على الأحوال السياسية – بمعنى مستوى النضال المضاد للسيطرة السياسية – أحيانا يجد المرء هيمنة الرأسمالية المالية والدولة المصغرة، وأحيانا يجد رأسمالية متمركزة حول القومية، ومنتجة، مع الدولة الكبيرة. والنتيجة حتى الآن في صعود أهل النفوذ كصيغة، هي أن الحركة الفعلية للتاريخ المعاصر تبدو أشبه بشكل حلزوني أو لولبي، أي إنها تحدث في تذبذب مطوّل lengthening oscillation بطيء إلى الأمام وإلى الخلف بين هذين الشكلين، والتذبذب المطوّل إحدى وظائف تطور العلاقات متعددة الأطراف.

وهناك طريقة لفهم الفرق بين الماركسية والليبرالية تنشأ في هذه النقطة بوضوح تام لو فكر المرء مليا في المكانة التي تنسبها كل من هذه الآراء الشاملة للطبقة المتوسطة. فبالنسبة لليبرالية الجديدة حدث بعض التراجع عن هذه النظرة،

لكنها لا تزال موجودة. أما بالنسبة للاقتصاد السياسى في مرآة جرامشي، فتتميز العصور المختلفة بسياسة تهدف إلى تقوية أو إضعاف والتقليل من سلطة الطبقة المتوسطة، اعتمادا على الظروف. ففي لحظة ما قد تفيد الطبقات الوسطى كضامن لمستوى معين من الأمان بالنسبة للرأسمالية؛ وفي لحظة أخرى، قد تصبح قيدا على تطورها. وعاجلا أو آجلا سوف يصبح من الضروري إزالة هذا القيد، خاصة إذا أرادت الدولة العودة إلى الرأسمالية المالية. لكن كما نرى في التاريخ الماضي، إذا أُضعفت الطبقة الوسطى كثيرا، فسيصبح من السهل الغرق في فوضى محلية. ويمكن أن تتفشى الأوبئة عندما يتراجع التفتيش على مواد الغذاء، ويمكن أن يظهر الإرهابيون الفوضويون ويتعرض أناس للقتل عندما تكون عناصر المجتمع المشاركة في السياسات قليلة للغاية، وتظهر مشكلات الهجرة، وعمالة الأطفال، وإدمان المخدرات، وقد تتزايد عندما لا يكون هناك من يتعامل معها. وعندما تبدأ مثل هذه الأزمات في التراكم، سوف تبدأ العناصر المسيطرة، الحريصة دائما على تعظيم الأرباح، في الشعور بالخوف من حدوث ثورة. وعند هذه النقطة، سوف يتوقفون أخيرا عن إنكار وجود مشكلات لابد من التعامل معها، وسوف يلتفتون إلى الطبقات الوسطى والشرائح العليا من طبقة العمال لاستعادة الهدوء. ولكن لابد أن نذكر أيضا أن سنوات من الأزمات الاجتماعية قد تمر قبل أن يحدث هذا الانعطاف التاريخي. ولكن في النهاية، سوف تحدث وسوف تمر، وتأتي أحيانا أقرب إلى الفاشية، وأحيانا تكون اشتراكية معتمدة على التحالفات السياسية السائدة.

* * *

في المجمل، يفترض هذا الفصل أن هناك أزمة في النظرية الاقتصادية في كل من الليبرالية والماركسية، وأن هذه الأزمة تؤثر على كتابة تاريخ العالم. وفي السنوات الأخيرة، نهضت الليبرالية الجديدة لعلاج مشكلات الليبرالية القديمة. لكن الليبراليين الجدد في دراستهم للتاريخ، كان عليهم فعليا التخلي عن أي اهتمامات

نظرية بماضى البشرية إن كان لهم أن يستعيدوا انشغالهم بالحاضر. وبينما وجد هيجل تطورا عبر العصور للروح الإنسانية، فإن ورثته اليوم يسعون لمجرد عمل قائمة بالحضارات الأقدم ومسارات التجارة. وبينما التفتت فلسفة هيجل في الماضي لصيغ معقدة نوعا من المثالية والمادية، فإن مؤرخي الليبرالية الجديدة اليوم يرفضون ذلك التركيب المعقد، ويمجِّدون فضائل نمط موحد تماما للعولمة.

في الفصل التالي نستكمل المناقشة التي بدأت هنا حول التاريخ والأزمة في النظرية. وسوف نلقي نظرة على التنظير المعاصر للسياسة، وفقا لليبرالية الجديدة والماركسية، ثم نتناول تأثيره على كتابة تاريخ العالم.

الهوامش

(١) يقدم العديد من الكتب المصطلحات المهمة لليبرالية الجديدة، وتفعل ذلك بطريقة نقدية، ولكن، فيما أعلم، ليس بغرض تنقيتها خاصة للبحث التاريخي. وأقرب هذه الكتب: Georgina Blakeley and Valerie Bryson, eds., *Contemporary Political Concepts: A Critical Introduction*. وقد اختير مفهوم تخطي الحدود القومية transnationalism في هذا الفصل بسبب الاهتمام هنا على وجه الخصوص بالتاريخ المعاصر. ويسمح مفهوم تخطي الحدود القومية بمناقشة الهجرة الموسمية من أجل العمل أو الترحال، والشتات، والتبعية أيضا.

(٢) Mexico-North Research Network, Transnationalism Research Project Database,"On Transnationalism," 3–4. في تاريخ البيزنس، على سبيل المثال، غالبا ما تستخدم مصطلحات مثل "عابر للحدود القومية" و"متعدد القومية" على نحو تبادلي، ولكن ذلك يؤدي إلى ظهور مشكلات. وكمثال على مقال يعكس الإدراك المختلف تماما لمعاني هذه المصطلحات، انظر Peter Hertner and Geoffrey Jones, eds., *Multinationals: Theory and History,* chap. 1.

(٣) يستمر تطوير تطبيقات جديدة مستمدة من مصطلح "العولمة"، وبسرعة، رغم أن المصطلح نفسه يتعرض للانتقاد، حتى من جانب المتحمسين الأوائل له. وعلى سبيل المثال، انظر Robert A. Isaak, *The Globalization Gap: How the Rich Get Richer and the Poor Get Left Further Behind*. انظر أيضا George Ritzer, *The Globalization of Nothing*.

(٤) Jed Greer and Kavaljit Singh, "A Brief History of Transnational Corporations". ويأتي ميدان آخر من الأبحاث الداعمة لتخطي الحدود القومية من دراسة سياسات الكارتلات cartels (الاتفاقات الدولية): انظر مثلا: Gregory P. Nowell, *Mercantile States and the World Oil Cartel,1900–1939.* On global elites, see also Kowalewski, *Global Establishment*.

(٥) انظر، على سبيل المثال: A. G. Hopkins, ed., *Globalization in World History*. انظر أيضا *Thomas Bender, ed., Rethinking American History in a Global Age*.

(6) Jonathan Beller, "The Cinematic Mode of Production: Towards a Political Economy of the Post-modern."

(7) Sheldon Ungar, "Misplaced Metaphor: A Critical Analysis of the 'Knowledge Society.'"

(8) Steven Brint, "Professionals and the 'Knowledge Economy': Rethinking the Theoryof Postindustrial Society."

(٩) هذه النقاط قُدمت بإيجاز دقيق في James Petras, *The New Development Politics*, esp. chap. 5, "The Myth of the Third Scientific Technological Revolution". وبتراس ممثل لموقف الاقتصاد السياسي الماركسي. أما روبي روبرتسون Robbie Robertson، مفكر آخر أقرب إلى موقف الليبرالية الجديدة، فهو يرى إضفاء الصفة الإنسانية بشكل تدريجي على الإمبريالية الأمريكية المنتصرة، وقد يكون هذا الموقف مستمدا من "إضفاء الصفة الإنسانية على النخبة"، وهي فكرة موجودة في ماركسية المدرسة الألمانية (وعلى سبيل المثال، في: *The Three Waves of Globalization: A Historyof a Developing Global Consciousness*). وهناك مركز آخر للفكر الليبرالي الجديد وهو العلاقات الدولية الجرامشية الجديدة Neo-Gramscian international relations. وقد تناولنا موقفها بالمناقشة المستفيضة في الفصل الثاني. وللاطلاع على تعليق اقتصادي سياسي ماركسي على المركزية الأوروبية، انظر James M. Blaut, "Marxism and Eurocentric Diffusionism."

(10) Petras, *The New Development Politics*, 59.

(١١) ستتم الاستفاضة في هذه النقاط في الفصل الخامس مع المواد الخاصة بجماعات الضغط الأجنبية. وتظهر معلومات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة في Geoffrey Jones and Lina Galvez-Munoz, eds., *Foreign Multinationals in the United States: Management and Performance*, 2–3, 6–7, 10–11, 14–15

(12) Inderpal Grewal and Caren Kaplan, "Postcolonial Studies and Transnational FeministPractices."

(١٣) يوضح باتريك مانينج في Patrick Manning, *Migration in World History*، أن الترحال كان جزءا رئيسيا من التاريخ منذ بداية الحياة البشرية، وليس شيئا حديثا على الإطلاق. وأرجو أيضا أن أشكر آدم ماكيون Adam McKeown للإيضاحات التي قدمها حول الترحال في رسالة إلكترونية e-mail، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥.

(14) Larissa Ruiz Baia, "Rethinking Transnationalism: Reconstructing National Identitiesamong Peruvian Catholics in New Jersey"; Gregory Benton, "Chinese Transnationalismin Britain: A Longer History."

(15) Hilary Cunningham, "Nations Rebound? Crossing Borders in a Gated Globe."

(16) Azza Karam, ed., *Transnational Political Islam: Religion, Ideology, and Power,* 50

(١٧) Maurice Roche and Rik Van Berkel, eds., *European Citizenship and Social Exclusion*. ومن الممكن إطالة هذا القسم أكثر لو وضعنا في الاعتبار المنظمات غير الحكومية والأفكار المنتشرة حول ما تمثله كمجتمع دولي مدني مستقل عن الدول التي تدعمها (Kerstin Martens, "Mission Impossible? Defining Non-governmental Organizations"). ولكن، مثل هذا العمل إشكالي بدرجة ما.

(18) Mexico-North Research Network, Transnationalism Research Project Database,"On Transnationalism," 3–4.

(19) Mira Wilkins and Harm Schroter, eds., *The Free-Standing Company in the World Economy, 1830–1996,* 3.

(20) Ibid.

(21) Jerry Bentley has been serving as the editor of the *Journal of World History*.

(٢٢) في الولايات المتحدة، أصبح ميدان تاريخ العالم في الأصل يعرف لكثير من الطلبة من خلال العديد من الكتب الدراسية في التقاليد الماركسية والتي كتبها الباحث الرائد لفتن ستافريانوس Leften Stavrianos، الذي توفي في ٢٠٠٤.

(٢٣) للاطلاع على موجز عام للفوردية، انظر George Steinmetz, "Regulation Theory, Post-Marxism, and New Social Movements."

(٢٤) ويليام لازونيك William Lazonick، اقتصادي معروف جيدا، يوضح بإيجاز الخطأ في ميدان الدراسات الاقتصادية المعاصر في الأسطر التي يختتم بها كتابه الصادر عام ١٩٩١: "إن المطلوب لكي يتوقف تدهور الدراسات الاقتصادية كفرع من فروع المعرفة الأكاديمية القيام بنشاط فكري مبدع. فبدلا من تجاهل تاريخ التطور الرأسمالي، يحتاج الاقتصاديون إلى منهج يساعدهم ويتيح لهم القدرة على تحليله" *(Business Organization and the Myth of the Market Economy,* 349). وبعبارة أخرى، لا يكفي أن ندرج السياسة، كما تفعل الليبرالية؛ ولكن، ينبغي دمجها.

(٢٥) انظر Salim Rashid, *The Myth of Adam Smith;* and Jean Gadrey, *New Economy,New Myth*.

(٢٦) Nigel Harris, *End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology*، في هذا الكتاب، تصور نيجل هاريس مقدما عددا من الكتب التي رأت العالم الثالث يُزاح جانبا علي يد العولمة وتخطي القومية. وفيما بعد، جاء كتـاب ألـيس أمـسدين Alice Amsden, *Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*. وكان من الصعب على الماركسيين أن يهضموا تلك الأفكـار الجديدة دون التوسع في المفاهيم المادية.

(٢٧) سيكون الاستثناء هو علاقات دولية جرامشية جديدة، وهو ما سوف نعالجه باستفاضة فـي الفصل الثاني. وعلى سبيل المثال، انظـر Adam David Morton, "*La resurreccion del Maiz:* Globalization, Resistance, and the Zapatistas". وهناك كتاب أحدث موضـوعه التوجه الاقتصادي، Teivo Teivainen,*Enter Economism, Exit Politics*. انظـر أيـضا Peter Gran, "Gramsci el principal teorica de la transformacion socialista temprana."

(٢٨) تبدو محاولات إعادة تقديم السياسة على نحو أكثر فاعلية داخل الكتابات النظرية، تبدو دائما جرامشية، قارن Eric Helleiner, "Post-globalization: Is the Financial Liberalization Trend Likely to Be Reversed?"; William I. Robinson and Jerry Harris, "Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnationalist Capitalist Class"; and Linda Weiss, "Explaining the Underground Economy: State and Social Structure" and "Is the State Being Transformed?". انظر أيـضا Georg Sorenson, *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat*. ويشي كتـاب إيمـي Amy Chua, *World on Fire*، بسياسات العولمة في عدد من البلدان.

الفصل الثاني

التاريخ السياسي للعالم الحديث بين الليبرالية والاقتصاد السياسي

ركزنا في الفصل السابق على الاقتصاد والتاريخ، وسوف نركز في هذا الفصل على السياسة والتاريخ. وهنا نجد مزيدا من الأمثلة التي توضح كيف تحاول الليبرالية الجديدة أن تدعم هيجل. ويظهر أن الليبراليين الجدد يعترفون بأنه لفعل ذلك في هذه النقطة يتطلب الأمر تضحيات أكثر من جانبهم. وعلى سبيل المثال، يبدو أن الليبرالية الجديدة مستعدة للتخلي عن عدد من مواقعها التقليدية لاستعادة التمييز التقليدي "الغرب مقابل العالم الثالث"، والذي نجده عند هيجل. وسوف نجد هذا أيضا في حالة الماركسية المعاصرة، التى غالبا تتبع قياد الليبرالية، مع عمل تدخلات نقدية صغيرة من حين لآخر. وسوف أختتم هذا الفصل بتوضيح كيف أن استخدام صعود أهل الثروة والنفوذ يقدم مقاربة سياسية بديلة.

لتقديم سياسات الليبرالية الجديدة، والتي تسمى عادة السياسات الجديدة، أختار ثلاثا من أفكارها، وهي الأفكار التي تلعب دورا يمكن التدليل عليه في وضع مفاهيم تاريخ العالم. وأول هذه المفاهيم فكرة مجتمع المخاطرة Risk Society. ومجتمع المخاطرة صفة من خصائص الغرب المعاصر. والمفهوم الثاني هو الحركة الاجتماعية الجديدة للعالم الرابع؛ وهذا في الواقع وصف لنضال العالم الثالث السياسي. وثالث هذه المفاهيم هو الوستفالية الزائفة

Westphalianism(*)، وهو كيف تقوم السياسات الجديدة بتفسير أهمية مفهوم الإمبراطورية بوصفه يتجاوز مفهوم الدولة القومية. وهذه المفاهيم الثلاثة بينها كثير من التداخل.

مجتمع المخاطرة هو أحد التصنيفات المميزة لليبرالية الجديدة اليوم. وليس مما يمكن أن نجده في أعمال مؤلفي الليبرالية الأقدم. المخاطرة موجودة كجزء من الأبحاث الليبرالية السابقة، ولكنها ليست شيئا يحدد هوية المجتمع. كان هناك دائما المغامرون والأفراد الذين يلجأون للمخاطرة، ولكنهم كانوا بشكل عام خارج المجتمع. وكانت خصائص المجتمع نفسه تُحدد بناء على أسس أخرى. لقد حدث تغير على مدى الجيل السابق. أصبح مجتمع المخاطرة مركزيا بالنسبة لكيف تحدد "السياسات الجديدة" خصائص ما هو الجديد والحديث في المجتمع الغربي.

فإذا كانت "السياسات الجديدة" تصف الغرب بأنه مجتمع يلجأ للمخاطرة، فكيف تصف العالم الثالث أو العالم المتخلف؟ هنا يمكن أن نقابل مصطلح "العالم الرابع"، ومصطلح "الحركة الاجتماعية الجديدة"، وكلاهما غير معروف في الليبرالية الأقدم. وحاليا نجد هجرا فعليا لمفاهيم من نوع العالم الثالث أو التخلف، وهي مفاهيم كانت دعامة أساسية للنظرية الليبرالية طوال نصف القرن الماضي. والواقع أن الحقائق قد تغيرت إلى حد ما، بالطبع. ويمكن أن نحتج بأن التخلف ليس بالأهمية التي كان عليها من قبل، ذلك أن النمو لم يعد بالأهمية التي كان عليها من قبل. واليوم، قد يزعم البعض أننا قد نجد الفقر، ولكن يمكن أيضا أن نجد نموا سريعا وثروات جديدة بفضل الرأسمالية العالمية؛ وهكذا، لم يعد من المنطقي الاستمرار في استخدام مصطلح "العالم الثالث" بمعنى التخلف الاقتصادي على

(*) الوستفالية Westphalianism: نسبة إلى وستفاليا Westphalia، والتي جرى فيها "صلح وستفاليا"، ١٦٤٨، الذي يُعتبر أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أرسى نظاما جديدا في وسط أوروبا مبنيا على "مبدأ سيادة الدول". [المترجمة]

طريقة الليبرالية القديمة. ووصل الأمر ببعض الكُتاب الذين يريدون التأكيد على الطبيعة العتيقة لمصطلح "العالم الثالث" إلى استخدام عبارة "نهاية العالم الثالث". فإذا أردنا أن نفهم هذه البلدان على نحو صحيح، فعلى المرء أن ينظر إليها باعتبارها المقابل لمجتمع المخاطرة، وهنا نجد ما يظهر أنه إجماع متزايد. ويبدو أن هذا الإجماع المتزايد، بالنسبة لليبراليين الجدد، حول الحاجة للنظر إلى هذه البلدان من منظور الثقافة والهوية وليس من المنظور التاريخي. ولتقديم هذا التطور في الفكر الليبرالي الجديد، سوف يكون تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة للعالم الرابع" تصنيفا منطقيا. ويتيح استخدام تعبير "العالم الرابع" إهمال مصطلح "العالم الثالث". ومن ثم يسمح للمرء بوضع أساس معرفي بديل لتحليل هذا الجزء من العالم. ووفقا للسياسات الجديدة، تعتبر الدولة القومية شكلا سياسيا فرضه الغرب على العالم الثالث. وفشلها على المستويين الاقتصادي والسياسي دليل على أنها غير مناسبة. ونجاح تلك البلدان سوف يتطلب أن تعمل من خلال ما يعتبر بالنسبة لها أنماطا أكثر أصالة. والأصالة في كل الاحتمالات لن تكون عن طريق تقليد الأنماط السياسية الغربية، ولكنها ستأتي من الثقافة المحلية، ومن هنا يأتي استخدام تعبير "العالم الرابع". وترى السياسات الجديدة أن الماركسيين والليبراليين القدامى يسيئون تفسير طبيعة تلك البلدان باستخدام تصنيفات غربية لوصفها. وبالتالي فهم يسيئون فهم أسباب المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها تلك البلدان باستمرار.

ويعتبر تعبير "الحركة الاجتماعية الجديدة" أيضا مصطلحا مهمًا في الفكر الليبرالي الجديد(١). وهو يستخدم حاليا بطرق متنوعة -على سبيل المثال- لتشخيص حركات الشباب، والطوائف، والحركات الدينية، وحركات سياسية مختلفة، وما إلى ذلك. وعندما نجد تعبير "حركات اجتماعية جديدة" متصلا بتعبير "العالم الرابع"، يظهر بوضوح أن المقصود هو وصف خصائص حركة من المفهوم أنها قائمة على هوية ثقافية، الأمر الذي يختلف عن مقاربة تستخدم في التاريخ

التقليدي للحركة أو البلد التي توجد فيه هذه الحركة. وفي هذا الموضوع أُجريت أبحاث مثيرة للاهتمام في الفترة الأخيرة. وأحد الأمثلةِ المعروفة جيدا من هذا النوع من أبحاث الليبرالية الجديدة هو "دراسات التابع"، من الهند(*). ويصل إلى علمنا أن نضال الجماعات التابعة والمهمشة في الهند هو نضال ثقافي؛ ولهذا فهو ليس نفس النضال المضاد للاستعمار أو النضال الاجتماعي في الجماعات الأخرى.

على أن المثال المختار للمناقشة في هذا الفصل أكثر شهرة. وهو المثال الذي يحظى حاليا بكثير من الكتابة على أيدي الليبراليين الجدد أنفسهم، إنه حركة زاباتيستا Zapatista في جنوب المكسيك. اكتشف الليبراليون الجدد أن أتباع حركة زاباتيستا في الأساس تحركهم قضايا هويتهم التقليدية كشعب المايا، وليس بما يلقونه من المظالم العصرية. ولإلقاء الضوء على الفرق بين سياسات الليبرالية الجديدة وصعود ذوي النفوذ، تعقب هذه الرواية رواية أخرى تصور الزاباتيستا كجزء من المكسيك والتاريخ المكسيكي. وفي هذه الرواية، تعتبر هويتهم كشعب المايا جزءا خاضعا للتحليل، والقضية الأكبر هي معرفة هل الأفضل تصوير جنوب المكسيك وفق الكولونيالية الداخلية، أو وفق "القضية الجنوبية" للمكسيك(٢).

مجتمع المخاطرة

واليوم، يجد المرء أن "السياسات الليبرالية الجديدة" قد وضعت الليبرالية التقليدية التي تتسم بالفلسفة الوضعية والسردية والتقدم في موقف دفاعي، عن طريق تقديم مجموعة بديلة من المصطلحات مثل: العولمة، مجتمع المخاطرة،

(*) دراسات التابع subaltern studies: نشأت في بداية ثمانينيات القرن العشرين على أيدي مجموعة من مثقفي الهند، وتعنى بتقديم قراءة تاريخية تركز على أصوات الفئات المهمشة في البلدان التي عانت من الاستعمار. [المترجمة]

الحركات الاجتماعية الجديدة. ولكي نستطيع دراسة الغرب، أصبح المفهوم المختار هو "مجتمع المخاطرة". يعتبر المفكر الألماني أولريش بيك Ulrich Beck كاتبا رائدا في موضـــوع مجتمـــع المخـــاطرة. فهـــو –بالإضافة إلى تأليفه عددا من الكتب– شخصية مهمة في أوروبا الجديدة ذات السوق المشتركة أيضا. وككاتب، يُعرف بيك بتمييزه الليبرالية الجديدة عن القديمة، حيث إن جانبا مهمًا في الليبرالية الجديدة هو انفتاحها على ما يعتبر عفويا ويجنح إلى المخاطرة.

يرى بيك أن مجتمع المخاطرة هو "عالم الفرص الجديدة". يبدأ هذا العالم بانهيار الاتحاد السوفييتي. ورغم أننا نجد في الأعوام التالية على ١٩٨٩ مستوى من السياسات الرسمية أو المتمركزة حول الدولة، فإن المنهج يلقى صراعا متزايدا في نظر بيك من جانب الأنظمة الفرعية، أو السياسات الجديدة. أصبحت جماعات المصالح عند هذه النقطة أكثر تنظيما وأكثر نفوذا. وهكذا يمكن للسياسات أن تكون رسمية أو موجهة من جانب الحكم المسيطر، أو بدلا من ذلك، وعلى نحو جديد، بمعنى تغيير الحكم. وهناك ميل لتمييز النضالات التقليدية الصغيرة بالقضايا الأسبق، ولكن الأكبر، مثل التحول إلى مستوى تنظيمي كوكبي كان في العادة جزءا من القضايا الأحدث. ويستمر بيك ليصف السياسات الجديدة بأنها تتجاوز اليسار واليمين، محتجا بأنه ليس من الواضح كيف يمكن استخدام تلك المصطلحات عند تناول قضايا العالم في الواقع، مثل التطورات في روسيا اليوم. ويتوصل بيك إلى أن الفرص الجديدة تكافئ الأفراد الذين يخاطرون ويعتقدون في القدرات الفردية[٣]. وهكذا تصبح المخاطرة هي النقطة الأساسية عند بيك في نظرته إلى طبيعة العالم الغربي بعد ١٩٨٩.

كثير من السياسات الليبرالية المعاصرة – وهنا أحاول الاستمرار مع فكرة بيك بوجود خط فاصل في عالم الفرص الجديدة – تدور حول موضوع "تحوّل الحداثة" أو "تحوّل السيادة"، وكل منهما يفتح الطريق أمام الآخر. وهنا ربما يكون

هناك المزيد مما يمكن البحث عنه في الخلفية. كانت النظرة الليبرالية التقليدية للسيادة تقوم على فكرة أن الدولة ظهرت، وتستمد سيادتها بمعزل عن الحاكم، ووصل هذا بالتدريج إلى ترسيخ تلك الفكرة في صلح وستفاليا عام ١٦٤٨. وبصرف النظر عن مدى الدقة في هذا الوصف لتطور سلطة الدولة – وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل– كان اهتمام بيك الفعلي هو إظهار أن العملية العكسية، عملية الحد من سلطة الدولة، كانت واضحة بالفعل منذ أربعينيات القرن العشرين. عند تلك النقطة، ربطت معظم الدول نفسها بمواثيق ضد جريمة الإبادة الجماعية وأيضا بمواثيق تحترم حقوق الإنسان. كان هذا الالتزام من جانب زعمائها انعكاسا طبيعيا لأهوال الحرب العالمية الثانية. وبدأ مستوى رسمي أكثر للانتقاص من سلطة الدولة في ١٩٥٠. ويمكن أن نقول إن التكامل الأوروبي قد بدأ في ذلك العام، في معاهدة باريس. ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، كان هناك نمو مطرد لتفضيل وتعزيز فكرة الاتحاد الأوروبي، وأيضا في رأيه تجريد سلطة الدولة من التمييز. ومن هذه الخلفية الحيوية انطلقت فكرة تخطي الحدود القومية. والنقاط التي يُشار إليها عادة في هذه المناقشة والتي تدخل أيضا في مناقشة مجتمع المخاطرة تشمل صعود شبكة دولية للعلاقات القانونية، وامتدادًا قانونيًا للأشخاص يغطي حتى من لا ينتمون إلى دولة، وثقافة حقوق إنسان عالمية، إلى آخره(٤). ورغم أن هذه النقاط تمثل رؤى مهمة، فلا يزال المرء يتساءل عن كيف يمكن تطبيق هذه النظرية على أي أساس موسع على الأقل بالنسبة لتلك الفترة من الزمن؟ لم يتمتع سوى عدد قليل من الدول في مركز السوق العالمي بهذا النوع من السيادة، الأمر الذي يتيح لنا أن نتحدث بكلام ذي معنى عن تحوُّل سلطة الدولة. معظم البلدان، خاصة البلدان التي كانت مستعمرات، وأيضا بلدان كثيرة لم تكن قد عانت من اضطرارها لفتح الباب لا إراديا [أو إلزاميا] أمام العديد من الاختراقات لسيادتها. وربما نتيجة لذلك، تحصر السياسات الجديدة المناقشة حيث يُعتقد أن السيادة كانت

ذات يوم موجودة ولكن فيما بعد يمكن أن نراقب أنها في حالة تراجع وأفول. ومن المحتمل أن هناك زعمًا بأن الخبرة بانحطاط سيادة البلدان حول العالم يدل ببساطة على أنها لا ترتبط، أو ضعيفة الصلة بـــ "تحوّل الحداثة".

وحتى لو قبلنا مناقشة من وجهة نظر تتخذ المركزية الأوروبية منطلقا لها بالكامل، حول أفول السيادة القومية، فسوف يظل لدينا سؤال، كما فعلنا في الفصل الأول، ما المقصود بالتحديد بتعبير "أفول"؟ نعرف أن الدولة اليوم أكثر ضعفا مما كانت عليه منذ جيل أو نحو ذلك. هناك أشخاص اليوم يحملون جوازات سفر متعددة، وثمة عائلات كبيرة تعيش في بلدان مختلفة، وأناس يشكلون جاليات شتاتية متماسكة. وتتحرك شركات لتدخل أو تخرج من بلدان دون أن تشارك معلومات اقتصادية بالغة الأهمية شديدة الارتباط بتلك البلدان (على سبيل المثال، معلومات عن مصادر البترول). وأكثر من هذا، بعض وسائل الإعلام في بلد ما يمكن أن تكون خارج التنظيم الحكومي. كل هذه التطورات تحدث بكل تأكيد، وهي تتطلب بعض التفسير. ولكن ليس ثمة ما يضطرنا لتفسير ذلك بأن الدولة اليوم أضعف منها في الماضي، حتى لو كان يظهر عليها بعض علامات الأزمة. هناك احتمال آخر، وهو أنه على مدى الجيل السابق، اختارت الدولة التراجع وأن تحصر نفسها في الحد الأدنى من العمل، وهي تفعل هذا من موقف قوة وليس من موقف ضعف.

والحق أنه من الممكن جدا قبول وتصديق فرضية أن الدولة قد أصبحت تدريجيا، بمرور أعوام القرن أكثر قوة وليس أكثر ضعفا، منذ قرن لم يكن هناك "إنتربول"، وليس هذا فقط، لم تكن الدولة أيضا تملك معلومات عن كل مواطنيها متاحة لكل موظف على كل منفذ حدودي من خلال كمبيوتر، كما يحدث اليوم. منذ قرن مضى، لم تكن هناك ضريبة دخل فيدرالية [في الولايات المتحدة]، ومن ثم، لم يكن من الممكن للحكومة أن تعرف على وجه الدقة ثروات الأفراد بسهولة. قبل قرن، كانت مسألة المعارضة برمتها أمرا مختلفا. في ذلك الوقت، كانت كمية

الأسلحة التي تمتلكها الدول بالقياس إلى سكانها أقل كثيرا، ومن ثم كانت الثورات الشعبية المسلحة تهديدا محتملا. وفي حالة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يكن مكتب التحقيق الفيدرالي FBI موجودا. كان الاعتقال، إن وُجد، أقرب لأن يكون محليا وبشكل عام أقل حدوثا. اليوم، في المقابل، كثير من الناس يوضعون في السجن، وهناك تنسيق كبير لنظام السجن على المستوى الفيدرالي. وباختصار، ليس من الصعب على الإطلاق جمع الأدلة لإثبات فكرة نمو سلطة الدولة(٥).

لكن، بالنسبة لليبرالية المعاصرة، باعتبار ما تفترضه حول ضعف الدولة، يمكن أن نعتبر أن المستوى دون القومي مكان منطقي للبحث عن دليل حديث على السلطة. فإذا كانت الدولة أكثر ضعفا، فمن المفترض أن هذا المستوى سيكون أكثر قوة. وليس من المدهش أن كثيرا من أبحاث الليبرالية الجديدة تتجه لموضوعات من نوع مشاركة المواطنين، حقوق الإنسان، قضايا تؤثر على المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية (المنظمات الأهلية)، وحركات القواعد الشعبية. وهناك موضوعات محددة، مثل حرية الفرد وحرية التوجه الجنسي، تتطلب انتباها أوسع على وجه الخصوص(٦).

وكما يمكن أن نستدل ضمنا من تلك الأحداث، تأخذ الليبرالية – كعادتها دائما – اتجاها إصلاحيا بالنسبة للسياسة. والإصلاحية اليوم تعني أن سيادة الدول يجري ترويضها، وأننا على عتبة عصر ديمقراطيات جديدة، وأن أمامنا احتمالات جديدة، ولكن المزيد من تطور المجتمع الأهلي سوف يتطلب شفافية أكثر وقدرات أكبر على تحمل المسئولية من جانب حكامه. هذه الظواهر تحدث من بعض الجوانب. فمن المؤكد أن ثمة زيادة في عدد البلدان التي نرى فيها بعض الإشارة إلى فكرة الديمقراطية. ولكن يمكن أيضا أن نجد زيادة في حجم وعدد الحركات دون القومية من نوع متنافر تماما مع إصلاح المجتمع الأهلي أو حكم القانون أو أية مؤسسات أخرى يمكن أن نربط بينها وبين الديمقراطية. مثل هذه الحركات

بشكل عام لا تلقى انتباها في الفكر السياسي اللبيرالي. فالانتباه يتركز حول الجماعات التي لها توجه أكثر إيجابية. ومثل هذه الجماعات ذات التوجه الأكثر إيجابية، في أوروبا أو الولايات المتحدة، هي جماعات تعتبر بشكل عام "حركات اجتماعية جديدة"، على عكس مروجي المخدرات الإرهابيين، والمافيا، والحركات الطائفية[٧]. ويبدو أن مثل هذا التناقض جدير بالذكر، حيث يشير إلى مشكلات معرفية: لقد خُلق تصنيف علمي، ولكن الأمثلة التي من المحتمل أن تناسب هذا التصنيف لا يمكن قبولها بدون إفساد التصنيف.

حركة زاباتيستا كنموذج لحركة اجتماعية جديدة من حركات العالم الرابع

يرى العديد من الكُتّاب السياسيين ضمن تقاليد الليبرالية الجديدة أن أبرز نماذج الحركة الاجتماعية الجديدة للعالم الرابع (FOURTH WORLD NEW SOCIAL MOVEMENT [NSM]) هي حركة زاباتيستا Zapatista movement في المكسيك. وتمثل حركة زاباتيستا لهم رمزا لشكل قديم من التقدمية progressivism، بينما تمثل الدولة المكسيكية التي تعارضها رمزاً للحداثة الفاشلة. وفي نفس الوقت، يؤدي الشكل الغريب والمنافي للغربي دورا لتنقية ما يعتبر بالنسبة لليبرالية الغربية "الذات والآخر".

كيف يمكن للمرء شرح نجاح حركة زاباتيستا؟ بالنسبة لليبرالية القديمة تعتبر الثروة والتفوق التكنولوجي من العوامل الحاسمة في التاريخ. وعندما لا تؤدي هذه العوامل، لسبب ما، إلى المحصلة المنتظرة، تعتبر هذه النتيجة مأزقا مثيرا للحيرة. فكيف يمكن لمجموعة صغيرة من الفلاحين الهنود المسلحين بأسلحة خفيفة ومعظمهم في مقاطعة تشياباس Chiapas، .... كيف يمكن لمثل هؤلاء أن يجبروا بلدا حديثا ومتحضرا على الدخول في حالة طوارئ عن طريق استنزاف طاقات

جيشه؟ هنا، مرة أخرى، تسرع الليبرالية الجديدة للإنقاذ. ويجري التفسير الليبرالي الجديد كما يلي: إن الأنظمة الجديدة الأكثر ديمقراطية تختلف عن الأنظمة الشمولية السلطوية في الأزمنة السابقة. هذه الأنظمة الجديدة التي تنبع من العولمة تحترم حقوق الإنسان، ولم تعد تقمع مواطنيها كما كان يفعل الحكام السابقون، والسبب هو أن العولمة قد نشرت القيم الديمقراطية، والخطاب السلطوي المحلي في هذه الحالة في المكسيك يقبل الليبرالية الدولية للعولمة(٨). وهذه الأخلاق الديمقراطية الجديدة هي التي تحمي حتى شعوب العالم الرابع مثل شعب زاباتيستا، وتسمح لها بأن تكون فاعلة.

هناك فرع من التحليل النيوليبرالي يتصل بموضوع زاباتيستا أيضا، يشدد على ثورة المعلومات التي جاء بها الكمبيوتر، حيث إن ثورة المعلومات هي التي تشكل الخط الفاصل الآخر لعصرنا مع انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي هذا الخط من التحليل، يسهّل الإنترنت توزيعا ثوريا للأخبار وغيرها من المعلومات، والتي هي في ذاتها تؤدي إلى إضعاف الدولة، فقد كانت الدولة في العصور السابقة لديها القدرة على تحديد ما يستطيع المواطنون النفاذ إليه، ذلك أنها كانت قادرة على احتكار مصادر المعرفة.

من التفاصيل المهمة أن حركة زاباتيستا لديها شبكة دعم متصلة عبر العالم عن طريق الإنترنت، جاهزة لإذاعة التقارير عن أية أخطاء ترتكبها الحكومة المكسيكية. ولا شك أن وجود هذه القدرة على سرعة نشر التقارير والمعلومات قد تسببت في إحراج الحكومة المكسيكية أحيانا مما أدى بها لإظهار بعض ضبط النفس، حيث تعتمد البلاد على الاستثمار الدولي. وينبغي أيضا أن نذكر أن بعض أكثر التصريحات عاطفية حول الدور التحرري للكمبيوتر كان مثالها الرئيسي حركة زاباتيستا وشبكة دعمها العالمية على الإنترنت.

إن مشكلة المؤرخين هي كيف يحسبون وزن العوامل المختلفة التي يحتمل أن تكون ذات تأثير على تصرف الحكومة المكسيكية تجاه حركة زاباتيستا. ورغم ذلك، فالمؤرخ الماركسي، دون أن يناقض مغزى المساهمة العالمية في نضال حركة زاباتيستا أو الدور الذي قد تلعبه التكنولوجيا فيها، قد يختار ترجيح ما يعتبر أنه الاتجاهات الداخلية الرئيسية في المكسيك. وقد يلاحظ بالفعل أن النظام السياسي والاقتصادي المكسيكي قد خضع لتغيرات كبرى في تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. وهذه التغيرات لم تؤثر فقط في مكانة الحزب الحكم، الحزب الثوري المؤسسي(*)، ولكنها أيضا أثرت في كل من حركات النقابات الرسمية المنتمية كذلك للحزب الحاكم. تراجعت العضوية في هذا الأخير؛ وفي نفس الوقت، كان هناك نمو مفاجئ للنقابات غير الرسمية. وفي أغلب الأحوال، كانت هذه النقابات أكثر قدرة على النضال، وأكثر تأييدا لحركة زاباتيستا من الحركات الرسمية.

وفقا لرواية واحدة من تلك الفترة، دفعت ثورة إقليم تشياباس بالحيوية في العمال أعضاء النقابات غير الرسمية. ونتيجة لذلك، قامت هذه النقابات بعمل حراك واسع النطاق في مدينة المكسيك، في ٧ يناير ١٩٩٤، مشتتة الجيش و"دائرته الحديدية" في أنحاء تشياباس. وفي ١٢ يناير ١٩٩٤، لحق الطلبة بالنقابيين في مسيرة هائلة من الصرح التذكاري للثورة حتى زوكالو Zocalo، مطالبين بوقف العدوان على زاباتيستا. وعلى مدى الاثني عشر يوما التالية، انتقل الاحتجاج إلى عمال الكهرباء، والمعلمين، وعمال مصانع السيارات. وعلى مدى العام التالي، حاولت حركة زاباتيستا أن تعتمد على هذا الدعم، فعقدت ثلاثة اجتماعات رئيسية. لكن هذه المبادرة فشلت. فبسبب الاختلافات بين الجماعات المشتركة، لم يحدث

(*) الحزب الثوري المؤسسي، بالإسبانية: *Partido Revolucionario Institucional*، ويختصر إلـى PRI. [المترجمة]

تحالف حقيقي، وشعرت الدولة بأنها قوية بما يكفي للتراجع في شروط معاهدة سلام سان أندرياس وترك العنان لميليشيات وأشقياء كبار ملاك الأراضي. أدت هذه الخيانة بدورها إلى سلسلة أخرى من المظاهرات في ١٩٩٨[٩]. وعندما ننظر بقدر أكبر من العناية إلى هذه الفترة المفعمة بالحراك السياسي الحيوي، يثور تساؤل حول من أين جاء هذا الجيل الجديد من العمال المكسيكيين في هذه النقابات غير الرسمية؟. لقد جاءوا، كما هو مفترض، من كل أجزاء البلاد، ولكن اعتبارا للعدد الكبير من العمال الفقراء القادمين من الجنوب، يمكن أن نحدِّس أن الكثير من القادمين من الجنوب يعيشون الآن ويعملون في الشمال، وأن "قضية الجنوب" – إذا استخدمنا هنا صياغة جرامشية "نموذجية" – موجودة جزئيا حاليا في شوارع مدينة المكسيك في تلك النقابات[١٠].

فهل حركة زاباتيستا تمثل بالفعل نموذجا قويا لحركة اجتماعية جديدة؟. دعونا نفكر مليا فيما كان الليبراليون الجدد يزعمون. إن قصة زاباتيستا، بالنسبة لليبراليين الجدد، هي قصة شعب تابع، استيقظ تحت قيادة "نائب القائد" ماركوس Sub-Commandante Marcos المدني المثقف. والحق أن الهوية الهندية لحركة زاباتيستا تجعل من الواضح أنها حركة قائمة على الهوية، وحقيقة أنها ظهرت في وقت "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (النافتا North American Free Trade Agreement [NAFTA]) تضفي عليها صلة بالعولمة مماثلة للصلة التي تصل دائما الحركة الاجتماعية الجديدة بالعولمة، وأخيرا، فإن حركة زاباتيستا مناسبة تماما داخل النموذج العولمي والمحلي. فهذه الحركة لها مؤيدوها حول العالم، وهؤلاء المؤيدون يرتبطون معا من خلال الإنترنت، ولكنها موجودة جوهريا في منطقة طرفية محلية، وهي منطقة طرفية (periphery) سواء من ناحية أنها واقعة ضمن "أطراف" السوق العالمي، أو في "أطراف" المكسيك. وهي من هذا المنظور مكسيكية فقط بالمعنى الاشتقاقي.

ثم تزعم الليبرالية الجديدة– وعلى سبيل المثال، الاتجاه "الجرامشي الجديد"– أن زاباتيستا تابعون بالمثل، أي إن حركتهم جاءت من خارج التاريخ، حركة استمدت تماسكها من ثقافتها البدائية(١١). وإذا كانت هذه النظرة صحيحة، فسوف ينبني عليها الكثير. وعلى سبيل المثال، لن يستطيع أعضاؤها التحدث عن أنفسهم. وسوف يقوم المفكر (الخارجي) المتورط في نضال زاباتيستا بمهمة التحدث بالنيابة عنهم – وربما أيضا "يترجم" لهم، بل حتى قد يتوسط باسمهم.

ستيفن جيل Stephen Gill، وهو كاتب مهم في العلاقات الدولية وأحد الرواد بين الجرامشيين الجدد، يزعم في بعض كتاباته الأخيرة أن الحركات التي تطالب بحقوق الإنسان، مثل زاباتيستا، حركات منطقية، لأن مناخ العولمة (بفضل الولايات المتحدة) مكتظ اليوم بالديمقراطية لدرجة أنه يلهم الآخرين بأن يؤكدوا أنفسهم(١٢). ووفقا لجيل، رغم أن الولايات المتحدة هي بمعنى من المعاني بلد إمبريالي، فليست مجرد بلد ينحو للسيطرة السياسية بطريقة تقليدية، ولكن هي شيء جديد بكامله وبرمته، قوة عظمى تخلق نظاما يقوم على توافق العالم كله. ويشبّه جيل صعود السيطرة السياسية الأمريكية النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين بميلاد نمط إنتاج جديد. ويسترجع أن جرامشي كتب حول نظام قديم يموت، و"نظام آخر جديد يناضل كي يولد". ومثل جرامشي في العشرينيات، فإن المؤلفين الجرامشيين الجدد في الاقتصاد السياسي العالمي (IPE [international political economy]) اليوم يرون أنفسهم يساهمون في عصر آخر من التغير العظيم، ويستفيدون من عمل جرامشي كنوع من المثال أمام الليبراليين اليوم.

يرى جيل أن ما ظهر في النصف الثاني من القرن بعد موت جرامشي هو سخط الجماهير، خاصة في سنوات الكساد العظيم Great Depression، وعودة من جانب الدول إلى السخرة والفاشية. ولنقارن هذا بما نعيشه اليوم، حيث يتمركز مصدر السيطرة العالمية في الولايات المتحدة، وتنبعث إشعاعاته في اتجاهات كثيرة

من خلال اعتقاد مشترك في حكم القانون، والقيم الديمقراطية، والسوق، وهو ما يناظر نوعا ما قال به جرامشي من "نمط إنتاج جديد". ولكن جيل، على عكس جرامشي، ينقل مناقشة السياسة ليتجاوز مستوى الدولة القومية إلى مستوى الإمبراطورية. هناك دول قومية، ثم هناك غطاء ديمقراطي من القيم المشتركة التي تتجاوز أية دولة قومية وحدها، ويمكن تعريفها بأنها إمبراطورية الديمقراطية. وهناك فارق مهم آخر بين الاثنين في رأي جيل، وهو أن السياسة من أعلى لأسفل. فلا أهمية للصراع الطبقي ونضال الشعوب التي وقعت تحت القمع باسم الديمقراطية، ما دام التاريخ يتحرك.

كاتب آخر، آدم دافيد مورتون Adam David Morton، من أصحاب نظريات العلاقات الدولية في الاقتصاد السياسي العالمي (IR/IPE tradition)، يتبع خطوطا مماثلة نوعا لجيل، ولكنه يصل إلى استنتاجات مختلفة قليلا. يرى مورتون أن ظهور هذا التحليل في الاقتصاد السياسي العالمي المستلهم من جرامشي يعود إلى الثمانينيات، إلى الأيام المبكرة للحركة المضادة للعولمة antiglobalization movement. ويقول مورتون إن كُتاب الاقتصاد السياسي العالمي الرئيسيين يفترضون أنه يمكن تعريف العولمة، بالإضافة إلى أنها تغيير من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة على المستوى الأيديولوجي، بأنها تخطي الحدود القومية في الإنتاج والتمويل. إن تحليلها وفق الجرامشية الجديدة قد يقود المرء لاستنتاج أن مثل هذا التغير الكبير في بنية الإنتاج قد يقود إلى ظهور لاعبين جمعيين جدد، على سبيل المثال، قوى اجتماعية عالمية من رأس المال والعمالة. فداخل الاتحاد الأوروبي، مثلا، يقوم رأس المال العالمي بترقية وساطة من "الليبرالية الجديدة الضمنية" (embedded neo-liberalism). ويقوم الاقتصاد الأوروبي في الغالب الأعم على الليبرالية

الجديدة، ولكنه يتضمن أيضا جوانب من النزعة التجارية mercantilist لجذب أجزاء رأس المال التي تركز على السوق الأوروبي، والتي تفضل حماية ضد المنافسة العالمية(١٣).

وعند مناقشة الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه الحركات الاجتماعية الجديدة للجماعات التابعة في عالم العولمة، يذكر مورتون في نفس السياق أنه بالنسبة للتحليل الاقتصادي السياسي العالمي، فإن "منظور الجرامشية الجديدة يمكن أن يحلل تجريبيا كيف أن بعض القوى الاجتماعية حاولت بناء مشروعات للسيطرة من خلال عولمة الليبرالية الجديدة وكيف أن هذه المشروعات لقيت معارضة عنيفة من الطبقات التابعة. ومن الواضح أن هذا موضوع واسع للغاية، موضوع يشمل كيف أن مصالح رأس المال عبر القومي، النابع من التغييرات في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، قد أُدمجت داخل أشكال معينة من الدولة وبذلك يمكنها صياغة علاقات الدولة بالمجتمع المدني والإحاطة بأنشطة الجماعات التابعة". ويرى مورتون أن مثل هذا الإطار العملي: "يمكن حينئذ أن يقود المرء إلى التفكير في الأسئلة ذات الصلة والخاصة بالمقاومة. وعلى سبيل المثال، كيف للأشكال المتغيرة وعلاقات الإنتاج التي تجسدها عولمة الليبرالية الجديدة أن تؤدي إلى إعادة تركيب علاقات الدولة–المجتمع المدني بحيث تولِّد هياكل جديدة من الاستغلال، وأشكالاً من الوعي الطبقي، وأنماطًا من المقاومة والنضال الطبقي. إن التناقضات الأفقية بين النخب في مراكز القوى الغربية تخلق تأثيرات متماوجة تقع فيها وتتفاعل معها الجماهير التابعة مثل جماهير حركة زاباتيستا.

حركة زاباتيستا وصعود أهل النفوذ

رغم استخدام جيل ومورتون لمصطلحات الليبرالية الجديدة، لكنهما لا يبتعدان كثيرا من بعض النواحي عن الاستنتاجات من طراز الاقتصاد السياسي من

النوع المفترض هنا. والفارق، كما سبق التنويه، يختص بالمعرفة. المعرفة تستتبع الافتراضات، والأسئلة، ووسائل التحقيق. وهنا تزداد الفروق حدة.

بداية من صعود أهل النفوذ، يمكن للمرء أن يفكر، على سبيل المثال، أنه من غير الضروري فعلا محاولة أن نجد رابطة قوية للغاية تربط بين صعود زاباتيستا وإقرار النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA)، كما يصر أن يفعل معظم محللي الحركة الاجتماعية الجديدة. ويمكن فهم حركة زاباتيستا بشكل أسهل كجزء من أزمة طويلة المدى حول قضية الأرض، وكانت النافتا بالنسبة لهم مجرد مصادفة. والحق أننا إذا أمعنا النظر، سنجد أن الصلة بين زاباتيستا والنافتا لا تبدو مؤكدة بشكل قاطع. رغم أن إقرار النافتا أدى مباشرة إلى ظهور حركة زاباتيستا بالمعنى الزمني، فمن المحتمل أن الأسباب الأعمق وراء ظهور الحركة – لمجرد أن نبتعد عن التحيز على مستوى رأس المال عبر القومي– قد تقودنا لاعتبار القرارات في صناعة البن العالمية أكثر أهمية، فهي القرارات التي كان لها تأثير في تشياباس أكبر مما كان للنافتا في حد ذاتها. كانت أسعار البن تنحدر في العالم كله عبر عدة سنوات، وكان ملاك المزارع ومن ورائهم أصحاب الكارتل يستخدمون هذا الانحدار في الأسعار كقوة مضادة للسكان المحليين في تشياباس. ويبدو أن هذا الأسلوب قد دفع إلى الثورة. وبالمقارنة، كان للنافتا في البداية على الأقل تأثير أكبر على سوق العمالة في شمال المكسيك. وربما كان استكشاف البترول في شرق تشياباس أيضا من العوامل. وهذا أيضا لم تكن له علاقة محددة بالنافتا، ولكنه كان يرتبط بقضية الأرض في تشياباس. وقد يكمن هنا أيضا مشكلة بالنسبة للتحليل العالمي: إن ديناميكيات العولمة لن تكون مفيدة في شرح ماذا كان يحدث "محليا"، ما لم تندمج عوامل أخرى في تحليلها.

ومع ذلك، فلا مبرر لتجاهل تحليل الحركة الاجتماعية الجديدة، كما يفعل العديد من كُتاب الليبرالية والماركسية، باعتباره غير تاريخي برمته. فالواقع أن

قراءة معينة للتاريخ الحديث الذي يكتبه أصحاب نظرية الاقتصاد السياسي العالمي تدعم تفسير هذه النظرية. وهذا صحيح على مستوى تحليلها العام للتاريخ وكذلك على مستوى تحليلها الأكثر تحديدا لحركة زاباتيستا. يكتب جيل أن الليبرالية الجديدة بدأت في العالم الثالث بانقلاب بينوشيه في ١٩٧٣ في شيلي. وما يجعل من هذا الحدث نقطة تحول له علاقة بالدور الجديد لجيش العالم الثالث في تلك النقطة أنه في أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت بلدان مثل الهند ومصر تتغير إلى اقتصاديات السوق الحر بفعل الإمبريالية، كانت جيوشها ضعيفة ولكنها ذات توجه قومي ولهذا كان لابد من تحييدها. وبعد قرن من هذا التاريخ، كان الجيش في حالة شيلي قويًا للغاية، ولكنه كان مفتوحا لمن يعرض ثمنا أعلى. وبعد ١٩٧٣، يمكن أن نعمم هذه النقطة الأخيرة ونزعم أن الجيش كان مؤسسة في العالم الثالث تخدم من يعرض الثمن الأعلى. ومن الممكن ملاحظة أن نقطة دخول جيل هنا تتيح له تأكيد حداثة وجدّة العولمة.

ويلي ذلك أن الولايات المتحدة في ١٩٧٣ لم يكن من الممكن أن تلعب نفس الدور الذي لعبته بريطانيا في القرن التاسع عشر. كلا البلدين استخدم نفوذه من خلال علاقات متعددة الجوانب؛ لكن الولايات المتحدة كان لها نفوذ روحي لم تكن إنجلترا تمتلكه. ولا شك أن هذه هي النقطة الرئيسية عند جيل. فالأيديولوجية الديمقراطية تربط الكثير من الناس بفلسفة الولايات المتحدة، بما يضفي على أفعالها شرعية إضافية. ورغم أن هذه النقطة قد تكون صحيحة، فلا يزال هناك احتمال لم يستكشف جيدا، بأن الإمبراطورية البريطانية، التي تميزت بطول حياتها، ربما تمتعت أيضا بمثل هذا النفوذ.

ومن ثم فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد السياسي العالمي، مثل الأشكال المعاصرة الأخرى من الليبرالية، مواليا للإمبريالية؛ كل ما في الأمر أن من يكتبون فيه يحاولون شرح الإمبريالية الأمريكية كما يرونها. وهكذا، رغم أن

جيل ينجذب إلى السياسة الأمريكية، فهو لا يرى النظام العالمي الجديد يتمتع بانسجام متأصل. ويقترح وجود مسائل كبيرة، بل تناقضات، فيما يختص بالتصنيف. وعلى سبيل المثال، هناك تناقض في منطق الليبرالية الجديدة بين وعد أن تتجدد قيمة "الكعكة" وتصبح أكبر، وواقع بيئة متدهورة من المفترض أن يقوم عليها تجدد هذه القيمة وكبر تلك الكعكة. وفي الفترة الأخيرة، يتجلى هذا التناقض في الصراع بين الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الطريق الثالث في اليابان وألمانيا. ثم هناك التناقض بين الديمقراطية والرأسمالية الكبيرة كما يتجسد في الاحتجاجات المضادة لمنظمة التجارة العالمية. لكن هناك تناقضا واحدا لا يؤكد جيل عليه، ألا وهو الصراع الطبقي.

هل حركة زاباتيستا أقرب إلى حركة اجتماعية جديدة، أم هي أقرب لأن تكون جزءا من قضية الجنوب التاريخية في المكسيك؟ هذه المسألة هي القضية النموذجية في أكثر أشكالها حدة على الإطلاق. فبالنسبة لموضوع صعود أهل الثروة والنفوذ، يمكن أن نحصل على تحليل محكم لحركة زاباتيستا عن طريق التحليل العولمي، ولكنه لن يكون تحليلا يسمح للتاريخ بأن يلعب أي دور محدد، وهنا أشير إلى مشكلة ضيق الأفق المعرفي. ومصطلح "الكولونيالية الداخلية" *Internal colonialism*، هو مصطلح صكه مورتون، ولكنه مثل مصطلح التبعية *subalternity*، لا يزال يستدعي التساؤل عن النضال الطبقي في التاريخ. فماذا يمكن أن نفهم من النضال السياسي طويل المدى ضد القمع في الجزء الجنوبي من البلاد من جانب الفلاحين الذين يحاولون التمسك بأراضيهم، ماذا عن الاستخدام طويل المدى للسكان الهنود فى تلك المنطقة من جانب الرأسماليين في شمال البلاد في مواسم الحصاد، وأخيرا ماذا عن التركيز طويل المدى للمؤسسات حديثة الطراز في شمال البلاد؟ لا تجد أي من هذه القضايا مكانا في التحليل الخاص بالحركة الاجتماعية الجديدة، حتى التحليل الذي يصاغ في عبارات الكولونيالية

الداخلية. وعندما توصف حركة زاباتيستا اليوم بأنها "حركة اجتماعية جديدة"– وأكرر هنا النقطة التي أكدتها من قبل – فإن أبناء هذه الحركة يفقدون صلتهم حتى بإيميليانو زاباتا Emiliano Zapata، الذي سميت الحركة باسمه، وهو فلاح وقائد الثورة المكسيكية. فمن ناحية، سوف يصبحون جزءا من الحاضر، ومن الناحية الأخرى، جزءا من الماضي الخالد، ولكن ليس من الماضي التاريخي. فإذا كان مفهوما أن تشياباس ضحية الكولونيالية الداخلية، فسوف يكون لهذا معان أخرى. سوف يعني على الأقل أن ملاك المزارع لم يكن لهم دور في النظام السياسي المكسيكي؛ إنهم موجودون فقط لتلقي الأوامر من العاصمة مدينة المكسيك. ومن المؤكد أن الأمر ليس كذلك.

حركة زاباتيستا وجرامشي في "السنوات الحمراء":

مقارنة وفق منهج صعود أهل النفوذ

يعتمد صعود أهل النفوذ كمنهج على إمكانية إيجاد متماثلات وتكرارات. فالتفسير الذي يأخذ بلدا معينا أو حدثا تاريخيا يفقد قدرته على الإقناع لو ظهر أنه فريد أو مختلف عن كل الأمثلة الأخرى. فإذا كان يمكن النظر إلى حركة زاباتيستا من ناحية المقارنات الممكنة، فمن الممكن بلا شك أن تكون الثورة المكسيكية إحدى هذه المقارنات، وأخرى، "السنوات الحمراء" في تورين في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر عندما حاول جرامشي توحيد العامل الشمالي مع الفلاح الجنوبي. إن أحداث تورين، مثل ظروف الثورة المكسيكية، كانت جزءا مما يسميه الباحثون: "ثورات معوقة". وليس من العسير إدراك أن ما يجري في المكسيك اليوم حول ماركوس وأوبرادور قد يندرج تحت هذا التصنيف.

إن ما استطاع جرامشي أن يقوم به هو تسييس عدد قليل من العمال في تورين، وجعلهم يسيطرون على مكان العمل، ويصلون إلى العمال المهاجرين في حقول بيدمونت. وبينما كانت هذه العملية لا تزال جارية، أثارت ردود أفعال هستيرية من الليبراليين الإيطاليين. تخلى الليبراليون عن اعتقادهم في الحكم القائم على تطبيق القانون من أجل حماية ممتلكاتهم. وسرعان ما أدلوا بأصواتهم لصالح الفاشيين، ودخل الفاشيون بالقمع، وتدمير اليسار طوال العشرين عاما التالية. كانت إستراتيجية جرامشي كارثة من الناحية العملية، ولكنها من الناحية النظرية لم تفلح فقط، بل أحدثت أيضا ثورة في فهم العالم للسياسة. والواقع أن شيئا جديدا أُضيف إلى نظرية الثورة. لم تعد الثورة مجرد الاستيلاء على الدولة، كما افترض لينين بالنسبة لثورة ١٩١٧؛ بل أصبحت الثورة الآن تختص بتفكيك الدولة ثم إعادة تركيبها لكي تصبح الثورة هي الثورة التي أرادها الناس. لكن، في نظرة متأخرة، يمكن أن نستنتج أن جرامشي بكل نبوغه النظري، كان اختياره التكتيكي الخاص بأين يبدأ مقاومة الدولة الإيطالية، مع اعتبار تباين السلطة بين اليسار والدولة، كان اختيارا ضعيفا للغاية.

بدأ نائب القائد ماركوس، زعيم حركة زاباتيستا، حملته في الجنوب. وكانت هناك عدة عوامل مساعدة له من حيث كثرة العدد، والثقافة القائمة، وبُعد المنطقة، والكراهية طويلة الأمد للدولة التي كان يشعر بها كل شخص في المنطقة. في ١٩٩٦، أثناء المظاهرات في بويبلا، وهي مدينة في جنوب الوسط بالمكسيك، طلب مساعدة العمالة في الشمال؛ وفي مسيرة ٢٠٠١ إلى مدينة المكسيك، طلب مساعدة الشعب المكسيكي كله. كانت النتيجة حتى ذلك الوقت مدهشة: سقوط الحزب الثوري المؤسسي واعتماد الرئيس فوكس، والآن الرئيس كالديرون على المساندة الأجنبية.

فماذا ستكون المحصلة في المكسيك؟ النتيجة بالطبع لا يمكن معرفتها، ولكن الطريقة التي يؤطر بها الموضوع على مستوى الدراسات البحثية تؤدي بالتأكيد إلى اتجاهات مختلفة تماما. هل نجاح أو فشل حركة زاباتيستا يتوقف على حركة الدعم العالمية من خلال الإنترنت؟ والبديل، هل نجاح أو فشل الحركة يتوقف على اختيارات الطبقة العاملة المكسيكية؟ هل تختار الطبقة العاملة عمل تحالف قوي مع حركة زاباتيستا هذه المرة، أم سوف يلجأون إلى بر السلامة، كما فعلوا في خطة أيالا أثناء الثورة المكسيكية[*]؟ وهنا يمكن استعارة ما قاله الكاتب المكسيكي أُدولفو جيلي Adolfo Gilly، من أن الثورة أمكن مرة أخرى "إعاقتها". فهل ينتهزون الفرصة الآن، أم يختارون الوقوف يراقبون حركة زاباتيستا تنقسم حول قضايا مثل تسجيل الأرض، وتستمر السيطرة السياسية كما من قبل. تلك هي الطرق التي ينقسم حولها المنهجان.

ويصرِّح مورتون بأن منطقة تشياباس أُدخلت إلى السوق منذ وقت مبكر من القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت أنتجت كميات من المحاصيل كبيرة بالنسبة لحجمها وسكانها[١٤]. فهي منطقة صغيرة، وكانت تنتج نسبة متزايدة من إجمالي الناتج المحلي للمكسيك؛ ومن ثم، يمكن أن ننظر إلى تشياباس باعتبارها كولونيالية داخلية. كانت المستعمرات تستغل استغلالا سيئا للغاية. وكذلك المستعمرات الداخلية. وإضافة مصطلح "مستعمرة داخلية" إلى فكرة الحركة الاجتماعية الجديدة في هذه الحالة له ميزة أنه يناسب إقليما معينا له تشكيل عرقي محدد داخل التحليل العولمي، يحرره من الغرق في مناقشة حول الطبقة، والمنطقة، والسيطرة السياسية. ولا شك أن هذا كان هو المستهدف.

(*) خطة أيالا Ayala Plan: وثيقة كتبها إيميليانو زاباتا أثناء الثورة المكسيكية، يدعو فيها إلى "الإصلاح، الحرية، العدالة، القانون". [المترجمة]

لا شك أن المسألة العرقية تلعب دورا في تحليل حركة زاباتيستا، كما سوف نرى الآن عندما نتابع مناقشة مورتون بتفصيل أكبر(١٥). ودعونا نفعل ذلك الآن بالعودة إلى أحد مصادره الرئيسية، كتاب *Mexico Profundo: Reclaiming a Civilization* (*العمق المكسيكي: استعادة حضارة*)، وهو كتاب له تأثيره الكبير على هوية أمريكا الوسطى لدى المكسيك الحديثة، كتبه الراحل جييرمو بونفيل باتايا Guillermo Bonfil Batalla. وفي نظر شخص يسير وفق رؤية بونفيل باتايا، فإن قيادة حركة زاباتيستا ضربت على وتر المشاعر الأهلية، أو "العمق المكسيكي". وبفعل ذلك، أكدت القيادة ما كانت الدولة تخفيه لسنوات: وجود الخامة المنتمية لحضارة المايا تحت المكسيك الحديثة. وتأتي مناشدة ماركوس مبنية على هذا اللجوء إلى الانتماء العرقي. ويزعم مورتون، مرددا وجهة نظر بونفيل باتايا، أن الأمر لا يعني أن ماركوس يستمع إلى ما يريده الشعب، ولكنه يستجيب إلى ماهية الشعب. لكن هناك شيئا ناقصا هنا. الشيء الذي لا يشير له بونفيل باتايا، ولا مورتون، هو أن جزءا بالغ الأهمية مما يدعم فكرة زاباتيستا كحركة ذات هوية بالإضافة إلى وجاهة فكرة "العمق المكسيكي"، يتعلق بحاجة الدولة المكسيكية لتصوير حركة زاباتيستا بتلك الطريقة، حاجة الدولة إلى فصل حركة زاباتيستا عن باقي المكسيكيين، وكان بونفيل باتايا يؤدي هذه الوظيفة كأحد مثقفي الدولة، حتى بعد وفاته.

ويستحضر ذلك جانبا آخر من جوانب صراع المنهج المعرفي. هل هوية حركة زاباتيستا، التي نعرف وصفها جيدا، كانت نتاجا لإستراتيجية الدولة الثقافية، أم أنها بالفعل ماهية هؤلاء الناس؟ هنا ينبغي أن نضع تمييزا حادا. فمن وجهة نظر الاقتصاد السياسي كل الطبقات الحاكمة تتطلع إلى السيطرة الثقافية؛ فالمكسيك ليست حالة خاصة أو فريدة من هذه الناحية. فالطلبة المفتونون بالموضوعات الخاصة بالسيطرة السياسية ينتجون صورا إثنوجرافية من النوع المطلوب، وهذه

الأعمال تتبناها الحكومة. فالأمر أشبه بالقفز إلى تصورات ثم الزعم، كما فعل بعض كُتاب الليبرالية الجديدة، بأن تلك الصور تنقل في الواقع الصورة الحقيقية للناس. فإذا تبنى شخص وجهة نظر كهذه، فلن يكون هناك تاريخ اجتماعي، حيث إنه لا توجد حكومة ترغب في وجود شعب من الرعايا يدَّعون أن لهم تاريخا. فإذا كانت الدولة المكسيكية قادرة على محو تاريخ قرن وربع القرن من نضال الفلاحين ضد الإقطاعيات الكبيرة في الجنوب، فإنها بذلك لا تمحو فقط جزءا معتبرا من التاريخ الاجتماعي، ولكنها أيضا تنزع الشرعية عن هؤلاء الأفراد الذين يريدون استخدام هذا التاريخ لتقديم مطالباتهم اليوم. فهي تمحو أو تنزع الشرعية أيضا عن حقيقة أن الطبقة العاملة في الشمال المكسيكي اختارت بالفعل أن تدعم وتؤيد حركة زاباتيستا في أوقات مختلفة. ورغم أنه لا شك في أن ذلك المحو هو ما ترغب الحكومة في تحصيله، فالمفارقة تظهر في أن الليبراليين الجدد يبدون بشكل عام متعاطفين مع حركة زاباتيستا، ولكن يكتبون تاريخها من وجهة نظر الحكومة.

حتى لو كان هناك بُعد عرقي أو بُعد يختص بالهوية في نضال زاباتيستا، إذا قام المؤرخون بتأسيس تحليلهم بناء على هذا البُعد، فسوف يخلطون بين استخدام الإستراتيجية الثقافية في النضال والنضال ذاته. إن سياسات للهوية الثقافية في أي مكان آخر، إن كان هذا ما يجده المرء، يمكن التعرف عليها كإستراتيجية، وليست تفسيرا لسبب قيام النضال. "لماذا لا يستطيع الليبراليون الجدد رؤية الأمر بتلك الطريقة هنا؟. هل يمكن أن يصدق أي شخص أن المنتمين لحركة زاباتيستا ليس من بينهم من يستطيع الكلام، أو أنهم جميعا تابعون، ومهمشون، أو أن كل أفراد حركة زاباتيستا لا يستطيعون التحدث سوى باللغة الهندية، وليس الإسبانية، أو أنه لا يوجد أي شيء فريد في نضالهم مقارنة ببقية النضالات التي تحدث في الريف الأفرو آسيوي؟. هذا الاتجاه، بوضوح، هو حيث يريد الليبراليون الجدد أن

يأخذونا، والمفارقة هنا هي الإشارات الكثيرة إلى كتابات أنطونيو جرامشي، والتي توضح ذلك وتدل عليه.

إذن فماذا سيبدو عليه تحليل الاقتصاد السياسي في هذه الحالة؟ من المحتمل أن يبدأ كاتب الاقتصاد السياسي بافتراض أن تحليل حركة زاباتيستا يتطلب إلقاء نظرة على الدولة المكسيكية، ومحاولتها التحكم في شعبها وما ينتج عن ذلك من مقاومة الشعب لهذه المحاولة. وسوف يكون ثمة حضور، وإن كان ثانويا، لكل من العالم الخارجي، والعولمة، والإنترنت. وهذا الافتراض يمكن تنحيته إذا ثبت أنه خطأ، لكنه في الوقت الحالي مدعوم جيدا من الأعمال السابقة حول المكسيك وبلدان أخرى.

وفي مثل هذا التحليل، من الطبيعي أن يكون هناك مكان لكتاب بونفيل باتايا. ويمكن أن نفترض أن تنظيم الثقافة في المكسيك موجود كما هو في كل مكان لكي تضم مجموعة موسعة من الآراء التي تشكل أرض خطاب مقبولاً. إن وجود مثل هذه الأرض يسمح للدولة بوضع خطاب آخر تحت تصنيف "غير مقبول"، ومن ثم إمكانية استبعاده. ولهذا، فلن يكون من المدهش أن نجد أن الخطاب حول الهنود وحول العرق في المكسيك بشكل عام له شكل رسمي يميني، وشكل رسمي يساري أيضا، وكذلك وسطي ومواقف أخرى لا شك لا تلقى نفس القدر من الترحيب.

ومن الممكن أن يكون الاتجاه السائد في العلوم الاجتماعية المكسيكية جزءا من ذلك التنظيم للثقافة، حيث إن تفسيراته وشروحه للثقافة الهندية في المكسيك الحديثة جزء من تلك الثقافة الرسمية. وأشهر تفسيرين للثقافة الهندية في ذلك الاتجاه العام من العلوم الاجتماعية هما التفسير الليبرالي (ويرى أن الهنود نوع متخلف من الماضي، والبقايا الأخيرة منهم يتمسكون بهويتهم)، والتفسير الاقتصادي السياسي (أن الهنود اليوم ليسوا نوعا متخلفا عن الماضي. بل هم جماعة تتشكل من جديد في كل قرن عن طريق إنتاج منطق النظام، فأن يكون المرء هنديا هو دور

يؤدى بين الأدوار الأخرى). وكتاب "العمق المكسيكي" جزء من التقليد الليبرالي الذي يرى أن الهوية الهندية أصيلة وليست مجرد بناء يعاد تشكيله. وإذا كان هذا الكتاب يختلف عن غيره من الكتب الليبرالية، فالاختلاف يكمن في أنه يضع وزنا للهوية الهندية أكبر مما تفعل الكتب الأخرى. ومن منظور الاقتصاد السياسي، من الطبيعي أن تكون فكرة العمق المكسيكي غير تاريخية؛ فهي تفسر المسألة العرقية بطريقة تجردها من الصفات الجوهرية للعرق بشكل عام، ومن ثم فهي تفتقد النقطة المهمة بأن العرق نفسه مجرد جزء من مجموعة أكبر من البنى والتشكيلات الخاضعة للمصادفة، والمتداخلة تاريخيا[١٦].

ربما يُعتبر بونفيل باتايا في جانب اليمين الرسمي، على الأقل منذ صعود الليبرالية الجديدة، وهو يمثل موقف من كانوا على أطراف النظرية الاجتماعية المكسيكية، ثم تراجعوا عنها فجأة وعلى غير توقع. من كان يظن أن هذا النوع من الأيديولوجية العنصرية للقرن التاسع عشر لها أدنى فرصة للعودة إلى موقع في التيار السائد؟ فلم يكن من الممكن للمرء أن يخمن – منذ زمن الثورة المكسيكية حتى سنوات قليلة مضت– أن ذلك كان محتملا بأي حال. ومنذ زمن الثورة المكسيكية، بالنسبة لمعظم باحثي التيار السائد، كانت فكرة أن الهنود جماعة عرقية منفصلة فكرة مرفوضة لصالح نظرية المختلط (*Mestiaje*). ورغم أن فكرة المختلطين، التي تقول بأن الشعب المكسيكي خليط من الأوروبيين والهنود، لا تزال اتجاها سائدا، فيبدو أن هناك اليوم عناصر في الدولة تتوق إلى التقليل من شأن هذه الفكرة، حيث تحمل معها فكرة امتداد للمواطنة المكسيكية وبالتالي فكرة استحقاقات اجتماعية موسعة.

في كتاب *العمق المكسيكي Mexico Profundo*، نظر بونفيل باتايا إلى ما أطلق عليه ظاهرة "الانتماء للعرق الأصلي" *indigenismo*(*)، ووضع خصائصها بطريقة ترمي إلى تاريخها في القرن التاسع عشر كمعركة للبقاء العرقي، معركة بين العدوين اللدودين، الهندي والغربي. وبمعنى من المعاني، كان ذلك تنويعا على فكرة الكريولية *Criollism*(**). وبينما كان الكريوليون (*Criollistas*، أو المولودون محليا من أصل إسباني) يهتمون في وقت ما بالحفاظ على الذم "الأوروبي" في المكسيك، فقد خلق "العمق المكسيكي" مساحة للاهتمام بالهوية الهندية للسكان الأصليين. وبينما قد يتفق المرء مع بونفيل باتايا في أن التاريخ المكسيكي يحمل بعض التناقضات التي تدور حول هذه الخطوط – على سبيل المثال، الحروب الطائفية(***)– فسوف يصر أغلبهم، عن حق، على أن الصورة الأكبر فيما يتعلق

(*) إنديجنيسمو *indigenismo*: ظاهرة "الانتماء للعرق الأصلي"، وظهرت في القرن التاسع عشر كأيديولوجية للدفاع عن، والانتماء إلى، الهوية الثقافية والعرقية لسكان أمريكا الأصليين. [المترجمة]

(**) كريوليزم Criollism: حركة أدبية كانت نشطة منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، تركز على استخدام اللغة والعادات والتقاليد الخاصة بالبلد الأصلي الذي جاء منه المؤلف، وقد أدت إلى ظهور أدب أصيل قائم على العناصر الطبيعية للقارة: تأثر هذا الاتجاه الجديد بشدة بحروب الاستقلال عن إسبانيا، كما يحدد كيف يقوم كل بلد بتعريف العنصر criollo، وهي كلمة تعني في أمريكا اللاتينية الأشخاص المولودين محليا من أصل إسباني. [المترجمة]

(***) الحروب الطائفية Caste War (١٨٤٧–١٩٠١) في المكسيك، كان المجتمع مقسّما طائفيا وفقا لقانون المستعمر الإسباني، ففي قمة الهرم الطائفي من ولدوا في إسبانيا، ثم الذين من أصل إسباني criollos، وهؤلاء يستولون على السلطتين السياسية والاقتصادية، ثم المختلطون Mestiage، وفي القاع يأتي السكان الأصليون الذين تعاونوا مع المستعمر، ثم بقية السكان الأصليين. بدأت الحروب بثورة شعب المايا في يوكاتان بالمكسيك وانتهت باحتلال الجيش=

بالعرق والسياسة كانت صورة المختلط، أو الاختلاط العرقي بين أعراق مختلفة، وليست حروبا عنصرية. أما بونفيل باتايا، فهو يرى العكس؛ فقد تأكد لديه التوجه العنصري لكل من العرق والثقافة. فالمختلط أسطورة اشتراكية. ووفق منهج "العمق المكسيكي" فإن الصعود المفاجئ لحركة معارضة مثل حركة زاباتيستا يمكن الآن النظر إليها ليس كحركة معارضة، وهي كذلك في الواقع، ولكن كحركة اجتماعية جديدة، ناتجة عن ثقافة خالدة قائمة على التبعية.

واستمرارا لتقديم منهج الاقتصاد السياسي، نقول إن السيطرة السياسية تشمل طيفا واسعا من الآراء؛ ليس هذا فقط، ولكنها أيضا تعزز موقفا مركزيا واحدا. فإذا انتقل النظام المكسيكي إلى اليمين، تحرك هذا الطيف من الآراء أيضا إلى اليمين. وبحلول سبعينيات القرن العشرين، رغم أننا يمكن أن نلاحظ علامات من التحدي لموقف المختلط في فكرة أن الهندي ريفي وجنوبي، بدا ذلك أبعد ما يكون عن الدقة. كانت المشكلة مع مثل هذا الرأي من أي منظور منطقي سليم، مع تجنب القضايا النظرية، هي أنه لا يمكن أن يفسر حقيقة الهجرة الدائمة لأعداد كبيرة من الهنود إلى مدن مثل مدينة مكسيكو سيتي.

والحق أنه منذ وقت مبكر يرجع إلى الحرب العالمية الثانية، كانت النظرة المنطقية السليمة لمكسيكو سيتي لابد أن تلاحظ القضية الهندية. كانت ظاهرة لأي شخص يسير في الشوارع. ولكن مع صعود الليبرالية الجديدة، جاء جيل من السياسيين والباحثين الذين بدأوا يتجاهلون تلك الحقيقة وتصوير المدينة على أساس أقرب إلى تصوراتهم. ومنذ تلك النقطة، بدأ الباحثون، المكسيكيون أو الغربيون،

=المكسيكي لعاصمة المايا، تشان سانتا كروز، عام ١٩٠١، لكن المناوشات استمرت أكثر من عقدين آخرين مع القرى والتجمعات السكنية الصغيرة التي رفضت الاعتراف بالحكم المكسيكي. [المترجمة]

الزعم بأن المدينة كانت مركزا للحداثة المعولمة، وبهذا فهي بالتالي تخلو من "الانتماء الهندي" و"التوجه الجنوبي". ونتيجة ذلك أصبحت عدة ملايين من الهنود بالإضافة إلى الآخرين الذين حدث أنهم يعيشون في شوارع المدينة مجرد شذوذ عن القاعدة، إن لم يكونوا إنكارا مناقضا صريحا. كانت نظرية العمق المكسيكي تناسب هذا النوع الجديد من البحث، وبالتالي فليس من المدهش إعادة اكتشافها في هذا السياق(١٧).

ورغم أن مكسيكو سيتي يمكن أن تعتبر مدينة كبرى ومدينة عالمية، كما يوحي ما سبق، فإن هذا الواقع لا يكشف الدور الفعلي الذي تلعبه المدينة في السياسات المكسيكية. منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل، كانت مدينة المكسيك بشكل متزايد جزءا من القضية الجنوبية نتيجة الهجرة الداخلية. وعندما ينظر إلى مدينة المكسيك من خلال مرآة جرامشية تقليدية، سنجدها مثل روما، أو ساو باولو، أو القاهرة، أو المدن الكبرى الأخرى، تبدو مقسَّمة بطريقة معقدة بخط فاصل بين الشمال والجنوب. وليست مجرد كيان منفصل يقف في تباين مع المناطق الريفية حوله، ولكنها امتداد هائل بلا نظام للإنسانية، ساحة للصراع تكون الأمة كلها حاضرة فيها بشكل مكثف، التوجهات الإقليمية وقد أحضرها المرتحلون إلى المدينة، وبعضهم من الجنوب. وباتباع هذا السبيل من التفسير، ولكي تفي الدراسات المدينية بمتطلبات التحليل الاقتصادي السياسي، فلابد أن تكون مستمدة من حقل مثل الجغرافية السياسية. ورغم أن هناك الأحياء وغيرها من التقسيمات الإدارية الرسمية في المدينة، فإن تجاهل هذا التقسيم كجغرافية سياسية لـــ "الشمال-الجنوب"، وهو واقع تكشف إلى حد ما على أسس طبقية، وإلى حد ما على أسس ثقافية، وكذلك على أسس مهنية ولغوية. يدخل الشماليون المدينة للتعلم وللحصول على وظائف ذوي الياقات البيضاء. أما المرتحلون من الجنوب، فيصبحون عمال بناء، وباعة جائلين، أو خادمات في المدينة. ونتيجة لذلك، وبمرور الوقت، أصبحت مؤسسات المدينة – المدارس، والوزارات الحكومية،

والشرطة، والقوات المسلحة، ووسائل الإعلام – تقوم بدور المكان الذي يلتقي فيه أهل المنطقتين، وتعمل بطريقة وكأنها المحافظات الحدودية التي تقسم الشمال عن الجنوب في البلاد ككل. وفي السنوات التي انقضت منذ السبعينيات، تكاثر سكان مكسيكو سيتي بسرعة هائلة، مع تزايد نسبة السكان من الجنوبيين الفقراء بدرجة مطردة. هذه النقطة ترفع المزيد من الأسئلة الملحة حول مدى كفاءة نموذج مكسيكو سيتي كـ "مدينة كبرى" أو "مدينة عالمية"، كما نجد في المنهج التقليدي السائد.

هناك نقطة أخرى تدخل النقاش هنا أيضا. امتصت مكسيكو سيتي معظم موارد البلاد في الأجيال القليلة الماضية. هذه الحقيقة كانت أحيانا مصدر فخر سياسي وأحيانا عائقا للطبقة الحاكمة. وحاول مثقفو الدولة التخفيف من وقع هذه الحقيقة، بالإيحاء بأن مكسيكو سيتي هي "المركز"، ومقر الثقافة الرفيعة، بينما الريف هو "الأطراف"، منطقة مطبوعة بثقافتها الشعبية، وأن هذه الظروف هي ببساطة أمور من فعل القدر، ولا نستطيع الحكم عليها، ومن ثم فإن الاعتراض عليها لا محل له. وفي نفس الوقت، يُشار إلى أن الأجزاء المختلفة مما يُسمى بالأطراف ليست كلها متساوية. بعض الأجزاء من وجهة نظر أو أخرى تعتبر على مستوى أعلى من غيرها. وفي الواقع، تمتلئ الأطراف بجيوب من النمو و"التحديث" وأخرى من الركود والتخلف. ولكن، كما سبق الذكر، قائمة المناطق التي تميزت في خطاب السلطة بأنها جيوب من النمو والتقدم تتألف من مناطق أغلبها في الشمال. ولن ندهش عندما نجد، وفقا لنفس الخطاب السلطوي، أن مثل هذه المناطق بما لها من "نضال ثقافي أكبر" هي التي تستحق أغلب المساعدة والفوائد التي تعطيها الدولة. مثل هذه المناطق هي الأكثر نشاطا، والمملوءة بالأمل بشكل أكبر. أما الجنوب، من الناحية الأخرى، فربما بسبب الإهمال غير المقصود في الماضي، فقد عاني جميع سكانه من عدم الاستقرار لقلة فرص العمل، ونتيجة لذلك أجبرت أعداد هائلة من البشر على كسب عيشهم من خلال الهجرة الموسمية،

أو الارتحال من أجل العمل. ويذكر هؤلاء الملاحظون أن الجنوب هو الذي يحتاج بشكل أكبر إلى وجود الجيش والشرطة، والسبب ثقافي مثله مثل أي شيء آخر. إن العنف من ملامح الثقافة الهندية. وفي الجنوب يمكن أن تجد انتشار عادة الأخذ بالثأر، والضغائن التي لابد من السيطرة عليها. وإذا كان الجنوب يتلكأ في تخلفه، فليس ذلك خطأ الدولة، بل هو بسبب ثقافة الجنوب؛ وإذا كانت التربة في الجنوب قد استنزفت، فمرة أخرى، هذا ليس خطأ مقصودا من أحد(١٨).

وحقيقة أن المكسيك تعاني من قضية جنوبية، أو حتى احتمال ذلك، هي معلومة الوصول إليها ليس سهلا أو بلا ألم، حتى بالنسبة لشخص داخل دراسات الاقتصاد السياسي. وهي في الواقع معلومة إشكالية. فهي مضادة للطريقة التي تطورت بها، ونُظمت وفقا لها، المعرفة الأكاديمية، ليس فقط الخطاب حول العرق، ولكن كل المعارف الأكاديمية. وعلى سبيل المثال، لفترة طويلة كان الأنثروبولوجيون والمؤرخون يقسِّمون دراسات المكسيك في القرن العشرين بطريقة معينة: كان الجنوب يختص به الأنثروبولوجيون، والشمال يختص به المؤرخون. هذا التقسيم كان يعني أن معظم الأحداث التي اعتبرت أحداثا تاريخية كانت تحدث في الشمال، بينما يبدو الجنوب فقط كجزء من الثقافة. كانت هذه النظرة بمعنى ما سائدة طويلا قبل كتابة *العمق المكسيكي* *Mexico Profundo*، أو صعود حركة زاباتيستا، ولا تزال نفس النظرة سائدة اليوم.

ويساهم حقل الجغرافيا في هذه الصورة أيضا(١٩). عندما ينظر المرء إلى التناول الذي استخدمه عدد من الجغرافيين المكسيكيين المعروفين جيدا، نجد أن دراسة الإقليم الجغرافي غالبا لا تختلف كثيرًا عن دراسة المقاطعة. وبالطبع، هناك أسباب تقنية جيدة تجعل الدراسة تأخذ هذا المنحى. فمن الواضح أن الباحثين يستفيدون من استخدام الأرشيفات المحلية الواقعة في المدن الكبيرة لمختلف المقاطعات. وفي نفس الوقت، هناك سياقات، تقوم فيها الدراسات المحلية في

الجغرافيا بإخفاء السياسات الفعلية. وعلى سبيل المثال، في دراسة إحدى المقاطعات مثل فيراكروز Veracruz، يقابل الجغرافي مجالين مختلفين من القوى المحركة: الفلاح الهندي يزرع البن (وهذا يناسب الجنوب) والصناعات البترولية الحديثة لشركة بيمكس PEMEX واتحادها (المرتبطة بالشمال). وهذا التباين لا يضعف دراسات فيراكروز كوحدة تحليل، ولكنه يشير نحو شيء غائب، من وجهة نظر الاقتصاد السياسي: جغرافيا قومية سياسية، حقل يمكن أن يربط بين المقاطعة والأمة، يضع قطعا مستعرضا بين المقاطعات القائمة في المكان الضروري، حقل يتغلب على التقسيمات القائمة بين الجغرافيا والأنثروبولوجيا والاقتصاد السياسي، بين الدراسات الحضرية والاقتصاد السياسي، وهكذا دواليك، ليذكرنا هنا بالمناقشة حول مدينة المكسيك.

إن ما سوف تظهره جغرافية سياسية قومية ليس مجرد وجود "شمال" و"جنوب"، ولكن أيضا وجود ولايات "متصارعة". فإذا، مثلا، وجد المرء في فيراكروز أن تجاور أشكال اجتماعية مختلفة تقع في أجزاء مختلفة في نفس المقاطعة، في مقاطعة مثل موريلوس يجد المرء صراعا مطولا على أي من التشكيلين المختلفين سوف يسود، وحينئذ سوف يحدد شكل الولاية. ويبدو أن الصراع مستمر لأجيال. ومن الممكن أن يكون تأثير الجغرافية السياسية القومية هو جعل ولاية مثل موريلوس، أو الولايات المختلف عليها، ظاهرة للعيان. وسوف تكتسب أهمية عندما يصبح واضحا أنها تقوم بدور الحدود بين الشمال والجنوب. ويمكن أن نحدس أنه لو استمر الصراع في تلك المناطق، ولو ظلت السيطرة الإقليمية نتيجة لذلك ضعيفة، فسوف تظل الأراضي الحدودية هي مهد قيادة السيطرة المضادة counterhegemony.

وإذ ألقينا نظرة على السياسات الليبرالية الجديدة كما تنطبق على الغرب والعالم الثالث في التاريخ المعاصر، يمكن للمرء الآن أن يتساءل: هل سياسات

الليبرالية الجديدة تتعامل مع تاريخ العصر الحديث المبكر؟ هذا الموضوع يقودنا للنظر إلى الأعمال الحديثة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت مهمة بالنسبة لتطور نظام السياسات الجديدة في مثل هذه المجالات.

السياسات الجديدة، العلاقات الدولية، ونقد مبدأ سيادة الدول (الوستفالية)

في الفصل السابق، ذُكر أن الليبراليين الجدد يقسِّمون تاريخ العالم حول المسارات التجارية، والاتصالات، والحضارات. وفي أوائل هذا الفصل قادت هذه النقطة إلى بعض التعليقات الموجزة عن نقد الليبرالية الجديدة للتوجه الوستفالي. فما المقصود بنقد الوستفالية Westphalianism؟ كما سوف يتضح الآن، هذا الموضوع في الواقع كبير، أكبر كثيرا مما يوحي به استخدام تعبير "نقد". فهو، في الواقع، المدخل إلى فهم نظرة الليبرالية الجديدة إلى التاريخ الحديث المبكر.

في مقال حديث، يقدم اثنان من أساتذة العلاقات الدولية، جون إم. هوبسون John M. Hobson وجيه. سي. شارمان J. C. Sharman، نقدا ينم عن جدل عميق لفكرة وجود فاصل حاد منذ عام ١٦٤٨ لـــ "السيادة الوستفالية للدول"، ومرجعية الصلة بين التاريخ السياسي المعاصر والدولة القومية، لصالح مقاربةٍ تفترض تعزيزا طويل المدى بالنسبة للعالم المعاصر، تعزيزا يتسم بالمزيد من التأكيد على الإمبراطوريات، وأثناء ذلك يلقي بظلال من الشك على الزعم طويل الأمد بأن الأمر لا يخرج عن اثنين: إما الدولة القومية، وإما الفوضى(٢٠). هذا الخط الجديد من التفكير يعبر بوضوح عن جمهور متزايد من الباحثين، من بينهم مؤرخون لتاريخ العالم، وكذلك آخرون وقعوا تحت تأثير الليبرالية الجديدة.

يحتج هوبسون وشارمان بأن سيادة الدولة القومية مقابل الفوضى هو تعبير لا يفسر إلا القليل للغاية فيما يختص بالنظام السياسي الفعلي في التاريخ؛ على

العكس، إن ما ينبغي اعتباره أكثر فائدة ويحمل إمكانية أن يكون مثمرا هو دراسة الترتيبات الإمبريالية. وبعبارة أخرى، يحتاج المرء إلى تجاوز الدولة القومية فيما يتعلق بكيفية فهم التاريخ الحديث المبكر والتاريخ الحديث أيضا، فالتركيز على الدولة القومية يضفي الغموض أمام الباحثين على حقيقة أنه منذ القرن السابع عشر كان أكثر بني الإنسان يعيشون في إمبراطوريات وليس في دول، وأن وجود هذه الإمبراطوريات كان يسد الطريق أمام انتشار السيادة الخاصة بالدولة القومية. وهنا يقدم المؤلفان ما يعتبرانه أدلة على هذه النقطة الأخيرة، معلومات عن الأشكال المتنوعة من الوصاية الاستعمارية الأوروبية، والدول الخاضعة لحكم مشترك بين دولتين أو أكثر، وشركات التجارة الاستعمارية التي تحظى بامتيازات Chartered Companies، والتي يعتبرونها "ترتيبات سيادية متوسطة" داخل سياق استعماري.

ولكن الاقتصاد السياسي وخاصة صعود الأثرياء أو أصحاب النفوذ سوف يتخذ الرؤية المضادة. قبل القرن التاسع عشر، كانت مصالح الطبقة العالمية international class أحيانا تملي ترتيبات أخرى غير السيادة القومية. ولو لم يكن هناك ضغط للحفاظ على مصالح الدولة القومية من داخل بلد ما، فسوف يجد الحاكم أن لديه الحرية في اتخاذ ترتيبات تتماشى مع تلك المصالح الأخرى لو أراد ذلك. ونتيجة لذلك، فلو لم يتم دفع الحكام للسعي إلى الاستقلال، فمن المحتمل أن الدول كانت تظل مقاطعات تابعة أو مستعمرات لقرون، لولا وقوعها تحت ثقل الضغط الشعبي، والذي يدفعها لتأكيد سيادة من طراز قومي. وكما سوف نرى في الفصل التالي، كانت الأنظمة المركنتيلية mercantilist regimes (التجارية)، تزدهر، أو على الأقل حكامها يزدهرون، في السياق الإمبريالي. ولكن، مع تطور الرأسمالية، ومع اكتساب نظام الأسواق القومية انتشارا أكبر، تغيرت هذه الحالة، وأصبحت الدولة القومية هي الوحدة السياسية المألوفة. والسؤال الذي يسأله الليبراليون الجدد، هو: لماذا ينبغي أن نكتب تاريخا يستند على فكرة السيادة القومية، رغم أن السيادة القومية لم تكن موجودة بعد. لكن هذا الوضع متطرف

بعض الشيء. فاعتبارا للسلطة التي يمتلكها الشعب، فإن أي بلد، حتى لو كان يتخذ شكلا مفككا مثل المستعمرة، أو ولاية تابعة لدولة إمبريالية، سوف يظل كيانا يتحدد بسيطرته والسيطرة المضادة له، بصرف النظر عما إذا كانت سيادة الدولة معترفا بها على قطعة ورق أم لا؛ كانت هذه الحالة منذ زمن يصل إلى بدايات التاريخ الحديث. وهكذا، فمن المنطقي أن نبدأ بتوقع ظهور الجذور القومية للبلدان المعاصرة في تلك الفترة، وهو أمر يستدعي الدراسة والفحص. وهنا، تعتبر نخبوية الليبرالية، إن لم يكن أيضا إغراقها في المركزية الأوروبية، عقبة في الطريق.

الماركسية التقليدية: سياساتها، وتاريخها، آزاؤها حول الإمبراطوريات وحول التفسير الجرامشي، ومساهمتها في أزمة النظرية الاجتماعية

كما جاء الذكر في الفصل السابق، تأخذ أكثر أعمال الماركسية المعاصرة فائدة شكل الكتابة النقدية، ويتصل قدر كبير من ذلك النقد بالدفاع الليبرالي عن الحالة الراهنة المعاصرة. ولتصوير هذه النقطة، سوف أقوم في هذا القسم بقراءة متعمقة لكتاب صدر مؤخرا عن مؤلف ذي مكانة راسخة يقوم فيه بكشف زيف الفكرة الليبرالية الجديدة باعتبار أن التاريخ هو تاريخ الإمبراطورية. ثم سوف أتناول هذا الكتاب نفسه من حيث يقترح أن الماركسية المعاصرة ذات علاقة بالتاريخ الأطول للماركسية. فإذا كان الكتاب في البداية يبدو عملا نقديا مفيدا، فإنه الآن يبدو كتابا منغلقا تماما على الأفكار التقليدية الضيقة. ويصبح هذا بالغ الوضوح عندما ننظر بإمعان إلى استخدام المؤلف لماركس. حيث نكتشف أن ماركس المعني هنا هو ماركس "رأس المال"، العمل الرئيسي لماركس "الناضج"، والعمل الرئيسي "للماركسية الكلاسيكية". فالتاريخ السياسي لماركس، وكتاباته السياسية التي جاءت قبل ذلك ليست فقط لا علاقة لها بماركس هذا الناضج أو الكلاسيكي، ولكن يُنظر إليه وإليها كأعمال تتنافر معه بشكل ما. ومن الواضح أن

الأزمة تكمن في هذه النقطة. فالماركسية اليوم يمكن أن تمتص جزءا صغيرا مما كتبه ماركس. وعندما نشعر بالإحباط من هذه الأحوال، حينئذ سوف ننصرف للتفكير في مستقبل تجديد الفكر الماركسي، ونلتفت إلى أعمال أنطونيو جرامشي.

الماركسية ونقد تاريخ الإمبراطورية

إمبراطورية رأس المال (*Empire of Capital*) كتاب حديث من تأليف إلين ميكسينز وود Ellen Meiksins Wood، الكاتبة الماركسية الأمريكية المعروفة جيدا. تقول إلين: إنها كتبت هذا الكتاب لمواجهة الاتجاه المتنامي في فكر الليبرالية الجديدة لإضفاء صفات الخلود والطبيعية على الإمبريالية، أو لاعتبارها أساسية بالنسبة للغرب أو للرأسمالية، الأمر الذي يضعف من تأثير الملامح غير المسبوقة نوعا للمغامرة الإمبريالية الأمريكية في وقتنا الراهن. وتحتج وود بأن الطريقة النظامية الوحيدة لدراسة الإمبريالية هي بدراسة نمط الإنتاج في الفترة التي لعبت فيها الإمبريالية دورا مهمًا. ولا تزيد التماثلات المصطنعة بين الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البريطانية عن كونها مجرد تماثلات مصطنعة، لا أكثر. وهذا الاعتماد على التماثلات المصطنعة طريقة خطأ للاستمرار في البحث. فهي طريقة تضفي مشروعية على الإمبريالية باعتبارها شيئا طبيعيا وخالداً على مر الزمان. يدور أكثر الكتاب حول هذه النقاط، ومن الواضح أن الموضوع يتعلق بحقل تاريخ العالم.

ولكي ترسّخ وود تاريخية الإمبراطوريات واعتمادها على نمط الإنتاج السائد، ليس من المدهش أن تقوم بتبني قضية الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. وتأخذ في تبيان أن الإمبرياليات الإقطاعية كانت تختلف عن الإمبرياليات الرأسمالية. لقد كان كل منهما على جانب مختلف من الخط الفاصل بين نوعي نمط

الإنتاج. وتحتج بأن الانتقال إلى الرأسمالية كان يتميز بقطع حاد في التاريخ، يتميز بتحرر القوى الاقتصادية من قوى الاقتصاد الشامل (الذي يشمل القوى السياسية والاجتماعية extraeconomic forces)[٢١]. فإمبريالي من أحد النوعين يمكن أن يكون أحد رجال الحملات الصليبية، بينما الإمبريالي من النوع الآخر يمكن أن يكون رائدا بين رجال الأعمال. والواضح أن الاثنين مختلفان، رغم أن طبيعة ومدى الاختلاف بالطبع يمكن ألا تكون واضحة دائما. لكن، بشكل عام، ينبغي تقييم كتاب وود باعتباره اشتباكًا عن تفكير متمعن مع السياسات الليبرالية الجديدة.

وعندما ننعطف الآن من هذه المجموعة من الملاحظات حول كتاب إمبراطورية رأس المال إلى قضية موقع هذا الكتاب داخل الماركسية، تظهر فجأة بعض التساؤلات. إن ما كنا نتوقع أن نجده في كتاب وود، بما أنه دراسة تاريخية، هو بعض الإشارات إلى كتابات ماركس السياسية والتاريخية؛ لكن ما نجده في الواقع هو إشارات إلى **رأس المال**. لكن، لماذا يستعرض أي شخص نظرية ماركس عن التاريخ فقط من **رأس المال**، كما تفعل وود (وفي الواقع ما يفعله معظم الماركسيين المعاصرين)؟. يحتوي **رأس المال** رواية للتاريخ فيما يتعلق بالرأسمالية، ولكنه ليس كتابا تاريخيا. وبفعل ذلك يعني ضمنا تقسيم ما فعله ماركس وكتبه إلى أطر زمنية منفصلة ومحددة نوعا. عندما وصل ماركس إلى إنجلترا وجلس ليكتب **رأس المال**، لم يحدث قط أن أنكر أو تبرأ من أعماله السابقة في التاريخ، والسياسة، والفلسفة، وفي مجالات أخرى، الأعمال التي كتبها عندما كان ولا يزال في "القارة" قبل ١٨٤٨. أما الاعتماد فقط على **رأس المال**، دون إشارة إلى كتاباته السابقة أو التالية، وهو ما تفعله وود فيما يبدو، فهو اختيار سياسي معاصر، وليس اختيارا قام به ماركس نفسه. ومع ذلك، سواء كان هذا الاختيار مفيدا أم غير مفيد بالنسبة للموضوع المعني أو حتى في فهم ماركس – وهو أمر يرجع إلى وجهة النظر – فمن الواضح أنه أدى إلى جعل الكثير من

الماركسيين غير مستعدين لسياق الأحداث الفعلي الذي يحدث حولهم. وعلى سبيل المثال، هؤلاء الأشخاص الذين يعتمدون فقط على **رأس المال**، أصيبوا بصدمة بسبب موقع الثورة الروسية على الأطراف التي كانت الرأسمالية فيها ضعيفة؛ فقد كانوا يتوقعون أن تكون الثورة في البلدان الصناعية المتقدمة، فهي الأمم التي يفترض أن الطبقة الرأسمالية فيها قوية، ولهذا فمن المتوقع أن تظهر فيها النزعة الاشتراكية. إن فكرة أن تأتي الثورة في المكان الذي أطلق عليه لينين "الصلة الضعيفة للرأسمالية" لم تكن مثيرة للدهشة في ذلك الوقت فقط، ولكن يبدو أنها أثارت التشكك في التأويل السائد لمعنى النضال السياسي الذي استمر في أوروبا الغربية طوال السنوات السابقة. وفي أوقات أحدث، شعر هؤلاء الأشخاص الذين اعتمدوا فقط على **رأس المال**، بالدهشة بسبب ما حدث من تفكك تصنيع بلدان القلب وإعادة صياغة البروليتاريا في بلدان العالم الثالث السابق نتيجة تدويل الاقتصاد. وأخيرا، هؤلاء الأشخاص الذين اعتمدوا فقط على **رأس المال**، أصيبوا بصدمة أمام استمرار الجيش الصناعي الاحتياطي للعمال الزائدين في النمو بهذا المعدل. فكيف يمكن أن نشرح حقيقة أن مثل هذه الأعداد الكبيرة من الناس قد اقتلعوا من جذورهم، خاصة في العالم الثالث، واندفعوا بحشود هائلة إلى المدن، وأن العمل اللا نظامي أدى إلى تقزيم الطبقة العاملة الرسمية، وجعل الفكرة القديمة لوجود جيش صناعي احتياطي مرادفة للطبقة العاملة الرسمية فكرة مملوءة بسخرية مضحكة. وهكذا، نجد في المصطلحات المستخدمة حاليا مثل "التحول إلى اللا نظامية" أو "نهاية الطبقة العاملة"، مصطلحات هي جزء من التقاليد الليبرالية كما هي جزء من الماركسية، مصطلحات من المؤكد أنها لا تتفق جيدا مع **رأس المال**.

تقودنا هذه النقطة إلى مزيد من الأسئلة. فتحت الأحوال المعاصرة، هل لا تزال الطبقة العاملة المنظمة تمتلك زعامة البروليتاريا، أم أنها مجرد مجموعة من الناس لم يعد لهم ريادة لأي شيء يتمسكون بعصبية بأوضاعهم؟ ينزع المؤرخون

الماركسيون المعاصرون، مثل ليفتن ستافريانوس Leften Stavrianos وإريك هوبسباوم Eric Hobsbawm، ضمن آخرين، وليس وود وحدها بالتأكيد، للمعاناة من صعوبات مع هذه القضايا[٢٢]. ولم يستطع فلاسفة مثل لويس ألتوسير Louis Althusser، الذي دافع عن المقاربة التي تعتبر عام ١٨٤٨، في قراءة ماركس، فاصلا حادا، حتى هؤلاء لم ينجحوا أيضا في تناولهم لهذه القضايا[٢٣].

أصبحت الماركسية أكثر ضيقا إلى حد ما، كما يُستدل من هذه المناقشة. وكان من ملامح هذا الضيق الاستخدام المحدود للغاية لكتابات ماركس نفسه. وباختصار، لم يستطع الماركسيون مجاراة أفكار ماركس، بل لم يستطيعوا مجاراة عالمهم نفسه. بداية من سبعينيات القرن العشرين، كانت هناك مشكلة كيفية دفن ستالين والثورة الروسية، وتحرير الماركسية من الاتحاد السوفييتي. وبعد ظاهرة هجرة رؤوس الأموال في تلك السبعينيات، بدأ الماركسيون مواجهة سلسلة مختلفة من الأزمات. ومن هذه النقطة، كان واضحا أن الطبقات المضطهدة أكثر تشرذما من قبل. ونتيجة لذلك، بدأت تبرز قضية أنهم يتميزون بالتنوع مقابل انتمائهم إلى طبقة العامة. كان ما يريدونه، وبخاصة الكثيرون من جيل الشباب في أوروبا والولايات المتحدة، هو فكر مادي materialism يتناول التنوع، بحيث يكون بناء على ذلك فكرا واضحا على أسس مادية فيما يختص بالعرق والنوع والسن وهكذا إلى آخره. وفشل الماركسيون في تقديم هذا الفكر. كان الكاتب الذي اقترب كثيرا من الوفاء بمطالب العصر هو الفيلسوف اليساري الفرنسي ميشيل فوكو. كانت أعماله في ثمانينيات القرن العشرين أكثر تأثيرا بكثير من دراسات كُتاب اليسار الأكثر تقليدية وجمودا. كان مفهومه الأهم، "عقلية الحكم" Governmentality، والذي احتفل به الجميع، يفتقد إلى ديناميكية التغيير، ويتناسب مع وقته، ويردد صدى مشاعر اليأس التي يشعر بها الجيل الجديد الذي كان يظهر فعليا في سنة ١٩٨٤[٢٤]. فهذا الجيل، لم يكن يرى أهمية كبيرة للعملية التاريخية، كما لم يكن

يبدو أن المستقبل يؤدي إلى أي مكان. ما قدمه فوكو كان أكثر مصداقية مما فعل الاقتصاد السياسي السائد، وربما كان أقوى في توجهه المادي. كان يمكن للنضال التقدمي أن يأتي من أي مكان، وأن يكون كبيرا أو صغيرا. هذه الفكرة كانت انعتاقا وتحررا لكثيرين ممن كرهوا انتظار الاهتمام بقضيتهم من جانب نقابة بيروقراطية أو حزب سياسي أو منظمة أخرى من تلك المنظمات الكبيرة.

وأخيرا، إذا كانت الماركسية الغربية قد أصبحت أكثر جمودا، فماذا عن ماركسية العالم الثالث؟ كانت ماركسية العالم الثالث دائما قوة مهمة في حد ذاتها؛ في وقت من الأوقات كانت مؤثرة في الماركسية الغربية والأفكار الغربية عن تاريخ العالم. فكيف أصبحت تبدو ماركسية العالم الثالث في الوقت الراهن؟ هل نجت ماركسية العالم الثالث من مشكلة الضيق الذي أصيبت به الماركسية الغربية؟ يبدو أن الإجابة هي: لا. إن ماركسية العالم الثالث، كما يمثلها في هذه الفترة الاقتصادي المصري سمير أمين، ضمن آخرين، تحتج بأن التراكم بمعنى تجارة لا متكافئة أو حتى النهب ترفع من رفاهية المركز بالنسبة للأطراف. وهنا يقصد أمين المركز وفقط المركز. وقد قاد هذا الموقف إلى جدل حول التراكم الأولي. استمر معظم الماركسيين يتنازعون في أهمية التراكم بالنسبة للرأسمالية المعاصرة، وهم ينظرون إلى التراكم بصفته "تراكما أوليًّا"، أي، شيء انتهى مع إلغاء تجارة العبيد عقب الثورة الصناعية. وراح الماركسيون الغربيون على وجه الخصوص ينازعون سمير أمين في ادعاءاته حول التبادل غير العادل: وأن العامل في العالم الثالث يتعرض للاستغلال لأنه يتقاضى أجرا أقل من أجر العامل الغربي. واحتجوا بأن العامل الغربي، بفضل استخدامه للتكنولوجيا المتقدمة، يساوي أكثر بالنسبة لصاحب العمل، لأن التكنولوجيا جعلت هذا العامل أكثر إنتاجية، وبالتالي يستحق أن يتلقى أجرا أفضل مما يتلقاه عمال العالم الثالث، وأن هذا الفارق في الأجر قائم على منطق لا يقوم على السرقة، ولكن على الإنتاجية. ولكن، كما أظهر لنا

التاريخ، عاش هؤلاء ليندموا على حجتهم. فقد أدت عملية تدويل الاقتصاد إلى تكرار صيغ الإنتاج المقارنة في عدد من البلدان المختلفة، كان بعضها في العالم الثالث. وظل السؤال هكذا: لماذا الأجر غير متعادل مقابل عمل متعادل؟ لماذا اختلاف الأجر مقابل نفس العمل؟ وهنا بدأت الدوائر السائدة في الماركسية الغربية تتبنى الرؤية الليبرالية الخاصة بـ "نهاية العالم الثالث"، في مواجهة الحجة النظرية والتجريبية بماركسية العالم الثالث والتي عاشت عليها الأطراف، كما ثبت بالدليل من هيكل الأجور واستمرار إمبريالية الغرب. وبرفض هذه النقاط الأساسية، اقتربت الماركسية الغربية من الليبرالية، وأصبحت أكثر ضيقا؛ بينما ظلت ماركسية العالم الثالث، بالمعنى الموضوعي، تدور في المركزية الأوروبية.

وعودة إلى النقطة السابقة، كانت المشكلات في الماركسية الغربية تتراكم على مدى فترة زمنية طويلة. فمنذ وقت مبكر، في عشرينيات القرن التاسع عشر، كان الماركسيون الغربيون على وعي بأن طبقة العمال في المستعمرات قد أصبحت تنافس طبقة العمال في الغرب. وعند هذه النقطة، وجد الماركسيون الغربيون، الذين كانوا مرتبطين بالحركة النقابية الأوروبية، أن التخلي عن نظرية قيمة العمل خطوة إستراتيجية. فبدأوا يعبرون عن تشككهم في إمكانية مقارنة قيمة القطن المنتج في مصر بقيمة القطن المنتج في بلد غربي. وبعد أن فات الأوان، أصبح من الواضح أن إسقاط نظرية قيمة العمل بناء على العمالة، أدى إلى أن تضطر الماركسية للتخلي عن منهج جدل التناقضات dialectic. ولهذا، رغم أن هذا المنهج كان يستدعى أحيانا لتفسير إضراب إحدى النقابات، فإن الماركسية بشكل عام أصبحت أقرب إلى من يتبعون النظرية الوضعية مثل الليبراليين. وهذا هو الموقف الذي اتخذته الأمور، بالمعنى النظري، منذ الحرب العالمية الأولى فصاعدا. وحتى في أوج حركة عدم الانحياز، لم يكن الماركسيون في العالم الثالث يستطيعون

مجاراة تحدي إعادة تقديم المفاهيم الأصلية من أجل إحياء تقاليد الماركسية. فهم أيضا كانت لهم روابط بالنقابات. وهم أيضا فضلوا أن يقتصر الديالكتيك على تاريخ الإضرابات. وهم أيضا، في الواقع، قبلوا الوضعية.

جرامشي في مرآة الماركسية المعاصرة

يقودنا هذا إلى السؤال، ماذا حدث لمحاولات أولئك الأفراد والجماعات الذين حاولوا بالفعل تجديد الماركسية؟ ولكي نفكر في هذا السؤال، الأفضل أن نتأمل مصير جرامشي في فكر المؤتمر الأممي الرابع. من المعروف جيدا أنه، في فكر الدولية الرابعة، تم تجاهل جرامشي بالكامل لسنوات عديدة، ثم التقط على نحو اتفاقي إلى حد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقرئ مع النظر إلى التقاليد القائمة(٢٥).

كان بيري أندرسون Perry Anderson، محرر صحيفة اليسار الجديد *New Left Review*، ممثلا لماركسية اليسار الجديد في سبعينيات القرن العشرين، وزعم أن جرامشي، رغم بصيرته النافذة المبكرة حول الفوردية Fordism، فإن فائدته كانت مقصورة جوهريا على زمنه، وأن النظر إلى كتاباته على المستوى النظري يرينا أنها مملوءة بالتناقضات. أما ستيوارت هول Stuart Hall، والذي كان أقل ميلا إلى التقاليد القديمة من بيري أندرسون، فقد رأى بعد عقد من الزمان أن الأمر على العكس. وهكذا، فإن أعمال هول حول بريطانيا في عهد تاتشر ساعدت على توسيع شعبية أكبر إلى حد ما من مفاهيم جرامشي المهمة، من السيطرة السياسية hegemony، إلى الحس العام common sense، إلى القومي–الشعبي national-popular. لاحظ هول، وكذلك على نحو أكثر تحديدا، كارل بوجز Carl Boggs، الأمريكي المتخصص في دراسة جرامشي، كلاهما لاحظ المفارقة الكبيرة في

الماركسية التي صعدت كحركة سياسية، وبعد صعودها لم تترك إلا أقل القليل وربما لم تترك إطلاقا، أي نوع من السياسة في تنظيراتها، باستثناء ما قدمه جرامشي(٢٦). ولكي تصبح المفارقة أكبر، إذا أجرينا مسحا لما كُتب عن جرامشي في اللغة الإنجليزية في السنوات الأخيرة، سوف نجد أن أكثره كُتب بناء على فرضية أن جرامشي كان مفيدا بالنسبة لليبرالية الجديدة. بل يظهر في كثير من الحالات أن هذه الكتابات كانت بأيدي الليبراليين الجدد، كما يتبين لنا من هذا الفصل.

وعندما ننظر إلى الماضي، يبدو أن جرامشي دخل إلى النظرية الماركسية، واختلف مع النظريات السائدة من الوضعية والمركزية الأوروبية كما فعل ماركس نفسه، ولكنه وجد نفسه مهمّشا لأن من فعلوا ذلك كانوا "ماركسيين" لا يزالون في الواقع "هيجليين"(٢٧). وبعد خمسة وسبعين عاما، يبدو الأمر وكأن تجربة سجن جرامشي لم تنته بعد. وقد نتذكر أن الملاحظة الساخرة الأشهر لماركس هي أنه لم يكن ماركسيا. وينطبق هذا على جرامشي؛ فهو لم يكن جرامشيا.

ولهذا، ربما ليس من المدهش أن كثيرا من الكتابات التي تتناول جرامشي اليوم تفترض أن تحليله للسيطرة السياسية هو نفس تحليل البنية الفوقية superstructure. ولهذا السبب، يشير المعلقون إلى جرامشي باعتباره واضع نظرية البنية الفوقية، أو كماركسي سياسي. لكن هذا التوصيف غير دقّيق على أساس اعتبارات متعددة. فهو غير دقيق بسبب تنظيره للرأسمالية المعاصرة، والذي غالبا ما يتم تجاهله. وهو غير دقيق أيضا لأن جرامشي في الواقع يمثل المفكر الماركسي الوحيد الذي تغلب على الانقسام، الذي يوحي به ضمنا التحليل الأساسي للبنية الفوقية، ومن ثم فهو ليس مفكرا للبنية الفوقية على الإطلاق. وأخيرا، هو غير دقيق لأنه في الواقع يكشف لنا إنكار دور السياسيات في الماركسية المعتمدة أكثر مما يكشف أي شيء عن جرامشي.

في المجمل، لو كان الماركسيون قد قرأوا جرامشي أكثر وفق شروطه هو وأقل وفق شروط الأفكار السوفييتية حول الأفكار التقليدية للماركسية، ولو قبلوا حقيقة أن بعض جوانب النظرية تظل بحاجة إلى التطوير، لرأينا كيف كان يمكن للماركسية أن تظل تتطور. وعلى أية حال، نحن لا نزال نعيش في دول قومية. ولا يزال مطلوبا توضيح مسألة كيف تعمل الدول القومية وكيف تتعاون مع بعضها البعض. والماركسيون كسولون في الجد لدراسة هذا المسعى البحثي(٢٨).

ومن الممكن أن نستعين بمثال أو اثنين لإيضاح هذه النقطة. ودعونا نتخذ موضوع شكل السيطرة السياسية للدولة القومية كعامل في الجغرافيا السياسية وتاريخ العالم، ويمكن أن نفعل ذلك عن طريق التركيز حول كيف أن الأشكال المختلفة من السيطرة السياسية تضفي شرعية على تحالفاتها الدولية. وهنا يبدأ المرء في رؤية جزء مما يمكن أن يكون إعادة صياغة الماركسية في الأعمال. فما هو نوع الشرعية القائمة على السيطرة الذي يقف وراء أقوى التحالفات وأطولها استمرارية بين الدول في العالم المعاصر؟ إذا عرفنا أن المرء يمكن أن يبدأ في تصنيف مسألة السلطة بين ذوي النفوذ، فمن الممكن أن نقترب قليلا من فهم ما المقصود بالعلاقات متعددة الأطراف multilateralism وغير ذلك كثير. هذا السؤال هو على الأقل سؤالان – الأول: ما أقوى تلك التحالفات؟ والثاني: لماذا هو قوي هكذا، وطويل الأمد هكذا؟ وبالنسبة للسؤال الأول، من المحتمل غالبا أن نستنتج أنه تحالف يوحد بين الديمقراطيات البورجوازية، وبعبارة أخرى، هو تحالف أطرافه تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضمن نصف دستة من البلدان الأخرى. وهناك كتل متعددة من الأدلة توحي بأن هذا هو الحال؛ باحثون كثيرون – ولكن ربما ليسوا ماركسيين – قد يعتبرون الأمر عند هذه النقطة تقريبا مُسلَّما به. وعلى سبيل المثال، وجد التوجه الأنجلو أمريكي قبولا لفترة طويلة بين الباحثين في حقول مثل تاريخ الولايات المتحدة، وتاريخ بريطانيا، وليس ذلك من قبيل المصادفة، لذلك

فهو في الواقع، يبدو دائما أنه إذا أراد أحد السياسيين في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو في أي بلد ديمقراطي شن حرب، فكل ما يحتاج إليه هو إعلان الحاجة إليها، كما أنه يستطيع افتراض أنه سيكون هناك تحالف لدعمها بمجرد أن تبدأ. وسوف يكفي إذا ألمح إلى فكرة أن مواطنيه بالإضافة إلى قليلين آخرين هم "غربيون" أو "شعب مختار"، بينما بقية شعوب العالم ليست كذلك. أليس واقع الحال هو أن بقية شعوب العالم تعيش في أنظمة ديكتاتورية؟ هل الناس في مثل تلك البلدان مثل العراق أو سوريا على سبيل المثال، تملك احتراما للحرية أو لقيمة الحياة الإنسانية؟ أليس الواقع هو أن المرء ينبغي أن يحارب من أجل قيمه أو أن يجازف بفقدانها؟ أليس الشيء الوحيد الذي ينبغي أن نخشاه، هو الخوف نفسه؟ هذا اللغو الفارغ يدور غالبا بما يكفي. ويبدو أن الشعوب في هذا العدد القليل من البلدان تحتشد بعفوية "لجعل العالم آمنا للديمقراطية". وحيث إن المرء يناشد هويتهم وليس فقط منافعهم المادية، فسوف يجري إدراك أن "التهديد" الذي قد يكون موجها لأحدهم هو تهديد للجميع، أما البُعد الخاص بالتواطؤ الطبقي – class collusion"، إن كان ثمة ما يمكن تسميته كذلك– فقد أصبح خفيا. وهكذا، سوف يبدو أن الديمقراطية اقتصاد مثالي قائم على الحرب؛ وربما هذا ما يفسر قوتها.

وهنا قد يتساءل القارئ، ما الشيء الذي قُدم؟ من الواضح أن هذا ليس هو خط التفكير النمطي للاقتصاد السياسي اليوم. إن الاقتصاد السياسي اليوم، مثل ليبرالية اليوم، هو إما "نظرية عامة" high theory وإما "تجريبية" empiricism. وعن طريق التباين، ما تم عرضه في الحال هو مثال على تفكير استدلالي من المستوى المتوسط. هناك كم هائل من الأدلة التي يمكن أن تدعم تلك الافتراضات، ولكن في النهاية، لن تعتبر تلك الأدلة أبدا كافية من المنظور التجريبي الكلاسيكي أو من منظور مفكر عام high theorist. النقطة التي أقدمها هنا هي ما يلي: إن توجها ماديا أوسع سوف يرحب بهذا النوع من البحث الاجتماعي التاريخ متوسط

المستوى؛ أما لو كان أضيق فمن المحتمل ألا يقبله. والنقطة الثانية: إن إعادة صياغة الماركسية تعتمد على مادية أوسع(٢٩).

ودعونا نوسع هذه المناقشة بمثال آخر. ودعونا نتقدم الآن للتفكير في "الطريق الروسي"، أو صيغة السيطرة "المتمركزة حول الدولة" وكيف تأخذ وضعها في "صعود أهل النفوذ". وبفعل ذلك، دعونا نستخدم الفكر الغربي أو الأمريكي حول الموضوع كطريق مختصر مألوف. ينظر الفكر الغربي، كما هو معروف جيدا، على نحو نموذجي، إلى نظام سيطرة الطريق الروسي للحكم باعتباره نظاما شموليا، ومن ثم فهو شر مستطير. وهكذا لا يبذل السياسي الأمريكي مجهودا لتذكير ناخبيه بأنه إذا اضطلعت الدولة بمسئوليتها عن الفرد، فإن الفرد لا يمكن أن يتطور أبدا كشخص أخلاقي وحر الإرادة، وأن ذلك سوف تكون له عواقب سياسية دائمة، إن لم تكن أيضا عواقب عقائدية theological consequences. ولهذا، فلابد من مقاومة تدخل الدولة في السلطة الاقتصادية وتخطيطها، باعتبار أن هذا النظام شر، ولا يمكن التخفيف منه. وأمثلة هذا الشر يمكن أن نجدها فيما حدث للشيشان المسكينة على أيدي روسيا الشمولية، والكويت المسكينة على أيدي العراق الشمولي. ويمكن أن نستمد أمثلة أخرى قام فيها السياسيون بتعبئة مثل تلك المشاعر من الصراعات بين الولايات المتحدة واليابان، والولايات المتحدة وروسيا، والولايات المتحدة وإيران، والولايات المتحدة ونيكاراجوا. ولابد أن نتذكر أيضا أن سياسيى نظام الطريق الروسي هناك وفي أماكن أخرى كانوا يستطيعون أيضا إثارة ردود أفعال جماهيرية على "التهديد" الذي يمثله الغرب، واستخدام تلك المشاعر لأغراضهم الخاصة، وقد كانوا يفعلون ذلك بالفعل.

أما الدول ذات العرقيات القبلية tribal-ethnic states، فإن الدول الديمقراطية تراها من منظور أنها، بالمقابل، دول "بدائية"، بمعنى أنها ليست قائمة على العلم. ورغم أن "البدائية" أو "الفطرية" قد يكون لها مكان في الفن، فإنها في السياسة

والاقتصاد ذات مضمون سلبي في التصور الديمقراطي. فهي أقرب لأن تعني اللا دولة، ومن ثم فهي "بلا شعب". وهكذا توضع الدول ذات العرقيات القبلية في صورة تجعلها دولة بالكاد، دائما على شفا الانهيار إلى لا شيء. ويحضرني فلسطينيو الضفة الغربية كمثال معاصر. ماذا لو أراد سياسي أمريكي أن يتحكم في موارد مثل هذا البلد؟. ألا يستطيع أن يصطلح على ما يريد القيام به، اعتبارا للمزاعم السائدة، بأنه مسألة مساعدة أجنبية، أو مسألة إدخال الحضارة إلى بلد بدائي؟

وفضلا عن ذلك، واعتبارا لسلطة الكتلة الديمقراطية في العالم المعاصر، فإن حكام الدول العرقية القبلية من جانبهم، يفيدون باستمرار من نظام حكم وسيطرة يجعلهم يظهرون بمظهر البدائية والضعف والاحتياج إلى المساعدة الأجنبية. فهذا يساعدهم، على أقل تقدير، على إخفاء مصالحهم الطبقية، حيث إن البدائية والضعف لا تنقل فكرة المسئولية عما يحدث في الواقع. وبناء عليه، فليس من المدهش أن نجد أن أكثر الطرق انتشارا في السياسات الدولية التي تتبعها الدولة ذات العرقية القبلية هي عندما تختار طبقتها الحاكمة إحدى الدول الكبرى، وتمنحها مطلق الحرية في النفاذ إلى سوق العمالة والمواد الخام في هذه الدولة، مقابل حماية وإثراء هذه الطبقة. يحدث ذلك دائما مع الزعم بأن الضعف والبدائية يحتاجان إلى الحماية والمساعدة. لكن وسائل الإعلام في مثل هذا البلد لا تؤكد على هذا التوافق بين الطبقات، ولكن على العلاقات بين الحاكمين، أو بين أفراد أقوياء. وتتحول المسألة إلى علاقات شخصية. وفي حالة الدول العرقية القبلية القوية، تتيح شروط الاتفاق بعض المساحة للاستبداد المحلي، كما هو الحال في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، أو بين تايوان والولايات المتحدة. ففي الحالة الأولى تتيح هذه العلاقة مساحة للاستبداد الوهابي للتغلغل في الشرق الأوسط بكامله إلى جانب الإمبريالية الأمريكية. واعتبارا لقوة سلطة بلد مثل العربية السعودية، عندما يعيش فيها الأمريكيون، يعيشون معا كقبيلة في المنطقة المخصصة لهم، وبهذا يتكيفون مع

المنطق المسيطر محليا. ولن يكون الحال كذلك في أماكن أخرى. أحيانا يكون مجرد مشاركة في الدول ذات العرقية القبلية في تحالفات مع الدول الكبرى كافيا لإشعال الأزمات، بل قد يصل الأمر إلى الحروب. وإذا أصبحت دولة عرقية قبلية ضعيفة، وبدأ التحالف بين الطبقة الحاكمة فيها يتفكك، فقد تحاول شرائح مختلفة من التحالف أن تقدم نفسها لدول عظمى مختلفة، بما يعطي الانطباع بأن البلد سوف يدخل في مجال نفوذها. وعند هذه النقطة، يمكن أن تحدث الأزمات. ويمكن أن نذكر أمثلة عديدة من تلك الأزمة في البلقان، والكونجو، وفيتنام، وكوريا، حيث أدت، أحيانا الصدامات أو ما يشبه الصدامات بين الدول الكبرى إلى الحرب. وأحيانا، لنستكمل مناقشتنا حول العلاقات الدولية، تتجنب دول عرقية قبلية التحالفات مع أية قوة عظمى واحدة وتدخل المجال الدولي بالإعلان عن حيادها، كما هو الحال مع سويسرا وفنلندا. وقد حاول لبنان أيضا لفترة من الوقت اتباع هذا التكتيك.

وتميل الدول الديمقراطية للنظر إلى الدول التي تتبع "الطريق الإيطالي"، فهناك بلدان مثل إيطاليا، والمكسيك، ومصر، تعتبر بلدانًا فاسدة. فحكام تلك الدول يجدون أنهم يستطيعون استخدام هذا التشخيص لصالحهم. فيمكن أن يقدموا أنفسهم كمقايضين جيدين، ومن الواضح أن هناك بعض الفائدة في أن تكون مقايضا جيدا. ولا تمتلك دول الطريق الروسي والدول ذات العرقية القبلية مثل هذه الميزة. علاقات الطريق الإيطالي بالديمقراطيات البورجوازية تتسم بالازدواجية، بما يشمل كلاً من الجانب الجاذب والجانب الدفاعي. وليس من النادر أن يقوم السياسيون في الطريق الإيطالي بتصوير بلدانهم باعتبارها بلدانا ديمقراطية، ولكنها تحت تهديد الإمبريالية الأمريكية. هذا التصوير يخدم داخليا لتوحيد المجتمع. ولهذا فهو حركة بارعة. حتى لو كان النقد يوجه دائما لتلك البلدان، فهي بشكل عام ناجحة في معاملاتها، تستقبل عددا كبيرا من السائحين الغربيين، وكمية معتبرة من الاستثمارات في مجال المال

والأعمال. وهي بلدان بارعة أيضا لأن الديمقراطيات بحاجة لإبراز فكرة الفساد حتى يمكنها الاستفادة من تحقيق احتياجات البلاد الأخرى.

* * *

حتى الآن، حاولت البرهنة على أن ضيق الأفق قد زحف إلى الفكر الاجتماعي، مما خلق حالة أزمة. وفي تاريخ العالم، تبدو هذه الأزمة جليا في استمرار الإبقاء، من جانب المؤرخين، على نهضة المنهج الغربي. وفي الفصلين الأولين، حاولت تقديم المحاولات التي بذلت في السنوات الأخيرة لإنقاذ هذه الصيغة، ومن أجل هذا الهدف، بحثت العديد من التجارب المعروفة جيدا. وكانت النتيجة أن توصلت إلى أنه في حالة الليبرالية الجديدة، أو النيوليبراليزم، فإن محاولة إنقاذ منهج صعود الغرب في الواقع جاءت على حساب حقل التاريخ. وكما رأينا أدت الليبرالية الجديدة اليوم إلى حصر ما تعتبره ذات أهمية في التاريخ في العشرين سنة الأخيرة فقط. وحقيقة أن الماركسية كانت فقط تتبع قياد الليبرالية لهذا أكبر دليل على ضيق الفكر الاجتماعي والأزمة الاجتماعية. والأمل الوحيد لكلا التقليدين هو بداية جديدة. الأمل الوحيد بالنسبة للماركسية هو أن تجد طريق العودة إلى مادية أكثر رحابة. وهي تحتاج لفعل ذلك أن تترك لليبرالية النظرية العامة والتجريبية، وأن تجد طريقها من خلال تحليل المستوى المتوسط.

ورغم أنه لا شك أن مؤرخي العالم اليوم سوف يصدقون على منهج صعود الغرب دون تحفظ للأسباب التي سبقت الإشارة إليها، فلن يعقب ذلك منطقيا أن تحاول الأغلبية السعي لبعض البدائل، أو لو فعلوا، فسوف يختارون صعود أهل النفوذ. ولا يزال من الضروري أن ننبه إلى ضرورة أن يفعلوا ذلك. وسوف نتحول الآن إلى مناقشة لبواكير التاريخ المعاصر باستخدام هذا الإطار الجديد.

الهوامش

(١) انظر، على سبيل المثال: John Mackenzie, "The Continuing Avalanche of Historical Mutations:The New 'New Social Movements,'"، وهو مقال يستمد من Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*، والذي يحتج بأن اليسار يعيش فترة من التوسع لأنه تجاوز مرحلة التقاليد العمالية. وعلى اليسار القديم أن يحاول اللحاق بالركب وألا يظل متأخرا خلف الأنواع الجديدة من الحركات التي يعج بها العالم الآن. ويبدو أن الجدل يهبط حتى ينتهي إلى مجرد دفاع عن الليبرالية الجديدة.

(٢) يكتب مارك إدلمان Marc Edelman، وهو باحث أنثروبولوجي، في مقال يستعرض فيه أحد الكتب، أن ما يبقى صامدا هو شعور بالدهشة الشديدة أمام التغير السريع للمنهج في مجال "نظريات النشاط الجماعي" على مدى الجيل السابق. وفي مناقشته للحركات الاجتماعية الجديدة، يذكر أن هذا الاتجاه مقتصد في استخدام الإثنوجرافيا والسياق ("Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics," 309)، ويذكر كيف أن عملا مثل كتاب G. A. Collier's *Basta! Land and the Zapatista Rebellion in the Chiapas* نظر إلى صعود زاباتيستا ضمن بنود النضال السياسي للعقد السابق، والتحالفات التي خرجت من تلك النضالات (٢٩٢). ويذكر أيضا ناش في كتابه June Nash, "The Fiesta of the Word: The Zapatista Uprising and Radical Democracy in America." أن ماركوس كان يستعرض ما يمكن أن نصطلح عليه بتعبير "حرب الموقع" لإخضاع المجتمع المدني، وهو خيط من التفكير نادرا ما ألقي إليه الاعتبار في الكتابات الخاصة بالحركات القومية الاشتراكية NSM literature (٢٩٣). وهناك موضوع آخر يستحق الذكر، وهو الحاجة إلى معرفة أيّ الحركات السياسية والاجتماعية دُرست، وأيها لم يدرس. وحيث تعتبر حركة زاباتيستا ضمن ما يطلق عليه حركة تقدمية فهي حركة اشتراكية جديدة، بينما حركات الكراهية والجناح اليميني ليست كذلك. ويصل مفكر اشتراكي إلى هذه

النقطة، ملاحظا في عرض حديث للكتابات السوسيولوجية حول الحركات الاشتراكية الجديدة أن حركات الجناح اليميني نادرا ما تُدرس، وأن هذا يقلل من فائدة الحركات القومية الاشتراكية كمفهوم. ويجد أن هذه الحقيقة تعتبر عيبا منهجيا مركزيا في معظم الكتابات حول الحركات القومية الاشتراكية وينسبها إلى السياسات اليسارية لهؤلاء الأفراد الذين يكتبون حول الحركات القومية الاشتراكية (Nelson A. Pichardo, "New Social Movements: A Critical Review"). ويصل إدلمان إلى نفس النقطة في "Edelman, "Social Movements, 293–94. كذلك يعبِّر الكاتبان كلاهما عن شكوكهما في حقيقة الحركات القومية الاشتراكية الجديدة، مع ملاحظة أن الملامح القديمة للعديد من الحركات فجأة ولأول مرة تحظى بانتباه بحثي أكاديمي. ويذكر أن دراسات عن حركات القرن التاسع عشر والتي تبدو شبيهة بالحركات التي تحدث اليوم. وهناك كاتب مهتم بدراسة حركات الطبقة الوسطى سواء من اليسار أو اليمين، وهو فريد روز Fred Rose. وفي مقاله "Toward a Class-Cultural Theory of Social Movements: Reinterpreting New Social Movements،" يؤكد الحاجة إلى فكر أكثر تعقيدا، تنظير يمكن، على سبيل المثال، أن يتضمن نظرية حول "طبقة جديدة". بينما تؤكد نظريات "الطبقة الجديدة" على قضية حركات الطبقة الوسطى، يتحاشى مفكرو الحركات القومية الاشتراكية التحليل الطبقي، زاعمين أن هذه الحركات "رد فعل دفاعي على انتهاكات الاقتصاد لمجالات ثقافية أخرى" (٤٦٤). ويذكر روز أيضا أن الكتّاب الأوروبيين في مجال الحركات القومية الاشتراكية يزعمون أن عملهم يأتي استجابة لمرحلة جديدة، مرحلة من الرأسمالية مختلة النظام، وهي مرحلة أدت عملية الإنتاج فيها إلى "فرض مستويات جديدة من التحكم" (٤٦٧). ويرى أن نقطة القوة في نظريات الحركات القومية الاشتراكية، هي أنها تتجاوز اهتمام الطبقة بالمقاربة الخاصة بالطبقة الوسطى؛ فهم يرون التغيرّ ويعترفون به، ويتجنبون الادعاء بأنهم يقتربون من الاشتراكية. وفي نفس الوقت، لا يعترفون بأن ثمة ما يخدم مصالح طبقة معينة، وأن القضايا الاجتماعية لها بُعْد توزيعي. وعلى سبيل المثال، إن الطبقة الوسطى هي التي تحصد الكثير من إعادة تقسيم الفترات التاريخية للحركة النسوية أو الحركة البيئية (٤٦٩). ويقول في استنتاجه إن منهج الحركات القومية الاشتراكية في تفسير الحركات بسيط بدرجة مخلة (٤٧٠).

(3) Ulrich Beck, *The Re-invention of Politics: Rethinking Modernity in the Global Social Order*, esp. chap. 5

(٤) انظـــر، بوجـــه عـــام، Mikael Carleheden and Michael Hviid Jacobsen, eds., *The Transformation of Modernity,* 231–32، وعلى وجه الخصوص المقال الذي كتبه هــوك بروكهورســت Hauke Brukehorst, "Global Society as the Crisis of Democracy," 225–40.

(٥) انظر Linda Weiss, "Is the State Being Transformed?".

(6) Carleheden and Jacobsen, *The Transformation of Modernity,* chap. 7.

(٧) رغم أن الماركسيين لديهم متاعبهم مع مفهوم الحركات القومية الاشتراكية، فمن الممكــن أن نذكر أن الكتّاب الليبراليين لديهم تحفظاتهم أيضا. انظر على ســبيل المثــال: Colin Barker and Gareth Dale, "Protest Waves in Western Europe: A Critique of 'New Social Movement'Theory,"، الذي ينظر إلى دور كل من الطبقــة والرأســمالية فــي الحركــات الأوروبية الأخيرة؛ وانظر William K. Carroll and R. S. Ratner, "Between Leninism and Radical Pluralism:Gramscian Reflections on Counter-hegemony and the New Social Movements,"، الذي يحتج بأن معظم الحركات القومية الاشــتراكية تطــابق العديد من القضايا، فهي أساسا نظريات اشتراكية مفتتة على عكس جرامشي. انظــر أيــضا Paul D'Anieri et al., "New Social Movements in Historical Perspective"; and David Harvey, "The Practical Contradictions of Marxism." ومــن الممكــن أن نفترض أن مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة كان يمكن أن يموت لو لم يكــن يتجــه إلــى التأسلم والاستشراق. وبالنسبة لكثيرين، كانت الثورة الإسلامية الإيرانية في ١٩٧٩ هي التــي أضفت مصداقية على مفهوم الحركات القومية الاشتراكية. وعند تناول الموضوع من وجهــة تاريخية أكثر، من المحتمل أن تثور الشكوك. إن الاتجاه الإسلامي لــيس بحاجــة لأن يُفهــم كحركة قومية اشتراكية. في ١٩٧٩، تخلت الولايات المتحدة عن تحالفها مع الشاه وســمحت للمعارضة بالوصول إلى السلطة. كان الشاه يميل إلــى الاتحــاد الــسوفييتي، بينمــا كانــت المعارضة ضد روسيا. قدمت وسائل الإعلام هذا التغير باعتباره ثورة إسلامية كمفهوم مضاد لتغير نظام الحرب الباردة؛ وربما باعتبار أن وضع الأمر بهذه الطريقة يجعلها أقــرب إلــى الاستساغة. وكان ميشيل فوكو Michel Foucault من بين كثيرين ممن خدعوا بهذه الفكرة.

(٨) Andreas Schedler et al., eds., *The Self-Restraining State: Power and Accountability in the New Democracies*. التعليق على الأحداث في المكــسيك مــتحفظ تماما؛ انظر الفصل ٦ ومواضع أخرى.

(9) Richard Roman and Edur Velasco Arregui, "Worker Insurgency, Rural Revolt, and the Crisis of the Mexican Regime," esp. 131–33.

(10) Gran, *Beyond Eurocentrism,* chaps. 4–6.

(١١) Marcus Green, "Gramsci Cannot Speak: Presentations and Interpretations of Gramsci's Concept of the Subaltern"; Peter Gran, *Subaltern Studies, Racism, and Class Struggle:Examples from India and the United States*. مثل غيره من المفكرين، كان جرامشي لديه اهتمامات أساسية، ثم اهتمام أوسع ودون ترتيب أو قصد بكثير من الأمور الأخرى. وفي كتابات أكثر اتفاقا، عمم مفهومه حول "الثورة السلبية" Passive Revolution الإيطالية لكي يطبقه في كل مكان. والآن دخلت فكرة "الثورة السلبية" حتى إلى خطاب العولمة (Adam David Morton, *Unravelling Gramsci: Hegemony and Passive Revolution in the Global Economy)*. وفي استخدامي لمفهوم جرامشي حول الثورة السلبية، أجد أنها لحظة محددة للغاية في التاريخ الإيطالي، لحظة وصفها بإسهاب واستمد منها الكثير من مناقشاته حول فترات تالية من التاريخ الإيطالي. ورغم أن الثورة السلبية خاصة بإيطاليا، فمن الممكن أن تنطبق على بلدان قليلة أخرى أيضا، تلك البلدان التي تتبع ما يمكن تسميته بـ "الطريق الإيطالي". من المهم أن نتذكر أن جرامشي لم يكن معتادا على تقديم مفاهيم صالحة للتطبيق عالميا. ونظريته تنتمي إلى نظرية المستوى المتوسط middle-level theory. انظر بهذا الخصوص مناقشته للثورة الروسية وتطبيقها على الأحوال الإيطالية. وهذا التحليل من المستوى المتوسط هو ما يتميز به عمله (انظر مقالي: "Modern World History as the Rise of the Rich: A New Paradigm").

(١٢) Stephen Gill, *Power and Resistance in the New World Order*. وهذه المحاولة من ستيفن جيل ليست الأولى التي تربط بين جرامشي وماركوس. انظر Kathleen Bruhn, "Antonio Gramsci and the Palabra Verdadera: The Political Discourse of Mexico's Guerilla Forces."

(13) Morton, *"La resurreccion del Maiz,"* 31–32, 47.

(١٤) Ibid., 47; Donald Hodges and Ross Gandy, *Mexico Under Siege: Popular Resistanceto Presidential Despotism,* 205. والتحليل اليساري الأكثر معيارية يتضمن نوعا من "لوم الضحية" بشكل أكبر.

(١٥) انظر Stephen D. Morris, "Between Neo-liberalism and Neo-*indigenismo:* Reconstructing National Identity in Mexico."

(١٦) Claudio Lomnitz-Adler, *Exits from the Labyrinth: Culture and Ideology in the Mexican National Space*, 247–50. تصل أدلر إلى نقاط مشابهة حول بونفيل باتايا. هـذا الكتاب يفتح الطريق إلى تغير المنهج في الدراسات المكسيكية أكثر من غيره.

(١٧) Saskia Sassens, *Cities in a World Economy*, chap. 6، تسترسل في هذا النـوع مـن القراءة.

(١٨) اعتبارا للأفكار المضادة للمؤسسية antifoundationalism، الخاصة بالتفكير العولمي، ليس من المدهش عدم الانتباه إلى القضية الجنوبية عند جرامشي في السنوات الأخيـرة. وهنـاك استثناء نادر حاول فيه تيموثي برينان Timothy Brennan الـدخول إلـى هـذه النظريـة، "Antonio Gramsci and Post-colonialTheory: 'Southernism.'".

(١٩) والمثال الذي يستحق الـذكر، هـو Thomas Benjamin and Mark Wasserman, eds., *Provinces of the Revolution: Essays on Regional Mexican History, 1910–1929*. انظر أيضا Thomas Benjaminand William McNellie, eds., *Other Mexicos: Essays in Regional Mexican History,1876–1911*.

(20) John M. Hobson and J. C. Sharman, "The Enduring Place of Hierarchy in World Politics: Tracing the Social Logics of Hierarchy and Political Change."

(٢١) من المـصادر الرئيـسية Eric Hobsbawm, *Pre-capitalist Economic Formations*, 29ff، حيث تتبع العملية من انهيار المجتمع الإقطاعي مع نهضة المدن وظهور تقسيم العمـل داخلها، يشدد هوبسباوم على الجانب الحضري. بينما يرى مؤرخون آخرون، مثـل رودنـي هيلتون Rodney Hilton وروبرت برينر Robert Brenner، تأكيد الجذور الريفية للرأسمالية المعاصرة، ويرى سي. إل. آر. جيمس وآخرون أهمية دور التراكم الرأسمالي العالمي.

(٢٢) تنطبق هذه النقطة على نص تاريخ العالم المعـروف جيـدا لـستافريانوس Stavrianos, *Global Rift*. انظر أيضا الاستجابة لمحاولة إيمانويل والرشـتاين Immanuel Wallerstein النظر إلى الانتقال إلى رأسمالية العالم المعاصر كحدث كوكبي من نوع نظامي، وفيه أطراف السوق العالمي لديها بعض عناصر مما أسماه ماركس "الإقطاع الثاني". وقام المتخصـصون في دراسات تلك المنطقة بتقييم والرشتاين نقديا، والذين كانوا قد رأوا تعقيدا أكبر كثيـرا فـي تخصصهم. وهناك مقال معروف جيدا لأحد المتخصصين من أمريكا الجنوبية، وهو: Steve J.Stern, "Feudalism, Capitalism, and the World-System in Perspective of Latin America and the Caribbean," مـع الإجابـات. انظـر أيـضا Peter Gran, "Late Eighteenth–Early Nineteenth Century Egypt: Merchant Capital or Modern Capitalism?"

(23) Louis Althusser, *For Marx,* chap. 6

(٢٤) حيثما يشار غالبا إلى العقلية الحكومية، هناك أفكار مماثلة في بحث العلوم الاجتماعية نادرا ما تحصل على نفس الاهتمام. انظر على سبيل المثال: Calvin Morrill, Mayer N. Zald, and Hayagreeva Rao, "Covert Political Conflict in Organizations: Challenges from Below." مثل هذا المقال قد يفيد حتى في تقييم بعض نقاط فوكو.

(٢٥) وقد انتُقد هذا الاستخدام لجرامشي في *Joe Buttigieg, Prison Notebooks*.

(26) Perry Anderson, "The Antinomies of Antonio Gramsci"; Stuart Hall, ed., *The Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left;* Carl Boggs, *Gramsci's Marxism,* 11.

(٢٧) صيغت علاقة جرامشي بموضوع المركزية الأوروبية بشكل خطأ. وجاء المدخل الموجز لأنطونيو جرامشي تحت عنوان "سيطرة الثقافة الغربية على ثقافة العالم"، وكأنه يعني سردا حرا، وكأنه دفاع عن المعاصرة والمركزية الأوروبية. فإذا حاولنا التعمق في القراءة يظهر أنه جزء من نقد هيجل وادعاء بضرورة صعود الماركسية، وكذلك كتعليق على عالمية الماركسية. ولا يوحي بالمركزية الأوروبية. كان جرامشي مختلفا تماما عن معظم الماركسيين المحدثين الآخرين. وللاطلاع على عمل يتناول التقاليد الماركسية بما يتجاوز النص والنظر إلى التاريخ بمفهوم أكثر عمومية، انظر Nield, "Symptomatic Dispute?"; and Genovese, "Political Crisis."

(٢٨) Gran, *Beyond Eurocentrism;* Anibal Quijano, "Coloniality of Power and Eurocentrismin Latin America." وللاطلاع على مناقشة للتوجه المسيطر للتحالفات الديمقراطية، انظر Andreas Bieler and Adam David Morton, "Theoretical and Methodological Challenges of Neo-Gramscian Perspectives in International Political Economy."

(٢٩) هناك كثير من التعتيم من جانب التقاليد الأكاديمية على قبول صحة دراسة ملامح معينة من التاريخ، واعتبار دراسة ما يختفي خلفها أو يتخطاها تفكيرا تآمريا، ومن ثم ينبغي التخلص منه أو تجاهله. لكن هذه الطريقة للعمل البحثي تعوق دائمًا تطور أنواع جديدة من البحث. وإذا أردنا أن نعطي مثالا واحدا، فإن التقاليد الأكاديمية من هذا النوع كانت عائقا خاصة أمام التاريخ الاجتماعي، حيث يعتمد التاريخ الاجتماعي على التحليل البنيوي، وعلى افتراض أشياء لا تمكن للمرء رؤيتها. وكانت هناك محاولة للتغلب على هذه المشكلة الخاصة بكيف نؤسس تحليلا بنيويا دون جعله يبدو وكأنه مؤامرة منصوبة، وذلك في مفهوم بيتر ديل سكوت Peter Dale Scott، الخاص بـ "السياسات العميقة" أو "Deep Politics"، خاصة مؤخرا في كتابه

Deep Politics and the Death of JFK. وعلى نحو نموذجي، يبدو أن التفكير الاســتنتاجي من الموضوعات التي تتعرض للهجوم غالبا في صحف الفلسفة الليبرالية مثل *History and Theory*. انظر أيضا Larry K. Griffinand Robert B. Korstad, "Historical Inference and Event Structure Analysis." والاختيار العلمي عامل ضروري هنا. وقد يتمنى المرء لو كان تاريخ العالم يحظى بما تحظى به العلاقات الدولية. انظر، على سبيل المثال، Stephen Hobden, *International Relations and Historical Sociology: Breaking Down Boundaries*. ولكن أكثر نموذجية أيضا مجموعة مثل مجموعة كولين إلمان وميريام فنديوس إلمــان: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, eds., *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists, and the Study of International Relations*، والتــي تصف المؤلفين في الفروع العلمية المختلفة يحتفظ كل منهم بمسافة بينه وبين الآخــر. وفــي التاريخ، ربما كانت أكثر المجهودات المقصودة لعمل صلة بين التاريخ الاجتماعي والسياسات القومية والعلاقات الدولية هي في أعمال مدرسة بيلينفلد للدراســات التاريخيــة Bielenfeld School of History في كتابات أشخاص مثل هانز أولريتش فهلــر Hans-Ulrich Wehler، مؤلف العديد من الكتب، ومن بينها كتاب *The German Empire, 1871–1918*. فــي هــذا الكتاب، تظهر الإمبراطورية الألمانية تتطلع لقضايا داخلية جوهرية، من بينها قضية التصنيع. ولأنه يتناول أيضا العلاقات الدولية، فإن كتاب فهلر يتجاوز الفــرع القــديم مــن الدراســة المعروف تحت عنوان "الإمبريالية الاجتماعية"، حيث تقوم النخبة المتروبوليتانية بحل المشاكل الاجتماعية المحلية على حساب الإمبراطورية. وكان لفهلر تلاميذ يتبعون المدرسة الألمانيــة. وفي الولايات المتحدة، للاطلاع على محاولــة لبنــاء تحليــل داخلــي internalist analysis لموضوع القوى العظمى، انظر الكتاب السابق ذكره في التاريخ الدولي من تــأليف جيريمــي سوري: Jeremi Suri, *Power and Protest*. انظــر أيــضا Paul W. Schroeder, "The Transformation of Political Thinking, 1787–1848". ويحدد شرودر Schroeder مــا يعتبره تحولا في الفكر السياسي من فكر أكثر خطية (وبتعبيري الخاص، أكثر ثنائيــة)، إلــى فكر أكثر نظامية (وفي مصطلحاتي الخاصة، أكثر تعددية)، كشخص ينتقل من القرن الثــامن عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر.

الفصل الثالث

صعود أهل النفوذ في العصر الحديث المبكر: ١٥٥٠-١٨٥٠

في هذا الفصل نلقي نظرة عامة على بواكير التاريخ الحديث فيما يختص بصعود أهل النفوذ. واهتمامي الرئيسي هنا هو تحديد ما الخطأ الذي حدث منذ هذا الوقت مع المفاهيم الرئيسية التي وُضع تحليل تلك الفترة على أساسها، وكان من نتيجتها التناول الضيق الخاص بالمركزية الأوروبية، والذي يسود الآن كل كتابات الليبراليين الجدد حول الإمبراطورية. ولهذا الهدف أضع في اعتباري مفهومين رئيسيين: التراكم و"بلترة المجتمع"، بمعنى إحالة المجتمع على نحو متسارع إلى الحالة البروليتارية proletarianization.

يلعب التراكم دورا في كيفية تعريف الرأسمالية في التاريخ الحديث المبكر؛ وتظل عملية "بلترة" المجتمع، أو دفعه للهبوط إلى الحالة البروليتارية، جزءا من التعريف حتى اليوم. وقد ظلت الأسئلة حول ما يتضمنه التراكم بالتحديد، وما مدى أهميته في الحاضر أو في الماضي، ولأية فترة من الزمن، ظلت هذه الأسئلة بدون إجابات واضحة. وبسبب هذه الالتباسات، يتجنب كثير من المؤرخين هذه الفكرة. إن ما أفترضه هنا هو أن هذه المفاهيم يمكن تكييفها ويمكن، بل ينبغي تجديدها باستمرار. وهدفي من تكييف مفهوم التراكم مع الحاجات الحاضرة ليس معارضة المعنى المتلقى، ولكن أن نبحث هل يمكن الوصول إلى المزيد من الوضوح عن طريق إضافة معان إليه، وبالتالي جعله أكثر قابلية للفهم. إن ما عرفناه زمنا طويلا هو أن التراكم كان يتصل على نحو مفيد بالعبودية، وبسرقة الثروة المعدنية. أما ما

كان أقل وضوحا ولكن يتضح في النهاية أنه كان بالغ الأهمية بنفس القدر هو أن التراكم كان دائما مرتبطا باعتبارات سياسية واجتماعية وليس فقط بالاعتبارات الاقتصادية. وكما سوف أثبت، يساعد التراكم على صعود نمط اجتماعي معين، وهذا النمط يُسمى "الرجال الجدد" *New Men*. والرجال الجدد مكون مهم من مكونات "صعود أهل النفوذ"، أو على الأقل هم يتطلعون إلى أن يكونوا كذلك. وهم مجموعة من الناس في كل مكان من الكوكب أكثر تناغما مع قوانين السوق، وأقل اتساقا مع القوانين والأخلاقيات التقليدية للدول القومية. وليس من المدهش أن كثيرين منهم اعتُبروا خارجين على القانون في بلد أو آخر.

كان لصعود الرجال الجدد في هذه الفترة عدة نتائج. في السياسة والدبلوماسية، وأدى صعودهم إلى ظهور شكل جديد من العلاقات بين العناصر المسيطرة من كل مكان من العالم، علاقات ثنائية. وشكلت هذه العلاقات الثنائية الجديدة على نحو واضح وصريح ما يريده كل جانب، وضمن هذه العملية بنيت الثقة بين الدولتين. بعض هذه الاتفاقات المبكرة كُتبت ولا تزال قائمة. (وسوف أختتم الفصل بإعطاء بعض النماذج المستمدة من العديد منها). ومن قراءة هذه الوثائق يمكن أن نرى –ليس فقط– السمات الجديدة للفردية في عصر الرأسمالية ونزوات بعض الحكام، ولكن أيضا الكوابح التي فرضها منطق السيطرة الخاص بكل منهم، والذي كانت الأطراف تعمل بناء عليه.

البلترة مفهوم رئيسي آخر استُخدم لتشخيص صعود الرأسمالية، خاصة في بلدان مثل بريطانيا. وهذا المفهوم أيضا عند التمحيص يظهر أنه بحاجة إلى توسع. فبينما كان اتساع الطبقة البروليتارية جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الاقتصادي، يتضح أيضا أن له مكانة في السياسة. لقد حثت الاعتبارات السياسية في بريطانيا طبقة من ملاك الأراضي للسماح بهذه البلترة لإتاحة التطور إلى المصنع. والبلترة، مثل التراكم، ومثل عدد من المفاهيم الرئيسية الأخرى، فشلت في التطور في الماضي،

والسبب هو منهج "صعود الغرب". إن التعريفات القائمة لهذه المفاهيم تتناسب مع احتياجات المنهج المعرفي لصعود الغرب؛ والمزيد من التطوير قد يؤدي إلى الفوضى والتعطيل.

في النصف الثاني من الفصل أتناول العديد من المفاهيم الأخرى المرتبطة بشكل عام بدراسة التاريخ الحديث المبكر. ويبدو هنا أن المشكلة في كيفية تحديدها أقل من كيفية تطبيقها. إن ما يظهر بوضوح هو كيف أن منهج صعود الغرب كان قيدا على تطبيق تلك المفاهيم. وتشمل تلك المفاهيم الميركنتيلية، وأزمة القرن السابع عشر، وثورة البورجوازية، والثورة الصناعية، وميلاد العالم الرابع.

التراكم جزء من تاريخ العالم في العصر الحديث

يعتبر مفهوم التراكم تصنيفا تقليديا في التاريخ الاقتصادي، وقد استخدم لتشخيص النهب، والعبودية، والتبادل غير العادل، والثروة المكتسبة نتيجة كل ذلك. وفي تفسير موسع إلى حد ما لهذا المفهوم، نجد أنه لا يشير فقط إلى هذه الثروة أو تلك الأنشطة، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يشير إلى مجموعة من الظواهر الأخرى، بعضها ظواهر اقتصادية، وبعضها سياسية، وبعضها اجتماعية. ويمكن أن نذكر أيضا أن مصطلح "التراكم"، في الاستخدام التقليدي، ينتمي بوضوح للمركزية الأوروبية. فثمار عمالة العبيد وذهب وفضة العالم الجديد هي كلها ثمار أوروبية. وعند تشخيص التراكم باعتباره تراكما أوّليًا، يصبح مناسبا لفهم خاص ببدايات التاريخ الحديث، فهو يرى في هذا الكسب غير الشرعي شيئا لم يكن منه مفر لتطور الرأسمالية المبكرة في الغرب. ويعيدنا هذا مرة أخرى إلى السؤال: لماذا سُمي بالتراكم الأوّلي؟ يبدو ظاهريا أن التراكم كان يسمى دائما بالتراكم المبكر لأن الماركسيين يعتقدون أن التراكم لعب دورا فقط حتى الثورة الصناعية في القرن

الثامن عشر، وعند هذه النقطة أصبح غير ذي أهمية. ومن ثم، في هذا الازدواج الذي يقول بعدم شرعيته، وموقعه المؤقت، فإن نعتبره "أوَّليًّا" مسألة مثيرة للنقاش، على الأقل.

ومع ذلك، ربما يفترض المرء أن التراكم يتضمن وجود فاعلين تاريخيين. فمن ذلك الذي اشتهر بأنه الأكثر تورطا في عملية التراكم؟ تبدو الإجابة عن ذلك بأن هؤلاء الناس الأكثر تورطا كانوا جزءا متطلعا ولكن غالبا يلقى تجاهلا من الأثرياء أهل النفوذ، مجموعة متنوعة من الأفراد الذين كانوا يسعون إلى الشهرة والثروة، والذين اكتشفوا أن السوق يمكن أن يقدم لهم فرصا جديدة، وكانوا مستعدين للتعاون سعيا وراء الفوائد إن كان ذلك في صالحهم. جاء بعضهم من المؤسسات الراسخة، وبعضهم من خارجها، ينتهزون فرصة انتشار الفوضى في تلك المؤسسات. وأطلق على هذه المجموعة عنوان "الرجال الجدد". وأرى أن الرجال الجدد لعبوا – ولا يزالون يلعبون – دورا كبيرا وإن كان غالبا يتم تجاهله، في تاريخ الرأسمالية، ويحدث ذلك غالبا خارج أوروبا، رغم أن هذا الموقع ليس هو السبب الرئيسي لتجاهلهم؛ وعلى العكس، كان تجاهلهم بسبب أن التراكم نفسه لم يكن يعتبر بالغ الأهمية ولم يكن أحد يفكر بالتأكيد في أنه مشتبك بالسياسة، الأمر الذي كان يحدث دائما في حالة هؤلاء الأفراد.

ولا حاجة للقول بأن تلك منطقة نزاع بالطبع. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لشخص يوسع من استخدام المصطلح بعد إلغاء العبودية. كم من المؤرخين يرون أن التراكم يكمن في الأداء اليومي للسوق العالمي حاليا؟ ولماذا يفعل أحد ذلك؟. فإذا افترض المرء أن الثمن أقرب إلى قيمة معادلة، كما هو حال معظم المؤرخين، فلا يميل المرء للنظر إلى تبادل تجاري باعتباره حدثا سياسيا، وأقل كثيرا إذا كان يُعتبر حدثا سياسيا ذا أبعاد غير شرعية. فالبيع هو البيع بكل بساطة، لا أكثر. ويقيس إجمالي الناتج القومي كمية البيع، ولا أهمية للعالم الثالث

في إجمالي الناتج القومي العالمي. مهما كانت الدرجة التي قد تكون الرأسمالية قد استفادت بها ذات يوم من التراكم من العالم الثالث، فلم تكن أبدا مسألة ذات أهمية مقارنة بالربح الشرعي من التجارة. هذه الأفكار مزاعم قياسية؛ بل قد تتسرب أيضا إلى الماركسية.

إلا أن المرء قد يتشكك في أنه، في عصر الكولونيالية، أو الكولونيالية الجديدة، نادرا ما تتكيف المعاملات التجارية بين العالم الأول والعالم الثالث وفق قوى السوق. وسوف تتضمن العلاقات التجارية بالضرورة عنصرا ما من التراكم الأولي أو السياسة أو كليهما. ولكن هل يمكن لهذه العوامل حقا أن يكون لها وزن كبير في السوق لدرجة الإلزام بمراجعة على مستوى المنهج؟ بالنسبة لمؤرخ، لابد أن تكون الإجابة بالإيجاب. في حالة من عدم المساواة بين البائع والمشتري، حيث يكون من مصلحة البائع أن يؤكد عامل ضعفه أمام المشتري وألا يقاوم الشروط المعروضة، قد تكون بالإيجاب. بل إن البائع قد يسعى للحصول على سعر منخفض لبضاعته كوسيلة لرفع عماله إلى حالة من التبعية الكبرى وفي ذات الوقت يصبح صاحب فضل على المشتري. ومن الأمثلة التي سبق تقديمها سياسة تسعير البن في تشياباس بالمكسيك. كان أصحاب الأراضي يحاولون تقويض حركة زاباتيستا بتأمين سعر سوق منخفض للبن الذي يشترونه. لم يكن هذا السعر السوقي المنخفض يعكس أسعار السوق الفعلية، ولكن يعكس الجانب السياسي للتراكم.

إذن فلتحليل التراكم، مع الرجوع إلى التاريخ الحديث المبكر بهذه البنود الأكثر اتساعا، قد نفترض أن "الرجال الجدد" هم الذين كانوا حاسمين في عملية التراكم، بطرق عديدة. بعض هؤلاء الرجال الجدد سهّلوا التحول بالبلاد من إمبراطورية لأخرى – على سبيل المثال، بالقفز من خدمة حكام الدول التابعة للإمبراطورية، كما في جنوب شرق آسيا، إلى العمل كوكلاء لشركات غربية كانت قد وصلت إلى المشهد. وعندما تطور السوق العالمي المعاصر، عمل آخرون

كوكلاء للدولتين الصينية أو اليابانية، وظهر آخرون غيرهم من مناطق لم تدخل في السوق العالمي مثل أفريقيا، يزورون أوروبا ويتملكون ما يريدون دون أن يفتحوا بلادهم للسوق. وكان آخرون قد تورطوا في مخططات تختص بلعب القوى الكبرى في المركز ضد بعضها البعض لكي يشق بلد أو آخر طريقه خارج الأطراف ومن ثم يمكن أن يتطور[1]. وكان كثير من هؤلاء خارجين عن القانون.

ورغم احتمال أن معظم الحكام ومعظم الأفراد الأقوياء كانوا متورطين إلى حد ما في السوق العالمي، ولا شك أن كثيرين تجنبوه برمته، فإن من استطاعوا دخوله بحماسة، كمجموعة، كانوا سببا في حدوث تغيرات تاريخية باقية. لقد قدموا إبداعات على مستوى الدولة، وعلى مستوى العلاقات الدولية. ووجدوا أساليب لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين العناصر السائدة حول العالم، وشقوا طريقهم رغم القيود التي وضعتها الحدود الحضارية، ومنطق السيطرة، والصراع الطبقي لينسجوا مزيجا من العلاقات الثنائية. وبينما كانت تلك الأحداث جارية، وجد المزيد والمزيد من الأفراد والجماعات الصغيرة أساليب لفرض السوق على الشعوب الخاضعة مقابل جوائز مختلفة، ومن الطبيعي أن من جاءوا متأخرين يلتقطون الفتات المتروك.

وفي محاولة تحديد موقع "الرجال الجدد"، يمكن أن نفترض أن الكثيرين يمكن أن يخرجوا من السوق العالمي القائم، السوق المتركز في المحيط الهندي. في منطقة حيث لكثير من الناس تجارب تجارية دولية بالفعل، ربما حصلت هذه المجموعة على فرص جديدة في حالة من تغيرات السيطرة العالمية. يقدم لنا تاريخ جزر جنوب شرق آسيا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مكانا واضحا للبحث عن الرجال الجدد. كانت هذه المنطقة في ذلك الوقت هي مركز لتجارة العالم. كانت التجارة، والإنتاج، والتمدن، تنمو باطراد ثابت، وعلى نطاق واسع نسبيا. وهذا النمو جعل المنطقة شديدة الثراء، ولكن، كما ظهر، جعلها أيضا

معرضة للعدوان. وظهر هذا الضعف بوصول الهولنديين. هذا الحدث الذي مثل أكثر من "نوع من أزمات القرن السابع عشر"، جعل القطاع الرأسمالي للمنطقة زائدا على الحاجة ومثل نوعا من التدمير الدائم للجزء الأكثر ربحية من الاقتصاد. واستطاعت النخبة النجاة بالقفز من السفينة قبل أن تغرق[٢]. ولهذا، يبدأ المرء في تسجيل مساهمات جنوب شرق آسيا في السوق العالمي عبر الهولنديين.

ما حدث في جنوب شرق آسيا كان قضية مثيرة للاضطراب بالنسبة لكثير من المؤرخين. لماذا تدهورت المنطقة بهذه السرعة؟ وإذا كانت قد تدهورت بهذه السرعة، فكيف يمكن تفسير هذه الحقيقة بمعزل عن النظرية الأقدم الخاصة بالطبيعة الاتفاقية المتقطعة لرأس المال التجاري؟. وأشك أن مثل هذه الأفكار المقلقة والمهمة كان لها بعض التأثير على الاتجاه الذي سارت فيه الدراسات البحثية. لقد ذهب البعض، في تقديم "الصورة الكبيرة" لآسيا في تاريخ العالم، لدرجة إسقاط جنوب شرق آسيا عند وصول الهولنديين والتركيز على شرق آسيا. وهناك أسباب لفعل ذلك. عقب انهيار جنوب شرق آسيا، أصبح شرق آسيا هو مركز الاقتصاد العالمي. وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، استطاعت بلدان شرق آسيا أن تنجو من المكانة التي تضعها ضمن "الأطراف"[٣]، بفضل الرجال الجدد الذين عملوا في المراكز التجارية للمنطقة، ولكن لم يكن عملهم هذا لفائدة المصالح الأوروبية بنفس القدر الذي حدث في حالة جاوة[٤].

يؤكد جون إي. ويلز John E. Wills، وهو مؤرخ كان رائدا في تفسير دور الهيكل التجاري الآسيوي في تاريخ العالم، أنه مع وجود العديد من المناطق غير المعروفة في تاريخ العالم، وفي مسألة التراكم، يتجاهل المرء "تاريخ آسيا البحرية" رغم أن ذلك قد يعرِّض المرء للمسئولية. إن "الانجراف طويلا وراء السيطرة الأوروبية على المياه الآسيوية يبدو منطقة بحثية أقل إفراطا في تحديدها، أقل في قيمتها كاستنتاج سابق، أكثر نتيجة طارئة، متعددة السببية، وأكثر إثارة للتحدي

وأكثر فائدة"، اليوم أكثر مما كان الأمر في أعوام العقدين ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. والمقارنة الضمنية التي يقدمها ويلز هي بين التأريخ الخاص بالليبراليين الجدد، والذي يؤكد على المسارات التجارية وتحليل النظم العالمية لتلك الفترة المبكرة التي جعلت كل شيء تقريبا ينتمي إلى منطقة الأطراف وكل شيء في منطقة الأطراف لا أهمية له. وهدف ويلز تأريخي بمعنى آخر كذلك. فهو يصل لاستنتاج أنه مع تطور المعرفة البحثية عن آسيا، تحولت الكتابات من اعتبارات روايتي الخارجيانية externalist العوامل الخارجية والمركزية الأوروبية إلى روايات أخرى أكثر تجذرا في التحليل الداخلي والاتجاه الأهلي. واستقبلت ملاحظات ويلز استقبالا حسنا. وعند هذه النقطة، تصبح القضية، كيف يمكن تجاوز مسألة الاتجاه المحلى؟(٥). إذا توقف المرء عند الاتجاه المحلى، فسيخاطر بالوقوع في نوع من الاسمية متعددة المراكز، أو بعبارة أخرى، يخاطر بفقدان الاعتبار لرواية أكبز عن السلطة. إن المراكز التجارية موجودة، ومن ثم يمكن ببساطة عمل قائمة بها. وحل ويلز للمشكلة هو ما يسميه "ظهور تفاعلي" *interactive emergence*، والذي لا يبعد كثيرا عن فكرة الرجال الجدد التي قدمتها هنا.

ولهدف دراستنا هنا، فإن استخدام عبارة "ظهور تفاعلي" لوصف تطور آسيا بحريا قد يأخذ قابلية تطبيق أوسع. وفي الواقع يمكن استخدامها كطريقة لوصف ليس فقط الاهتمام بالتطور الأوروبى- الآسيوي، ولكن أيضا التطور الأوروبى- الأفريقي، وربما تطورات أخرى أيضا. في حالة أفريقيا، وفقا للباحث في شئون أفريقيا جون كيه. ثورنتون John K. Thornton، وهو مؤرخ يجادل على أساس خطوط موازية، فإن قدرا كبيرا من العمل البحثي الموجود يمكن أن يدعم هذا التناول. ولكن كما سوف نرى لم يقدم المؤرخون بشكل عام على الاستفادة منها. ونتيجة لذلك فلا تزال النظرة العامة إلى أفريقيا أنها منطقة معزولة في ميادين البحث من نوع تاريخ العالم، أو تحليل الأنظمة العالمية، رغم إمكانية النظر إليها

بشكل مختلف. وما يلاحظه المرء لدى تقديم فكرة التفاعلية، أو ما سوف أسميه العلاقات الثنائية التي صاغها الرجال الجدد لتكون ملموسة أكثر، هي أن أكثر القيادات الأفريقية لتلك الفترة كانت تتعامل مع السوق ولكن دون الخضوع له.

كانت القيادات الأفريقية في تلك الفترة تتمتع برفاهية الانتقاء والاختيار. كان من حسن حظهم أنهم لم يضطروا للقلق حتى فيما يختص بالتفوق العسكري. كان التفوق العسكري طبعا عاملا في تاريخ العالم وكان دائما عاملا يتصل بقوة بالتراكم. لكن في حالة أفريقيا الاستوائية، كان المناخ والأمراض المتوطنة حماية لكثير من المناطق الداخلية من الارتباط بالأجانب حتى القرن التاسع عشر. وفي المناسبة الوحيدة التي توافرت قبل ذلك، في الفترة منذ ١٥٧٩ حتى ١٥٩٠، عندما حاول بلد أوروبي (البرتغال) احتلال دولة أفريقية (مملكة نادونجو في أنجولا)، فشل في فعل ذلك، رغم استخدام جنود أكثر مما استخدم في غزو المكسيك أو بيرو[٦]. أما بالنسبة للتعليقات التي تميل إلى السلبية تقليديا حول التكنولوجيا والتجارة في أفريقيا والتي قدمتها الأعمال البحثية داخل النمط السائد، فإنها أيضا فيما يبدو لا تضع في اعتبارها الاعتراف بدور الأقمشة الأفريقية التي كانت جزءا من التجارة العالمية، ولا حتى، من نفس المنطلق، بالتعدين الأفريقي، مع تركيز الأبحاث في الفترة المؤخرة على الصلب.

والحق أن مهارة التجار الأفارقة، كما تبين الآن الدراسات الأفريقية، كانت غالبا شهادة على ذلك، لكنها أيضا تتوه في كمية كبيرة من المؤلفات في التاريخ تنسب بشكل عام فرضية افتقاد الاهتمام بالتجارة مع الأفريقيين إلى الاقتصاد القائم على قيمة الاستخدام باعتبارها مناقضة لقيمة التبادل. وعندما نفهم بشكل أكثر دقة، كما احتج ثورنتون، يصبح من الواضح أن أفريقيا في العصر الحديث المبكر لم تكن منقطعة بهذا القدر عن الاتجاهات الأكبر، ولم تكن تلك الضحية السلبية للاقتصاد العالمي ككل مثلما يسود الاعتقاد بشكل عام[٧].

ورغم هذه الاعتبارات، يعتمدُ إدراك التفوق العسكري الأوروبي على كيف ينظر معظم المؤرخين إلى التراكم، والحتمية التكنولوجية تختلق العوامل الأخرى. وفضلا عن هذا، استُخدم التفوق العسكري ليس فقط لشرح السبب في وصول الأوروبيين إلى ما وصلوا إليه، وتلقيهم التعاون، بل أيضا لشرح السبب في أن بعض البلدان، غالبا البلدان "الإسلامية"، لم تفعل ذلك. ونعرف أنه كان محكوما على هذه البلدان بأن تخسر لأن ثقافاتها وقفت في طريق هضم "ثورة البارود" في القرن السادس عشر. ورغم أنه قد يكون هناك أمثلة تؤيد هذه الفكرة، فإن كتابا حديثا حول تاريخ المغرب يبين أن مجتمعا "إسلاميا" يدمج الأسلحة النارية لرفع كفاءته التكنولوجية، تحاول الدولة ولكن رغم ذلك تفشل في الحفاظ على احتكار للأسلحة الجديدة مقابل رعاياها. وعلى الأقل المثال المغربي يدعو للتساؤل حول استخدام الثقافة أو التكنولوجيا كتفسير لسبب أن ينتهي بلد إلى الأطراف(٨). ومرة أخرى نجد أنفسنا منساقين للعودة إلى السياسة، وبالتالي إلى الدور الذي لعبه الرجال الجدد.

وربما عن طريق تأمل أمثلة قليلة أخرى لهؤلاء الأفراد الطموحين، تصبح هذه النقطة أكثر وضوحا. ويمكن مثلا أن نأخذ المغامرين المماليك، الذين حكموا مصر في القرن الثامن عشر. رغم أنهم كانوا يخدمون البلاط العثماني في إسطنبول (بمعنى غير دقيق لكلمة "خدموا")، فقد كانوا بوضوح يسعون لمصالحهم الشخصية أيضا. وعلى سبيل المثال، حاول علي بك الكبير، أحد القادة البارزين من المماليك، أن يعلن استقلال مصر عندما كان حاكما عليها في ستينيات القرن الثامن عشر. في ذلك الوقت كانت له علاقات بالعديد من الإيطاليين. وبعد بضع سنوات، أخذ الألفي بك أحد المماليك البارزين في تلك الفترة على عاتقه القيام بمهمة إلى لندن سعيا للحصول على دعم البريطانيين ضد منافسيه. ويرى المؤرخون هذا الحدث غريبا. ومن المؤكد أنه لم يرغمه أحد على الذهاب. وبدا في الظاهر أن

مهمة الألفي بك كانت ناجحة، ولكنها في الواقع فشلت. لقد نجح في جعل البزيطانيين والعثمانيين يقفون إلى جانبه، لكن محاولته الانقلابية، التي قام بها في ١٨٠٦ بدعم من الاثنين، قادت إلى هزيمة كاملة له في معارك مثل معركة دمنهور. ولا نعرف بعد تفاصيل كافية لأسباب هذه الهزيمة. ولكن النتائج واضحة بما يكفي. وقد خسرت فرقته من المماليك في مصر، ثم خسر المماليك بشكل عام. وكان محمد علي باشا بدعم من الفرنسيين هو من وصل إلى الحكم(٩). وأذكر هذا المثال لأنه في ذلك الوقت، لم يكن الشاطئ الجنوبي من البحر المتوسط مجالا تقليديا للنفوذ البريطاني، ولكن الألفي بك لم يكن الأول ولا الأخير لمحاولة مثل هذه المهمة. ألا يعني هذا الحدث ضمنيا نوعا من عملية تشكيل لمنهج "صعود أهل النفوذ"، نوعا من الوعي الجديد بأية سلطة كانت، وأين كانت، وحتى بعض الرغبة لدى البعض لأن يصبحوا جزءا منها؟ لقد أصبح البريطانيون والفرنسيون، في عُرف المماليك، داخل شبكة من الشركاء.

كان الوصول إلى السلطة شيئا، ولكن الهروب من الأطراف شيء آخر؛ كانت هناك محاولات، وتعتمد أيضا على قضية التراكم. إن البلد الذي يستطيع النجاة من الأطراف تتغير تماما علاقته بعملية التراكم. ومن بين أشهر الأفراد الذين اتصلوا بمحاولة الهروب من الأطراف محمد علي حاكم مصر (١٨٠٥-١٨٤٨). كانت مقاربة محمد علي هي تقديم قطن عالي الجودة للسوق الأوروبى، وهو منتج كان عليه طلب كبير، ويعطيه الفرصة للمطالبة بمعدات صناعية وعسكرية لم تكن معروضة للبيع في العادة. عُرف محمد علي منذ زمن طويل للمؤرخين بهذه المحاولة الشهيرة، وعن حق، لكن يمكن أيضا أن نذكر أنه بعد عدة سنوات من محاولاته للتصنيع، تخلى محمد علي بضغط من بريطانيا والدولة العثمانية عن هدفه بتحويل مصر إلى قوة صناعية أو حتى بلد مستقل بالكامل. وقد فعل ذلك على الرغم من أن جيشه لم يهزم في المعركة، ورضي في المقابل

بالاعتراف الدولي بحق أسرته في توارث حكم مصر. وكما توحي الصورة المجازية التي يمثلها تعبير "صعود أهل النفوذ"، في عدد من الحالات البارزة، قامت الطبقة في النهاية بخداع الأمة؛ وفي هذه الحالة، كان "الهروب من الأطراف" شيئا يمكن التضحية به مقابل مكاسب عائلة محمد علي.

بالطبع لا تخدع الطبقة دائما الأمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة المفصَّلة لمحمد علي قد بدأت لتوها. وهكذا لا يزال هناك قدر كبير علينا أن نعرفه عنه وعن تعاملاته الدولية، ولهذا فلا ينبغي أن نحكم على هذه الأمور حكما مسبقا. في إحدى المقالات الأخيرة يظهر البُعد الطبقي، في هذا المقال نظر المؤلف إلى محاولات الباشا بناء الصورة متفحصا ظهوره كما رغب أن يكون بالنسبة لصورة رسمية في سنواته الأخيرة. ووجد المؤلف أن تلك الصورة المعنية جعلته يبدو شخصية عالمية للغاية؛ ولم تكن محاولة لوضعه في صورة نمطية استشراقية كما كان الحال مع صور كثيرة له[١٠]. ويفسر المؤلف ذلك بأن الصورة الزيتية كانت شيئا مصمما للاستهلاك العالمي، شيئا موجها للزملاء من أعضاء الطبقات العليا في أوروبا وغيرها من الأماكن. وساعد اختياره لمظهره على بناء صورته بينهم. ورغم أن مثل هذه المقاربة لتوثيق التعاملات الدولية قد تفاجئ بعض المؤرخين بأنها غير معتادة إلى حد ما، فإنها تتناسب مع قدر كبير مما هو معروف. وليس ثمة جدال في أن البريطانيين عندما وجدوا أن من مصلحتهم غزو مصر في ١٨٨٢، فعلوا ذلك، وزعموا أن هدفهم هو دعم الأسرة المالكة، أي أحفاد محمد علي. وبفضل التأييد البريطاني، استمرت هذه الأسرة تحكم مصر حتى ثورة ١٩٥٢. لقد قُبلت عضوية هذه الأسرة في النادي.

ومن التنويعات الأخرى للرجال الجدد رجال الأعمال الغربيين المغامرين الذين سعوا للبحث عن الثروة خارج بلادهم. اكتشف عدد من الأفراد الطموحين في السنوات المبكرة من الرأسمالية أنهم يستطيعون بالذهاب إلى الخارج أن يجنوا أكثر

مما يكسبونه بالتلكؤ لتلميع فضة السادة في مدنهم. ورغم أنهم بدأوا نمطيا كرجال جُدد حماة للسلطات في بلادهم، لم يكن ثمة ما يبدو أنه يوقفهم عن القفز من السفينة ليس فقط لأسباب اقتصادية، ولكن أيضا لأسباب سياسية لو بدت الأحوال واعدة. ورغم أنه كان هناك بعض المنتمين لحزب المحافظين في الثورة الأمريكية، فقد ذهب كثيرون آخرون إلى البلد الجديد، وهذا مجرد مثال واحد. ومن المحتمل أن الأغلبية لم يذهبوا حتى هذا الحد. لقد ذهبوا فقط إلى هوامش ما كان لا يزال مشروعا لكي يتجنبوا الكثير من المخاطر. وعلى سبيل المثال، بعد حرب الأعوام السبعة (١٧٥٦-١٧٦٣)، دخل رجال أعمال بريطانيون مغامرون جزر الهند الغربية بأمل ليس فقطً أن يحولوا الأجزاء التي لم تتطور بعد منها إلى مزارع للسكر، ولكن أيضا للانتفاع بالحماية الحكومية وهم يفعلون ذلك.

ومن رجال الأعمال هؤلاء الذين صنعوا ثرواتهم من سكر جزر الهند الغربية بهذه الطريقة، كان اثنان، وهما ألكسندر بارتليت Alexander Bartlet وجورج كامبل George Campbell. استطاع هذان الرجلان شراء مساحات واسعة من الأراضي والاستمرار في الأعمال في أوروبا والعالم الجديد في أواسط القرن الثامن عشر[١١]. وكان نتيجة مجهوداتهما ومجهودات آخرين مثلهما أن قرر ملك إنجلترا توسيع سلطته لمزيد من الجزر، وأن يتدخل سياسيا بطريقة أكثر تعقيدا في الكاريبي بحلول أوائل القرن التاسع عشر. وهكذا، ظلت الإمبراطورية تتوسع وكذلك السوق والولايات المحلية.

كان لأنشطة هؤلاء المغامرين من رجال الأعمال نتائج لم يكونوا هم أنفسهم يتوقعونها، ولكنها نتائج تتناسب تماما مع نوع التفسير الذي يتفق مع "صعود أهل النفوذ". فقد ارتفع الطلب على العبيد لتلبية حاجات إنتاج السكر، الأمر الذي كانوا متورطين فيه بالطبع، بدأ الأفارقة من مختلف البلدان ينادون بإنهاء العبودية، حيث كانت العبودية، كما يعبر عن ذلك العديد من المؤلفين، مؤسسة مناهضة للقيم

البريطانية. وجد عملان كتبهما أفريقيان جمهورا في بريطانيا. وسرعان ما أقدم بعض الإنجليز، مثل الصانع ودجوود Wedgwood والكاتب ويلبرفورس Wilberforce، على الإلقاء بثقلهم لدعم الإلغائيين (المطالبين بإلغاء العبودية). ونتيجة لذلك لم يمض وقت طويل، حتى واجهت الثقافة البريطانية أزمة هددت بدورها عملية التراكم[١٢]. وحقيقة أن أفريقيا في ذلك الوقت كان يخرج منها مثل هؤلاء المثقفين والمفكرين، والذين كانوا قادرين على التأثير في الرأي العام البريطاني، هذه الحقيقة تدل على أن الأبحاث حول الطبقات المهيمنة في أفريقية لم تكن في الواقع مستوعبة في الثقافة العامة.

اتخذ الاشتراك في التراكم اتجاها آخر بالنسبة لآخرين ضمن الرجال الجدد. حافظ اليابانيون والصينيون على أسواقهم مغلقة. وعملوا من خلال الوسطاء والوكالات، مما أعطى فرصا غير عادية لجماعات تجارية معينة من الهولنديين والبرتغاليين، والذين أصبحوا بدورهم تنويعا آخر من ظاهرة الرجال الجدد. وقام حكام آخرون، مثل السلطان العثماني، بتعيين جماعات أقلية كجماعات تجارية. وبالتحديد، لم تكن تلك الجماعات من الطائفة الدينية السائدة، ومن ثم كان سلوكهم في صنع الربح غير منتشر بين السكان بشكل عام. وتشرح وضعية تلك الأقلية السبب في أن هذه الجماعات كانت بدورها معرَّضة للاستغلال. تمثلت هذه الجماعات عند العثمانيين في اليونانيين، والأرمن، واليهود الشرقيين، ولا يدخل الأتراك المسلمون فيها. وبالنسبة للمغول، كانت تتمثل في الفُرْس؛ وفي جنوب شرق آسيا، كانت الصينيين؛ وفي أفريقيا، كانت هذه الجماعات تتمثل في "العرب". وبمجرد أن تصبح الجماعات التجارية المصممة في مكانها، يستطيع الحاكم أن يتخذ أسلوبا أكثر عدوانية لمطاردة صناعة الربح. فإذا كان يرغب في المزيد من الفلاحين أو الجنود، فسوف يضحي بالحرفيين والتجار، ويمكن الآن استحضار جنود بقدر ما يحتاج من الخارج[١٣]. ومن الممكن أن تتبع ذلك اختيارات أخرى،

من بينها تغيير في السياسة الثقافية المحلية. كان السياسيون الذين يريدون إضفاء المنطق على استيراد بضائع مصنعة بالكامل في أوروبا وتصدير بضائع محلية خامًا يجدون دائما من المفيد أن يجعلوا المثقفين يخلقون منهجا "زراعيا مثاليا" من المجتمع كمعيار حضاري له، معيار يتميز بالقليل من الحرف والصنائع مُنظم على المستوى المحلي في وحدات صغيرة، مثل محطة مير الفضائية الروسية أو القرية الصينية أو الهندية(١٤). ويستحضر الذهن فكرة الاستبداد الشرقي.

كانت هذه الترتيبات أحيانا مفيدة، ولكن لم يكن مضمونا أبدا أن تعمل بسلاسة. وعلى سبيل المثال، في حالة تجارة داهومي للعبيد، لم يستطع الحاكم أن يخطط بنجاح أقلية تجارية. ونتيجة لذلك أصبح القطاع التجاري مفتوحا لأناس أكثر مما ينبغي. وفي النهاية كان على الحاكم أن يعيد استكشاف الأيديولوجيات القبلية ليتمكن من تقسيم المجتمع إلى شرائح وبهذا يقلل من المخاطرة بوجود تجار أكثر من اللازم ومن ثم بحراك صاعد أكثر من اللازم(١٥).

وفي المجمل قام صعود رأس المال المعاصر على إيجاد متواطئين يشاركون في شكل واحد أو غيره من أشكال إعادة بناء السوق أو مستعدون للخروج إلى العالم وعمل اتصالات جديدة. وبدون مثل هذه التطورات، ما كان من الممكن أن يكون هناك سوق عبر البحار للرأسمالي في ذلك الوقت المبكر يبيع له ويتوسع فيه وما كان يمكن إيجاد ساحة منظمة للنهب(١٦). وهكذا كانت أنشطة هؤلاء الرجال الجدد، سواء كانت مشروعة أم لا، جزءا حاسما من تاريخ الرأسمالية من خلال دورهم في التراكم. وأعتقد أن هذه النقطة نادرا ما حظيت بما تستحق من الاهتمام. وكان آدم سميث Adam Smith، الاقتصادي الشهير في القرن الثامن عشر، مراقبا مبكرا لصعود الرأسمالية المعاصرة. وبأخذ ما قد يبدو اليوم نظرة نفعية هامشية تقليدية نوعا، ادعى أنه اكتشف علاقة تكافلية واضحة بين الحكام، حيث يعمل البعض على نحو أكبر كمنتجين للبضائع، ويعمل البعض أكثر كمنتجين لأسواق

لتلك البضائع. وفكر سميث فى أن هذه العلاقة كانت تعبيرا عن قانون قوي، قانون لابد للحاكم المتمسك بالمنطق أن يتبعه[١٧]. ومن الواضح خلو فكره من عوامل الاختيار، والإستراتيجية، والتوجه الاستهلاكي الإستراتيجي. ويبدو أنه فاته أيضا النقطة التي سوف يصل إليها ماركس فيما بعد والمعروفة جيدا في مناقشته لتقديس السلعة commodity fetishism: تحت تدفق البضائع، كان المشاركون جميعا مشغولين بالسلطة – التجارة، صناعة الدولة، التوجه الاستهلاكي، إعادة الهيكلة، والاتجاه إلى المغامرة، كلها وسائل تستهدف الوصول إلى تلك الغاية[١٨]. ولم يكن سميث وحده؛ قليلون وربما لا أحد حتى الآن حاول تطوير ما قصده ماركس بتقديس السلعة، لدرجة جعلها جزءا من الممارسة التاريخية، وهذا جزء آخر من السبب في أن الدور الذي لعبه الرجال الجدد كان دائما يتعرض للتجاهل.

لكن آدم سميث كان محقا في أمر حتى لو كان قد بسطه بدرجة مخلة. بحلول القرن الثامن عشر تزايد انتباه الطبقات الحاكمة إلى أنه من مصلحتها شراء بضائع من الطراز الجديد المصنوعة في أوروبا الغربية كجزء من سياستها الخارجية وفقا لمسار الاستهلاكية الإستراتيجية. وهكذا، بدأت الطبقات الحاكمة تجد على نحو متزايد أن المواد الخام التي كانت في السابق تعطيها للحرفيين المحليين لعمل منتجات يشتريها الحكام بعد ذلك، من الأفضل أن تعطيها بدلا من ذلك لأوروبا ثم تشتري بضائع مصنعة بالكامل من أوروبا، وذلك مع فرضية أن ذلك من أجل السياسة باعتبارها مناقضة للأسباب الاقتصادية الخالصة. وقد تكون البضائع الأوروبية أغلى ثمنا، ولكن النقطة المهمة هي أن شراءها ساعد على تأمين تحالف ما. وجرت هذه التجارة مع إدراك كامل بأن التخلي عن الحرفيين المحليين كان يعني إفقارهم، وهذا أيضا اختيار سياسي. وفي مثل تلك اللحظات، يمكن للمرء أن يرى كيف أن صناعة الدولة وولاءات الطبقة العالمية كانت تتداخل وتتضافر، وكيف أنه نتيجة لذلك استطاعت طبقة حاكمة أن تتسبب في تخلف

مجتمعها ذاته. ليس الأمر "تطورا غير متساو" كما زعم بعض الماركسيين؛ إنه إفقار متعمد. وهكذا، على سبيل المثال، في مصر القرن الثامن عشر، أصبحت الملابس، التي كان البكوات قبل ذلك يشترونها محليا، تُجلب الآن من أوروبا. وعندما ينظر إلى الأمر من وجهة نظر التاريخ الاجتماعي، مع تعميم الحالة المصرية، فإن عواقب صعود الرأسمالية المعاصرة كانت شيئا مفيدا للطبقات المهيمنة وعلى العكس تماما بالنسبة للمجتمع بشكل عام[١٩]. في بلدان مثل مصر، والتي يمكن أن نضيف إليها الهند، أي البلدان التي لم توضع جيدا في بنود المنافسة الاقتصادية لسكان المدن، أدى صعود الرأسمالية المعاصرة إلى تفكيك التصنيع، وبالتالي إلى أزمات اقتصادية للجماهير المدنية، وفي المقابل إلى ازدهار الطبقة المستهلكة. وبحلول أوائل القرن التاسع عشر، وجد عمال النسيج الهنود، مثلهم في ذلك مثل الحرفيين المصريين، وجدوا أنفسهم بلا عمل، بينما كان الحكام يعيشون حياة من الرفاهية والترف. ويمثل وقع السوق العالمي على أفريقيا حالة أكثر تطرفا من التمزق الاجتماعي مما كانت العواقب في الشرق الأوسط. فبعد صعود تجارة العبيد، عانى المجتمع الأفريقي من تناقص كبير في السكان[٢٠].

لابد من ذكر أن هذه الاتجاهات كانت اتجاهات عالمية، وليست مجرد اتجاهات خاصة بالعالم الثالث. حتى في بريطانيا، ظهر كثير من نفس هذه الاتجاهات. وصف المؤرخ إي. بي. ثومبسون E. P. Thompson وآخرون احتجاجات "الاقتصاد الأخلاقي" في بريطانيا القرن الثامن عشر كشكل مبكر من المقاومة الجماهيرية لفرض عبء السوق الثقيل. والظاهر أن الاحتجاجات ثارت كرد فعل لصعود طبقة من الواضح أنها كانت تفيد من التراكم لدرجة أنها لم تعد لها جذور في التقاليد المحلية وأخلاقياتها الاجتماعية، طبقة تظهر ولكنها لا تخرج على نحو مفهوم من ديناميكية التاريخ القومي.

في كل مكان، مهما كانت التفاصيل المحلية الدقيقة، عملت الإستراتيجيات الاستهلاكية الجديدة على توحيد علاقات الطبقات المسيطرة وعلى تقسيم وفصل الجماعات المحكومة. وسواء كانت الطبقات الحاكمة رأسمالية أكثر أو إقطاعية أكثر، فقد كسب أعضاؤها الثروة من خلال تعاونهم مع بعضهم البعض في عملية التراكم. وكلما مرت مائة عام، تظهر الطبقات الحاكمة أكثر ثراء وأكثر وعيا ببعضها البعض وأكثر قدرة نتيجة لذلك على فرض نظام علاقات السوق على الجزء الأعظم من الكوكب، سواء في أوروبا الغربية، أو أوروبا الشرقية، أو أي مكان آخر.

وبشكل أكثر عمومية، لابد أن نذكر أنه كان هناك المزيد من المخاطر في الوظائف التي قام بها الرجال الجدد. بمعزل عن المخاطرة بالتعرض للقتل، كانت هناك مخاطرة أن يكون المرء عرضة للاستغلال. كان بعض الحكام يدعمون قطاع التجارة الخاص بهم ثم يستغلونه كبقرة للنقود، ونتيجة لذلك يشكو التجار دائما من الابتزاز أو الاستغلال.

كل هذا مألوف بالنسبة للمؤرخين؛ ولكن لا شيء منه له أهمية خاصة. مولّت الزراعة البريطانية والصناعة البريطانية من خلال الاستهلاك في السوق المحلي؛ ونتيجة لذلك، لم يلعب العالم الثالث دورا تقريبا في هذا. ولا شك أن هناك عنصرًا ما من الحقيقة في هذا الموقف أيضا. والحق أن الزراعة البريطانية كانت لوقت طويل الدعامة الأساسية للاقتصاد البريطاني، وجاء السوق المحلي بالنسبة للمنتجات الصناعية من الثروة التي خلقتها الزراعة البريطانية، ولكن، لا يزال هناك السؤال حول: من أين حصل الصناعيون البريطانيون الأوائل على أرصدتهم؟. كان دخول الإنتاج الصناعي مغامرة باهظة التكلفة. ووفقا لدراسات تلك الفترة، كان البنك البريطاني عادة هو الذي يمدهم بالأرصدة، وهو بنك من

النوع الذي كانت له روابط تقليدية مهمة بالتجارة الخارجية. وبعبارة أخرى لو أعدنا إدخال الأرصدة والعمليات البنكية إلى الثورتين الصناعية والزراعية، لأعدنا إدراج مساهمات الاقتصاد العالمي في موضوع النمو الاقتصادي البريطاني[٢١]. هذه النقطة، ضمن نقاط أخرى، تدعو إلى التساؤل حول المقاربة التقليدية المتمحورة على نحو أكبر حول المركزية الأوروبية في تناولها للثورة الصناعية.

وكما سنرى في الفصل التالي، استمر التراكم حتى عصرنا الراهن. ولم ينته في القرن الثامن عشر، كما زعمت الماركسية الغربية. شهد التراكم انهيار الحق المقدس للملوك باسم الديمقراطية، ثم شهد الديمقراطية في أروع عهودها، ثم شهدها في أزمة مع صعود الجماهير[٢٢]. وهكذا، يعتبر التراكم عن حق مفهوما تأسيسيا لتحليل تطور الرأسمالية.

في المجمل، قدمت نظرة مراجعة تعديلية لموضوع التراكم. وأزعم أنه فيما يختص بتاريخ الرأسمالية، كان التراكم أكثر أهمية مما هو معترف به بشكل عام، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن التراكم كان ظاهرة اجتماعية وسياسية بقدر ما كان ظاهرة اقتصادية، وأنه سار يدا بيد مع صعود الرجال الجدد، وهي جماعة فرعية بالغة الأهمية ضمن من أضعهم تحت عنوان "أهل النفوذ". وداخل هذا الإطار، كانت الاحتجاجات الاقتصادية الأخلاقية في بريطانيا القرن الثامن عشر ظاهرة موازية لاحتجاجات أخرى حدثت في نفس الوقت على الصعيد العالمي. ولكن يمكن أن نتساءل إن كان يمكن مقارنة المجتمع البريطاني على نحو واسع بمجتمعات أخرى، فكيف يمكن فهم تاريخ إحالة المزيد من الشعب إلى الحالة البروليتارية، أو بلترة الشعب، في بريطانيا؟ لم يكن ثمة مجتمع آخر بهذا المستوى من التوجه الرأسمالي، ولم يكن ثمة بروليتاريا بهذا الحجم الكبير في ذلك الوقت المبكر من التاريخ كما كان البريطانيون.

تسارع "بلترة" المجتمع كجزء من تاريخ المملكة المتحدة (إنجلترا)

ينظر إلى تسارع البلترة غالبا في الدراسات البحثية كملمح رئيسي للرأسمالية المعاصرة، ويعتبر ظهورها خطا فاصلا عما قبل الرأسمالية، وظهورها يعني ضمنا نظاما قائما على عبودية الأجر الذي يميز الرأسمالية ويميزها بأنها في الغرب[٢٣]. تُبنى كمية كبيرة من الأعمال النظرية، والدراسات التجريبية، والاستنتاجات، على هذه المقدمة، مما يدعم فكرة الشخصية الاقتصادية الجوهرية للبلترة، وأيضا عن طريق النقد، وندرة الانتباه إلى الأغراض السياسية الأكبر التي قد يخدمها ذلك أو حتى من أين جاءت تلك الفكرة، بما يعود إلى حالة بريطانيا. إن إلقاء الضوء على هذه العناصر غير القياسية في تعريف البلترة يساعد على توضيح مدى الجمود الذي أصبحت تتصف به النظريات التقليدية حول هذا الموضوع. وأعتقد أن الاعتماد على نظرة أوسع وأقل تقليدية لعملية البلترة قد يكون وسيلة للخروج من المشكلات المشار إليها، مثل المركزية الأوروبية المتطرفة التي يجسدها المصطلح حاليا، وفي ذات الوقت تمكن استعادة الرؤى المركزية حول العمالة والاقتصاد المالي.

وفي البداية، دعونا نوضح ما هو المعنى التقليدي للمصطلح، وننطلق من هناك. اعتقد الماركسيون الكلاسيكيون طويلا أن العلاقة المالية النقدية التي جلبتها الرأسمالية، والتي خلقت البروليتاريا عن طريق فرض المزيد من العمل على العمال أكثر مما كان أي نظام سابق قادرا على أن يفعل. وعلى هذا الأساس، يمكن للمرء أن يجادل بأن الرأسمالية كانت ثورية، وثورية بطريقة مستمرة، لأن الطبقة الرأسمالية البريطانية استطاعت الاستمرار في تقديم تكنولوجيا جديدة إلى المصنع وأصبح العامل البروليتاري الذي يستخدم هذه التكنولوجيا الجديدة أكثر إنتاجا في هذه العملية على نحو متزايد. وتستمر النظرية قائلة: إن الإنتاجية المتزايدة كانت تعني ثروة متزايدة للطبقة الحاكمة البريطانية، والثروة المتزايدة المنتجة مكّنتها من

الدخول إلى الأسواق القديمة في آسيا وأماكن أخرى. ولكن لو كان التحول إلى البروليتارية مربحا جدا بهذه الطريقة بالنسبة للبيزنس البريطاني، فلماذا لم يتم "تبني" الأمر فورا في البلدان الأخرى أكثر مما حدث؟. وقد يتساءل المرء أيضا ماذا نفعل مع بحث ثومبسون حول القرن الثامن عشر ووصفه للوعي الفعلي لدى العامل؟.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، أقترح إعادة التفكير في المصطلح، بحيث يدور حول خصوصية السياسات البريطانية بقدر ما يدور حول الاقتصاديات. طوال التاريخ الحديث المبكر وحتى لفترة فى القرن التاسع عشر، نجد نزعة لرسم صورة رومانتيكية لماض في العصر الوسيط يتسم بالهدوء والسكون من جانب الطبقة الحاكمة، صورة تقودنا إلى الأمل في العودة إلى نظام طائفي ينتمي للعصور الوسطى كنظام ثقافي يقضي على الراديكالية السياسية للطبقات الدنيا القائمة. واعتبارا لهذه الخلفية العقلية، قد يبدو من المحتمل أن الطبقات العليا البريطانية، أي النبلاء، قد يرون بعض الفائدة في وجود طبقة عاملة أكثر تنظيما، بل طبقة كبيرة جدا مقارنة بطبقة أصغر وأقل تنظيما[٢٤]. ويمكن أن نفترض أن الطبقة المنظمة يمكن التحكم فيها. ورغم أن هذه النقاط لا تنفي تماما النظرة التقليدية، فإنها تكشف عن موضوع السلطة السياسية، حيث السلطة السياسية هي القدرة على تشكيل المجتمع، وهي فكرة من الواضح أنها غائبة عن الصياغة التقليدية.

ويبدو أنه في الفكر التقليدي، وكأنما كان ثمة خوف من أن اختيار السياسة قد يعني تجاهل الاقتصاد. ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو الحال بالضرورة. ولنفكر في التفسيرات الأساسية لميلاد البروليتاريا البريطانية في القرن السادس عشر، أو "لماذا كانت بريطانيا هي الأولى"، السؤال الذي اقترحه الاقتصادي سمير أمين، والجغرافي جيمس بلوت James Blaut، والمؤرخ روبرت برينر Robert Brenner[٢٥]. كل هؤلاء في الواقع شقوا مجالا يشمل السياسة والثقافة. ينظر سمير

أمين إلى نمط الإنتاج الذي سبق الثورة الرأسمالية. ويرى أن أوروبا بالنمط العسكري الخاص بها من الإقطاع، كانت أقل استقرارا بكثير من الدول التابعة التي كانت واقعة على طريق التجارة الأفرو-آسيوي. كان سادة أوروبا بعد عام ١٠٠٠ مدججين بالسلاح لأقصى درجة، ودائما في حالة حرب، ونتيجة ذلك كانوا دائما يدفعون الفلاحين لترك أراضيهم ويجبرونهم على الهروب إلى المدن المزعومة بأنها "حُرة"، ليتحولوا إلى بروليتاريا، هؤلاء السادة الأوروبيون هم الذين جلبوا الإقطاع، بزعم أن ذلك لم يكن مقصودا. وأثناء هذه العملية، كانت أوروبا التي خلقوها بارعة للغاية في الفنون العسكرية وفي الغزو وأكثر إحالة إلى البروليتارية من أية منطقة أخرى من العالم. وتتفق مجادلة أمين بدرجة ما مع احتجاج برينر بأن إقطاع بريطانيا كان فريدا بالنسبة للإقطاع في القارة الأوروبية. ولم يكن مقدّرا لكل النظم الإقطاعية أن تنتقل بسهولة إلى الرأسمالية، سواء في أوروبا أو خارجها أيضا. وعلى سبيل المثال، كانت اليابان وأثيوبيا إقطاعيتين أيضا، ولكنهما لم تكونا بنفس القدر من عدم الاستقرار كما كانت الأنظمة في أوروبا الغربية، ولم تنتقلا إلى الرأسمالية في تلك الفترة(٢٦). وما يبينه برينر في النهاية هو أن الإقطاع البريطاني، عن طريق التباين، كسر معظم القيود، ليمهد الطريق بسرعة إلى علاقات السوق الأكثر اكتمالا، وهذه النقطة كانت هي الحاسمة. ويثور التساؤل عن السبب. هل كان ذلك ببساطة نتيجة حروب داخلية؟ إذن، فلماذا كان حجم البروليتاريا وكذلك ضعف الوعي البروليتاري حتى وقت متأخر مثل القرن الثامن عشر، كما لاحظ إي. بي. ثومبسون وآخرون؟. يرى جيمس بلوت أن وضع بريطانيا في شمال الأطلنطي هو ما أتاح لها أن تتمكن بشكل أفضل من نهب العالم الجديد، وعقب ذلك أن تشتري طريقها إلى السوق العالمي باستخدام الأسلاب التي حصلت عليها. وإذا كانت هذه النظرية دقيقة، فلماذا لا نفترض أيضا أن الثروة في أيدي الطبقات العليا البريطانية في تلك الفترة لم تعط بريطانيا فقط مدخلا إلى السوق، ولكنها أيضا مولت تكاليف الاحتفاظ بحجم أكبر نوعا من البروليتاريا، وفي

العملية تخلصت بالمال من الاتجاهات الراديكالية في القرن السابع عشر، مثل "المنادين بالمساواة"(*)؟ هذه الفكرة تبدو باعثة على الاهتمام، اعتبارا للتاريخ الطويل لفشل الانتقال إلى الرأسمالية، الأمر الذي عانى العالم منه حتى تلك النقطة. هنا بلد قادر على النفاذ إلى فائض، ولم يستخدم هذا الفائض للعودة إلى الإقطاع كما حدث في إسبانيا وإيطاليا ومعظم البلدان الأخرى. وهكذا لم تكن المسألة مجرد قضية حجم اقتصادها بل كانت الاختيارات التي فضّلتها الطبقة الحاكمة.

كانت الصين أكبر من بريطانيا بالنسبة لحجم اقتصادها، ولكن وفقا لسمير أمين كان فلاحوها أكثر استقرارا، ولهذا كان الضغط أقل كثيرا للتحول الرأسمالي في العصر الحديث المبكر. وكان الشكل الإقطاعي لنظام ضريبة الأرض.. ذلك النظام الذي فيه يعيش السيد على الأرض هو الذي اتسم بعدم الاستقرار؛ لكن الصين، مثل معظم البلدان الأخرى التي كان جمع الضريبة فيها مركزيا، كان النظام بها أكثر استقرارا(٢٧). كانت بريطانيا مدعومة في وضعها الحرج الخاص بالإحالة المتسارعة إلى البروليتاريا بسبب فشل ما كان يحدث من قبل، وهو فشل تم التعامل معه بشكل ما في ذلك الوقت وتحويله ليصب في سياق الرأسمالية. لكن الطريقة التي تم بها التعامل معه كانت تختص بالاختيارات السياسية.

ويظهر أن الدراسات المفصّلة للبروليتاريا البريطانية تؤيد مثل هذه النظرة. من المؤكد أنها تؤكد على تأثير الحجم. وكما يكتب المؤرخ دافيد ليفاين David Levine، في ١٥٢٤-١٥٢٥ رفع الملك هنري الثامن قيمة الضريبة لتغطية حروبه الخارجية. ومن سجلات هذه الضريبة، يمكن أن نحسب أنه كان هناك بالفعل

(*) المنادون بالمساواة Levelers: حركة سياسية انتشرت في القرن السابع عشر فى إنجلترا أثناء الحرب الأهلية الأولى، وبعدها، ولم تكن حزبا سياسيا بالمعنى الحديث. كانوا ينادون بحكم الشعب وحق الاقتراع العام والمساواة أمام القانون والتسامح الديني، وعبَّروا عن ذلك في بيان بعنوان "اتفاق الشعب". [المترجمة]

حوالي ٦٠٠٠٠٠٠ من البروليتاريين (مع الأخذ فى الاعتبار من يعولونهم) من بين عدد سكان مقداره ٢,٤ مليون. وبحلول أواسط القرن التاسع عشر، ارتفعت نسبة الموظفين وخدم المنازل إلى إجمالي عدد السكان إلى أربعة من خمسة (١٤ مليوناً من ١٨ مليوناً)[٢٨]. وكما تضخمت صفوف البروليتاريا، فقد كانت لهم مطالبهم أيضا، وفقا لليفاين – وعلى سبيل المثال، المطالبة بحق الاقتراع والخروج من الفقر– ولكن لم تكن هناك أبدا أية علاقة آلية بين نمو البروليتاريا ومكانتها الطبقية. فى نهاية القرن التاسع عشر، كان لينين مراقبا دقيقا للطبقات العاملة، وكان محقا فيما أعتقد عندما وصف شرائح من الطبقة العاملة البريطانية بأنها "أرستقراطية العمال". ومع أن المصطلح الدقيق في كتابة التاريخ في يومنا هذا قد يكون "رأسمالي المليم" *penny capitalist*(*)، فإن الهدف يظل هو أن هناك المزيد مما يمكن قوله حول البروليتاريا أكثر مما تتيحه النظرية التقليدية.

لابد من دراسة دور السياسة. وجدت الطبقة الحاكمة البريطانية أن تركيز العمال يشكل تهديدا. ورغم أن المتعطلين عن العمل والفقراء كانوا هدفا سهلا للمشرّعين، فقد كان العمال هم موضوع الاهتمام الفعلي. فلو لم تكن هناك طبقة عاملة، لأصبحت الحرب الأهلية البريطانية أقل تهديدا بكثير للأرستقراطية. اكتشف السادة أصحاب الأراضي أنهم بحاجة للتصرف، لاستخدام الموارد التي يمتلكونها لمنع تكرار هذه الحرب مرة أخرى. وربما كان خلق طبقة دنيا تتسم بالولاء أمرا مكلفا للمال، لكنه يستحق. ومن المؤكد أنه لابد من الاعتراف بأن وجود طبقة عاملة أمر مكلف. ولم يكن الكثيرون من أعضاء الطبقات الحاكمة يمتلكون القدرة المادية التي تمتلكها الأرستقراطية البريطانية، ولولا أنهم مروا بتجربة الحرب

(*) رأسمالية المليم penny capitalism: مصطلح استخدم لأول مرة في عام ١٩٥٣ لوصف اقتصاديات محلية فيها ملاك أراض صغيرة المساحة للغاية يقوم فيها الفلاحون بإنتاج فائض محصول وينهمكون في تجارة على نطاق صغير للغاية.

الأهلية البريطانية لما استطاعوا رؤية أولوية ذلك. ولكي تحتفظ بريطانيا بطبقة عاملة، فلابد من تحمل تكاليف الاحتفاظ بطبقة من البروليتاريا المحرومة لإخافتهم، وتكاليف الشرطة، وتكاليف نظام السجن، وتكاليف العمال ذوي الياقات البيضاء لإدارة كل ذلك، وتكاليف الاحتفاظ بنظام ثقافي يبرر ما يفعلونه بها(٢٩). كان التراكم على نطاق عالمي في عصر الاستعمار كافيا لدفع هذه النفقات الباهظة. ومع ذلك يظل التساؤل قائما حول سبب لجوء بريطانيا للاحتفاظ بمثل هذا الكم الضخم من البروليتاريا لكل هذه الفترة الطويلة. هل كان الأمل حقا أنه في يوم من الأيام ستدفع هذه الطبقة تكاليفها في النهاية؟ لا يبدو أن هذه الفكرة كانت واقعية جدا. فإذا كان ذلك احتمالا قائما بالفعل، للجأ آخرون أيضا لخلق مثل هذه الطبقة البروليتارية الكبيرة؛ الأغلبية لم يحاولوا قط، والكثيرون بدا أنهم يأسفون حتى على الطبقة البروليتارية الصغيرة الموجودة لديهم. ويبدو من الأرجح أن نكرر فرضية وجود بُعد سياسي. ومن ثم فإن الإحالة الموسعة إلى طبقة البروليتاريا تمثل واقعا اقتصاديا، بينما كان في نفس الوقت تجربة في تشكيل النظام السياسي والثقافي. وكانت تجربة ناجحة جزئيا، ولكنها أيضا فاشلة جزئيا، على الأقل إذا نظرنا إليها كمحاولة لخلق طبقة أدنى من التابعين الموالين والقادرين على إعالة أنفسهم مثل الفلاحين الأسطوريين في القدم(٣٠). وفي النهاية، كما تثبت التجارب أصبحت التكلفة باهظة أكثر مما تستطيع بريطانيا عندما فقدت التراكم من مستعمراتها السابقة، حيث أدى تفكيك المستعمرات إلى موت الطبقة العاملة الكلاسيكية. وربما نستطيع أن نفهم ثورة تاتشر بهذه الطريقة. كانت مارجريت تاتشر أول حاكم يقف بوضوح بلا مبالاة أمام بقاء أو عدم بقاء العائلة النقابية. وفي فترة حكمها نجد تجديد القومية العرقية والأصولية الدينية في الجزر البريطانية تتنافس مع الهوية الطبقية لأول مرة منذ قرون. لم تنظر تاتشر إلى ماض من الانتصارات والإمبراطورية، ولكن إلى إنجلترا قبل الحرب الأهلية.

إذن كانت البلترة، أو الإحالة إلى الطبقة البروليتارية، جزءا مهمًا من الرأسمالية الحديثة. ومن الواضح أنها لعبت دورا في النضال ضد السيطرة، وأنها لا يمكن الاستغناء عنها لفهم الجدلية. ولكن بالنسبة لأسباب الحجم والوعي الأيديولوجي أو التطبيق العملي praxis أو ما يشكل بالضبط الطبقة البروليتارية لبلد ما في وقت ما، فنحن بحاجة للالتفات إلى السياسة. وإنني أؤكد على هذه النقاط لأن موقف الماركسية الغربية نحو أمور الطبقة العاملة قادها إلى إهمال السياسة والتركيز بدلا من ذلك على حجم الطبقة كعلامة على القوة والحداثة، وإلى كتابة التاريخ وفقا لذلك، مفترضة ليس فقط الصلة ولكن فعليا معادلة البلترة والهيكلة الطبقية التي جلبتها الرأسمالية الاقتصادية. وهذا بدوره افتُرض أنه ينتج نوعا يمكن التنبؤ به من الوعي الطبقي. وتوحي الأدلة المتاحة على أنه رغم وجود علاقة بين ""هدف الإنتاج"، ومشهد الوعي الطبقي البروليتاري، فإن هناك مشهدا آخر للوعي البروليتاري، مشهدًا مفهومًا بشكل عام، ينتمي للتراكم. التراكم حافظ على الطبقة العاملة البريطانية. كانت الإمبراطورية مركزية بالنسبة لعملية التراكم؛ وعندما انهارت أصبحت الطبقة العاملة ضعيفة ولكنها أكثر عنصرية.

إذن فإلى أين يقودنا فهم أوسع للأبواب الأساسية فيما يتعلق بكتابة تاريخ العالم؟. في القسمين التاليين أحاول تقديم دلالة تقريبية، وأفعل ذلك بالتحول إلى الأبواب الأخرى القابلة للتطبيق، وأحاول توسيع معانيها أيضا.

التصنيفات والمراحل الرئيسية المفيدة في تحليل التاريخ الحديث المبكر: المركنتيلية والحكم المطلق

إذا نظرنا إلى الثروة البريطانية كعلامة ليس فقط على حالة من اليسر المادي، ولكن على الضعف أيضا، وإذا نظرنا إلى تاريخ الطبقة الحاكمة كمطلب ليس فقط للرفاهية ولكن للأمن أيضا، أمن جرى السعي إليه في تحالفات على

مستوى العالم، فإننا بحاجة إلى تصنيفات تظهر أن التجربة البريطانية قابلة للمقارنة مع تجارب أخرى وليست مجرد تجربة فريدة. وبالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر، يحتاج المرء أن يبين عالما حاول فيه عدد كبير من الطبقات الحاكمة التربح من سوق العالم الجديد، ولكنهم كانوا غالبا يفشلون ويدخلون في أزمات، عالم من النهب اجتمع مع عالم لصعود القانون والعلاقات الدبلوماسية، عالم واجه فيه الناس العاديون على نحو متزايد فروقا لا سبيل لتخطيها في المواجهات مع حكامهم.

اعترف الماركسيون الكلاسيكيون بهذه النقاط، لكنهم لجأوا إلى تبسيط مخل للأمور عن طريق الهبوط بتاريخ العالم في تلك الفترة إلى مجرد مرحلة انتقالية إلى الرأسمالية في بلد أو اثنين(٣١). وهذا يجعل الكتابات التاريخية الليبرالية التقليدية القائمة على المركنتيلية والحكم المطلق تكملة ضرورية لأنها تتيح المزيد من الدقة والإحكام. إن مفاهيم مثل المركنتيلية والحكم المطلق، التي ظهرت في الكتابات التاريخية الأقدم، تتيح للمرء أن يشرح الإستراتيجيات المختلفة التي سعت لتطبيقها الجماعات الحاكمة في الصيغ المختلفة من السيطرة السياسية حول العالم(٣٢). ومن ثم فقد كانت هناك عدة صيغ مختلفة من المراحل الانتقالية.

واعتمادا على المقاربة التي اصطلح على تسميتها مقاربة من المستوى المتوسط، ما ينبغي أن نعطيه أولوية اليوم في مناقشة القرنين الأولين من رأسمالية العالم المعاصر أن نعطي أولوية لمناقشة القرن الثامن عشر بعناية أكبر من القرن السابع عشر. وذلك لأنه كان هناك الكثير من الأعمال الأكاديمية التي تتناول "أزمة القرن السابع عشر"، وتوحي هذه الأعمال بدرجة ما من قبول فكرة وجود أزمة تشمل العالم برمته. وتركز معظم هذه الأعمال على ظاهرة التقديرات الخطأ من جانب الأنظمة في محاولاتها التكيف مع أوضاع السوق، وعلى الكوارث التي أعقبت ذلك(٣٣). وإذا كانت دراسة القرن السابع عشر تبين العالم في عموميته

وقابليته للمقارنة، فإن دراسة القرن الثامن عشر تُظهر انقساما يتسع باطراد في تصورات كتابة التاريخ بين "شرق" و"غرب". كانت فكرة "صعود الغرب" في تلك اللحظة التاريخية تتشكل بالنسبة لمعظم المؤرخين. ولكي نتمكن من تخطي هذا المأزق، سوف أعيد فحص فئات التحليل التقليدية المستخدمة لدراسة فترة القرن الثامن عشر – على سبيل المثال، الثورة الصناعية والثورة البورجوازية – لكي أرى إن كان يمكن تكييفهما لتطبيقات أوسع. فهل يمكن بيان أن الثورة الصناعية كان لها جانب سياسي، وأن الثورة البورجوازية كان لها جانب اقتصادي؟. هل يمكن بيان أن ما يسمى بالعالم الرابع لم يكن شيئا سرمديا وقديما، وبعيدا تماما عنا، ولكنه جزء من الديناميكية المألوفة الحاضرة كأي شيء آخر؟

ورغم أن الثورة الصناعية حدث اقتصادي بجلاء، وحدث اقتصادي بريطاني بخاصة، فإنها كانت أيضا حدثا سياسيا وعالميا بنفس القدر، حدثًا قامت فيه الطبقات الحاكمة ومراكز النفوذ في كل مكان من العالم بتبني مقاربة إستراتيجية للنمط الاستهلاكي لكي يظل مستمرا، وبينما في بريطانيا لم تكن فقط المصانع هي الشيء البارز، ولكن أيضا الدور السياسي الذي لعبته الأرستقراطية في السماح للثورة بالتقدم إلى الأمام. وبالمثل، عندما ننظر إلى الثورة البورجوازية عن كثب، يتضح أنها كانت حدثا اقتصاديا وحدثا عالميا، وليست مجرد حدث سياسي خاص بالغرب. إن النظر إلى هذين الحدثين بهذه النظرة العريضة يوضح السبيل الذي يجعلهما مفيدين للتاريخ العالمي وليس فقط لتاريخ ثلاثة أو أربعة بلدان غربية.

في مقال يتناول سياسات الثورة الصناعية، يذكر مايكل دبليو. ماكاهيل Michael W. McCahill أن الأرستقراطية البريطانية سيطرت على حقوق التعدين لما في باطن الأرض من الحديد والفحم منذ القرن السادس عشر. ومع التوسع الهائل لتلك الصناعات في القرن الثامن عشر، ليس من المدهش أن نجد نماذج من المغامرات المشتركة حيث كان الأرستقراط في وضعية المشارك النائم في

المغامرة الأحدث. وذهب ماكاهيل حتى لبيان كيف أن الأرستقراطيين بهذه الطريقة استطاعوا السيطرة على بنية السلطة البريطانية حتى في القرن التاسع عشر بالتقليل من الطبقة الصناعية الجديدة لتكون مجرد جالية، ثم بوضع مصالحهم ضد مصالح الناس من المناطق الأصلية. وإذا كان ضروريا، فقد كانوا يضحون بمصالحهم المالية الأحدث عندما يجدون أن ذلك سوف يعزز سلطتهم السياسية التقليدية. وقد عرفوا جيدا كيف يستفيدون من الرأي العام، والذي كان بعضه يؤيد الثورة الصناعية، والبعض لم يكن. وهكذا، حيثما قد نتوقع في القرن الثامن عشر أن نجد عمالقة الصناعة يسيطرون على السياسة، تبين الدراسات التجريبية أن تجار الحديد على سبيل المثال لم يكن لهم ممثل في بيت العموم على الإطلاق. بل إننا لا نجد إجابة عن السؤال إن كانت الحكومة تعمل على تشجيع الثورة أو إعاقتها. ولكن يمكن أن يرتاب المرء في أنه بدون التعاون بين الطبقات المالكة للأراضي والطبقات الصناعية الجديدة، لكان التقدم الصناعي أبطأ كثيرا وأكثر صعوبة مما حدث. وفقا لماكاهيل، هذا تفسير أكثر توسعا نوعا لدور النظراء ويعد مراجعة لآراء المؤرخين الأقدم، خاصة أولئك الباحثين الذين يؤيدون التدخل الزراعي لطبقة النبلاء الإنجليز والسلطة السياسية التي كان يُعتقد أن الصناعيين يمتلكونها(٣٤). كان النبلاء هم أصحاب السلطة. وإذا قابلتنا ثورة صناعية أو وجدنا طبقة كبيرة من البروليتاريا في بريطانيا، لابد أن نسأل ما مصلحة النبلاء في ذلك؟

شهد القرن الثامن عشر أيضا ازدهار الثورات البورجوازية، خاصة الثورتين الأمريكية والفرنسية. وقد أكد الباحثون في دراستهم لهذه الأحداث طبيعتها السياسية بشكل عام، تاركين جانبا مساهمة هذه الثورات في تطور السوق. واليوم، لن تجد سوى مقال غريب شاذ يلتقط الخيط ويتناول الجانب الاقتصادي. وفقا لمؤلف مثل هذا المقال، والذي يتناول قانون الإفلاس في أمريكا القرن الثامن عشر، نعرف أنه بينما قام البيوريتانيون بوصم المدين، وجعلوا كل المدينين آثمين أشرارا،

حيث إن الله هو "الديان العظيم"، رغم ذلك انهارت هذه الفكرة بقدوم القرن التاسع عشر، وأفسحت السبيل لرؤية جديدة أكثر مرونة من وجهة النظر الرأسمالية. وفي هذه النقطة، لم يعد الثري التاجر المدين يحمل وصمة بسبب دينه؛ ولكن فقط المدين الفقير الذي يحمل ديونا شخصية هو الموصوم، وهذا ما أوضحه بنيامين فرانكلين في صحيفته ألماناك *Almanack*(*)(٣٥). مثل هذه الآراء البصيرة قد يبدو أن لها مضمونا حول ما نعنيه بتعبير "ثورة بورجوازية". فإذا كان هذا هو ما أحرزته الثورة، فإننا نجد عددا لا بأس به من البلدان يسعى لإحراز نفس الشيء، وليست كلها من البلدان الغربية. هذه النقطة توحي بأن المفهوم ينطوي على بعض الفوائد.

يحتاج المرء الآن أن يتذكر أيضا أن الثورة البورجوازية كان لها معنى آخر عام للغاية: مدمرة الأمم. أمدت الثورة البورجوازية بعض البلدان بقوة دافعة لتدمير أمم أخرى تدميرا كاملا. مع الانتشار الكبير لأفكار الرأسمالية والقيم الفردية، كان ربح أحد الأشخاص يعني خسارة شخص آخر. هذا التدمير هو ما خلق العالم الرابع، أي إن الثورة البورجوازية كانت مسئولة عن الأمم التي فقدت شعوبها أراضيها، والذين تعرضوا في الغالب للقتل، ولاحظ المؤرخون أنّ الناجين تمسكوا يائسين ببعض البقايا الصغيرة مما كان لديهم من قبل، وأدخلوا أنفسهم إلى رواية تاريخ العالم عبر هويتهم لتجنب أن يتم نسيانهم بالكامل. هذه الشعوب عديدة حول العالم وفي نفس الوقت مختلفة تماما، ونحن نسميهم "العالم الرابع"، مضيفين تأريخا للاستخدام النيوليبرالي المألوف أكثر، والذي يختزلهم إلى مجرد ثقافة.

(*) ألماناك Almanack: صحيفة كان يصدرها بنيامين فرانكلين تحت اسم مستعار هو *Poor Richard*، وظل يصدرها منذ ١٧٣٢ حتى ١٧٥٨ بلا توقف، وكانت من أكثر الصحف مبيعا في ذلك الوقت. [المترجمة]

بالطبع، من المعروف أن صعود الدول كان يعني قتل الناس الذين وقفوا في الطريق، ومن المعروف جيدا أيضا أنه في أوقات سابقة كان المؤرخون كثيرا ما يبررون هذا بالتقدم الحضاري. لكن في فترات أحدث وأقرب إلينا أصبح الكثير من المؤرخين يدركون ما فعلته المهنة كنوع من التدخل في التاريخ وتورطها بشكل ما في إضفاء شرعية على ما تفعله الدول. وبالتدريج، أيضا، عورضت فكرة أن أناس العالم الرابع أصبحوا غير موجودين كجزء من التاريخ، وذلك بالتسييس المتزايد لهؤلاء الناس في كل مكان من العالم. وبالنسبة للمؤرخين، المسألة هي إذن من هؤلاء الناس؟. وحتى الآن لم يكن هناك إجماع أكاديمي على هذه النقطة؛ العالم الرابع بوضوح هو مجرد تعبير ملطف. وليس لدينا تعريف يمكن أن نعبِّر به عن ضحايا الحضارة (ومن المشكوك فيه أننا نريد تعبيرا فعلا)، ولكن مع ذلك لا نريد ببساطة تعبيرا ملطفاً. في السنوات الأخيرة هناك اتجاه لجعل تعبير العالم الرابع يعني "تحديدا بيئيا"، أو "تركيزا على الهوية"، أو تابعا. ومن الواضح أن هذا التناول لن يفيد. فلسنا بحاجة لمزيد من الاستقطابات. إن العالم الرابع ليس الوجه الآخر لما نحن عليه؛ إنه جزء آخر من نفس الشبكة التي نحن جزء منها.

وفي حين أن فترة صعود الدول القومية قد تميل إلى أن ترتبط بانحدار في سلطة الأهالي الأصليين لكل بلد وشعوب العالم الرابع، فقد شهد التاريخ في فترة أقرب اتجاها معاكسا. وليس المعنى الضمني هنا أن الدولة في حالة انحدار، ولكن هناك عناصر داخل المجتمع أصبحت مستبعدة من فكرة الدولة. وفي بعض الحالات، استطاعت شعوب العالم الرابع أن تستفيد من هذا المناخ الاستبعادي. لقد استطاعوا الاستفادة من الأنظمة التعليمية وأن يحصلوا على بعض الدعم لقضاياهم، وحصلوا على كمية معتبرة من التعاطف أثناء ذلك. وفي الفترة الأخيرة، كان هناك عدد متزايد من الباحثين والمحامين في كل مكان من العالم يؤيدون حقوق العالم الرابع[٣٦].

ولكن، مرة أخرى، ظل حقل الدراسات التاريخية، اعتبارا لأصوله وتطوره المبكر، حقلا متوافقا مع الدولة القومية أكثر من غيرها، ومن ثم يتلكأ قليلا عندما يتصل الأمر بدراسات العالم الرابع. فليس من المعتاد أن نجد تاريخا للعالم الرابع، ولكن حتى هذه الحالة تمر بمرحلة من التغيير. وإحدى المحاولات واسعة النطاق لمثل هذا التاريخ كتاب من تأليف أنطوني جيه هال بعنوان: الإمبراطورية الأمريكية والعالم الرابع: طبق ليس له سوى ملعقة واحدة (Anthony J. Hall, *The American Empire and the Fourth World: The Bowl with One Spoon* [2003]). يبدأ هال مناقشته بالرأي الذي يقول إننا لا نستطيع فهم الولايات المتحدة اليوم وتفاعلها مع الشرق الأوسط إلا بعد أن نفهم تفاعل البلد الأقدم مع الهنود. وما يقصده هال هو أنه، لو كان هناك نمط للغزو، نمط لفرض نظام تبعية على شعب، نظام يوافق على تسليم أصول ممتلكاته من المعادن، وإذا كان هذا النمط قد تكرر ثلاثمائة أو أربعمائة مرة على مدى قرن من التعامل مع القبائل الهندية، فإن هذا النمط سوف ينتج نوعا مخصوصا من التقاليد السياسية. وقد يكون هال على حق. وعلى أية حال، إذا أردنا تفسير سياسة الولايات المتحدة في العراق، أو فلسطين، أو لبنان، في زمن أقرب، فإن مثل هذه المقاربة تقدم لنا شكلا من التحليل ملموسا أكثر من الشكل المستخدم عادة والذي يستمد استدلالاته من الأيديولوجية البيوريتانية أو الفائدة المادية(٣٧).

وعمل هال ليس تاريخيا فقط، ولكنه مقارن أيضا. فهو يقارن بين المحصِّلات المختلفة لكندا والولايات المتحدة في معاهدة باريس عام ١٧٨٣ فيما يرتبط بموقف الأهالي الأصليين. ورغم أن القانون في كندا يدعم حقوق الأهالي الأصليين منذ ذلك الوقت فصاعدا، فلم يكن كذلك في الولايات المتحدة. ومنذ ١٨٧١ أنكر قانون الولايات المتحدة أن شعوب الأمم الأولى كانوا حتى خاضعين للقانون الدولي وتدقيقه، لأن الولايات المتحدة استمدت سلطتها على هذه الشعوب

من حق الغزو. ولكن، في الفترة بين ١٧٧٦ و١٨٧١، وقّعت الولايات المتحدة تقريبا أربعمائة معاهدة مع هؤلاء الذين يسمونهم بالشعوب الأصلية aboriginal peoples(٣٨).

ويرى هال أن الفترة الحاسمة التي صيغ فيها السلوك الأمريكي كانت بين حرب السنوات السبع (بداية من ١٧٥٤) ونهاية حرب ١٨١٢. في هذه الفترة، حافظ الهنود على توازن القوة في الصراعات بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا، فيما يتعلق بالتحكم في الغرب الأوسط الأعلى، ووادي نهر المسيسيبي. ولهذا السبب، دخل الأمريكيون حرب ١٨١٢ بفرضية أنهم أرادوا إعاقة الاعتراف الأوروبي بحقوق السيادة الهندية، وهو أمر بدا أنه يلوح في الأفق. وقيل إن تيكومسه Tecumseh قُتل لأن الإنجليز كانوا بسبيلهم لدعم دعواه بالحكم الذاتي. ومن الصعب أن نعرف إن كان ينبغي أن ننسب هذا المستوى من السلطة والنفوذ إلى أهالي أمريكا الأصليين في تلك الفترة، لكن ذلك يشير إلى تنامي إدماج العالم الرابع داخل بنية الرواية التاريخية، وضد فكرة فهم أهالي أمريكا الأصليين باعتبار أنهم شعب ذو ثقافة مختلفة، مقطوعة الصلة، قديمة ومهجورة. ويأتي في صالح استنتاجات هال الخاصة، تلك الفرضية العامة بأن منطق السيطرة السياسية الحديثة لمعظم البلدان نشأت من صراعات تلك الفترة. ويؤكد هال بشكل خاص على أهمية معاهدة جرينفيل Treaty of Greenville، والتي وقعها عام ١٧٩٥ الجنرال ماد أنطوني واينى Mad Anthony Wayne، وليتل تيرتل Little Turtle من الكونفيدرالية الهندية. ويذكر هال أنه عندما استسلم ليتل تيرتل وعائلته، كافأته الولايات المتحدة. وأصبح ذلك جزءا من المنهج.

وكما يبين هال أيضا، لا تكمن المسألة في أن الولايات المتحدة اليوم قد غيرت تعاملها مع أهالي أمريكا الأصليين بكل هذا القدر. قد تكون هناك جيوب من الدعم والفهم، ولكن الصورة الأكبر لا تزال صورة هنود فقراء فقرا مدقعا يعيشون

في محميات، مجبرين على قبول استخدام أراضيهم كمدافن للنفايات السامة، ومجبرين على الإذعان لاستغلالهم باقتصاد نوادي القمار. أما الكُتاب الهنود، فحتى الاحتفاظ بـــ "استقلال فكري" أمر يتطلب التحدي. وفي نفس الوقت، لن يفيد إضفاء صفة الضحية أو على الأقل لن يكون ذلك هو الطريق الصحيح لوصف حياة النشطاء من أهالي أمريكا الأصليين، مثل جورج مانويل George Manuel، وهو شخص استطاع أن يجمع بين القادة من كل شعوب العالم الرابع في السنوات الأخيرة.

كيف يمكن للمرء أن يميز العالم الرابع من العالم الثالث؟. هذا السؤال بحاجة لمزيد من الإيضاح. وموضوع المنهج المعرفي متضمن هنا، ولكنه ليس كذلك ببساطة. ففي اليوم الذي وصل فيه الإسبان، كان الأزتيك حكام دولة تابعة مثل دول كثيرة أخرى في العالم، دولة كان يمكن أن تصبح ضمن العالم الثالث. وعلى ما يظهر أن طبقتها الأرستقراطية نظرت إلى مقدم بعض الأجانب الأقوياء كفرصة للتحالفات وللحصول على مكاسب لأنفسهم، هنا لم تكن الأرستقراطية الأزتيكية مختلفة عن كثير من الطبقات الحاكمة في تلك الفترة. وكما حسم التاريخ المسألة، استولى الإسبان على الدولة، ومات كثيرون من الأزتيك، وأُجبر الباقون على قبول الدخول في الدين المسيحي، وأن يصبحوا جزءا تابعا من البنية الجديدة أو أن يقبلوا التحول إلى جماعة مشردة. يعتبر هذا الحدث بالنسبة لبعض المؤرخين علامة على ميلاد العالم الرابع في المكسيك. ولا يتفق الجميع مع هذه النظرة. فمن الناحية الأخرى، كثيرا ما وُصف أتباع زاباتيستا بأنهم عالم رابع في الدراسات البحثية ذات التوجه الليبرالي الجديد، ولكنهم لم يزاحوا قط من أراضيهم أو من دورهم في الاقتصاد المكسيكي. وفوق ذلك، كانت إستراتيجيتهم السياسية تميل إلى السعي لعمل تحالفات مع الطبقة العاملة المكسيكية والتقدميين الأجانب. مثل هذه

الإستراتيجية تناسب حالة العالم الثالث أكثر مما تناسب وصف عالم رابع نيوليبرالي.

والخلاصة، في هذا القسم قدم الفصل التاريخ الحديث المبكر فيما يتعلق بعدد الهياكل والمراحل التي يُعتقد أنها ظهرت تباعا عقب ميلاد الرأسمالية في القرن الساس عشر. وفي هذا السياق حدث صعود أهل النفوذ، وفي هذا السياق حدث أن الرأسمالية ظهرت منتصرة أخيرا. وتفسير هذا النجاح لا يكمن فقط في ارتفاع الكفاءة في الإنتاج في بريطانيا، ولكن في بنية التراكم والتجارة في كل أنحاء العالم والتي بفضل الرجال الجدد كانت كافية للحفاظ على استمرار الرأسمالية طافية. كان الرجال الجدد سببا في تغيير كارثة المركنتيلية وفي نجاح الثورة الصناعية. ودعونا الآن نلق نظرة أعمق على كيف فعلوا ذلك.

في القسم الأخير من الفصل أفترض أنه من بين الإنجازات العظيمة للرجال الجدد في تلك الفترة تطوير نظام دولي قائم على المعاهدات، خاصة الاتفاقيات الثنائية. ويبدو أن هذه الاتفاقيات كانت هي لبنات ما أصبح على المدى الطويل سوقا أكثر قوة، يمد أيضا بنافذة مفيدة للمؤرخين يمكن منها مراقبة عالم المركنتيلية على المدى الأقرب.

العلاقات الثنائية: جزء مهم فى التطور السياسي لتاريخ العالم في العصر الحديث المبكر

يحمل تطور نمط الإنتاج الرأسمالي معه مشاكل تحليلية اعتبارا لتعقيده، واعتبارا لكمية الدول والبضائع المتورطة فيه. ورغم أن هذه النقطة معترف بها، نتيجة الطريقة الضيقة للمؤرخين في تحليل صعود الرأسمالية، فالكثير تم تجاهله غالبا، أو فُهم بطرق أغلقت الطريق أمام المزيد من الأسئلة. وعلى سبيل المثال،

هناك فهم طبيعة الدبلوماسية تحت الرأسمالية – هل هي مجرد علاقة بين الدول، أو هي أيضا علاقة بين طبقات حاكمة. بل، هل للدبلوماسية أية أهمية؟

قد يكون الملمح الأكثر وضوحا من الديبلوماسية كان بشكل عام نشاطا بين الحكومات مصمما لتعزيز العلاقات الثنائية، ورغم ذلك، ربما يكون من ملامح الدبلوماسية الأقل وضوحا، ولكنه لا يقل أهمية، أن الاتفاقات الدبلوماسية أيضا تعبر عن مصالح مشتركة بين العناصر المسيطرة. ويمكن لمثال مفترض أن يجعل هذه النقطة أكثر وضوحا. إن توقيع معاهدة غالبا يسبق وصول منتجات أجنبية أو تصدير مواد خام إلى أراض أجنبية. وقد يبدو هذا حسنا بالنسبة لطبقات المستهلكين الأكثر ثراء. لكن ليس هناك ما يؤكد معنى ذلك بالنسبة للعمال والحرفيين. وقد يتسبب في احتداد الحرب الطبقية، من بين احتمالات أخرى. ومن المؤكد أن الحكام لابد أن يحسبوا مثل هذه المخاطر، وهو ما يفعلونه بشكل عام عن طريق جعل الاتفاقات والمعاهدات تبدو ملائمة لمنطق السيطرة السائد، لتقليل المقاومة. ومع تناول هذا الملمح الأقل وضوحا من الدبلوماسية، أقدم في هذا القسم دليلا من القضايا الطبقية مع القضايا القومية المستمدة من حالات من مثل هذه الاتفاقات بين مختلف بلدان أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا.

والموضوع بالطبع ليس جديدا. الجديد هنا هو التناول ويمكن بدء التناول العادي من "عصر الاستكشاف" الأوروبي، أو "عصر التوسع". ومن المحتمل أن يعزز السخرة والنهب أو التداخل الحضاري أو التفاعل بين الإمبراطوريات؛ وستكون الدبلوماسية مجرد طريقة أكبر قليلا من "وضع ختم الموافقة" على أية حقيقة مفترضة. الدبلوماسية في حد ذاتها غير ذات مغزى.

وكما يذكّرنا الليبراليون الجدد، لم تكن الدول موجودة على الأغلب، ومن ثم فإن فكرة الاتفاق بين الدول لا معنى لها. معظم الناس يعيشون في مناطق أو

إمبراطوريات. ولكي نجد أمرا مختلفا، كما أفعل، يعني أن تتحرك ضد تقاليد عريقة للدراسات الأكاديمية، دراسات تفهم أن الإمبراطوريات قوى عظيمة تتسامى فوق مكوناتها المحلية الضيقة. أما الادعاء بأنه في تاريخ العالم في العصر الحديث المبكر كانت العلاقات بين الإمبراطوريات في أغلب الأحوال تابعة في أهميتها التحليلية لعلاقات على مستوى أكثر محلية، وقومية، وأحيانا على مستوى دولي، مثل هذا الادعاء يعني فرضية لا تجد قبولا في العموم. لكن مثل هذه الفرضية تبدو مؤكدة، ليس فقط فيما يختص بالعائدات على المدى الطويل، ولكن أيضا فيما يختص بمدى ضعف الروابط بين معظم الإمبراطوريات في معظم الوقت. فإذا احتاج السوق إلى بضائع معينة، يمكن أن نفترض أن من يديرون إنتاجهم بشكل مباشر ستكون لهم أهمية، أما الإمبراطور والحكام الآخرون التقليديون فسوف يكون عليهم الثبات والتحمل. هذا التفسير الجديد لرواية السلطة يسلّط الضوء على الطبقات الحاكمة الإقليمية وفي أحوال كثيرة على تجارة التهريب. وإذ أصبحت الرأسمالية بحاجة إلى المزيد والمزيد، كان عليها أن تعترف بسلطة تلك الجماعات وتلك البلدان التي تلبي حاجاتها وتشملها في صناعة الأرباح.

وبالنسبة لطبقات الحكام الإقليميين في تلك الفترة، كان الولاء يتطلب تحليلا لتكاليف المنافع التي تعود منه. فإذا دفعت الإمبراطورية، فهم رجال الإمبراطورية. وإذا استطاعوا الحصول على نقود أكثر بالاشتراك في تجارة التهريب وتجاهل قوانين الدولة، كانوا يفعلون، أحيانا يدخلون بذلك في عالم الرجال الجدد. وأحيانا كانت اختيارات هذه الطبقات الحاكمة الإقليمية تثبت أنها عبء على ثروة الإمبراطورية، كما كان الحال مع العثمانيين، وأحيانا كان ذلك بلا شك جزءا مما نطلق عليه الأزمة العامة الكبرى للقرن السابع عشر. كان حكام الإمبراطوريات يعتمدون على تلقي عوائد ضرائب لا يتلقونها أبدا.

ولكي تعيش الإمبراطوريات في مواجهة هذه الضغوط، كان عليها أن تتعامل بمرونة. ويمكن أن نتذكر أن اثنتين من الإمبراطوريات استمر وجودهما وقتا طويلا، وهما الروسية والبريطانية، ويذكر من خصائصهما تسليمهما بقدر كبير من الاستقلالية لمعظم المناطق التي كانت تطالب بها. والإمبراطورية الإسبانية مثال على إمبراطورية لم تستطع أن تكون بالمرونة المطلوبة في العالم الجديد. وهنا، دخلت إسبانيا ويمكن أن نضيف إليها البرتغال في فترة من الأزمات. ويقدم التاريخ الاجتماعي تفسيرا لذلك. بالنسبة للدول التي اتخذت نمط الطريق الإيطالي وإسبانيا نموذجًا لها، والبرتغال أيضا، كان منح الاستقلال أو الحكم الذاتي لإحدى المستعمرات يعتبر تنازلا أصعب مما كان بالنسبة للدول التي اتبعت النمط البريطاني أو الروسي، لأن سيطرة الدولة بكاملها كانت تعتمد على الكفاءة المفترضة لثقافة عليا واحدة. كان منح الحكم الذاتي لمنطقة ما يعني بالتالي أن الثقافة العليا للإمبراطورية لا تكفي. ويمثل الانفصاليون الباسك في إسبانيا، والزاباتيستا في تشياباس، والنوبيون في النوبة المصرية أمثلة معاصرة لهذا النوع من التحدي.

كانت الدبلوماسية ومعها عقد المعاهدات موجودة منذ أقدم العصور. فما الذي جعلها متميزة في عصر العلاقات الثنائية عن العصور السابقة؟. في تلك الفترة نجد أمثلة من علاقات المعاهدة التي تعكس رغبة طبقة حاكمة أضعف وكذلك طبقة حاكمة أقوى لضمان أن تستمر قوى السوق والتوجهات الاستهلاكية وحتى النهب في العمل بسلاسة. ما كان يحدث قبل ذلك كان ينقصه مستوى الاهتمام المشترك في التجارة وأحوال السوق؛ وكان السائد أكثر بشكل عام أن الطرف الأضعف يدفع جزية للطرف الأقوى. وعند هذه النقطة أصبح الطرفان يربحان ما دام السوق مستمرا في النمو. وكما سوف نرى في الفصل الرابع فإن ما تبقى من ذلك بين الأمم حتى في القرنين التاسع عشر والعشرين استبقى تلك الملامح من المصالح المشتركة للطبقات الحاكمة، ولكن عندما وصلنا إلى هذه النقطة كان آخرون قد انضموا إليها. وفي هذه

الفترة الأخيرة استمرت العلاقات الثنائية موجودة ولكن في سياق علاقات متعددة. ولا يزال مطلوبا كتابة دراسة كاملة حول أفول العلاقات الثنائية وصعود العلاقات متعددة الأطراف، وهذا لم يحدث بعد، وبالتالي فمن الصعب أن نشرح ذلك بالتفصيل. ولكن بشكل عام جدا يمكن أن نفترض أن التطور المستمر للسوق العالمي تطلّب أن ينظر عدد من الطبقات الحاكمة إلى السوق العالمي باعتباره مكونا من مجموعة من الأسواق القومية، ولهذا فسوف يكون من المهم أن تستقر كل تلك الأسواق القومية من خلال تفاهمات جمعية، ويجري التعامل بشكل جمعي، كلما كان ذلك ممكنا، مع ما قد ينشأ من مشكلات. هذا النوع من التفاهم ظهر فقط عندما كانت بعض الدول تسير في طريقها حثيثا إلى التطور الرأسمالي في القرن التاسع عشر. وكما يبين في هذا الفصل في العصر الحديث المبكر، ظهرت نماذج قصيرة العمر من العلاقات التعددية، واختفت، ولكن العلاقات الثنائية بين الدول استمرت أكثر استقرارا لقرون.

شهد التاريخ الحديث المبكر بالطبع توسعا أوروبيا في أفريقيا وآسيا ويتجاوزهما، ولكن روايات كثيرة أيضا تبين أن بريطانيا العظمى- وكذلك دول كبرى أخرى في أوقات مختلفة- كانت تقيدها عوامل لا تمليها قدراتها التقنية للتوسع. من بين هذه العوامل قيود نشأت من القانون والدبلوماسية. وعلى سبيل المثال كانت بريطانيا أبعد ما تكون عن أن تكون حرة في فعل ما تشاء حسب اختيارها كما قد يتوقع المرء من بلد استعماري، كانت بشكل عام مقيدة بعمل مفاوضات، وأن تتشدق بالكلام حول فكرة القانون، وأن تسعى وراء مصالحها بطريقة مماثلة كثيرا لما تفعله البلدان الأخرى الأضعف كثيرا. وفي الوقت المناسب، يمكن أن تهاجم مكانا أو آخر وتنهبه، وتحوله إلى عالم رابع، ولكن حتى هذه الأفعال غير الشرعية كانت تنطوي ضمنا على موافقة من جانب أطراف ثالثة. وفضلا عن ذلك إذا حكمنا من نصوص المعاهدات المختلفة التي وقعتها بريطانيا منذ أواخر القرن السادس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر، فإن ما كان يُطلب وما كان يجري التنازل عنه من مواد ومصنوعات لابد دائما أن يكون مقبولا

للاستهلاك العام في الوطن أيضا. وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة، ويبدو أنها كذلك، فإذن لم يكن هناك بلد في تلك الفترة، ولا حتى بريطانيا، يحاول أن يعمل وكأنه فوق القانون.

وفي المناوشات الأصلية في القرن السادس عشر، والتي خرجت الإمبراطورية البريطانية عن طريقها من أنشطة الشركات صاحبة الامتيازات، كان البريطانيون عادة لديهم أفضل الأسلحة. ولكن، كما يفعل المتطفلون في ظروف مختلفة، كانوا أجانب يتحدثون لغة مختلفة ولهم تقاليد وعادات مختلفة، وبالتالي كانوا يعتمدون على آخرين. لم يكن لديهم للدخول إلى أي بلد سوى نقود للرشوة وقوة السلاح، في المقام الأول. وفي معظم الأحوال، استطاع البريطانيون كسب المعركة بهذه الطريقة، ولكنهم ما كان يمكن أن يكسبوا السلام ما لم يجدوا الرجال الجدد المحليين الذين سوف يهمهم أن ينجزوا اتفاقيات ثنائية؛ كان هذا هو هدفهم، رغم القيود التي فرضت عليهم. وبناء عليه، كانت الكولونيالية شيئا أشبه بالمغامرة، وفي الواقع، كتب كثيرون عنها بهذا المعنى.

وهناك نقطة أخرى يمكن أن نلاحظها، وهي أنه في السنوات التي تلت ذلك، كان الإنجليز الذين يذهبون إلى المستعمرات هم في الغالب رجال يتلقون مرتبات؛ كانوا يعيشون على عوائد الضرائب التي تؤخذ من الفلاحين المحليين والعبيد من السكان. إذن فأينما كانوا اعتمدوا على جماعات يفترض أنها تحت سيطرتهم. لكن هذه الحالة كانت حالة تتسم بالالتباس على أقل تقدير. فالواقع أنها أجبرت سلطات الاحتلال على اتخاذ موقف يظهرها في جانب القانون والحضارة لتبرير السبب في وجودهم هناك وللاحتفاظ بأساس ما للتعاون مع المجتمع. وبالمثل، أجبر هذا التعاون المتعاونين على اتخاذ نفس وجهة النظر أيضا. كان هذا التعاون هو الكيفية التي نشأ بها صعود أهل النفوذ على المستوى المحلي، وكيف أصبح مشتبكا بالكامل مع الحضارة والقانون.

وهكذا، نجد أن هناك تداخلا وعلاقة متبادلة، ليس فقط بين العلاقات الثنائية والحضارة، ولكن أيضا بين العلاقات الثنائية والقانون الدولي. ونتيجة لذلك، عندما نتأمل نشأة القانون الدولي، نستطيع إدراك كيف تطورت العلاقات الثنائية نفسها. فمنذ وقت مبكر يرجع إلى القرن السابع عشر، نجد أن القانون الدولي كان يوضح ببعض التفاصيل حقوق الملوك، وأوضاع بلادهم، وحتى حقوق طبقة النبلاء، وهنا بالإشارة إلى "اللحظة الوستفالية" الخبيثة للغاية[٣٩]. لابد أن مثل هذه القوانين كانت تبنى على أنواع كثيرة من التفاهمات، والتي بدورها كانت تعني اتصالات جادة بين العناصر المسيطرة على مناطق شاسعة. ولا شك أن بعض هذه الاتصالات كانت تتناول نصوص القوانين، ولكن لابد أن بعضها أيضا كان يتناول أمورا مثل كيف ينبغي تطبيق القانون. والواقع أن تطبيق القانون كان يختص بما هو أكثر كثيرا من مجرد طرفين يوقعان معاهدة. هنا لابد أن نذكر أيضا دور الكنيسة وحركة الإرساليات التبشيرية في الدعاية للقانون.

وهناك نقطة مهمة أخرى فيما يختص بالقانون الدولي، وهي أن القوى الثانوية، مثل إيطاليا وإسبانيا هي التي قادت الطريق وليست بريطانيا وفرنسا الدولتين الرائدتين. كان الدبلوماسيون الإيطاليون والإسبان في القرنين السادس عشر والسابع عشر هم رواد تطور السفارة ومكتب السفير، بناء على القواعد التي وضعها العرب في السابق. وغالبا ما يتم إرجاع تاريخ تلك المؤسسات إلى تلك النقطة من التاريخ، على الأقل في الكتب الأوروبية. وفضلا عن ذلك، بينما كان الإيطاليون والإسبان ينسبون أهمية للقانون الدولي كنوع من القواعد الأخلاقية، فإن الدول الرائدة، مثل بريطانيا وفرنسا، وفيما بعد الولايات المتحدة، لم تفعل ذلك. كانت هذه الدول الرائدة تعمل غالبا وكأنها مقيدة لأنها مضطرة لطاعة الاتفاقيات التعاقدية من أجل إدارة شئونها[٤٠]. وبالنسبة لهم، كانت طاعة القوانين مجرد جزء من تكلفة إدارة الأعمال.

إذن كانت العلاقات الثنائية سلسلة من التطورات المتأثرة بشدة بطبيعة القوى المسيطرة المتداخلة فيها. كانت البلدان التي تتبع شكلاً معينا من السيطرة السياسية تتبنى في علاقاتها الدبلوماسية مفاوضات ذات أهداف تتلاءم مع منطق السيطرة الخاص بها. ودعنا نتفحص هذه النقطة بداية بالدول ذات الأصول القبلية في أفريقيا. استخدم هيجل أفريقيا كنموذج لشعوب خارج التاريخ والسياسة. وفي زمن أحدث، بيّن مؤرخون أنه كان مخطئا، ولكن اعتبارا لنفوذ هيجل المستمر حتى اليوم، فإن هذه الاكتشافات لم تنتشر معرفتها بما يكفي. وكما سبق الذكر، نجد، خلال التاريخ الحديث المبكر، عددا من الإشارات إلى زيارات قام بها أفريقيون بارزون إلى أوروبا. وتناقش دراسة حديثة لهذا الموضوع وصول مندوبين تجاريين وطلبة من غرب أفريقيا إلى أوروبا في القرن السابع عشر. وتدل مثل هذه الأنشطة على وجود أشكال أخرى من العلاقات أيضا. كما تظهر دلالات مؤكدة على وجود مثل هذه العلاقات. وعلى سبيل المثال، في ثمانينيات القرن السابع عشر أُرسل وسيطان من غرب أفريقيا إلى أوروبا كرهينتين أو ضامنين لمعاهدة. فتعلما الفرنسية، وحصلا على دعم فرنسي، وعادا إلى بلديهما ليستوليا على السلطة. ورغم هزلية وغموض التفاصيل، تبدو هذه الحكاية أشبه بالدبلوماسية الثنائية للرجال الجدد في دولة ذات أصول قبلية. ويبدو أن لدينا شخصية محلية مسيطرة، لشخص قادر على عمل علاقات مع دولة عظمى، ومن ثم يتمكن من إزاحة هيكل الحكم القائم. ويمكن مقارنة هذا التناول للدولة العرقية القبلية مع شكل العلاقات الثنائية المتفق مع الأنظمة التي تتبع الطريق الروسي. في هذا السياق، نجد أفريقيين يذهبون إلى أوروبا كمعلمين وليس لأسباب أخرى. من بين المثقفين الأفريقيين الذين زاروا أوروبا عالم أثيوبي يرجع إليه فضل المساهمة في ميلاد الدراسات الأثيوبية في أوروبا. وكانت رحلته أقرب إلى رحلة سياسية. كانت أثيوبيا دولة تسير باتجاه اتباع الطريق الروسي، ويبدو من المنطقي أن حاكمها قد

ينتهز الفرصة لدمج الدولة داخل حبكة قصة عالمية لثقافة النخبة وكذلك لتقوية وضعها الدولي مع الدول الأخرى. ومن المقدر أنه بحلول القرن الثامن عشر ذهب المزيد من الأفريقيين، من المحتمل مرة أخرى أن يكونوا من غرب أفريقيا، إلى بريطانيا أكثر من أي بلدان أوروبية أخرى، واستقر بعضهم هناك، لأنهم تزوجوا[٤١]. وكما ذكرت من قبل، كان بعضهم على علاقة بحركة الإلغائيين. وهكذا يبدو من المحتمل أن التاريخ الحديث المبكر لأفريقيا، إن كان لنا أن نوسع من هذه المناقشة، ربما يمكن استخدامه لتصوير الإستراتيجيات السائدة للرجال الجدد، والذين كان كثير منهم أفارقة، وليس "الأوروبيون – الأفارقة"، للإشارة إلى المنهج السائد. ومرة أخرى، يبيِّن صعود أهل النفوذ ظهور جماعات على وعي بمصالحها الخاصة، وعرفت كيف تلعب لعبة السوق. والمصطلحات المعروفة للدراسات البحثية، مثل "المناطق الخارجية للسوق العالمي"، أو "شعب بلا تاريخ"، هذه المصطلحات لا تعكس هذه الحقيقة الواقعة[٤٢].

وكما سبق الذكر، كانت أثيوبيا مثالا أفريقيا لنمط الطريق الروسي للسيطرة السياسية في فترة تشكلها. ولكي نستمر مع أنظمة أخرى في الطريق الروسي في مرحلة من مراحل التشكل، يمكن أن نذكر، من بين دول أخرى، الصين، واليابان، والعثمانيين في الأناضول وفارس، وبالطبع روسيا نفسها. وعندما ننظر إلى مثل هذه الدول، نجد أنها كلها عملت على توسيع إستراتيجياتها الطائفية والطبقية، وكلها تتطلع لحماية دور الدولة كوسيط أساسي في كل الأمور المهمة. وغالبا، كان من نتيجة ذلك قرارات باستبعاد التجار الأجانب من السوق المحلية. وعلى سبيل المثال، حصرت الصين التجار الأجانب في ماكاو؛ واتبعت اليابان نفس المنظومة، وفرضت قيودا مماثلة[٤٣]. وفي هذه الحالات لم يكن الأمر مشكلة نظام غير سوقي، بل كان رغبة في عدم السماح للأجانب بدخول السوق.

ويمكن التنبؤ بإدراك الدراسات البحثية لهذه الإستراتيجيات. والتناول التقليدي في الأبحاث الغربية قد يكون وضع فرضية أن عدم دخول الأوروبيين إلى سوق يمكن أن يعني أن بلدا مثل الصين سوف تظل في حالة ركود حتى تصل هذه الأوضاع إلى نهاية. وعلى سبيل المثال، كان ينظر إلى أثيوبيا كبلد راكد جامد. كانت زيارة الرحّالة الأوروبي جيمس بروس هي النقطة الوحيدة المضيئة في القرن الثامن عشر لتاريخ أثيوبيا في الكتب الغربية القديمة. ووفقا لمقال في الفترة الأخيرة من هذا النوع حول التاريخ الصيني، قد يكون أكثر منطقية من جانب تقسيم الفترات التاريخية بالنسبة للباحث أن ينطلق منذ طرد المغول من عام ١٣٦٨ إلى ١٩١١، من عمل وقفة من أجل تشكيل السوق العالمي المتمركز حول أوروبا. تؤدي أسرة مينج بأسلوب أكثر عقلانية إلى أسرة تشينج حتى عام ١٩١١، وهذا التاريخ الأخير يرمز لكسر القبضة الكونفوشيسية وصعود الحضور الغربي. ولم يكن العقد الأول من القرن السادس عشر كاشفا من اللحظة الأولى، من المنظور الصيني، أو على الأقل من المنظور الاستشراقي الصيني(٤٤). ولكن ما زال من الممكن أن نفترض أن كل بلد له شخصية مزدوجة، لها جانبها القومي وجانبها الدولي. ويمكن لبلد أن يكون منغلقا أمام الغرب داخليا، ولكنه يظل قادرا على أن يلعب دورا كبيرا من خلال وكالة في الاقتصاد العالمي. يقول المؤرخون لنا: إن الاقتصاد الصيني في القرن السادس عشر كان أكبر اقتصاد في العالم. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن اعتبار أن الصين ليست جزءا من تطور التاريخ الحديث؟

أيضا من الملامح المتصلة بالعلاقات الثنائية في الطريق الروسي، إضفاء الغموض على الدولة والإمبراطورية، حيث كانت أنظمة الطريق الروسي بحاجة لخلق تراتبيات طائفية، والحفاظ عليها. وفي وقت مبكر يرجع إلى القرن السادس عشر، أصبح كثير من الشعوب التي لا تنتمي لأسرة هان جزءا من الإمبراطورية الصينية؛ مثل التبت التي غزاها الصينيون وضموها إليهم في عام ١٥٧١. وبعد

ذلك، أصبحت موجودة كعنصر ثابت في تراتبية الطائفة. كانت الصين، مثل دول الطريق الروسي الأخرى، ليس لديها اهتمام بخلق عالم رابع، كما كان للبلدان في نظم السيطرة الأخرى.

كان هناك موضوع ثابت في المفاوضات الثنائية مع دول الطريق الروسي، وهو السوق الداخلي. في مثل هذه الدول، ونظرا للعدد الكبير من الفلاحين فيها والأسواق الداخلية الثابتة إلى حد ما، وجد المراقبون في ذلك الوقت وبعده مباشرة أن الرأسمالية فيما يبدو تقدمت بطريقة أقل سرعة مما حدث في الرأسمالية الإنجليزية مثلا. وهكذا، لاحظ مختلف المؤلفين أنه في عصر تشينج لم يكن لدى المنتجين الصينيين نفس القدرة على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية كما كان للمنتجين البريطانيين[٤٥]. ويعطي الباحثون تفسيرات مختلفة لهذه الحالة، من بينها أنه عندما كانت مثل هذه الدول تواجه ضغوطا من الدول الرأسمالية الكبرى، كانت تلجأ إلى إغلاق أسواقها أمام العالم الخارجي، وتعمل بعد ذلك من خلال الموانئ التجارية، والأقليات التجارية، والتجمعات عبر البحار، أو من خلال دوائر غير مباشرة، وذلك لحماية أنفسهم من الاجتياح الاقتصادي، حتى لو جاء ذلك على حساب تأخر تطورها الرأسمالي. ولم تكن هذه الإستراتيجية غريبة أو نادرة الاستخدام، كما نتذكر من مناقشتنا السابقة عن المركنتيلية. كانت الأسواق المفتوحة هي الاستثناء وليست القاعدة. والحق أنه، في الغالب، كان أيديولوجيو الدول الكبرى الرائدة هم الذين يدعون للأسواق المفتوحة، كما فعل آدم سميث في كتابه *Wealth of Nations* "*ثروة الأمم*". ولم يفعل ذلك أحد آخر، ومن المؤكد أن الأمر لم يكن أن المملكة المتحدة تفعل دائما ما تدعو له[٤٦].

وكان العثمانيون أيضا تنويعا آخر من الطريق الروسي كنموذج للسيطرة السياسية. وقد اختاروا أقليات معينة لتكون وسيطا تجاريا مع أوروبا، وسمحوا لهم بإقامة تجارة وعلاقات أجنبية مع تقييد دخول التجار الأجانب الآخرين إلى السوق

المحلى، وكذلك تقييد (وليس منع) نفاذ الأغلبية المسلمة إلى التجارة الأوروبية. ونظرا لمدى قرب العثمانيين من أوروبا، كان من الصعب للغاية الحفاظ على هذا النظام، لكنهم استطاعوا ذلك حتى الحرب العالمية الأولى[٤٧]. فهل ينبغي إذن أن نظل نعتبر الدولة العثمانية "رجل أوروبا المريض"؟

ولنلتفت الآن إلى تأمل نفوذ منطق السيطرة السياسية على العلاقات الثنائية التي كانت تنشأ في تلك الفترة. وعلى سبيل المثال، عندما كان العثمانيون يملكون اليد العليا في سياق سياسي معين، ويضعون شروط المعاهدة، كما في معاهدة بروث عام ١٧١١ مع قيصر روسيا، كان اهتمامهم المعلن هو حماية القوميات المحلية من المسلمين في الإمبراطورية الروسية. فقد رأى الباب العالي أن المسلمين الذين يعيشون تحت حكم أسرة رومانوف – مثلا، القوزاك البولنديين ورعايا أمير القرم – سيكون من المناسب الاستحواذ عليهم، وهي نقطة سوف نعود إليها. وعندما انقلبت حصيلة الحروب إلى العكس، وأصبحت اليد العليا لروسيا، كما بدا في معاهدة كوتشوك كاينارجا Treaty of Küçük Kaynarca في عام ١٧٧٤، طالب الروس بأن يكونوا حماة لرعايا السلطان من اليونانيين الأرثوذكس، لأسباب مماثلة. النقطة المهمة هنا هي أنه اعتبارا للمطالبة بنشر المزيد من الجنود التي كانت تستتبعها مثل تلك المعاهدات، كان الرأي العام المحلي مؤيدا لها أيضا بالضرورة، وكان هذا غالبا هو الحال.

وحتى التاريخ الإقليمي للإمبراطورية العثمانية شهد معاملات دولية أجريت من أجل تهدئة الرأي العام الداخلي. وتأتي إلى الذهن حالة مصر[٤٨]، أو على الأقل كان يمكن أن تكون كذلك لو لم يكن من أجل قضايا المنهج[٤٩]. والتفاصيل المعروفة جيدا عن التاريخ المصري كان ينبغي أن تشجع الباحثين على مقاومة الفكرة الاستشراقية بأن الخروج من الغرب كان لصالح الثنائية، لكنهم لم يفعلوا. كانت محاولة عليّ بك الكبير للحصول على استقلال مصر في ستينيات القرن

الثامن عشر من خلال علاقاته الإيطالية، أو مجهودات الألفي بك للحصول على دعم بريطاني في عام ١٨٠٣، هي محاولات جرت بالفعل وكانت تفترض مسبقا علاقات ثنائية(٥٠). وكلتا المحاولتين فشلت؛ فلم تكن إحداهما تحظى بتأييد من الرأي الشعبي.

ونلتفت الآن إلى فارس ومعاملاتها الدولية، فنجد ما يلي. في عام ١٥٩٨ وصل الإنجليزي المحظوظ سير أنطوني شيرلي Sir Anthony Sherley إلى بلاط شاه عباس في قزوين(٥١). ورغم زعم شيرلي أنه يمثل إيرل إسكس، كان في الواقع قد خرج بحثا عن مجد لنفسه. وصفاته تتناسب مع صفات الرجال الجدد. بعد بعض المجهود، استطاع أن يجعل الشاه يعيِّنه سفيرا له إلى أوروبا، وأن يعرض الشاه معاهدات ذات امتيازات لتسهيل مهمته. كانت هذه المناورة تتطابق تماما مع الطريق الروسي، حيث ظلت إيران تحتفظ بأسرارها باستخدام أجنبي لا يعرف الكثير كدبلوماسي، وباستخدام الامتيازات كطريقة لعرض علاقات السوق دون أن تقدم مدخلا حقيقيا إلى اقتصادها.

ويرى جيل أقدم من الباحثين أن الروايات التي تروي مهمة شيرلي تعني أن المجتمع الإسلامي كان منغلقا ولم يكن يستطيع التعامل مع أوروبا إلا في أقل الحدود، وهي مقاربة تذكِّرنا بالتعليقات التي كتبها الباحثون عن الصين حول البرتغاليين في ماكاو(٥٢). ولكن هذه المقاربة، في كلتا الحالتين، تبدو غير مقنعة. وإذا كانت المعرفة قوة، فلماذا لا نبدأ من فرضية أن الحاكم الصفوي أو نظيره الصيني سوف يفكر فى أنه من الذكاء أن يرسل إلى الخارج شخصا ليس لديه ما يمكن أن يكشفه للآخرين لأنه لا يعرف أي شيء في الواقع؟

وبحلول أوائل القرن السابع عشر، كان على إيران أن تواجه القوى الهولندية والبريطانية، ولم تكن في موقف تستطيع منه أن تلعب دور قوة ضد أخرى بأية درجة كبيرة. وتلقت كلتا الدولتين معاهدة ذات امتيازات وفقا على الأقل لبعض

إملاءاتهما. ورغم أن هاتين المعاهدتين كانتا تجاريتين في الأساس، إلا أننا نجد في نصوصهما شيئا يعبّر عن الفارق في منطق السيطرة الذي ننسبه من ناحية إلى هولندا (وهي دولة عرقية قبلية) ومن الناحية الأخرى إلى المملكة المتحدة (وهي بورجوازية ديمقراطية) وفي نفس الوقت، كيف إن إيران التي تتبع الطريق الروسي تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة أيضا. في معاهدة الامتيازات لعام ١٦٢٣ التي عقدها شاه عباس مع هولندا، طلبت هولندا أنه لو تحول أي هولندي إلى الإسلام، فإن لها الحق في القبض عليه وعلى بضائعه وترحيله. وإذا وجد أي هولندي مذنبا لوجوده بصحبة امرأة مسلمة، فلا يعاقب إلا عن طريق السلطات الهولندية. كما احتفظت هولندا بالحق في شراء العبيد المسيحيين المحليين وأخذهم من البلاد[٥٣]. وتباينت هذه المعاهدة مع اتفاق شيرلي، والذي وُقع بعد ست سنوات مع بريطانيا العظمى. في الوثيقة الإنجليزية لعام ١٦٢٩، كان الاهتمام الواضح للبريطانيين بالعبيد هو استعادة العبيد الهاربين باعتبارهم ممتلكات مفقودة، وليس لكونهم مسيحيين على وجه الخصوص. كان ينبغي تسليم العبيد الهاربين مهما كلف الأمر، إلا بالنسبة لمن كان مسلما، وهذا التحفظ بلا شك كان إيرانيا. وبالنسبة لقضايا الأحوال الشخصية، استمرت الوثيقة لتحديد المسئولية الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي نحو أطفال المتوفي، بافتراض غياب العائلة وليس في حالة وجودها. كما حددت أيضا أن من حق الإنجليزي التحول إلى الإسلام بأمان تام[٥٤]. ربما كان هذا الحق متقدما عن وقته حتى بالنسبة لبريطانيا، حيث يبدو أنه تم تخفيضه كثيرا بحلول قانون الامتيازات لعام ١٦٧٥، والذي وقعته بريطانيا العظمى مع الإمبراطورية العثمانية[٥٥]. وفي هذه النقطة الأخيرة، كان الإنجليزي الذي يتحول إلى الإسلام عليه أن يتوقع مصادرة ممتلكاته من جانب الحكومة البريطانية، وكان المجتمع البريطاني عند هذا الوقت قد بدأ يعتبر المسلمين، مثل الأيرلنديين، طائفة عنصرية أدنى، كما توحي التغييرات في القانون. وبحلول سبعينيات القرن السابع

عشر، وهو الوقت الذي أصبح يعتبر فترة الإحياء البريطانية، لم يعد المسلمون يتمتعون بنفس المكانة التي كانت لهم في عصر إليزابيث. وهكذا، لم تعد الحرية البريطانية مطبقة على من يتحول إلى الإسلام بالدرجة التي قبل منذ نصف قرن فقط. ومن هذه الأمثلة، من الواضح أن كل جانب كان يسعى ويتلقى جوانب متفقة مع الرأي العام في بلاده.

وبمرور الوقت ظهرت تغييرات أخرى. فبحلول فترة الإحياء، كانت مفاوضات بريطانيا تشترط أن تعيش الجماعة البريطانية بالخارج وفقا لقوانينها الخاصة. ومنذ هذا المرسوم، يبدو أن الديمقراطية البورجوازية البازغة في بريطانيا كان عليها أن تنتشر أينما ذهب البريطانيون. ولم يعد الإنجليزي حرا في الحياة بأية طريقة أخرى. وهكذا، بالنسبة لبلد ديمقراطي، ما يبرز هو الفرد، حقوقه، وممتلكاته في سياق تراتبية عنصرية خاصة هو على قمتها. وهذا يفسر لماذا لم يفكر البريطانيون فى السماح للتجار الفرس بمزيد من الحقوق خارج النطاق المحدد لهم في بريطانيا؛ فذلك كان يمكن أن يعتبر تنازلا يوحي بالتكافؤ أو التعادل مع آخر يعتبر أقل عرقيا[٥٦]. ومن وجهة نظر بريطانية، قدم الهولنديون تبادلا للامتيازات أكثر كفاءة وعدلا وفقا لاتفاقهم في عام ١٦٢٣، بما يوحي، حتى لو رمزيا، بالفرق بين رؤية كل منهما لموضوع السيطرة السياسية. فبالنسبة لدولة ذات عرقية قبلية، مثل هولندا، لم يكن وجود جالية أجنبية يحمل نفس المعنى الذي تراه بريطانيا. لكن الحساسية بالنسبة لهولندا تكمن في قضايا مثل النوع أو الدين. وما أن تم التعامل مع هذه القضايا، كان الأمر مجرد أن يجعلوا الفرس يتكيفون بطريقة غير مثيرة للفوضى مع المجتمع الهولندي. هذا التباين يشرح لماذا منحوا مكانة اجتماعية عبر الدبلوماسية، مما أتاح لهم إمكانية عمل بيزنس في أوروبا إذا أرادوا. هكذا تبدو الفروق بين بريطانيا وهولندا واضحة. فبينما يمكن للإنجليزي أن يختار أن يكون مسلما دون مشاكل نتيجة الحرية البورجوازية (على الأقل لمدة

كبيرة من ذلك العصر)، فقد يواجه الهولندي النبذ من المجتمع لو سمح لنفسه بالتحول عن دينه، لأن المنظومة العرقية القبلية كانت حاسمة بالنسبة للسيطرة في هولندا، ولم يكن الأمر كذلك مع اليمين البورجوازي. ومن وجهة النظر الفارسية، لم يكن لكل ذلك أهمية كبيرة، لأنه لم يكن هناك تهديد للدولة. وهكذا كانت الأولويات محفوظة، وبالتالي فإن الرأي العام الداخلي سيكون داعما في الغالب. ونشأ صعود أهل النفوذ عقب مثل هذه الأنماط.

ودعونا نتأمل الآن نموذجا لنظام الطريق الإيطالي، كتنوع ثالث للسيطرة السياسية، فرنسا عندما ننظر إليها فيما يختص بالمعاملات مع الدول العرقية القبلية مثل لبنان وتونس. كانت هذه أيضا جزءا من صعود أهل النفوذ. كان هدف فرنسا في لبنان، ربما بسبب صناعة الحرير في ليون، أن تصبح مقبولة كضامن للمسيحيين المارونيين، والذين كان بعضهم ينتجون الحرير الخام الذي تحتاج إليه فرنسا. وفي عام ١٦٤٩، نجح لويس الرابع عشر، "الملك الشمس"، في هذا المسعى، والذي بناء عليه أصبح ضامنا للمارونيين اللبنانيين. وهنا يبدو أن الأصل هو المقاربة الثقافية في السياسة الخارجية والتي أصبحت فرنسا معروفة بها، فرنسا تسقط خطابها المحلي للهيمنة على تعاملاتها الأجنبية وتصبح ليس فقط الحامية لعدد من حكام الدول القبلية، ولكن أيضا مصدر الثقافة العليا للحاكم. وعندما ننظر من الجانب الآخر، بالنسبة للنخبة السياسية اللبنانية، التجار وملاك الأراضي، ورجال الدين في تلك الفترة، كانت هناك ميزات كثيرة للعب مع الفرنسيين، سواء في لبنان أو في الخارج. وهكذا أكدوا الحاجة للحماية، والتي ستكون متلائمة مع منطق دولتهم العرقية القبلية. وفي المقابل، سوف تفتح الحكومة الملكية مواقع لهم في الكنيسة، وفي التجارة، وفي الجامعة. ولم يبدُ أن الرأي العام الفرنسي كانت له ردود فعل سلبية على هذه المبادرات.

كانت العلاقات الثنائية، كما سبق الذكر، تقوم غالبا بين قوى غير متكافئة. فكيف كان يجري التعبير عن عدم التكافؤ هذا من يوم ليوم دون أن يظهر أنه تهديد للهيمنة الأضعف؟. كيف كان الطرف الأقوى يظهر قوته أو يُذَكِّر الطرف الأضعف من حين لآخر بهذه القوة؟ وأيضا، لمن كان يقصد إظهار القوة؟ هل لبث الخوف في نفس حاكم الدولة الأضعف؟ أو لإخافة رعاياه حتى يتيحوا للحاكم حرية التعاون مع دولة أقوى؟ أيا كان الحال، من الواضح أن التقنية اختلفت. كان اثنان من قادة الديمقراطيات الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، يستخدمان البوارج الحربية، من الواضح لإخافة الدايات (الداي، أو حاكم الجزائر)، بينما قامت أنظمة الطريق الإيطالي، والتي كانت فرنسا مثالا لها، باستخدام الثقافة كأحبولة للإيقاع بهم. ويمكن أن تعمل الأحبولة في كلا الحالين. وغالبا كان الحكام من أمثلة الدايات يتطلبون إقامة مراسم ومنح هدايا. وفي المثال الفرنسي-التونسي في أوائل القرن التاسع عشر، ثار جدل دفع هذا الموضوع إلى المقدمة. في تلك الفترة، كانت فرنسا في بداية الانتقال من كونها من دول الطريق الإيطالي لتصبح ديمقراطية بورجوازية. ومن الواضح أنه بحدوث ذلك، أصبح إعطاء الهدايا مسألة إشكالية. وأصبحت باريس مترددة لئلا يعتبر الأمر نوعا من دفع إتاوة أو جزية، وهو سلوك يتضارب مع موقف القناصل الفرنسيين الموجودين في شمال أفريقيا، والذين كانوا يتعاملون مباشرة مع الدايات واستمروا يؤمنون بأنهم يستفيدون من الاحتفاظ بالطريقة القديمة. وفي فاصل مهم في تاريخ السياسة الفرنسية الخارجية: طالب القناصل بالاستمرار في تقديم هدايا للدايات، وحصلوا على هذا الحق. وكما يؤكد مقال حديث حول هذا الموضوع، استمرت الهدايا غالية الثمن والمعقدة تكنولوجيا هي الطريقة التي يفرض بها الفرنسيون سلطتهم[٥٧]. كانت مسألة تقديم الهدايا، إذا فهمت على وجه صحيح، بعيدة عن أن تكون إتاوة أو استرضاء. كانت فرنسا تتعامل مع حكام الدول العرقية القبلية. وكان هؤلاء الحكام يحبون تلك الهدايا حيث

إن تقديم الهدايا كان يجعل العلاقات أقوى. ومن ناحيتها، استخدمت فرنسا الثقافة كمكون للعلاقات الخارجية مع هؤلاء الحكام. ومن المحتمل أن نفس الطريق لن تكون مفيدة في التعامل مع الولايات المتحدة أو روسيا، وربما لن تفكر في استخدامها. لم يكن الأمر مسألة شرق وغرب؛ بل كانت مسألة كيفية الحصول على أفضل النتائج عند التعامل مع دولة عرقية قبلية.

ومن هذه الأمثلة المختلفة، أصبح واضحا أن منطق السيطرة الداخلية كان مشتبكا مع التزامات السياسة الخارجية. وفي بعض الحالات، كان هذا يعني أن المطالبة بأن تتبع السياسة منطقيا من التقاليد المحلية هي طريقة جيدة للحاكم لإعلان خطوة لبعض المغامرات الخارجية. قد يعارض العامة عند توقع أن يدفعوا ضريبة جديدة لدعم أي نوع آخر من السياسة الخارجية، ويمكن أن تتصاعد المعارضة بسهولة. وسوف تعقب ذلك مسألة أخرى أيضا. فالدبلوماسية تعمل على التغلب على المشكلات التي تنتج عن الخلافات في منطق السيطرة أو التوقعات بخصوص الممارسات الرسمية.

خاتمة

وُضع هذا الفصل لتقديم شرح لتاريخ العالم في العصر الحديث المبكر باستخدام إطار من صعود أهل النفوذ. وخلال ذلك، تم التعبير عن رفض لتقليد سائد في الدراسات الماركسية يعتبر أن بؤرة موضوع تاريخ العالم في تلك الفترة هو التاريخ البريطاني، وأن التاريخ البريطاني هو سلسلة داخلية من الوقائع المتجذِّرة في الصراع الطبقي. وبالمثل، رفض الفصل أيضا تقليدا في الدراسات الليبرالية يرى في كل جزء من العالم حضارة محتواة داخليا أو داخلية المحتوى، تطفَّل الغرب عليها عنوة، وهو في جوهره نفس الشيء تقريبا. ولتقديم منهج صعود

أهل النفوذ ولبيان كيف يختلف عن صعود الغرب، سواء في الفكر الليبرالي أو الماركسي، دخل الفصل في مناقشة لمفهومين مركزيين يعملان على تفسير وشرح تطور الرأسمالية الحديثة: التراكم والبلترة، أو إحالة المجتمع على نحو متسع ومتسارع إلى الحالة البروليتارية. ولاحظ أن الاستخدام الحالي قد حدّ من هذين المفهومين إلى درجة أن أصبح لا يمكن فهمهما إلا في سياق المركزية الأوروبية. والنتيجة هي أنه من السهل أن نجد مناقشة للتراكم محدودة بزمن معين أو منطقة محلية معينة أو بالاقتصاد وحده دون إشارة إلى سياسة أو إلى مغزاه الواقعي الأكبر. وعانى مفهوم البلترة من نفس المصير.

ثم أثار الفصل السؤال عن كيف يمكن –بما يتوافر لدينا اليوم من مواد– أن نقدم تسلسل التطورات في تاريخ العالم، مستفيدين من الدراسات الموجودة ولكن دون أن تحدد هذه الدراسات عملنا. والحل الذي عُرض هو اختيار مفاهيم قائمة على مدى اتساع استخدامها ثم محاولة تطويعها لمجال أوسع من السياقات. في معظم الحالات، كانت الاختيارات هي مفاهيم نشأت أصلا في دراسة أوروبا، ولكنها طُبقت بالفعل على نحو أكثر توسعا ونجحت في الصمود أمام عامل الزمن.

من الناحية المنهجية، كان هذا التناول ابتعادا عن التطبيق القياسي على الأقل بطريقتين رئيسيتين. الأولى، معظم المتخصصين سوف يزعمون أن دراسة تاريخ العالم تكشف عن فروق حادة بين أوروبا وغير أوروبا، وبالتالي يعملون بناء على هذه القاعدة. أنا لا أوافق على هذا؛ الفرق هنا وضع في الخلفية تحت عنوان الخصوصية. ثانيا، سوف يزعم معظم المؤرخين بناء على ذلك أنه حتى لو كانت أوروبا قد حظيت بدراسات أكثر كثيرا، وتتميز بكثير من التدقيق والإمعان عن المناطق الأخرى، فإن المفاهيم التي يستخدمها المرء لدراسة غير أوروبا من المنطقي جدا أن تأتي من نفس المواد، وإلا فسوف تكون مفروضة ببساطة. لكن هذا الزعم المنهجي بدوره قائم على مجموعة معينة من الافتراضات ليس فقط حول

طبيعة المواد ولكن أيضا عن طبيعة النشاط البحثي– وعلى سبيل المثال، الافتراض بأن المؤرخ مجرد ناقل لما هو موجود، وليس صانعا ومنشئا، أو أن المؤرخ لا يفرض، إنما يسجل فقط. وهنا يُفترض أن المؤرخ، سواء بإرادته أو بغيرها، مزيج من الاثنين. وبناء على مكانة ميدان تاريخ العالم اليوم، وكيف يتطور على نحو متفاوت ومفتقد للانتظام والتوازي، يسود الزعم بأن المرء يستطيع أن يعرف عن أي بلد في أي مكان إذا كان شكل السيطرة السياسية فيها هو المألوف في سياق آخر، سواء كان هذا السياق فى أوروبا أو أي مكان؛ وفضلا عن ذلك، أنه كلما كانت تؤخذ في الحسبان أمثلة أكثر من حول العالم، وكلما تراكمت معرفة أكثر حولها، فإن المثال الأصلي لشكل معين من السيطرة السياسية سوف يصبح ببساطة واحدا بين عدد متنام من الأشكال الأخرى. ولهذا فإن هذا المنهج يقدم كحل قصير المدى لمشكلة عدم التوازن، وكطريقة لتسهيل عمل تغيير في المنهج السائد.

واجهت معظم الدول في العصر الحديث المبكر المشكلة الخاصة بكيفية التعامل مع السوق. وظل تاريخ معظم هذه الدول ينتقل من أزمة إلى أزمة – على سبيل المثال، أزمة القرن السابع عشر، الثورة البورجوازية، والثورة الصناعية، وميلاد العالم الرابع. كان الملمح الغريب لهذه السلسلة من الأحداث يبدو فى عدد الأزمات، وحقيقة أن الانتقال إلى الرأسمالية لم يخرج عن المسار كما حدث من قبل. فالمشكلات التي عطلت المحاولات المبكرة للانتقال إلى الرأسمالية تم التغلب عليها هذه المرة، ويفترض الفصل أن الفضل في ذلك يرجع إلى الرجال الجدد. فقد خلق الرجال الجدد، أو توسعوا في السوق نفسه، وأيضا في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأثرياء، أهل النفوذ. ومن الصعب أن نتصور هذه الفترة كجزء من تاريخ العصر الحديث بدون وجود الرجال الجدد. وعلى الأرجح، كان يمكن أن تنزلق حتى البلدان المتقدمة لتعود إلى ما أطلق عليه ماركس "عصر الإقطاع

الثاني"، كما حدث على أية حال لبعض الدول. وبدون الرجال الجدد، ما كان للدول أن تتحالف، ولكان التراكم محدودا.

وعند فحص نصوص عدد قليل من المعاهدات بين الأنظمة الأوروبية والشرق أوسطية من تلك الفترة، نعرف أهمية منطق الهيمنة السياسية في إملاء مختلف المطالب الخاصة بكل جانب. فالحكام الذين أقحموا أنفسهم في التزامات خارجية واجهوا درجة من الضعف في الجبهة الداخلية لو كانت المعاهدة الجديدة تعني أعباء إضافية. وللتغطية على هذه الأعباء، كان لغة وأسلوب العلاقات مصممة للتقليل من تلك المخاطر.

في الفصل الرابع، نتابع موضوع صعود أهل النفوذ اعتبارا من عام ١٨٥٠ فصاعدا. في هذه الفترة، نضجت سياسات الهيمنة والسيطرة، وتطورت أشكال معقدة من العلاقات متعددة الأطراف، وبدورها أدت إلى سلسلة من الأزمات المتتابعة والتي قادت المسيرة حتى يومنا هذا.

الهوامش

(١) انظر Jean Batou, *Between Development and Underdevelopment: The Precocious Attempts at Industry of the Periphery, 1800–1870*.

(٢) حول جزر جنوب شرق آسيا، انظر Anthony Reid, *Charting the Shape of Early Modern Southeast Asia*. ركز ريد دراسات جنوب شرق آسيا حول الجزر، وجعل الصورة الدراماتيكية للصعود والانحطاط ملخصة في النص جزءا مهمًا من روايته. وقد نال نصيبه من النقد، ومن بين نقاده المؤرخ فيكتور ليبرمان Victor Lieberman. في كتابه *Strange Parallels: Southeast Asia in Global Context*، يتهم ليبرمان ريد بتفضيل الجزر على أراضي جنوب شرق آسيا، حيث يلقى المرء ما هو أكثر من نشأة دول من ذلك النوع الذي تتم دراسته بشكل عام في التاريخ المقارن (١٦). وهناك نقد أكثر قسوة لريد (وليبرمان، في هذا الأمر) من محرري كتاب: *Recalling Local Pasts: Autonomous History in Southeast Asia*, Sunait Chutintaranond and Chris Baker (169). ومقاربتهما هي النظر إلى تاريخ الجزر كجزء مستقل، تاريخ متحرر من أي نمط أكبر.

(٣) وهذه المنطقة البحثية كلها تتلقى بحثا مكثفا من طلبة تاريخ العالم، انظر على سبيل المثال: Rene Barendse, *The Arabian Seas: The Indian Ocean World of the SeventeenthCentury;* and Kenneth Pomerantz, *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy*.

(4) Pomerantz, *Great Divergence*.

(٥) John E. Wills Jr., "Maritime Asia, 1500–1899: The Interactive Emergence of European Domination," 97. ومع إثبات هذه النقطة، لابد من الاعتراف بأنه حتى يوضع مثل هذا التعبير المجازي في مكانه، قد يرى بعض الذين هُمشوا بسبب الطريقة التي يقدم بها التاريخ حاليا بعض الفوائد في محاولة التمسك بالمقاربات التي تتخذ تعدد المراكز إطارا لها،

حتى لا تختفي حقيقتهم تماما من وعي العالم في "العالم الرابع". انظر، على سبيل المثال: Stuart B. Schwartz, "Expansion, Diaspora, and Encounter in the Early Modern South Atlantic."

(6) John K. Thornton, "The Role of Africans in the Atlantic Economy, 1450–1650: Modern Africanist Historiography and the World-Systems Paradigm," 133.

(٧) هذه الموضوعات تم تناولها بتوسع في كتابه، *Africa and Africans inthe Making of the Atlantic World, 1400–1800.* More recently, see David Northrup, *Africa's Discovery of Europe, 1450–1850*

(٨) Weston F. Cook Jr., introduction and conclusion to *The Hundred Years War for Morocco: Gunpowder and the Military Revolution in the Early Modern Muslim World*. يظهر عمل جديد حول الصين لا يزال يتحرك داخل الاتجاه الحتمي للأسلحة التقليدية، استخدام الصين لقوة السلاح منذ القرن السادس عشر، ولكن من نوعية أقل كثيرا من نوعية السلاح البريطاني Bruce A. Elleman, *Modern Chinese Warfare, 1795–1989,* 6). والصورة الأكبر للثورة العسكرية في القرن السادس عشر في أوروبا تبدو متناسبة مع فكرة غرب أكثر انحدارا إلى البروليتارية. فالمشاة يدججون باطراد بأسلحة نارية وحراب، ونتيجة ذلك يجبرون على تعلم مهارات جديدة، الأمر الذي يعطيهم خبرة في الجيوش المتحاربة التي تنقصها تلك المهارات David Eltis, introduction and conclusion to *The Military Revolution in Sixteenth-Century Europe*. ولنا أن نتساءل عن العوامل من نوع المعنويات والأخلاقيات.

(٩) Georges Douin, "L'ambassade d'Elfi Bey à Londres (octobre–decembre 1803)." Ronald Ridley's *Napoleon's Proconsul in Egypt: The Life and Times of Bernardino Drovetti*، يحتوي هذا العمل ملخصا قيّما للسنوات الأخيرة من حكم المماليك (١–٤٠). ولا تزال قصة المحاولة الفاشلة للإنجليز متحالفين مع العثمانيين للاستفادة من الألفي بك بهدف الاستيلاء على مصر في ١٨٠٦ بحاجة إلى مزيد من البحث. وللاطلاع على بحث حديث يدافع عن خط التفسير الخاص بالاستبداد الشرقي في تلك الفترة، انظر Joan-Pau Rubies, "Oriental Despotism and European Orientalism: Boteroto Montesquieu."، ويستعرض روبي أشخاصا بارزين، مع دعم النمط دون الإشارة إلى أصوات أخرى أو إلى السياق الذي كان هؤلاء الأشخاص جزء منهم في أوروبا.

(١٠) للاطلاع على المناقشة الأوسع لـ "الهروب من الأطراف"، انظر المؤرخ السويسري Batou, *Between Development*، الذي يتضمن محاولة محمد علي. وللاطلاع على سيرة عامة لحياة محمد علي باشا، انظر Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*. وللاطلاع على استخدام محمد علي لصورته البورتريه، انظر Emily M. Weeks, "About Face: Sir David Wilkie's Portrait of Mehemet Ali." Weeks's article appears in *Orientalism Transposed:The Impact of the Colonies on British Culture,* edited by Julie F. Codell and Dianne Sachko Macleod، وهو عمل يتابع عملية "إضفاء الصفة الشرقية على بريطانيا" في العصر الكولونيالي، لو استعرنا المعنى المقصود في المقدمة.

(11) Mark Quintanilla, "Mercantile Communities in the Ceded Islands: The Alexander Bartlet and George Campbell Company."

(١٢) انظر Henry Louis Gates and William L. Andrews, *Pioneers of the Black Atlantic:Five Slave Narratives from the Enlightenment, 1772–1815*. هذا الكتاب يغطي عملين مؤثرين للغاية: Ottobah Cuguano, *Thoughts and Sentiments on the Nature of the Slave Trade* (1787); and Oladauh Equiano, *The Interesting Life of Oladauh Equiano* (1789).

(١٣) إن التركيبة العامة للعصر تشدد على الأزمة أكثر مما تشدد على الأقليات التجارية Geoffrey Parker and Lesley M. Smith, eds., *The General . Crisis of theSeventeenth Century*. وحيث تظهر كمية كبيرة من الكتابات حول الأقليات التجارية في السنوات الأخيرة، يحتاج هذا الفهم لإعادة العمل عليه قليلا. لمن كانت تلك أزمة؟ ومن الذي أفاد من مثل هذه الأزمة؟

(١٤) كانت معظم الأعمال في الاجتماع التاريخي مركزة هنا في أوائل العصر الحديث لأي سبب في الشخصيات التي تتراوح من فرناند برودل Fernand Braudel وبارينجتون مور Barrington Moore حتى حاييم جربر، وإيمانويل والرشتاين، وجاك جولدستون، بما يتيح ثروة من التعميمات والافتراضات النظرية. انظر في فترة أحدث *Journal of Historical Sociology*.

(١٥) حول تجارة عبيد داهومي، كتب روبين لو Robin Law الكثير بكثافة. انظر عمله التحريري *From Slave Trade to "Legitimate" Commerce: The Commercial Transition in Nineteenth-Century West Africa* and "The Politics of Commercial

Transition: Factional Conflictin Dahomey in the Context of the Ending of the Atlantic Slave Trade."

(١٦) Gran, *Beyond Eurocentrism*، يجادل بأن الرأسمالية المعاصرة لم تستطع أن تنتج سوى أربعة أنواع ناجحة من السيطرة.

(17) See Fonna Forman-Barzilai, "Adam Smith as Globalization Theorist."

(١٨) Peter Stearns, *Consumerism in World History: The Great Transformation ofDesire*، يتعامل أكثر مع حقيقة العملية التي أصبحت بها كذلك.

(19) Gran, *Islamic Roots*, chaps. 1 and 6.

(٢٠) Daniel R. Headrick, *The Tools of Empire: Technology and European Imperialismin the Nineteenth Century*، يجادل بأن البعد الخاص بالتكنولوجيا الأوروبية كان تفسيرا. وللاطلاع على تناقص سكان أفريقيا نتيجة تجارة العبيد، انظر Patrick Manning, *Slavery and African Life*.

(٢١) انظر Rondo Cameron, "England, 1750–1840". هذه النقطة تكررت وتم تضخيمها كثيرا من خلال تحليل اقتصادي مطول في Joseph E. Inikori, *Africans and the Industrial Revolution in England*, 316 and passim. لكن جمع كل المساهمات الاقتصادية للأفارقة عن طريق اتباع الأنماط الاقتصادية القياسية لن يكون أقوى طريقة لمحاربة المركزية الأوروبية، كما يقودنا النص لافتراض ذلك، لأنه سيظل يعتبر فقط نسبة صغيرة من الاقتصاد البريطاني، اعتبارا لطريقة تناول تقديرات القيمة.

(٢٢) انظر Ellen Meiksins Wood and Neal Wood, *A Trumpet of Sedition: Political Theory and the Rise of Capitalism, 1509–1688*.

(23) Ibid.

(٢٤) لفت انتباهي إلى هذه النقطة نقد جاك جولدستون Jack Goldstone لتفسير اليسار الجديد للحرب الأهلية الإنجليزية، حيث يضع المزيد من التوكيد على العوامل الديموجرافية في تفسيره للأحداث في إنجلترا وفي بلدان أخرى *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*, 64–156.

(٢٥) Samir Amin, *Class and Nation Historically and in the Present Crisis;* James Blaut, *The Colonizer's Model of the World: Geographical Diffusionism and*

Eurocentric History. بالنسبة لروبرت برينر Robert Brenner، انظر جمعا لمقالاته وكتبه في Ellen Meiksins Wood, *The Origin of Capitalism: A Longer View*.

(26)Teshale Tibebu, "On the Question of Feudalism, Absolutism, and Bourgeois Revolution."

(27) Amin, *Class and Nation*.

(28) David Levine, ed., *Proletarianization and Family History*, 88.

(٢٩) James Blaut, *Colonizer's Model*, chap. 4. وحول "الحد الفاصل لعام ١٤٩٢"، انظر أيضا Catharina Lis and Hugo Soly, "Policing the Early Modern Proletariat, 1450–1850," esp. 208ff، حيث يناقش المؤلفان مشكلات الاتساع المتسارع لطبقة البروليتاريا في إنجلترا وأوروبا الغربية. وربما من المهم أن موضوع البلترة لم يؤد إلى الكثير من الأعمال البحثية منذ ١٩٨٥. بل إن هناك أيضا إعرابًا عن بعض الشكوك حول معناه المعاصر. فهل يمكن للعمال المتعلمين اليوم أن يطلق عليهم بروليتاريين؟ بعض الاجتماعيين، مثل ماجالي سارفاتي لارسون Magali Sarfatti Larson، في كتابه "Proletarianization and Educated Labor," يجيبون عن هذا السؤال بالإيجاب؛ ويجيب آخرون بالنفي، مثل جوردون مارشال Gordon Marshall، في كتابه "Proletarianization in the British Class Structure?".

(٣٠) انظر E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class*. وفيما بعد، ميَّز ثومبسون نفسه بالكتابة عن غرائب التاريخ الإنجليزي، وضد ماركسية اليسار الجديد الإنجليزية. وتشير بعض هذه الادعاءات إلى ضعف هذه الأخيرة.

(٣١) لماذا قامت الماركسية بالفعل بالتخلي عن ماديتها وديالكتيكها الأكثر اتساعا ورحابة؟ لم توضح قط أسباب ذلك. فهل كان نقد الليبرالية والتجريبية هو السبب الذي أدى لدفن الديالكتيك؟ أو هل كان النمو المستمر للمعرفة في كل المجالات هو الذي غلبه؟ أم أن الأمر ببساطة كان أحوالا سياسية غير مواتية في الدراسات الأكاديمية منعت تطورها، أم كان ذلك تهديدا للماركسية نفسها؟. إنني أميل إلى هذا السبب الأخير، وأفضل تفسيرا سياسيا أكثر. ما أن وحَّد الماركسيون علاقتهم بحركة النقابات المهنية، حتى رأوا الديالكتيك غير ملائم، وتم التخلي عنه بالتالي. وهناك ببساطة في التحليل الديالكتيكي ما هو أكثر كثيرا مما تحتاج إليه الطبقة العاملة المنظمة. لقد مضى وقت طويل بما يكفي قبل أن يكتشف المرء أن الماركسيين

يفضلون ماركس "الناضج"، ماركس الذي كان الديالكتيك بالنسبة له محدودا بالإضراب العمالي. وللاطلاع على نوع آخر من المناقشة حول السبب في تجنب ماركس للسياسة، انظر Allan Megil, *The Burden of Reason: Why Marx Rejected Politics and the Market*، والذي يعزز ملامح الفكر الماركسي الذي بدا أنه يعد ماركس ضد موضوع التجارة والسياسة بعد عام ١٨٤٨. ورغم أن المقاربة مثيرة للاهتمام، فإنها لا تتيح للقارئ فهم السبب في أن السياسة مع ذلك لعبت مثل هذا الدور الكبير بالنسبة للكثيرين في التراث الماركسي، بداية من ماركس نفسه في شبابه – يفكر المرء هنا في كابرال Cabral، ومارياتيجي Mariategui، وجرامشي، ومدرسة التطبيق العملي Praxis school، وهكذا – ولماذا بوضوح تم تحاشي السياسة حقا في أواخر أيام السوفييت، والماركسية الأمريكية.

(٣٢) حظيت المركانتيلية بدراسات موسعة حتى الآن بالنسبة لأوروبا والعصر الحديث المبكر، ودخل المصطلح دراسات العالم الثالث فقط في السنوات الأخيرة كاتهام ضد الأنظمة التي رفعت التعريفات الجمركية (على سبيل المثال، Bruce Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo,1600–1750*). وهناك استثناء يعتبر المصريين والسودانيين والسنغاليين أمثلة على أنظمة مركنتيلية في أزمنة مبكرة، وهو سمير أمين في Samir Amin, "Trans-Saharan Exchange and the Black Slave Trade." وهناك مصطلح آخر هو "الدولة ذات الحكم الاستبدادي المطلق *absolutist state*"، يستخدم أحيانا بالتبادل مع المركنتيلية *mercantilism* (Richard Lachmann, "Comparisons Within a Single Social Formation: A Critical Appreciation of Perry Anderson's *Lineages of the Absolutist State*"). والحكم المطلق هنا يعني مادية تميل في جزء منها إلى سياسة أكثر، واقتصاد أقل.

(٣٣) للاطلاع على مناقشة لتأثير ثورة القيمة Price Revolution في مختلف البلدان والتي أدت إلى أزمة القرن السابع عشر، انظر Jack A. Goldstone, "East and West in the Seventeenth Century: Political Crises in Stuart England, Ottoman Turkey, and Ming China." Niels Steensgaard, "The Seventeenth-Century Crisis and the Unity of Eurasian History,"، يقدم ستينسجارد بعض التأريخ التقليدي للأزمة، أزمة يوجد حاليا فيما يختص بها كمية كبيرة من الدراسات الأكاديمية من مختلف البلدان. ومن ضمن العديد من المقالات هناك مقال يستحق الذكر بخصوص المكسيك. حيث يتبنى العامل المعقد الخاص

بوضع المكسيك الكولونيالي، ويلاحظ كيف أن ذلك في الواقع لا يهم لأسباب بنيوية مختلفة J. I. Israel,"Mexico and the 'General Crisis' of the Seventeenth Century". وفي عدد خاص من صحيفة *Modern Asian Studies* مخصص في معظمه لهذا الموضوع، يلاحظ جون إف. ريتشاردز John F. Richards تأخير بداية الأزمة لحوالي عام ١٧٠٠ بالنسبة للمغول، وربما تمكن نسبة هذه الحقيقة للدرجة الأقل من الاندماج في السوق العالمي "The Seventeenth-Century Crisis in South Asia".

(٣٤) Michael W. McCahill, "Peers, Patronage, and the Industrial Revolution, 1760–1800". في القسم التالي مزيد من الدراسة للتداعيات السياسية، وحول الثنائية. ولم تفقد تأثيرات سلطة النبلاء على سلطة البورجوازية الصناعية حتى لدى اليسار البريطاني الجديد. انظر المقال المعروف جيدا لبيري أندرسون: Perry Anderson, "Components of the National Culture".

(٣٥) Bruce H. Mann, "Failure in the Land of the Free," والقائم على كتاب المؤلف *Republic of Debtors: Bankruptcy in the Age of American Independence*. وهنا يتابع مان كمية من الكتابات تكاد تكون منسية، والتي كانت في وقت سابق تسيطر على كتابات التاريخ الأمريكي في عصر تشارلز بيرد Charles Beard وماري بيرد Mary Beard، عندما كان الأساس الاقتصادي للدستور هو الموضوع المهم. وفي استشهادي بمان هنا وبماكاهيل في الهامش السابق، يجتذب هذا القسم الانتباه إلى حقيقة أن ضيق التناول لهذه الموضوعات كان مسألة اختيارية لدى المؤرخين طوال الجيل السابق.

(٣٦) هذا الموضوع، بالطبع، منطقة إشكالية. بالنسبة للبعض من الصعب، بل من المستحيل، تخيله. لكن هناك، رغم كل شيء، جماعة من الناس على أعلى مستوى من القوة والتقدم التكنولوجي تظل تتأرجح في العالم، جماعة شعارها عبارة "مستعمرات فضائية"، وبالنسبة لهؤلاء الناس، فإن الانقسام السائد بين الحضارة والطبيعة سوف يستمر.

(٣٧) Anthony J. Hall, *The American Empire and the Fourth World: The Bowl with One Spoon*, xxiii, 68, 74, 85, 88–89. هذه النظرية فرضية جديدة بالنسبة لدراسات الشرق الأوسط. وعلى الأقل نصف دستة كتب تتابع جذور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حتى الأدبيات ذات الشخصية الأمريكية التي إتبعت في الدراسات الأمريكية منهجا

وضعه بيري ميلر Perry Miller في ثلاثينيات القرن العشرين. ولا يوجد كتاب حسب علمي يستخدم نمط مادة الغزو بالطريقة التي استخدمها أنطوني. ويمكن أن نجد مثالا علـى إحيـاء قضايا العالم الرابع في مقال حول الأمم المتحدة: Mpazi Sinjela and Robin Ramcharan, "Protecting Traditional Knowledge and Traditional Medicines of Indigenous Peoples Through Intellectual Property Rights: Issues, Challenges,and Strategies").

(٣٨) اكتسب خط هال في التفكير والاستنتاج تأثيرا أكبر عندما ظهرت المـدونات بأخبـار انجـذاب الرئيس بوش لكتاب حديث يسمى *Imperial Grunts:The American Military on the Ground*، من تأليف روبرت دي. كابلان Robert D. Kaplan والذي يصل إلـى اسـتنتاج بـأن "المنطقـة المحرَّمة" Injun country اليوم هي العالم الإسلامي. هذا التفصيل يـذكرنا بتـشدق بـوش بعـد ١١ سبتمبر حول طبيعة الإرهابيين التي وفقا لهال، كانت تعكس بدقة ما كان يقال ضد الهنود فـي عصر الاستيطان (*American Empire*, 472–73). وفي مناقشة ذات صلة بالأزتيك فـي الـنص فيما يلي، أقوم بتتبع منشأ الموتيفات وراء قرار المجلس الحـاكم بـدعوة كـورتيز Cortez إلـى العاصمة الأزتيكية تينوتـشتيتلان Tenochtitlán (انظـر Miguel León-Portilla, *The Broken Spears: The Aztec Account of the Conquest of Mexico*, chap. 8).

(٣٩) أقوم بعقد صلة بين القانون والرأسمالية. وهناك مقاربة أخرى تأخذ الصراع بين المنظومات القانونية بمعزل عن الرأسمالية كلبنة في بناء تاريخ العالم الحديث (انظـر Lauren Benton, *Law and Colonial Cultures: Legal Regimes in World History, 1400–1900*). وهناك مقال حديث يصل القانون والطموح السياسي بالمركنتيلية مع وضع مواد من إنجلتـرا وهولندا، Thomas Leng, "Commercial Conflict and Regulation in the Discourse of Trade in SeventeenthCentury England".

(٤٠) اعتبارا للعلاقات المتداخلة في العالم المعاصر، فإن توظيف مصطلحات مثـل "اسـتقلالية السياسة الخارجية" [العمل بدون تدخل دول أخـرى] *unilateralism*، أصـعب كثيـرا ممـا يفترض. وفي هذه النقطة ربما يكون حتى من غير المفيد استخدام هذا المـصطلح. وعنـدما ننظر في التاريخ الحديث المبكر إلى صعود الهولنديين، أو الفرنسيين، أو البريطانيين، كل من هذه الأمم حملت إلى الخارج أعمال التوسع الخاصة بها، حتى في ذلك الوقت، يبدو من الدقة بشكل أكبر أن نقول إن ذلك لم يكن "استقلالية السياسة الخارجية" لدولة عظمى، كما كان يمكن

أن يكون الأمر في العصور القديمة، ولكن هناك شيئا يحدث في سياق جديد، سياق مفهوم فيه أنه لن يحدث تدخل من أطراف ثالثة. ما كان يحدث حينئذ هو أن هناك نوعا من التفويض الضمني لمجال النفوذ، ونتيجة لذلك، على الأقل بعض ما يميل المؤرخون لتعريفه "استقلالية السياسة الخارجية للدول العظمى" *great power unilateralism*، عقب ظهور طراز "صعود الغرب" يمكن فهمه بشكل أفضل باعتباره سلوكا معدًا مسبقا يبرز في سياق من التوجه الجماعي، والذي كان ناشئا عن ونتيجة للتوجه الخاص بالعلاقات الثنائية في التاريخ الحديث المبكر. وهناك نموذج معروف جيدا هو تقسيم البابا للعالم الجديد بين إسبانيا والبرتغال. هذا التقسيم لم يقابل بأي رفض أو صراع من جانب إنجلترا أو هولندا.

(٤١) Northrup, *Africa's Discovery of Europe,* esp. chap. 6. ويعتبر نورثروب إشكاليا لدى البعض لأنه يدرس الأفارقة ويحاول أن يفهم ما يفعلون. انظر أيضا Hans Werner DeBrunner, *Presence and Prestige: Africans in Europe*. هذا العمل يجمع معلومات من دراسة ١٥٤ أفريقيا في أوروبا في الفترة بين ١٤٥٠ و١٩١٨. وقد وجه النقد للمؤلف لأنه لم يدرس ماذا يفعلون في أوروبا. وحول ألمانيا وأثيوبيا، هناك عمل موجز هو: Eike Haberland, *Three Hundred Years of Ethiopian-German Academic Collaboration*.

(٤٢) كان أحد خيوط هذا الجدل حول المعنى المتصل بأهالي هاواي، والذين يفترض أنهم شعب بلا تاريخ، حتى قدوم كابتن كوك إلى هاواي. وحتى وقتنا الحاضر، يبدو أن الجدل قد هدأ مع صدور كتاب Gananath Obeyesekere, *The Apotheosis of Captain Cook*، والرد عليه Marshall Sahlins, *How "Natives" Think: About Captain Cook*، هذا على سبيل المثال. ويمكن مقارنة هذا الجدل بالجدل بين إدوارد سعيد والمدافعين عن الاستشراق. اكتشف ساهلين أن كوك تحول إلى إله، وهذا أنهى موضوع أنهم قوم بدائيون بالنسبة له. وما كان ليفكر في فرضية أنه في الدول ذات العرقية القبلية، كلما كان هناك آلهة أكثر، كان الأمر أكثر مرحا ولطفا، كما أشار أوبيسكير Obeyesekere.

(43) Kai Cheok Fuk, "The Macao Formula: A Study of Chinese Management of Westerners from the Mid-Sixteenth Century to the Opium War Period."

(٤٤) للاطلاع على مقال رئيسي يتناول هذه المعضلات، انظر Jack A. Goldstone, "The Problem of the 'Early Modern' World". والقارئ المهتم بتتبع صعود الدولة العرقية

القبلية من داخل إمبراطورية قديمة يمكن أيضا أن يدرس النمسا تحت حكم أسرة هابسبرج Hapsburgs. كان النمساويون تحت حكم هابسبرج وبعد ذلك ينظرون بوعي إلى الأفكار المتغيرة عن مكانة المرأة ابتداء من عصر التنوير واستمرت بعد ذلك. وقد تفيد كتابات سيجموند فرويد عن النساء كنموذج للكتابات عن نظام فكري شهد قلق الدولة العرقية القبلية حول النساء والسلطة.

(45) Laura Hostetler, *Qing Colonial Enterprise: Ethnography and Cartography in Early Modern China*, chap. 1; Xu Dixin and Wu Chengming, eds., *Chinese Capitalism, 1522–1840*, 377.

(٤٦) يقدم كينيث بوميرانز Kenneth Pomeranz، في *Great Divergence*، تقييما بأن الاستراتيجية أتاحت للصين أن تستمر دون أسواق مفتوحة حتى حرب الأفيون في القرن التاسع عشر. انظر أيضا R. Bin Wong, "The Search for European Differences and Domination in the Early Modern World: A View from Asia". ولا يدخل أيهما في قضية التسارع إلى البروليتارية، ولكنهما يبينان الصين كبلد مواز لأوروبا أكثر من كونه مختلفا عنها. وبالنسبة للاثنتين، كانت أوروبا هي أوروبا الغربية، خاصة إنجلترا، وليست روسيا.

(47) Jacob Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, 28, 39–40, 54.

(48) Amira Sonbol, in *The New Mamluks: Egyptian Society and Modern Feudalism*.
تبين أميرة سنبل في هذا الكتاب النفوذ المستمر للتقاليد المملوكية حتى اليوم.

(٤٩) انظر Gran, *Islamic Roots*. ومؤخرا، نشر المؤرخان أندريه ريموند ومحمد عفيفي طبعة وترجمة للنص الأصلي لإسماعيل الخشاب، الذي كتب ملاحظات في لقاءات المجلس الذي شكله نابليون لمساعدته على الحكم عندما وصل إلى القاهرة، Andre Raymond and Muhammad 'Afifi, *Le Diwan du Caire, 1800–1801*. وكما يظهر من المناقشة في الديوان، كان صعود أهل النفوذ كمنهج يعمل في منظومة ديناميكية داخل مثل هذا المجلس.

(٥٠) هذه المنهجية هي مقاربة مراجعة للموضوع. وحتى الآن، فإن العمل الرئيسي للمراجعة لفترة التاريخ العثماني الحديث المبكر هو كتاب Rifa'at Abou El Haj, *Formation of the Modern State: The Ottoman Empire, Sixteenth to the Eighteenth Centuries*. وفي كل من الروايتين الليبرالية والماركسية، تصور الإمبراطورية العثمانية نمطيا كنموذج للإمبراطورية التي انحطت منذ القرن السادس عشر حتى ثورة كمال أتاتورك في أوائل القرن

العشرين. لكن بدلا من الانحطاط، يمكن أن نذكر التغيير. انظر أيضا Gran, "Modern Middle East History," which also eschews the rise-and-decline approach.

(٥١) Hurewitz, *Diplomacy,* 15. وهناك مناقشة أكثر تقليدية للمركنتيلية في فارس في تلك الفترة، وهي مناقشة تستخدم المصطلح بمعنى اقتصادي خالص وواضح، وقد تركز على صادرات فارس من الحرير إلى أوروبا، وحصولها على سبيكة ذهبية bullion من أوروبا، سبيكة جاءت أصلا من العالم الجديد، وإنفاقها لهذه السبيكة في الهند على بضائع مختلفة. Willem Floorand Patrick Clawson, "Safavid Iran's Search for Silver and Gold".

(٥٢) أيد المستشرق برنارد لويس طويلا هذه المقاربة. للاطلاع على عمل حديث يصل إلى استنتاجات مختلفة تماما، انظر Nabil Matar, *In the Lands of the Christians: ArabicTravel Writing in the Seventeenth Century*.

(53) (Hurewitz, *Diplomacy,* 16–17, 30.

(٥٤) حول هذه النقطة، انظر Nabil Matar, *Islam in Britain, 1558–1685*.

(55) Hurewitz, *Diplomacy,* 18–20.

(٥٦) Ibid., 20–21. وللاطلاع على مناقشة لانهيار جماعة المسلمين (المغاربة والجزائريين) في بريطانيا، انظر Nabil Matar, "The Last Moors: Maghariba in Early-Eighteenth-Century Britain.".

(57) Christian Windler, "Tributes and Presents in Franco-Tunisian Diplomacy".

الفصل الرابع

عصر العلاقات متعددة الأطراف

العالم بعد عام ١٨٥٠

تعتبر الفترة منذ عام ١٨٥٠ حتى الوقت الحاضر، أي فترة التاريخ المعاصر، طبقا لمنهج صعود أهل النفوذ، هي عصر العلاقات متعددة الأطراف، فترة شهدنا أثناءها تجمع عدد متنامٍ من العناصر المهيمنة على العالم في استقلالية متزايدة وهم يسعون لتحسين رأسمالية السوق. إنها فترة يرى المرء فيها صعود وانحطاط العديد من القوى العظمى، ولكن في نفس الوقت، يرى نوعا جديدا من تشتت القوى، ويرسم غالبا صورة القوى العظمى في صراعات أو مواجهات مع بعضها البعض في أركان بعيدة من العالم بينما تنمو منظومات التحالفات لتصبح أكبر ولتدخل بشكل أوسع داخل إطار رسمي. ويذكرنا ذلك بسراييفو. قبل قرن من هذه الفترة الزمنية لم يكن اغتيال أرشيدوق (ولى عهد النمسا) يزور صربيا يتسبب في نشوب حرب عالمية (الحرب العالمية الأولى).

يبدو أن أهل النفوذ لا يستطيعون الإفلات من جذورهم في الدول القومية، ولا من المشكلات المتأصلة في خصائصهم الطبقية. والنتيجة على نطاق عالمي هي أنهم أصبحوا هم أنفسهم طبقة، ولكن ليس لأنفسهم، وفي نفس الوقت، تواجههم تحديات متزايدة بفضل الثروة والسلطة التي تراكمت لهم. كما أن التنافس بين الأمم أصبح بلا هوادة. وأصبح القانون الدولي في بعض الأحيان لا يزيد عن مجرد وسيط؛ فكثيرا ما استهانت به الدول المهيمنة، أو أعادت تعريفه بطرق تخالف

بمقاصد من وضعوه. ومن المحتمل أن تكون المساعدة الفعلية الوحيدة التي يمكن تقديمها للبلدان المحتاجة هي المساعدة في الحفاظ على السوق ودرء تنامي التيارات الشعبية أو القومية.

وفي غياب الكثير من القدرات الواضحة للتصرف على أساس جماعي، تطور أصحاب النفوذ على أساس ارتجالي، وتقريبا بالمصادفة البحتة خرجوا بتقنيات للتعامل استجابة للأزمات. ومن هذه التقنيات تقنيتان متميزتان وسوف نناقشهما فيما يلي. الأولى هي الحكم بقانون الطوارئ. في كل مكان من العالم طوال القرن الماضي، كان يُسن المزيد من التشريعات الخاصة بالطوارئ، وهي قيد الاستخدام اليومي. والتقنية الثانية ترتبط بالتمسح بقوة عظمى، وفي يومنا هذا هي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، باعتبارها شرطي العالم. ولم تلق أي من الإستراتيجيتين قبولا واسعا، كما لم تتمتع بنجاح باهر. ويزعم النقاد أن هاتين التقنيتين، على المستوى السياسي تمثلان حالة من اليأس، وأن الرأسمالية لم يعد لديها قدرة على أفكار جديدة. ورغم أن هذا الرأي قد ينطوي على مبالغة فإن به قدرا من الحقيقة. إذا كانت الحركة الجماعية مطلوبة حتى من أجل بقاء الإنسان، فعند نقطة معينة يمكن أن يكون المنتظر والمأمول قليلا للغاية، كما أن الحالة الجماعية لن تتجاوز ما يساعد على دوام السوق. وأين يصل بنا ذلك بالنسبة لبقاء الجنس البشري؟ هذا أمر يلفه الغموض.

ومن الممكن أن نتساءل: كيف وقعت البشرية في هذه الحالة الراهنة؟. كيف فشلت المعارضة للرأسمالية وللسوق العالمي هذا الفشل الذريع؟ لم تكن حالة البشرية في بواكير التاريخ الحديث بهذا الغموض بأي حال. كما أكدت بالفعل، فإن أسباب الحالة الراهنة سياسية في الأساس، نتيجة سلسلة طويلة من الأخطاء السياسية التي ارتكبتها حركات المعارضة. ما وجدته هو أنه إذا انطلق المرء من فرضية أن النضال المناهض للهيمنة هو نضال الحركات العمالية المنظمة، فقد لجأ

إلى اختيار ينتمي للأدبيات التاريخية، وهو اختيار خطأ من هذه الناحية. ونتيجة هذا الاختيار، فمن المحتمل أن يركز المؤرخ على مكاسب وخسائر الحركات العمالية المنظمة. ولكن، كما يرينا التاريخ الحديث، عانى هذا النوع من التناول فشلا متكررا. حتى الثورة الروسية في النهاية كانت فشلا كبيرا. لقد صعدت دولة العمال، ولكن التقسيم الطبقي السياسي لروسيا ظل كما هو، حيث لم يقابل بمواجهة حقيقية أبدا. ومن ثم، فإن إحدى الطرق في شرح الحالة الراهنة للبشرية – وأكرر هنا – هي أنها عواقب سلسلة من الاختيارات الخطأ عندما تصل إلى ما يختص بكتابة تاريخ التحرر كجزء من المشكلة.

ومع ذلك، فقد يسأل القارئ: لماذا نتناول الموضوع بهذه الطريقة؟. نحن جميعا نعرف جيدا موضوع التاريخ المعاصر. فلم لا نستخدم صياغة أكثر ألفة مثل الصياغة الهيجلية، مثل "الرأسمالية المتأخرة"؟. لماذا نستخدم تعبير الأطراف المتعددة؟[١]. هنا نحن بحاجة لتذكر أن الرأسمالية، رغم أنها غير قادرة على إعادة توزيع الثروة على الفقراء، فقد أعادت بعضا منها إلى الطبقات الحاكمة في العالم الثالث اعترافا بسلطتهم والخدمات التي يقدمونها إلى السوق. ومع احتفاظنا بهذه النقطة التفصيلية في أذهاننا، يمكن أن نشرح لماذا لا نستخدم تعبير الرأسمالية المتأخرة: الإجابة تتعلق بالسلطة ومن يمتلكها. إن بنية المال والأعمال الرأسمالية لبلدان المركز هي مجرد جزء من قصة السلطة في العالم[٢]. وإذا تقدمنا بتلك النظرة المتعمقة إلى فكرة الرأسمالية المتأخرة، فإننا بهذه الطريقة ندمر الأساس المنطقي لهذه الأخيرة.

ولربط هذه النقاط معا، أبدأ هذا الفصل بنظرة عامة لعصر العلاقات متعددة الأطراف، منذ عام ١٨٥٠ حتى وقتنا الحاضر. ويتقدم الفصل ليبين أنه نتيجة لذلك فإن تعددية الأطراف ولّدت المعارضة، مما أدى بالضرورة إلى صعود "رجل شرطة العالم"، والحكم بحالة الطوارئ. ثم يلتفت الفصل لتأمل هذه المعارضة. فما

الذي ينتج عن المعارضة في مثل هذه الظروف المناوئة القاسية من جانب الدولة؟. بالتأكيد، لابد أن تكون أكثر من حركات الاستقلال التقليدية تلك، أو حركة النقابات العمالية، أو الأحزاب الشيوعية. لابد أن يكون هناك أنواع أخرى من المعارضة، معارضة لديها بعض الإمكانات المضادة للسيطرة السياسية. ولابد أن هذا أثار الخوف في الدولة حتى جعلها تأخذ أقصى ما يمكن من الإجراءات. ولا يمكن الوصول إلى استنتاج واضح حول هذه الفرضية. ينتهي الفصل بملاحظات حول التحديات التي مثلتها إعادة تسييس العمالة والتهديد الذي مثلته الأهمية المتزايدة للرأي العام في عصر الإنترنت في نفس الوقت.

عصر العلاقات متعددة الأطراف من عام ١٨٥٠ حتى الوقت الحاضر

في هذا القسم أعرض المراحل الرئيسية من تاريخ العالم للسنوات المائة والخمسين الأخيرة تحت عنوان "عصر العلاقات متعددة الأطراف". وهنا أمزج مفاهيم من التاريخ الدبلوماسي، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، لخلق تقسيم تاريخي يلقي الضوء على مراحل التطور التي مرت بها سياسة الأطراف المتعددة. هذا القسم يبدأ بمناقشة مصطلح "العلاقات متعددة الأطراف" *multilateralism*. وهذا المصطلح، مثل مصطلح "العلاقات الثنائية" *bilateralism*، مأخوذ من حقل العلاقات الدولية، وقد تكيف معناه ليخدم أغراض دراسة تاريخ العالم.

في العلاقات الدولية، اكتسب مصطلحا "العلاقات الثنائية" و"العلاقات متعددة الأطراف" نوعا من الخاصية المعيارية. وهنا، عن طريق التباين، يصور كل منهما فترة زمنية فعلية في التاريخ[٣]. ومن ثم، فإن عصر العلاقات متعددة الأطراف يقصد به هنا وصفا لعصر الدولة القومية الرأسمالية، ومعه نمو السوق الداخلية،

وهما تطوران حدثا نتيجة التحالفات الدولية بين العناصر المهيمنة على الصعيد العالمي؛ والعلاقات متعددة الأطراف بمعنى أكثر دقة هي وصف لهذه التحالفات.

ونظرة سريعة لعصر العلاقات متعددة الأطراف من المحتمل أن تشمل التالي. سوف تبدأ برواية عن الليبرالية الكلاسيكية "للعصر الذهبي"(*). وسوف تبدأ بملحوظة عن صعود كتل السلطة المنافسة قبل الحرب العالمية الأولى؛ ثم تطور "الأنظمة الكوربوراتية" (جماعات المصالح أو النقابات corporatist regimes) ومعها عصبة الأمم. ومن الملاحظ أن المرحلة الكوربوراتية استمرت حوالي خمسين سنة، حتى أوائل سبعينيات القرن العشرين. وأثناء تلك الفترة تأتي الأمم المتحدة لتقوم مقام عصبة الأمم، وتأخذ الولايات المتحدة مكانة بريطانيا كقوة عظمى. وهذه المرحلة بدورها تتبعها عودة إلى الليبرالية الكلاسيكية، التي تستمر معنا حتى وقتنا الراهن. هذه المرحلة الأخيرة تكرار للقرن التاسع عشر، بدرجة ما، من كتل قوى متنافسة، وصراعات بين الحضارات؛ ولكنها أيضا، بدرجة ما، ليست كذلك. يمكن لنا أن نميز بعض التغير، وفي المرحلة الثانية من هذا القسم، سوف أؤكد ما الذي تغير على وجه الخصوص عندما قابلت الرأسمالية أزمة سياسية.

جاء ميلاد عصر العلاقات متعددة الأطراف في الفترة من ١٨٥٠-١٨٨٠. وتُدرَّس هذه الفترة في التاريخ الاجتماعي باعتبارها ميلاد الدولة القومية الرأسمالية، الفترة التي أصبح فيها السوق الداخلي مكتمل التطور. أما من أين

(*) العصر الذهبي Gilded Age: التعبير من صياغة الكاتب مارك توين في كتابه بنفس العنوان، ويشير إلى الفترة أواخر القرن التاسع عشر، في تاريخ الولايات المتحدة، والتي تميزت بنمو اقتصادي سريع، ونمو النقابات العمالية، لكنه كان أيضا عصر فقر شديد، إذ تدفق المهاجرون من أوروبا والصين، وتخلل الفترة كسادان كبيران تسببا في اضطرابات شعبية واجتماعية كبيرة. (المترجمة)

جاءت القوة التي جعلت هذا السوق مفروضا على مختلف شعوب العالم، فقد تُركت هذه المنطقة بدون استكشاف بشكل عام. وعند الجمع بين التاريخ الاجتماعي والتاريخ الدبلوماسي، نجد أن ميلاد الدولة القومية تزامن مع ما يمكن اعتباره فترة ثورية في التاريخ الدبلوماسي. تتميز هذه الفترة بنمو سريع مفاجئ للمعاهدات، والتي كان يوقعها عدد متزايد من الأمم. وإذ ازداد عدد هذه المعاهدات مع زيادة عدد الموقعين عليها، كذلك ازدادت سلطة هؤلاء الحكام الذين طبقوا تلك المعاهدات وعدلوها لتتناسب مع الظروف المحلية، ويشمل هؤلاء الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. ورغم أن هذه الطبقات ربما كانت ممثلة في المؤتمرات العالمية فقط كمراقبين، فبمجرد أن ارتبط العالم بالاتفاقات والقوانين الجماعية، أصبحوا في النظام الجديد شركاء في تفسيرها وتنفيذها.

وُقعت مئات المعاهدات بين الحكام. هذه المعاهدات لم تكن مجرد صيغة موسعة من المعاهدات الثنائية من النوع الذي كان موجودا من قبل، ولكنها كانت نظاما جديدا بالكامل، يتميز بالتشاور بين القوى العظمى وأيضا بالتحكيم بين الدول. وعقد عدد من المؤتمرات الدولية لحل قضايا معينة. وأفادت بعض هذه المؤتمرات في تنظيم قضايا النقل البحري وما يختص بالملاحة البحرية، مثل حقوق الصيد، بينما تناولت مؤتمرات أخرى مسائل القياسات المترية، والتلغراف، والبريد، والأوبئة والقضايا الصحية، وإنشاء الصليب الأحمر، وحتى مبررات شن الحرب. في عام ١٨٩٠، كان صدور الإعلان العام لمؤتمر بروكسل خطوة دولية مهمة في محاولة إيقاف ومنع تجارة العبيد. في تلك الفترة أيضا، أصبح استخدام الخبراء أكثر انتشارا، مما أتاح للعمل التقني أن يتقدم ويتحرر منه الدبلوماسيون ليتمكنوا من الالتفات إلى أعمالهم. وأخيرا، يمكن أن نجد قبولا لفكرة وجود "قائد عسكري أعلى"، ورغم أنها فكرة بدأت قبل ذلك إلى حد ما، ولكنها استمرت في تلك الفترة، وأتاحت النضال الجمعي. كانت هذه الخطوة مهمة لمحاربة نابليون. ونتيجة هذا النضال وعقب مؤتمر ١٨١٤-١٨١٥ ظهرت اتفاقات جمعية أخرى بعيدة المدى،

بعضها كانت تختص بنقل السلطة، وأخرى كانت تأمينا لارتياد الأنهار، وغيرها أيضا كانت تختص بحماية حقوق الأقليات(٤).

بنهاية القرن التاسع عشر، كان أهل النفوذ قد استطاعوا الوصول إلى أمان نسبي. وبدأت الطبقات الحاكمة لمختلف البلدان التجمع علنا كما حدث في مؤتمر برلين عام ١٨٨٠، وفي عصبة الأمم بعد ذلك بسنوات قليلة. وهنا أصبح "صعود أهل النفوذ" بالمعنى الدقيق للتعبير مرئيا بوضوح تام. تنافس الملوك والزعماء والجنرالات والحكام الأفروآسيويين في جذب الانتباه في وسائل الإعلام. وبنهاية القرن التاسع عشر، حتى تلك البلدان التي لم يكن لديها في السابق طبقة أرستقراطية أصبح لها مثل هذه الطبقة بفضل الإمكانات الجديدة لتركيز الثروة والسلطة والتي أتاحتها الدولة القومية الرأسمالية والعلاقات متعددة الأطراف. ويشير كيفين فيليبس Kevin Phillips، الذي درس الثروة الأمريكية في تلك الفترة، إلى النمو المفاجئ للعائلات الحاكمة وحتى للمجتمعات القائمة على أصل سلالي، مبيِّنا كيف أن السياسة في تلك الفترة كانت متأثرة بالدور القائم نوعا على الوعي الذاتي بأن عائلات ثرية معينة بدأت تشارك في اللعبة. وكما يذكر فيليبس، كانت المسألة السلالية هي التي جعلت أمريكا في العصر الذهبي مختلفة تمامًا عن أمريكا القديمة التي صورها وصف توكفيل Tocqueville لبلد من المزارعين الصغار التابعين. وحتى الآن، يرى معظم الأمريكيين المسألة السلالية أمرا مسلمًّا به. ووفقا لدراسة حديثة، فإن عائلة جورج بوش كان لها العديد من الزيجات مع السلالات الحاكمة الأوروبية أكثر من عائلة جون كيرى، الأمر الذي يعتبره مؤلف الدراسة جانبا من التحليل ذا علاقة بدراسة المكانة(٥).

وكما لم يكن ثمة ما يعتبر مسالما أو دبلوماسيا على وجه الخصوص في عصر العلاقات الثنائية، يمكن أن نقول نفس الشيء عن عصر العلاقات متعددة الأطراف. ربما أحس الحكام بنوع من الأمان لأنفسهم وممتلكاتهم، وفيما عدا ذلك،

لا شيء أكثر كثيرا. فإذا كان نظام العلاقات الثنائية القديم يتميز بالعديد من أحداث إراقة الدماء على نطاق صغير، فإن الأنظمة الجديدة في القرن التاسع عشر وما بعده شهدت بداية عصر "الحرب الشاملة"، التي كانت الحرب فيها أكثر تدميرا ويتورط فيها مشاركون أكثر عددا. استطاع التعاون في بعض المجالات أن يطور حروبا بشرية أوسع مجالا؛ واستطاع التعاون في مجالات أخرى أن يفعل العكس.

وإذا نظرنا إلى هذا المسار بطريقة أخرى، يمكن أن نذكر أن كل خطوة في تطور العلاقات متعددة الأطراف كانت عقب أزمة، ونفس الأمر صحيح اليوم، إلى درجة أنه لا يزال هناك تطور. في أواخر القرن التاسع عشر، أدت الصراعات الكولونيالية إلى عدد من تلك الأزمات. ولن يكون من المبالغة أن نقول إنه بداية من تلك الفترة حدث أكثر من مرة أن تسببت واحدة من تلك الأزمات في تهديد قابلية استمرار العلاقات متعددة الأطراف نفسها، ودفعتها إلى التطور أو الانهيار. ويمكن اعتبار مؤتمر الجزيرة في عام ١٩٠٦ مثالا على مثل تلك اللحظة. في هذا المؤتمر اكتشف المشاركون أن التوقعات بوصول كل الدول الكبرى إلى إجماع على موضوع مسألة غير واقعية. وفي نفس الوقت، فإن الفشل في الوصول إلى نوع من الاتفاق الجماعي، خاصة حول قضايا دولية، سوف يكون له عواقب كبيرة داخليا. ومن الممكن أن نتوقع أن الجماعات المعارضة سوف ترى بعض الميزات في انتهاز الفرصة لإثارة المشكلات. وبمعنى ما يمكن اعتبار ما تم اتباعه كهامش لهذا المؤتمر، وتلك النظرة المتبصرة.

كانت النتيجة هي نشأة جبهات أو تكتلات من البلدان، على المدى القصير. وغالبا عقب ذلك بفترة كافية، يأخذ أحد تلك التكتلات موقفا واحدا، ويأخذ آخر الموقف المضاد. ولكن، كما أظهرت الأزمة في البلقان والحرب العالمية الأولى، كان من السهل أن تؤدي أنشطة التكتلات إلى حروب كما كان يمكن أن تمنع الحروب. وأثبتت الحرب العالمية الأولى ذلك بما لا يقبل الشك. بعد الحرب، ومع

تشكيل عصبة الأمم، جاء صعود آلية جديدة لحل الصراعات الكوكبية، نوعًا من برلمان الأمم. كانت العصبة محاولة للتغلب على مشاكل التكتلات.

وقبل أن نترك هذه النقطة، من المهم أن نشير إلى أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدا، بدأنا نشهد ظهور وتطور المنظمات شبه الحكومية أيضا، مما أضاف بعدا آخر إلى موضوع العلاقات متعددة الأطراف، بُعدًا يتصل بالسلطة السياسية للطبقات المتوسطة. وهكذا، على سبيل المثال، نجد في أواخر القرن التاسع عشر مؤسسات دولية جديدة تنهض لتنظيم موضوعات مختلفة ذات أهمية بالنسبة للدول، وللطبقات الحاكمة، ولكن أيضا ذات أهمية للأطراف أصحاب المصالح، بما يشمل الاتحاد الدولي للحقوق الفكرية، والمعهد الدولي للزراعة، وهيئة العقوبات الدولية، من بين مؤسسات أخرى(٦). ولا تزال معظم هذه المنظمات قائمة حتى اليوم.

دعونا نتوجه الآن إلى عصبة الأمم، المؤسسة التي كانت رمزا أكثر من غيرها لأفعال العلاقات متعددة الأطراف في تلك النقطة من التاريخ، عندما كانت الليبرالية تنحسر، والكوربوراتية في حالة صعود. بدأت عصبة الأمم عام ١٩١٩. وكانت مكونة من مجلس، وجمعية عامة، وأمانة دائمة. وكان لها العديد من الوكالات والمنظمات المتصلة بها. كانت تلك الوكالات والمنظمات تتعامل بشكل عام مع القضايا الاقتصادية والمالية. وكانت تتعامل أيضا مع قضايا الصحة، واللاجئين، والمخدرات، وبعض المشكلات الاجتماعية، مثل التجارة في النساء والأطفال.

ولكي تضطلع بمسئولياتها، استخدمت العصبة هيئة دائمة من الموظفين العالميين، وفي هذه العملية أصبحت منظمة احترافية. ورغم أن التاريخ لم يكن رفيقا بالعصبة، ينبغي على المرء أن يعترف بأنها في الواقع حلت العديد من النزاعات، وقدمت مفهوم المعتدي، وحاولت أن تنشئ عقوبات جماعية. ومن

المؤكد أنه كانت ثمة حدود وقيود. فالبلدان التي كانت ممثلة في عضويتها الرسمية كانت في الأساس البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية، ولكن رؤيتها وطريقة عملها وضعت الأساس لتوسع مستقبلي في العضوية، وبالطبع جلبت مراقبين من كثير من البلدان الأخرى. وشهد عام ١٩٤٥ مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كتب فيه إعلان هيئة للأمم المتحدة، منظمة أصبحت تشمل في عضويتها معظم دول العالم.

وهناك مبادرة واحدة في الدبلوماسية متعددة الأطراف اجتذبت الكثير من الانتباه، وهي "نظام الانتداب". لقد ظهر نظام الانتداب لأن العصبة تُركت للتعامل مع المشكلات التي لم تشعر أية دولة بأنها قادرة على مواجهتها وحدها، ولكنها استدعت الاهتمام. فما هو التطور الذي أوحى به ذلك للمؤرخين –ويبدو أنه يتناسب مع التحليل من منظور العلاقات متعددة الأطراف – هو أن المرحلة التي استطاعت فيها القوى العظمى أن تستمر من جانب واحد قد انتهت. واعترافا بهذه الحقيقة، وُضعت شعوب المستعمرات التي كانت في السابق تحت حكم الألمان والعثمانيين، الأطراف المنهزمة في الحرب العالمية الأولى، تحت عناية العصبة، ولم يكن أحد متأكدا من الذي ينبغي أن يتعامل أو كيف يتعامل معهم. فقامت العصبة بتحويل المنتصرين في الحرب العالمية الأولى إلى قوى انتداب، وورثتهم هذه المشكلات الملتبسة، وهي نقطة سوف نتناولها الآن، ومن ثم كان التصرف من جانب واحد مسألة تختص بالمظهر أكثر من أن تكون واقعا حقيقيا.

وفكرة الانتداب فكرة مثيرة للاهتمام، لولا أنها غامضة، فكرة كانت قادرة على دعم بقاء التوترات بين الأمم منذ فترة الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، التوترات التي نشأت من أنواع مختلفة من الفهم لمعنى الانتداب. لم يكن من المفترض للانتدابات أن تكون نوعا من التملك بالمعنى الذي كانت به المستعمرات. عقب إقرار نظام الانتداب، يكون أحد البلدان مسئولا عن مساعدة ونقل قيم الحضارة إلى بلد آخر نيابة عن كل البلدان المتحضرة، ويتم تقييم البلد الآخر من

ناحية التقدم الذي ينجزه نحو أن يصبح بلدا متحضرا. وكانت الحضارة شيء يفترض أنه مشترك جمعيا بين البلدان المتقدمة وعناصر تنويرية حول العالم وشيء يمكن نقله خلال فترة محددة من الزمن(٧). ولدت فكرة الانتداب في مؤتمر فرساي، وبشكل عام وضعت مع المثالية الويلسونية حول شمولية توق الإنسان إلى التمتع بمنافع الحضارة، ولكن الدراسات الأكاديمية أظهرت أنها أيضا كانت تردد صدى براجماتية رئيس الوزراء الجنوب أفريقي جان سمتس Jan Smuts، الذي لعب أيضا دورا في نشأتها(٨). لم يكن سمتس مغرما بالقانون الدولي، ولا بتنامي النفوذ السياسي للمناهضين للاستعمار، الذين يميلون للنظر إلى العالم من منظور قانوني. وهكذا، أيا كان الأصل الدقيق للانتداب، فيبدو أنه في التطبيق قد اعترف بفكرة الحكم بالقانون، ولكنه صنَّفها تحت مبدأ الحضارة. ويمكن أن نقول إنه لم يتغير الكثير. لم تكن القوى الاقتصادية الكبرى متحمسة أبدا للقانون الدولي. وإذ استمرت الطبقات الوسطى في النمو في الحجم والنفوذ، وحيث تنامى نفوذ العالم الثالث أيضا، وجد أهل النفوذ أن عليهم أن يثبتوا أهليتهم بشكل ما، وأنهم ربما لا يستطيعون استخدام الحضارة لفعل ذلك. وعند هذه النقطة، أصبحت فكرة الانتداب مفيدة. فلتبرير الاستيلاء على أحد البلدان، يمكن الزعم على الأقل على المدى القصير بأن ذلك من أجل الحضارة. ولكن، عندما وصل الأمر إلى موضوع المدى الطويل، أو كيف ينبغي حكم بلدان الانتداب، هنا بالطبع يمكن أن تنشأ الصراعات. وعلى عكس الحكم بدعوى القانون، لم يكن الحكم بدعوى الحضارة تنظمه إجراءات شفافة. وليس من المدهش، عندما قويت الحركات المضادة للاستعمار، أن أصبحت قضية الإجراءات أو الحاجة لوضع قائمة بما ينبغي القيام به من إجراءات، مسألة ذات أهمية.

في الواقع، يمكن الادعاء بأن عصر نظام الانتداب لم يحل بأية طريقة واضحة المشكلات التي تركها عصر الاستعمار السابق عليه. بل إن النظام نفسه

قاد إلى سلسلة من الأزمات بالنسبة للبلدان الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت، أزمات لم تنته بعد. فإذا كان على بريطانيا أن تصدِّق على فكرة الانتداب، وهو ما فعلته، فإن الأساس المنطقي لاستمرارها في الاستعمار أصبح محل تساؤل؛ وقد طالبت كل الطبقات الحاكمة في البلدان التي تستعمرها بالاستقلال أو بنوع من التعويض. وكانت هذه مشكلة. وكان الحل الذي قدمته بريطانيا هو تشكيل الكومنولث البريطاني. وسيكون الكومنولث منظمة استشارية، تقوم فلسفتها على فكرة الحضارة. وقد حاولت، ولكنها لم تخدم الغرض منها جيدا. وبعد جيل، عندما بدأت المملكة المتحدة تلتحق بالسوق العام، شعر بقية أعضاء الكومنولث بالخديعة. وخلق ذلك مشكلات أخرى بالمثل. في الشرق الأوسط، رفع نظام الانتداب من التوقعات التي ما كانت يمكن تلبيتها، ولم يكن هناك ما يستطيع الكومنولث فعله لمواجهة هذه الأمور. والقضية الفلسطينية مثال على ذلك. فعندما تحقق الفلسطينيون أن الأساس المنطقي الحقيقي لنظام الانتداب الفلسطيني هو تجنب حصول بلادهم على الاستقلال، انغمسوا في السياسة على نحو متزايد(٩). وأدت حقيقة أن بعض بلدان الانتداب الأخرى، مثل سوريا ولبنان، قد حصلت على استقلالها، لإمداد الفلسطينيين بشعور مقلق بالتباين مع حالتهم، خاصة أن الاستقلال السوري واللبناني كانت له علاقة بما عانت منه الدول الكبرى المنتدبة من إنهاك في لحظة معينة وليست المسألة أن تكون هذه الدول قد وصلت إلى مرحلة من التقدم للدخول في الحضارة.

وسرعان ما أصبحت القضية الفلسطينية هي الحالة التقليدية، المثال على الصراع بين تلك الشرائح من أهل النفوذ الذين يؤيدون التحكم في السوق العالمي عن طريق فكرة الحضارة، وأولئك الذين يدعمون استخدام القانون. أيد الأولون الانتداب كمهمة حضارية، وفيما بعد أيدوا حق إسرائيل في فلسطين كجزء من الحضارة، بينما لجأ الآخرون إلى تأييد الانتداب على أساس تعاقدي أكثر بمعنى

حق تقرير المصير القومي للفلسطينيين. هذا الانقسام العميق في حد ذاته يفسر السبب في أن القضية الفلسطينية تظل بلا حل سنة بعد الأخرى. هذا بدوره يعني أننا يمكن أن نعتبر القضية الفلسطينية دليلا على أزمة العلاقات متعددة الأطراف التي تتجلى في السنوات الأخيرة. فالقضية الفلسطينية هي مثال على مشكلة سياسية لا حل لها بسبب التضارب العنيد بين القانون والحضارة.

وعند النظر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، يتساءل المرء: إن كان حكام بريطانيا قد فكروا أبدا في فلسطين كانتداب وليس مستعمرة. إن قرار تقديم وطن للحركة الصهيونية هناك والذي اتخذه اللورد بلفور يبدو أقرب إلى أيديولوجية الاستعمار وليس إلى نظام الانتداب. إن إعلان بلفور يتضمن شعورا بأن بريطانيا تمتلك تلك الأرض، ومن ثم فلها الحق في فعل ما تشاء بها. وكذلك كان رد فعل بريطانيا على لجنة كينج-كرين[*]، لجنة التحقيق الأصلية التي كان عليها استطلاع آراء الفلسطينيين حول مستقبلهم. وتبدو المقدمة المنطقية للجنة كينج كرين تدل ضمنا على فكرة ترتيب تعاقدي. أما الحركة الصهيونية، من جانبها، فقد زعمت في أكثر من مناسبة أنها تشعر بأن البريطانيين خذلوها، بما يعطي إحساسا بأنهم كانوا يعتبرون فلسطين، على الأقل بالنسبة لهم، مستعمرة بريطانية، وأن البريطانيين تلكأوا في القيام بمسئولياتهم.

(*) **لجنة كينج – كرين** King-Crane Commission: هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ للوقوف على آراء أبناء سورية وفلسطين في مستقبل بلادهم. كان يرأس هذه اللجنة هنري كينج، رئيس كلية أوبرلينب ولاية أوهايو، وتشارلز كرين، وهو رجل أعمال بارز من شيكاغو. وبعد أن طافت هذه اللجنة مختلف المدن السورية (ومن ضمنها مدن فلسطين) ما بين ١٠ يونيو و٢١ يوليو وضعت تقريرا أعلنت فيه أن الكثرة المطلقة من العرب تطالب بدولة سورية مستقلة، وترفض فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين [المترجمة – عن الويكيبيديا].

لكن الفلسطينيين تصرفوا باعتبار فلسطين أقرب إلى الانتداب بالمعنى الحضاري أكثر من أي شيء آخر. نشأت القومية الفلسطينية تحت الحكم البريطاني، ولكنها تطورت كقومية ثقافية وحضارية أكثر منها كمشروع جاد لبناء دولة، ولم تتبلور سياسيا إلا في خمسينيات القرن العشرين بعد رحيل البريطانيين ومع ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية (فتح). أما سبب عدم وضوح ذلك، فربما كان ضعف الطبقة الوسطى الفلسطينية في تلك الفترة المبكرة هو ما جعل البلد متأخرا في التحضر، أو ربما كانت تلك إستراتيجية متعمدة للحصول على ما يمكن الحصول عليه.

وحيث كانت الانتدابات بهذه الحال، بدأ الوطنيون الفلسطينيون نضالهم جزئيا كأخذ أطراف عالم المستعمر أو البلد المنتدب لتمدين وتحضر بلدهم. وعلى عكس الشمال أفريقيين المتطورين وغيرهم، الذين كانوا في حالة مناظرة إلى حد ما، لم يشعر الوطنيون الفلسطينيون، ربما لاعتقادهم بأن فلسطين بلد انتداب، بالحاجة للسعي إلى اجتذاب حلفاء أوروبيين في نضالهم كما فعلت الحركات الأخرى المناضلة ضد الاستعمار. وحتى في وقت متأخر إلى عام ١٩٤٨، كان الفلسطينيون لا يزالون ينظرون فيما يبدو إلى نظامهم كنوع من التنمية الحضارية، وينهمكون في تطوير نظامهم التعليمي أكثر من اهتمامهم بتطوير أساس البنية السياسية مثل الصهاينة. وعندما جاءت حرب ١٩٤٨ لا شك أن معظم الفلسطينيين أخذوا على غرة، وملأتهم الدهشة. ومن الناحية الأخرى، لم يكن يبدو أن الحرب مثيرة لدهشة الحركة الصهيونية. فبالنسبة لهم كانت حربا مع قوى استعمارية، حربا كانوا يعدون لها منذ وقت طويل. ومن بين الأحداث المهمة التي حدثت في تلك النقطة الزمنية، اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل كدولة مستقلة. وفي ذلك الاعتراف بدا أن الولايات المتحدة تقترب أكثر من فكرة أن فلسطين هي مستعمرة بريطانية، استولت عليها الحركة الصهيونية، ولهذا فقد ابتعدت أكثر عن فكرة ويلسون بأن فلسطين بلد انتداب، حيث إن الانتدابات لا يمكن تسليمها لطرف ثالث، ولكن فقط تُسلم لأهلها

الأصليين. كان قبول فكرة أن الأرض الفلسطينية الباقية هي مناطق سيتم التعامل فيما بعد مع ملكيتها، هذا القبول أضاف إلى فكرة أن فلسطين كانت مجرد مستعمرة.

هذا التراث الملتبس يستمر في البقاء برفض معظم البلدان الاعتراف بالدولة الفلسطينية حتى على الأرض الباقية لهم في هذا العصر الذي يُفترض فيه أنه عضر ما بعد الاستعمار أو ما بعد الكولونيالية، وهي نقطة ليس من السهل تفسيرها خارج سياق انتداب كان يعتقد أنه لا يزال ساريا بشكل أو بآخر. ولكن هذه الحالة أيضا ملتبسة، اعتبارا لعدم وجود دولة عظمى تزعم بأنها بلد انتداب على فلسطين. ومع ذلك، بأية وسيلة أخرى يمكن لنا أن نفسر رفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية؟. وإلا فلماذا الإذعان للحساسيات الإسرائيلية، حتى عندما تظهر إسرائيل عدم الاهتمام بتولي المسئوليات الرسمية لدولة مستقلة مقابل سكانها من الفلسطينيين؟. ليس أمامنا إلا أن نفترض بما يتفق مع نظام الانتداب بأن إسرائيل قد ورثت الانتداب. هكذا، كدولة متحضرة، ورثت إسرائيل حق الفيتو على تقرير إن كان الفلسطينيون قد أصبحوا مستعدين لاعتبارهم متحضرين ومستقلين، فهي في الواقع قد ورثت امتيازات، إن لم يكن مسئوليات، الدولة المنتدبة. ونتيجة لذلك، من منظور فلسطيني، فإن الطريق للحصول على اعتراف بالدولة القومية، بمجرد اتخاذ هذا الطريق أخيرا، لم يكن أبدا إلا شقاء. وبعد أن اعترفوا بحق إسرائيل في الوجود، حتى رغم أن إسرائيل تحتل المزيد والمزيد من الأراضي، الأراضي التي يفترض أنها ستكون جزءا من دولتهم المستقبلية، وجد الفلسطينيون أن اعتراف الدول الكبرى سيظل مؤجلا حتى يتوقف الفلسطينيون عن مهاجمة انتهاكات وتعديات المستوطنين الإسرائيليين. ولكن منذ متى تعترف الدول ببعضها البعض على هذا الأساس؟. لماذا، على سبيل المثال، ينبغي أن تظل المشكلات بين الإسرائيليين والفلسطينيين تعوق على الأقل بعض البلدان من الاعتراف بفلسطين

كدولة مستقلة، ومن توقيع معاهدات معها؟ ونتساءل: هل هذا يعني أن فلسطين في الخيال الغربي لا تزال في الواقع بلد انتداب فى انتظار الوصول إلى التمدين والتحضر؟

ويبدو أن شيئا يشبه هذه الأوضاع هو الحال عن طريق عملية من الحذف والتجاهل: فالإسرائيليون لا يريدون استيعاب المزيد من الفلسطينيين في دولة. والأمر لا يتوقف على مسألة تهويد إسرائيل؛ إنها مسألة أمن. فالشعب غير المتحضر في هذه النظرة هو بالتعريف شعب خطر. وهكذا نجد أن حق العودة وهو مطلب مشروع لا ينطبق على الفلسطينيين، ولكنه ينطبق فقط على اليهود. وهناك دليل آخر يشير إلى اتجاه عملية التمدين كذلك. كما عبَّر السياسيون الأمريكيون والإسرائيليون في السنوات الأخيرة، ليس لدينا شريك في عملية السلام، بما يعني ضمنا أن الفلسطينيين لم يصلوا بعد إلى مرحلة التحضر، وليست هناك حكومة أخرى خارج العالم العربي تعارض هذه الادعاءات.

ويمكن أن نفترض أن موقف إسرائيل يعكس السياسات المتغيرة لعلاقات الأطراف المتعددة الخاصة بالعصر، وهذا مما يثير أسف العديد من الأفراد الإسرائيليين. وأذكر أنه بعد حرب ١٩٦٧، أشار عدد من الباحثين القانونيين الإسرائيليين إلى عدم شرعية الاحتلال، وكان لهذا بعض التأثير لفترة من الوقت. ولكن بعد ذلك مباشرة وفي الأيام الأولى من الليبرالية الجديدة وكما في معظم بلدان العالم خبرت إسرائيل زيادة سريعة في المشاعر الحضارية التي أمدت ما يحدث بأساس منطقي. وفي تلك اللحظة بدأنا نسمع أنه "ليس لدينا شركاء في عملية السلام". هنا، تختلف خبرة الفلسطينيين عن معظم خبرات الآخرين، ربما فيما عدا أبناء بورتريكو، والأمريكيين الأوائل، هذه الشعوب الثلاثة تناضل مع مشكلة أنهم يعتبرون "العالم الرابع" من جانب دول مستوطنة لبلادهم.

فهل كان ضعف الطبقة الوسطى الفلسطينية قبل ١٩٤٨ هو ما أدى إلى تعميق فكرة الانتداب إلى هذه الدرجة؟. أيا ما كان الأمر، ففي حرب ١٩٤٨ لم يكن الفلسطينيون أحد الأطراف بأي حال. فبينما لم يقل البورجوازيون الفلسطينيون شيئا، ولم يفعلوا شيئا، وهذا بعيد تماما عن المبالغة، فالواضح أن المجتمع الفلسطيني بشكل عام كان يتوقع أن تقوم الدول العربية أو حتى الغرب بإنقاذه. وبالنسبة للفلسطينيين، كانت مسألة تقرير هويتهم ترتبط فيما يبدو بهذا الاعتراف الدولي بالانتداب. واستمرت هذه النظرة ليس فقط في عام ١٩٤٨ ولكن أيضا خلال سنوات عبد الناصر، بل حتى بعد ذلك، رغم نهضة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، قابلت بنفسي أناسا في رام الله لا يزالون يسألون بأسلوب متكلف في إحدى المقابلات، "فين العرب؟" (أين العرب الذين سوف ينقذوننا؟). ولن نجد تفسيرا لهذا السؤال سوى بما يتلاءم مع فكرة الانتداب وليس فكرة الاستعمار.

ولكن لنا أن نتعجب، كيف يمكن لدول كبرى حتى أن تفكر في المخاطرة بمقاربة ترتبط بالحضارة أساسا، اعتبارا لشرعية القانون الدولي في العالم كله، وكذلك اعتبارا لما تجنيه هذه الدول نفسها منه؟. وبعبارة أخرى، حتى لو كانت الدول الكبرى تفضل الحضارة على القانون، فمعظم البلدان الأخرى لا تفعل ذلك. والحق أنه منذ الحرب العالمية الأولى حتى السبعينيات على الأقل، كانت معظم بلدان العالم الثالث (فيما عدا بعض الأنظمة ذات الاتجاه اليميني) وكذلك معظم البلدان الأوروبية، كانت تفضل القانون بوجه عام، على قيم الحضارة الغربية. وفي السنوات الأخيرة كانت محكمة العدل الدولية على وجه الخصوص هي الحكم النهائي للنزاعات القانونية(١٠). وفي تلك الفترة على الأقل، كانت محكمة العدل الدولية تبدو مؤسسة ترتفع أهميتها. وفي سنوات أقرب، أي بعد عام ١٩٧٠، أصبح واضحا أن هناك حدودا للمدى الذي يمكن أن يصل إليه حكم القانون، أيا كانت

الأسباب، وأنه لا يزال هناك صراع بين الحكم بالقانون والحكم بالقيم الحضارية. وأدلة ذلك هي أنه على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أنكرت الولايات المتحدة وإسرائيل، من بين دول أخرى، قرارات المحكمة في الأمور التي تعنيهما، مثل استخدام الأسلحة النووية، والحق في تقويض سيادة نيكاراجوا، وفي حق بناء جدران حول الفلسطينيين، وغير ذلك[١١]. ولم يكن الأمر أنهما كانتا فوق القانون، ولكن أن القانون في أنظارهما يساء تطبيقه، اعتبارا لعامل الحضارة.

بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وصل تضارب الأفكار هذا حول أسس السيادة القومية إلى الذروة. في تلك النقطة من الزمن، تبنى كثير من الأمريكيين وجهة النظر التي تقول إن الحضارة مهددة بهجوم من البرابرة، وأن ما حدث في ١١ سبتمبر هو صراع للحضارات، صراع بين حضارة واحدة حقيقية، وحضارة بربرية مزيفة، وأنه في هذه الحالة، على الولايات المتحدة أن تخوض هذا الصراع وحدها وأن تفعل ذلك بأية طريقة تراها مناسبة، بصرف النظر عن القانون. وكما حدث في حالة الأمريكيين الأوائل، لن يطبق القانون في هذه الحالة. واعترض آخرون. كانوا يتخذون وجهة النظر بأن فكرة الإرهاب الإسلامي هي وسيلة للتحايل استخدمت للاحتفاظ بتبرير للتوجه الحضاري، ولتجنب حكم القانون، وللسماح بتشريعات قانون الطوارئ، وسياسة خارجية عسكرية، إن لم يكن الأمر "بيزنس كما هو المعتاد"[١٢]. وألقوا باللائمة على الولايات المتحدة لأنها أثارت اتجاهات استخدام العنف في العالم. وباختصار، لم يكن التوجه الحضاري يعمل جيدا كشكل من أشكال تعزيز العلاقات متعددة الأطراف، ولم يكن قادرا على التوسع كثيرا بما يتعدى الاحتفاظ بوحدة الأقوياء وترك موضوع فلسطين في حالة إهمال. فالمسألة، على الأقل، مسألة توازن. ومن الواضح أن الكثير من الحضارة أمر له تكاليفه أيضا؛ سوف يشعر بعض أهل النفوذ بأنهم مبعدون، وهؤلاء يفضلون حكم القانون، كما يفضلون، على مستوى معين، دولة فلسطينية مستقلة.

وفي نفس الوقت، فإن تقوية استخدام القانون أكثر من اللازم يتعارض مع تطور الرأسمالية – وعلى سبيل المثال، الرجال الجدد. ولكن، ولنفس السبب، سوف يؤدي إضعاف القانون أكثر من اللازم إلى الفشل في معالجة مشكلة التطهير العرقي للفلسطينيين، والمستمر بسبب الحضارة.

فإذا نظرنا إلى العلاقات متعددة الأطراف بطريقة أكثر إيجابية، فرغم أنها حتى الآن لم تمنح الحكم بالقانون أولوية ذاتية، فإن الحكم بالقانون يلعب دورا يكفي لوضع صمام تنظيمي على بعض ممارسات الماضي بالغة الوحشية والترويع. قد تكون الحروب اليوم أكثر تدميرا وإهلاكا، لكن الأعمال الوحشية بشكل عام مفتوحة أمام النقد أكثر مما كان الحال قبل ذلك في التاريخ. إن أكثر الأفعال رداءة وشرا في المراحل السابقة على العلاقات متعددة الأطراف وأوائل هذه المرحلة، والمتصلة بتجارة العبيد، وجرائم الإبادة العرقية التي ارتكبت في مرحلة الاستعمار، وهتلر وستالين، وبمعنى مختلف نوعا استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية، كل هذه الأفعال ينالها من الانتقاد اليوم أكثر مما كان في وقت ارتكابها. ويمكن أن نلحظ على مر القرن الماضي بعض التحرك ابتعادا عن مثل تلك الممارسات مع تقدم الحكم بالقانون. وفي وقتنا الحالي، يُنظر إلى استخدام الحرب والإبادة كحلول سياسية باعتبارها جرائم. ومن المؤسف أننا نجد في السنوات الأخيرة مكان هذه النظرة تصعيدا لعملية التطهير العرقي. وربما تعتبر هذه الجريمة، بشكل متزايد، هي كل ما يستطيع الحكام النجاة به من العقاب.

نادرا ما كان هذا هو الحال، فيما سبق. لقد استمر الموت والتخريب السكاني نتيجة تجارة العبيد على مدى فترة طويلة من الزمن، ولم يكن يبدو أن ذلك يؤثر في ضمائر الناس خارج أفريقيا حتى ظهور حركة الإلغائيين في القرن الثامن عشر، وحتى حينئذ، لم يكن يُنظر إلى تجارة العبيد باعتبارها جريمة إبادة. كان ذلك فقط لا يعتبر جزءا من القيم البريطانية. ورغم أن جرائم القتل الجماعية الهائلة

أثارت اشمئزازا قويا في أوقات مختلفة أثناء القرن التاسع عشر، فلم يحدث حتى القرن العشرين أن أخذ المفهوم وضعية نوع ما من الشر المطلق. حدث هذا التغير في التفكير على مدى فترة انتقالية طويلة. وأثناء تلك الفترة، خفت الإحساس بحدة وبشاعة أحداث من نوع اعتداء الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون على هنود الشيروكي لطردهم من أراضيهم والأحداث المأساوية المماثلة، وتدريجيا، أصبحت تعتبر "تجاوزات". وعلى المستوى الدولي، ربما كانت نقطة التحول هي القرار الذي اتخذ في البرلمان البلجيكي بأنه لم يعد من الممكن أن تكون دولة حرة وأن تنتحل مسئوليات سلطة استعمارية على دولة الكونجو البلجيكية، وبذلك خرجت الكونجو من أيدي العائلة المالكة في عام ١٩٠٨. ومنذ ذلك اليوم، ازداد التخفيف من حدة النمط القديم.

أما التطهير العرقي الذي يحدث في يومنا هذا فقد بدأ يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وحدث ذلك بطريقة جلية واضحة. والتطهير العرقي بالطبع ليس جديدا، ويشهد على ذلك تاريخ قديم للمذابح المنظمة، ولكن عند هذه النقطة كان هو الشيء – وأكرر هنا – الذي تستطيع الدول النجاة به من أي عقاب. حيث إنه بالوصول إلى هذه النقطة، كانت هيبة القانون الدولي وانتشار التحقيق الدولي الذي صاحب التطور المستمر للعلاقات متعددة الأطراف قد جعل من غير العملي ارتكاب برامج القتل المنظمة عن روية، والتي نربطها بالماضي. وحل محل ذلك عمليات من القتل والوحشية والتي تتم على فترات قصيرة مروعة وعلى نطاق صغير. وكان هذا هو النظام الجديد للتطهير العرقي. إن ما حدث منذ عام ٢٠٠٣، للبوسنيين، والرونديين، والعراقيين، يعكس هذا التغيير في شكل التطهير العرقي.

بداية من ١٩٤٨، أصبحت جريمتا الإبادة الجماعية والتطهير العرقي تُعرفان تحت عنوان جرائم ضد الإنسانية، وتحول القضايا من هذا النوع إلى المحكمة

الجنائية الدولية، وهكذا على سبيل المثال في العقد السابق وجهت اتهامات ضد أفراد من الصربيين والروانديين من بين آخرين بارتكاب جرائم إبادة جماعية وحوكموا أمام هذه المحكمة. ومنذ سنوات قليلة، نجا الجنرال شارون بشق الأنفس من محاكمته بسبب المذابح التي ارتكبها في صبرا وشاتيلا. وهكذا، رغم أنه لا شك في أن نفس النزوع لقتل وتشويه أعداء المرء موجود كما هو في السابق، فإن الحكام عند هذه النقطة يخشون التورط بدرجة تضعهم موضع التحقيق. ويمكن استخلاص أدلة من كيف ترتكب مثل هذه الجرائم حاليا. بالنسبة للصربيين، كانت مذبحة البوسنيين في التسعينيات قد حُسبت كشيء ينبغي ارتكابه بسرعة كبيرة، بينما في رواندا، بدت حساباتهم تشير إلى أن ثمة بعض الوقت سوف يمر قبل أن ينتبه العالم، لأن الضحايا أفريقيون. من الواضح أنه لا الصرب ولا الروانديين، ولا الفرنسيين الذين يدعمون الروانديين، كانوا يريدون اعتبارهم مرتكبي جرائم إبادة. وعندما واجهوا هذا الاتهام، لم يحاولوا تبرير أفعال التطهير العرقي بأنهم يحملون مشعل الحضارة، أو أن القدر التاريخي إلى جانبهم، كما فعل النازيون والمستعمرون من قبل. وربما يمكن أن نعتبر هذه علامة تبعث الأمل، على عكس الظاهر، في أن القانون الدولي لديه بالفعل إمكانات تفعيل متزايدة. وعلى أقل تقدير، من المؤكد أن هناك إمكانية متزايدة للمقاضاة. إن الحكام الذين يفكرون في جرائم كبرى اليوم عليهم أن يشعروا بالقلق، ليس فقط على مستقبل بلادهم، ولكن لأول مرة منذ زمن طويل أن يفكروا في مستقبلهم نفسه أيضا[١٣]. وقد نستنتج أنه رغم الأهمية التي تضفى على دور الحضارة، خاصة من جانب الدول الرأسمالية، ورغم اللجوء إلى الحكم بقانون الطوارئ، فإن التاريخ الحديث للعلاقات متعددة الأطراف شهد أيضا نمو حكم القانون مدعوما جزئيا بلا شك بالقوة المتنامية للطبقات الحاكمة في العالم الثالث، وهي نقطة سنتناولها الآن[١٤].

ومع انتشار السوق في القرن التاسع عشر، أصبحت السلطة بين أهل النفوذ أكثر تشتتا. فإذا كان لحكام العالم الثالث أن يعززوا من النظام العالمي الجديد، فمن الممكن أن يطلبوا أشياء في المقابل. وفي الواقع، أفاد الحكم بالقانون كلغة يمكن من خلالها تحقيق أنواع معينة من المطالب. وهذه النقطة ظاهرة بشكل روتيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المنظمات شبه الحكومية، وفي حركة عدم الانحياز، وحتى في البنك الدولي. وفيما سبق، في القرن التاسع عشر، كانت سلطة الطبقة الحاكمة في العالم الثالث -إن كان لنا أن نعمم- مجرد سلطة محلية، بمعنى أنها كانت أقل توجها نحو القانون الدولي. ولكن في عصر العلاقات متعددة الأطراف تغير هذا الأمر(١٥).

. وربما ليس من المدهش أن نجد أيضا أن هذا النمو في سلطة العالم الثالث كان دائما أمرا ذا أهمية للعالم الأول. وعلينا فقط أن نتذكر الخطاب السياسي الأمريكي حول الأمم المتحدة. فهو خطاب ملتهب الحماسة حتى إنه أقرب إلى انتقاد الحكم بالقانون الدولي نفسه. وبالنسبة لكثير من المؤسسة الأمريكية، يبدو ألا شيء مما أنجزته الأمم المتحدة في أي وقت يمكن معادلته بأي شيء. ومن المؤكد، أنه لا يمكن مقارنته بما أحرزته الولايات المتحدة باحتلال اليابان وألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية. معظم الانتقادات الأمريكية للأمم المتحدة موجهة إلى الجمعية العامة، حيث بالطبع يمكن أن تجد أكبر كثافة لتمثيل العالم الثالث وبالتالي أكبر اهتمام بالحقوق السياسية. ولبعض الوقت، كانت الحكومات الأمريكية تطالب بتعديل الجمعية العامة. وليس من النادر أن هذه المطالبات كانت مصحوبة بتهديدات اقتصادية، ومقاطعات (مثل مقاطعة اليونسكو)، وبإصرار من حين لآخر على حاجة الأمم المتحدة لتقوية مجلس الأمن كدعامة ضد الجمعية العامة. وبالطبع، في الجمعية العامة، وضع العالم الثالث الولايات المتحدة موضع الدفاع مرات عديدة، وهذا لا شك يفسر موقف الولايات المتحدة(١٦). وبشكل عام، رغم

بعض التقدم في مجال القانون، يمكن رؤية أن العلاقات متعددة الأطراف تعاني من مشكلات. ويبدو أنها، من جوانب معينة، ضحية نجاحها، وهي نقطة لا بد أن نتوجه إليها الآن.

العلاقات متعددة الأطراف، والتراكم الأوّلي، والرجال الجدد

ونلتفت الآن لموضوع الثروة، وخاصة الثروة التي راكمها الأثرياء من أهل النفوذ في عصر العلاقات متعددة الأطراف، مع التركيز على الثروة التي جُمعت من التراكم الأولي، وهو الجانب المربح حقا من الرأسمالية. وبداية من الطبيعي أن يقابلنا موضوع المنهج مرة أخرى. جاء نمو الثروة، بالنسبة لليبرالية، عقب كدح مخلص. والتراكم الأولي ببساطة هو مثال للفساد. والفساد، عند الليبراليين، ليس جزءا من الاقتصاد الحقيقي. إنه بند "النثريات" لكل شيء بدءا من ارتكاب الأعمال الإجرامية حتى السعي للمصالح القومية، ويختلط بالكثير من الأشياء الأخرى. هذا الغموض المفرط له تفسيراته وتبريراته، ولكنه عقبة للمزيد من التطور في ميدان دراسة تاريخ العالم، عقبة تتعلق بدراسة السلطة والنفوذ والثراء.

وأجادل هنا بأننا لو قمنا بتصنيف الأفراد والمنظمات بناء على ما يفعلونه دون الإشارة إلى السياق أو معنى تلك الأفعال، فسوف يفشل المرء، من منظور علمي، في فهم تلك الأفعال فهما صحيحا. إن ارتكاب عمل غير قانوني يستخدم الإرهاب في خدمة الرأسمالية العالمية لا يقبل المقارنة بمنظمة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك Basque، والتي تروِّع رجال الشرطة الإسبان. كلاهما يقتل الناس، لكنها ليست نفس الجريمة. في مثل هذه الأمور، لم تعد الفلسفة الوضعية الليبرالية تكفي كمنهج مفيد.

ويمكن توضيح هذا المأزق أيضا عند مواصلة البحث في موضوع مثل اعتماد العلاقات متعددة الأطراف على التراكم الأولي. فالمرجح في معظم الأحوال أن الباحث الذي يعتنق المذهب الوضعي لن يلاحظ هذا الموضوع. تعتمد العلاقات متعددة الأطراف على التراكم الأولي، ولكن كيف يمكن بيان ذلك وتوضيحه لإقناع باحث وضعي؟ إن تعبير التبادل غير المتكافئ لا "يوضحه"؛ إنما هو استدلال يستنتجه المرء أو على الأقل يمكن أن يستنتجه. إذا بحثنا عن أعمال حكام سهّلوا التراكم الأولي، فقد نجد روايات قليلة عن الملك ليوبولد والكونجو، أو شيئا عن زراعات "القطع والحرق"، ولكن حتى هنا لا يوجد مصدر أو مجموعة من المصادر يمكن أن تشبع باحثا تجريبيا. فإذا كنا نبحث عن أعمال تتصل بهؤلاء الأفراد الذين تورطوا في "التبادل غير المتكافئ"، وهو حتى الآن الجزء الأكبر من التراكم الأولي، ليس من المدهش مرة أخرى أننا لن نجد عملا بحثيا يمكن الاعتماد عليه. معظم الدراسات الأكاديمية تفترض أنه اليوم على الأقل لا يوجد شيء اسمه تراكم، وأنه أيا كان ما يمكن أن نعتبره تراكما، من الأفضل أن يوضع ضمن إما علاقات العمل الطبيعية، وإما الفساد، هذا أو ذاك، ومن المؤكد أنه لا يمكن وضع الاثنين معا في نفس الوقت. بعض البلدان في العالم الثالث على سبيل المثال تتسم بالفساد، وبعض الأفراد المجرمين يفعلون ما يفعلون ويفلتون من العقاب لأنهم فاسدون. ورغم أن هذه النقطة قد تكون دقيقة، فإنها كملاحظة لا تلقي الكثير من الضوء على الصورة الأكبر التي يكون فيها التراكم الأولي، أي تقديم خدمات غير قانونية للرأسمالية العالمية، موجودا ولكن من النادر تعريفه بهذه المصطلحات.

ربما تكون الطريقة المناسبة للاستمرار في هذا السياق هي البرهنة بمثال أو اثنين على أن الفساد والتراكم ليسا نفس الشيء، وأن التناول الليبرالي مخطئ في الخلط بين الاثنين. ولدراسة التراكم الأولي على نحو أكثر كفاءة، كما أوضحنا تماما فيما سبق، ينبغي التركيز على الأنشطة التي انغمس فيها الرجال الجدد، حيث

إنهم المجموعة التي تمثل التراكم الأولي بامتياز. بعض أمثلة الاستخدامات الصحيحة والخطأ لهذه المصطلحات مرتبة في هذه النقطة.

وصولا إلى هذه الغاية، دعونا نبدأ بمثال يصور سوء استخدام تعبير "فساد"، والذي في هذه الحالة يختلط مع السعي للمنافع القومية. ولكي نفعل ذلك، دعونا نلتفت مرة أخرى إلى التاريخ المصري، ومصر دائما في الدراسات الغربية هي النموذج المقرر لبلد مناقض للغرب الأمين الصادق – بما يعني، أنها بلد شرقي فاسد. وعندما نتأمل صورتين موجزتين معروفتين جيدا، نخرج مقتنعين بأن ما يجده المرء سواء في الفترة الاستعمارية وبعدها ربما يكون الأكثر دقة أن نصفه كصراع للمصالح بين إنجلترا ومصر، كما تعكسه الدراسات الأكاديمية، ويعكسه استخدام تعبير "الفساد" في هذه الحالة.

ربما يكون النظر إلى القيادة المصرية في الحرب العالمية الثانية ودوافع سياستها الخارجية منطقة جيدة لمحاولة أن نجد ما نبحث عنه. تعتبر الحرب العالمية الثانية بالنسبة لكثير من المؤرخين اللحظة التي تحدد عالمنا المعاصر، ومصر لها مكانها في هذا التاريخ، ويرسم مختلف المؤرخين صورتها في معظم الأوقات باستخدام نمط الاستبداد الشرقي لتعزيز السلبية المفترضة للحاكم، وفساده، أو ما هو أسوأ، عدم اكتراثه أو عدم إدراكه للأحداث العظيمة التي تحدث حوله. وترسم صورة الملك فاروق في الكثير من الأعمال الأكاديمية وكأنه يقول "ارشوني إن كنت تريدني أن أحارب ألمانيا".

وعندما نتأمل ذلك بطريقة أقل في توجهنا الاستشراقي، يمكن أن نرسم من هذه الرواية شيئا مختلفا تماما بالنسبة للدوافع الحقيقية للحاكم في ذلك الوقت. فالأمر أكثر كثيرا من مجرد كسب شخصي غير مشروع. لقد اتبعت مصر منهج "الطريق الإيطالي" في السيطرة السياسية. وكان الاحتفاظ بالاستقرار يتم بوضع مصالح

الطبقة العاملة في الشمال ضد مصالح الفلاحين في الجنوب. كانت الطبقة الحاكمة تتكون من جناحين ينتمي كل منهما لإحدى المنطقتين. والأمر الذي يبدو واضحا من سجل البحث الأكاديمي هو أن كلا الجناحين للطبقة الحاكمة كان يناور لإحراز أهدافه طوال تلك الفترة في التاريخ. كان جناح الصعيد المصري يمثله الحكم الملكي بدرجة متزايدة، وكان يحاول أن يظل محالفا للدولة الاستعمارية لكي يقاوم الحركة الوطنية، والتي كان يتركز أغلبها في الدلتا. كانت الدلتا، أو الشمال، هي المنطقة الأكثر تطورا ومركز القومية المصرية، وهي نقطة كان البريطانيون مدركين تماما لها. ولهذا، فليس من المدهش أن نجد أن السلطة الاستعمارية حتى في أكثر أيامها ضعفا كانت تحاول إبطاء هذا التطور وتلك المشاعر القومية عن طريق تأييد وإطالة أمد إقطاع جنوبي وحكم ملكي بالتواطؤ مع العائلة الحاكمة، أحفاد محمد علي. وشكلت الحرب لحظة غريبة عندما كان البريطانيون بحاجة لمزيد من الدعم الواسع من مصر، ولهذا اتجهوا إلى أعضاء الحركة الوطنية.

وفي كتاب جديد من النوع الذي أنتقده لاعتماده على فكرة الفساد الشرقي ولاتجاهه الليبرالي عموما، لم يفكر المؤلف أبدا في دور القوى المحركة من النوع المشار إليه هنا، واعتباراته للمصالح القومية أقل كثيرا، ويذكر بكل بساطة أن المصالح الحربية البريطانية في قتال روميل كانت باستمرار تتعرض للخطر بسبب الطبيعة الفاسدة للسياسات المصرية. ومن أجل تعبئة مصر، اضطرت بريطانيا للتركيز على جعل الملك يقبل حزب الوفد، أي الحزب الوطني المصري، المعارض للحزب المؤيد له. وعندما ننظر إلى الأمر من وجهة نظر مصرية، نجد أن الملك فاروق كانت لديه بالطبع أجندته الخاصة. كان لديه أساس معين يجعله يتردد في الاتجاه إلى حزب الوفد لتشكيل حكومة. كان يرى أن مشاركة مصر في الحرب تهديد لوضعه الخاص، والحق أن ذلك يذكرنا بقوة بالمشاركة المصرية في الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحركة الوطنية بتهميش الملك، وجعلت البلاد

تتقدم في اتجاه المطالبة بمزيد من الاستقلال[١٧]. هذا التفسير لا يبدو توجها شرقيا فاسدا، إنما الأغلب أن يكون جزءا من النضال الجاري في هذا النمط السياسي للسيطرة، أي "الطريق الإيطالي". ولا تنفي هذه الفكرة وجود الفساد كما يعرفه الليبراليون، ولكنها أيضا لا تبالغ في احتساب مداه وتأثيره.

حتى في السبعينيات وما بعدها، عندما نصل إلى عصر الليبرالية الجديدة، ومع إلغاء الملكية المدعومة من بريطانيا في ١٩٥٢، وعندما كان البلد تحت قيادة الرئيس شديد التأييد للغرب، أنور السادات، كانت فرضية الفساد لا تزال بارزة صامدة في الدراسات الأكاديمية المألوفة، وكأنها كانت من الخصائص المستقرة لأي شيء مصري. في تلك الفترة، بدأ رجال الأعمال المصريون يؤثرون على المال في قلب السوق العالمي، ولا شك أن هذا كان يختص بالحشد والضغط والتسييس المعتاد. وهكذا، على سبيل المثال، استطاع محمد فايد أن يمتلك هارودز في لندن، وامتلك رامي لكح صحيفة فرانس سوار، ومؤسسة لافاييت للنشر. ومن أجل الأسباب التي اقترحت بالفعل، كان الامتلاك المصري لهذه المؤسسات مثار جدل، على الأقل في الصحافة الأوروبية، التي قدمت شكلا من الجدل يوحي ضمنا بأن هناك صورة مصرية مختلفة من الفساد وصلت إلى لندن وباريس، وأن المصريين بشكل ما يجلبون أساليب فسادهم الشرقي الخطيرة وغير المرغوبة معهم[١٨].

فماذا عن التراكم الأولي؟. وكيف يجري تفسيره خطأ على أنه فساد؟. دعونا الآن نضع جانبا المناقشة الخاصة بالسعي المصري لتحقيق المصالح القومية، ونلتفت إلى هذا الموضوع. في البداية من الممكن أن نتذكر أنه في السابق كان هناك زعم بأنه منذ القرن السادس عشر لعب الرجال الجدد دورا شديد البروز والفاعلية في الرأسمالية. أيا كانت القومية التي ينتمون إليها، فقد عملوا على توسيع السوق مقابل المكافآت والمزايا التي سوف يحصلون عليها. ومن أجل هذه الغاية،

دخلوا في أنشطة تجنبها الآخرون، وعندما كانوا يشعرون بعدم الرضا عما يتلقونه في المقابل، كانوا يغيرون ولاءاتهم ويأخذون بثأرهم؛ وهناك مصطلح معاصر لهذا التغيير، والذي يتحرك مقدما إلى عصر طالبان، وشركة هاليبرتون لخدمات الطاقة Halliburton، والقاعدة، وشركة المرتزقة بلاك ووتر Blackwater، والمصطلح هو: الضربة الارتدادية *blowback*. ولكن تلك هي الاحتياجات المعقدة لذوي النفوذ اليوم، وهناك لاعبون كثيرون آخرون، وصيغ كثيرة مختلفة من نفس اللعبة.

وهكذا، إذا كان لنا أن نعمم، فمن هم الرجال الجدد اليوم؟. كما في تاريخ العصر الحديث المبكر، كذلك اليوم، هناك البعض غربيون، والبعض من العالم الثالث. واليوم يتراوح هؤلاء من مندوبي بيع السندات عالية المخاطر، والمضاربين في سوق المال، والمقاولين ورجال الأعمال من مختلف الأنواع، والإرهابيين، والمافيا، والقراصنة، والقادة العسكريين سادة الحروب، والجنود المرتزقة، وتجار السلاح، وإرهابيِّ المخدرات، إلخ. اجتماعيا، يتراوحون من الأرستقراطيين إلى الطبقات الدنيا، ولا يزالون اليوم يتلقون المزيد من الانتباه في وسائل الإعلام الجماهيرية أكثر من الكتابات الأكاديمية. وربما إن كان المؤرخون يرون الصلة بين الرأسمالية والتراكم الأولي أكثر مركزية، لكان من الممكن أن نأخذ النقطة التي أطرحها هنا عن تفسير النشاط القانوني والنشاط غير القانوني كشيء مسلَّم به، ولكانت التفاصيل معروفة بشكل أفضل. ولكن المؤرخين لا يرون الصلة لأنه ما أن وصلت الرأسمالية مع الثورة الصناعية للقرن الثامن عشر، لم يكن أحد يفكر في أن التراكم موجود أصلا، بل الأكثر أنه يمكن أن يلعب دورا مهما. ونتيجة لذلك فلا يزال معظم المؤرخين الذين يسيرون على خطى المنهج الهيجلي يرون أن الرأسمالية في الأساس، وعلى مستوى التعامل اليومي، شرعية وأخلاقية، وأن الفساد والتراكم الأولي، إن كان لهما وجود، فهما ابتعاد عن الرأسمالية. ومن ثم

يمكن للمرء أن يتساءل: مع وضع هذه المزاعم في الاعتبار، هل يمكن للتاريخ أن يدرس الرأسمالية دراسة فعلية؟

فإذا نظرنا إلى تاريخ العالم من وجهة نظر أطروحة صعود ذوي النفوذ، سنجد مساهمة التراكم الأولي في نمو السوق العالمي الحديث أمرا مباشرا وواضح المعالم. فلكي ينمو السوق، لابد أن يسمح بالنهب. وعليه أيضا أن يمد بكل الخدمات الممكنة التي يوجد زبون لها، وبناء عليه، ينبغي أن يكافأ حتى أولئك الأفراد الذين يعملون على هامش القانون لو قدموا الخدمات المطلوبة. وهكذا، لو أن بنود القانون القومي وكذلك اهتمامات المستثمرين بصورة الشركة، تضع حدودا حول أعمال البنوك والمؤسسات النظامية، فسوف تكون ثمة حاجة لطريقة تلتف حول مثل هذه العقبات – وهناك طريقة بالفعل. يبدو أن هذا الخط من البحث يستطيع تقديم الكثير. على سبيل المثال، سوف يفسر كيف أن الرأسمالية الحديثة تجنبت الركود؟. وكيف استطاعت أن تستمر في التطور؟. وسوف يفسر كذلك كيف تستمر الرأسمالية في اجتذاب المواهب، وأن تعمل، كما هو الحال، بدرجة من الجدارة لفئة معينة من الأفراد؟

ورغم أن هذا التأويل يشتّم منه مؤرخو اليوم نظرة تعديلية، فيمكن أن نكتشف أن الحال لن يكون كذلك، بالنسبة لمتخصص في علم الجريمة، خاصة لو كان متمكنا من الفكر الجاري حاليا حول "الجريمة المنظمة"، أو الجريمة العابرة للقومية. هذا الميدان من علم الجريمة يستطيع أن يكون وجهة يتجه إليها المؤرخون لمساعدتهم في التمييز بين التراكم الأولي والفساد. في دراسة حديثة نُشرت حول معنى "الجريمة المنظمة"، يؤكد المؤلف، وهو متخصص في علم الجريمة، أن "تاريخ الجريمة الحقيقي" أو الفساد الحقيقي، كان دائما مرتبطا بتاريخ النخبة السياسية. ومصطلح مثل "الجريمة المنظمة" هو تعبير مزيف، جزء من منهج نشأ لدراسة الجريمة في الولايات المتحدة، ثم تبناه الباحثون الأكاديميون في جميع أنحاء العالم دون نظرة انتقادية متفحصة. هذا المنهج اعتبر أن جرائم معينة، أو بعض

أشكال الفساد، هي من فعل الأجانب، وعادة أجانب من مناطق متخلفة، كما في الولايات المتحدة تجري مثل هذه الأنشطة على أيدي المافيا الصقلية (نسبة إلى جزيرة صقلية). نشأت فكرة إطلاق تعبير الجريمة "المنظمة" على ذلك في القرن التاسع عشر، وما فعله هذا التصنيف هو التغطية على حقيقة أن معظم الجرائم المنظمة كانت دائما في الحقيقة منفذة بأيدي أفراد في الحكومة أو لهم مكانة عالية في المجتمع أو في النظام العالمي، وليس بأيدي المهاجرين المهمشين. إن الذين لديهم الوسائل لتنفيذ جرائم معقدة وعلى مدى واسع بنجاح، لن يكونوا سوى أعضاء متورطين من الداخل. وفائدة إلقاء الملامة لارتكاب الجرائم في أمريكا على الصقليين، إلى جانب إخفاء هذه الحقيقة، هي أنها تفيد تطور الدولة البوليسية للتحكم في الأقليات، وهو أمر لن يكون من السهل تبريره بغير ذلك، اعتبارا لوجود الدستور[١٩]. هذا الزعم حول الاقتصاد السياسي للفساد منتشر بشدة أكثر مما هو مطلوب هنا. والنقطة التي أريد أن أوضحها هي أن تحليل التراكم الأولي بمتابعة أعمال مثل هؤلاء الباحثين من المحتمل ألا يكون جزءا من الاتجاه السائد في التاريخ حتى يحدث أن يتغير المنهج في هذا الأخير.

من الممكن رغم ذلك أن نقوم بتصوير ما يمكن أن يصبح متاحا للمؤرخين عند التفكير في فئة حقيقية ما من الجريمة عبر القومية بمزيد من التفاصيل. وتأتي القرصنة إلى الذهن. بالطبع، القرصنة أيضا موضوع بحثه مؤرخو العالم طويلا وبالتالي فهو موضوع مألوف تماما. وفي نظر معظم المؤرخين، ما يجده المرء هو أن مفهوم القرصنة، مثل مفهوم "الشرق" أو الفساد بشكل عام، هو شيء يقوم بدور الغلاف حول فكرة "المعتاد لدى الغرب". وبعبارة أخرى، ليس لها أية علاقة بالاقتصاد المصرَّح به رسميا أكثر من علاقة التراكم الأولي بهذا الاقتصاد الرسمي. وبالتباين مع رؤية المؤرخين، يعتقد عدد من المتخصصين في علم الجريمة وأساتذة القانون أن القرصنة ظاهرة لها وظيفتها الداخلية الخاصة وروابطها بهياكل القوى العالمية، وأكثر من ذلك.

وبمتابعة أعمالهم، يكتشف المرء أن القرصنة هي في الواقع جزء معترف به من الاقتصاد الدولي. وتفسر القرصنة كيف يتم تبادل اليورانيوم والبترول وكيف أن بعض المناطق أكثر أمنا من مناطق أخرى، وبالتالي يؤثر على الازدهار والرخاء في مناطق كاملة. ورغم أن القراصنة، بالطبع، ليسوا كلهم رجالاً جددًا منغمسين في التراكم الأولي، فسوف تكون القرصنة وجهة منطقية للبحث فيها ولنجد عددا منهم على الأقل. ولكن لفعل ذلك بكفاءة، لابد أن يصبح تعريف القرصنة متطورا حسب آخر صيحة مع مفهوم المرء عن الرأسمالية. على سبيل المثال، يشكو كاتب مقال حديث حول قانون الإبحار من أن ظاهرة القرصنة كما هي موجودة اليوم في القانون، وفي الفهم العام، لا تزال هي الظاهرة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحر والذي صدر في عام ١٩٨٢، والذي كُتب بنظرة إلى الماضي. هذه المقاربة التي عفا عليها الزمن مثيرة للجدل. فالقرصنة جزء من بنية الحياة في يومنا هذا؛ وليست شيئا من الماضي. وهكذا فإن موضوعات مثل القرصنة بحاجة مستمرة لإعادة التعريف. ويذكر الكاتب أن التعريف في عام ١٩٨٢ يشدد على الجرائم في أعالي البحار* ضد السفن والطائرات. ولكن هناك أشكالاً جديدة من القرصنة، أشكالاً لم يتم تعريفها بعد في القانون – وعلى سبيل المثال، حيثما يختص الأمر بشن هجوم على ميناء، وليس فقط هجوم قراصنة في أعالي البحار[٢٠]. ولكن بالنسبة لمن يكتب تاريخ العالم، خاصة بالنسبة لشخص يهتم بالمركزية الأوروبية، من المهم أن القرصنة لا تزال تُدرَّس عادة فقط كفساد ونادرا ما تدرَّس كنشاط اقتصادي ذي معنى، على الأقل من جانب المؤرخين؛ وبعبارة أخرى، إنها خارج التاريخ. والنتيجة هي أن المرء فيما يبدو لا يتجاوز أبدا منهج صعود الغرب، حيث إن الغرب لديه معظم الاقتصاد الموضوع تحت تعريف الاقتصاد المشروع.

كان اثنان من المختصيين الإنجليز في علم الجريمة يبحثان مصطلح "الجريمة المنظمة العابرة للقومية"، وهو مصطلح مماثل إلى حد ما لكلمة "قرصنة"، ووجدا أن مجلس التصنيف الأوروبي للجريمة المنظمة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣، صوَّر الجريمة المنظمة كجزء من السياسة وكجزء من الاقتصاد، ولكن ليس كجزء من المجتمع بأي معنى ذي مغزى. ووجدا أن هذا الوضع غير مقبول منطقيا. ويشيران إلى أن التحليل الأكاديمي للجريمة كان بشكل متزايد يركز على كيفية ارتكاب للجرائم في الواقع والفرق الذي تحدثه باعتبار ذلك مضادا لما يُفترض أنه لا أخلاقية المجرم. هذا الإطار العملي يؤدي في التطبيق إلى رفض فكرة سوق شرعي واحد تتغلغل فيه عناصر إجرامية، وتحبيذا لفكرة وجود طيف من الأسواق المختلفة ولكن بينها اعتماد متبادل[٢١]. والتشديد في هذا العمل الأحدث في علم الجريمة على الطريقة التي ترتكب بها الجرائم والغاية منها يظهر أنه يناسب مناقشتنا حول الرجال الجدد، الأفراد الذين كانوا في السنوات السابقة كثيرا ما يرفعون إلى درجة البطولة إذا عاشوا ليرووا قصة مساهماتهم ولكن غالبا كانوا ينتهون بالشنق أو السجن. ولا تزال نفس الحالة سائدة اليوم. فكثير من المشاركين في اللعبة اليوم، يعملون لبلدان مثل الولايات المتحدة، ليس من المؤكد إن كانوا سيذهبون إلى السجن عقابا على جرائمهم أم يتخلون عن مواقعهم كأبطال في مجتمعاتهم. كلا الأمرين محتمل.

ومن بين الأنواع المعروفة جيدا للتراكم الأولي اليوم التبادل غير المتكافئ، والقرصنة، وإرهاب تجارة المخدرات، وغير ذلك من أشكال التجارة الخارجة عن القانون. ولكن هناك أيضا أنواعًا أخرى، ويبدو أنها في عصر الليبرالية الجديدة، تكتسب مكانة صاعدة بالفعل. وتشمل هذه الأشكال منظمات الخدمة العابرة للقومية، وأخيرا يكتسب مصطلح "العابر للقومية" دقة كان يفتقدها في استخدام الليبراليين الجدد. هذه المنظمات بالتعريف منظمات إجرامية. وهي فقط منظمات "إجرامية"

من المحتمل أن تكون عابرة للقومية، حيث من المحتمل أن تخضع منظمات أخرى من نفس النوع لبند أو آخر من القوانين القومية. ويمكن أن نتأمل بعض الأمثلة على أنشطة هذه المنظمات الإجرامية عبر القومية، لزيادة التعبير عن الحاجة إلى أن يميِّز المؤرخون بين الفساد والتراكم الأولي، دون تناقض مع القول بأن التراكم الأولي قد يرتبط بالفساد. المثال الأول هو بنك الاعتماد والتجارة الدولي (Bank of Credit and Commerce International [BCCI]) ؛ والثاني هو تنظيم "القاعدة". اختيار هاتين المنظمتين وليس المنظمات التي قادت إلى فضائح صناديق الادخار والقروض في الولايات المتحدة، والأفراد المتورطين في فساد البنوك في أوروبا، أو عباقرة السندات الخردة، أو السندات عالية المخاطر، هو مجرد اختيار، يعطي تميزا لأهمية انتقال السوق إلى آسيا وإلى تقنيات جديدة عبر الاستخدام المبدع لمؤسسات موجودة بالفعل داخل السوق الأمريكية-الأوروبية.

تأسس بنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٧٢ في باكستان برأسمال قدمه الشيخ زايد حاكم أبو ظبي، وبنك أمريكا، والمخابرات الأمريكية. ووسع البنك الفكرة السائدة من إنشائه، أي فكرة بنك يؤدي خدمات متكاملة، ليشمل غسيل الأموال، والرشوة، ودعم الإرهاب، وتجارة السلاح، والتهريب، وأنشطة عديدة أخرى. في عام ١٩٩١ قام بنك إنجلترا بإغلاق فرع بنك الاعتماد والتجارة الدولي؛ واستمرت القضايا ترفع ضد من كانوا يضمنون هذا البنك حتى وقت قريب. وتأثر السياسيون حول العالم بسقوط البنك، كما تأثر كثيرون آخرون بالطبع، وفقد البعض مدخراتهم في عمليات التسويق الهرمي(*). واختفى مبلغ ٣٥٨ مليون دولار من بنك

(*) التسويق الهرمي أو مشروع الاحتيال الهرمي pyramid schemes: هو نموذج عمل يبدأ بشخص أو شركة يتلخص عملها في إقناع الشخص بالاشتراك أو المساهمة بمبلغ مالي مع الوعد بتقديم خدمات أو ربح رمزي إن استطاع إقناع آخرين بالاشتراك بعده، وكلما زادت طبقات=

فيصل الإسلامي في مصر بهذه الطريقة(٢٢). كانت المعاملات الداخلية في بنك الاعتماد والتجارة الدولي ذات شكل احترافي. في وقت خلال السبعينيات، دخلت مصر في عملية شراء ست طائرات من مؤسسة ماك دونيل دوجلاس McDonnell Douglas Corporation، عندما تحركت شركة بوينج، واستطاعت الحصول على مقدم ٩٠ مليون دولار من الشيخ زايد لنقل الصفقة إليها. وتم الأمر. كان السياسيون في الولايات المتحدة على جانبي الجناحين الحكومي والمعارضة متورطين بشدة في بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وكان جيمس آر. باث James R. Bath، الصديق القريب من بوش، عضوا في مجلس مديري البنك. جيمي كارتر، وبرت لانس، ومارك ريتش، كانت لهم صلات بالبنك أيضا، وكذلك كثيرون آخرون. وهكذا، عندما بدأ السيناتور جون كيري التحقيق في البنك، قابل الكثير من العقبات حتى قرر في النهاية أن يطلب المساعدة من المدعي العام في نيويورك، روبرت مورجنتاو Robert Morgenthau. فكيف استطاع مورجنتاو النجاح في إلقاء الضوء على الموضوع وتحويله إلى "فضيحة" بينما فشل كيري؟ وفقا لتحليل حديث، بحلول أواخر الثمانينيات، كان بنك الاعتماد والتجارة الدولي قد عاش فترة طالت بعد انتهاء الفائدة منه ولهذا من المحتمل أن بعض ضامنيه الأساسيين قد تخلوا عنه. هذا الفقدان للحماية هو الذي أتاح ظهور "الفضيحة". كان ما تكشف عنه تحقيق نوريجا بخصوص بنك الاعتماد والتجارة الدولي من الممكن أن يتسبب في إحراج بوش الأب، الذي كان في ذلك الوقت رئيس المخابرات الأمريكية. رفع هذا الكشف من احتمال ضرورة إغلاق هذا البنك. وفقد البنك المزيد من الدعم عندما انكشف تورطه في عملية غسيل أموال في فلوريدا، وأكثر من ذلك بنهاية الحرب

=المشتركين حصل الأول على عمولات أكثر. ولا يقوم هذا المشروع بالاستثمار أو البيع أو الشراء لأي منتجات أو بضائع حقيقية. ومشاريع الاحتيال الهرمي موجودة بأشكال عديدة، وهي غير قانونية في الكثير من الدول. [عن الويكيبيديا – المترجمة]

الأفغانية، التي كان لاعبا أساسيا فيها، وحتى أكثر وأكثر عندما بدأت أهمية باكستان تخبو لدى الدول الكبرى. ومن الممكن أن نضيف أيضا إلى هذه الأحداث نهاية صفقات إيران-كونترا Iran-Contra (أو إيران جيت) التي كان البنك شريكا فيها أيضا(٢٣). ولا تزال تظهر من وقت لآخر الإشارات إلى أيام مجده عندما استطاع التجارة حتى في الأسرار النووية.

ودعونا نتجه إلى منظمة القاعدة. رغم أن القاعدة ليست مماثلة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، فهي أيضا صناعة متعددة الأدوار، لتقديم خدمات عبر قومية، ومع أنها تختلف بالطبع عن بنك الاعتماد والتجارة الدولي، فهي لا تقدم نفس نوع الخدمات ولا تعمل بنفس الطريقة. تعمل القاعدة مع وحدات تابعة عديدة ومع من يتعاطفون معها، كل منهم يعمل في سياقه الخاص، بينما كان بنك الاعتماد والتجارة الدولي أصغر كثيرا في الحجم، وأقرب إلى الأعمال التقليدية. صعدت القاعدة في أواخر الثمانينيات تحت قيادة رجل الأعمال السعودي بن لادن في سياق حرب الولايات المتحدة على أفغانستان، والتي كان العديد من رجالاتها الأصليين على علاقة بها، واستطاعت عبر السنين أن تعمل في عدد من البلدان وأن يكون لها روابط في عدد أكبر. وبعبارة أخرى، نشأت القاعدة في ظل الإمبراطورية الأمريكية. ومثل بنك الاعتماد والتجارة الدولي، اعتمد صعودها وسقوطها على من يضمنون ويحمون وجودها.

ويمكن أن نذكر من منجزات منظمة القاعدة، من بين أشياء أخرى، اتخاذ وتعديل طريقة تقليدية لنقل النقود حول العالم، بحيث لا يمكن تتبعها، دون الإشارة إلى مؤسسات السوق الغربية (ما أُطلق عليه نظام "الحوالة")، وقدرتها على إنجاز أهداف استثمارية بوسائل من الصعب للغاية تتبعها، واستخدامها للإرهاب كأسلوب للحرب أتى ثماره لعدة سنوات. كل هذه "المآثر" تتطلب المزيد من الدراسة، فمن

الواضح أن التشخيص المصطلح عليه للقاعدة باعتبارها منظمة "فاشية إسلامية" لا يصل بنا إلى أية فائدة. وسيكون وصفها بأنها منظمة عبر قومية أكثر دقة.

وحقيقة فشل الهجوم ضد بن لادن في أفغانستان في أوائل القرن الحادى والعشرين على أيدي القوات الخاصة للولايات المتحدة، مما أتاح له الهروب، توحي بأن الصناعات متعددة الأدوار لتقديم خدمات عبر قومية مثل القاعدة لا يزال لها مؤيدون اليوم كما حدث في أيام بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وعند هذه النقطة، لا نستطيع فقط إلا التخمين لمعرفة من، أو لماذا؟

وهناك دراسة حديثة عن القاعدة قامت بها خبيرة أمنية، هذه الدراسة تصنع تمييزا مفيدا. تقول كيمبرلي ثاتشوك Kimberley Thachuk، إنه في أيامنا هذه، يزداد إدراك الفساد ليس فقط اعتبارا للبلد الحاضن له، ولكن أيضا نظرا لنظام أمن دولي أينما يتم تحريض السلطات العليا على خلق "حالة من الملاءمة". عند هذه النقطة يصبح الفساد غير مفيد في إدارة عجلات التجارة أو دفع رواتب المسئولين الحكوميين؛ ولكن، هو نوع من المنظمات الإجرامية التي تستخدم الإرهاب لتشويه أو تحريض السلطات العليا داخليا أو خارجيا، ومن ثم يخلقون لأنفسهم قاعدة لتنفيذ المؤامرات حول العالم. وترى ثاتشوك هذا التغيير ظاهرة عامة، وقادها ذلك إلى الجمع بين شركة هاليبرتون العالمية لخدمات الطاقة، والحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا. وتذكر أيضا كيف أن نصف دستة من الجزر في جزر الهند الغربية تكتسب أهمية اقتصادية بسبب قيامها بغسيل الأموال لمثل تلك العمليات[٢٤]. وعندما ننظر إلى هذه الكمية المتنوعة من الأنشطة التي تقدم كخدمات، يمكن بنفس السهولة أن ننظر إلى القاعدة، وتجار المخدرات الإرهابيين، والمافيا، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وغيرها كجماعات تحاول وضع نفسها داخل هياكل السلطة العالمية من خلال الخدمات التي تقدمها، بالضبط كما فعل الرجال الجدد في الماضي القريب.

ورغم ذلك، بينما يجد البعض تجديدا في هذه المغامرات، هناك آخرون يجدون أنفسهم مهمشين، أو حتى فاشلين، أو حتى يجدوا أن هذا العالم ذا الوجهين للقاعدة يحظى بالتميز في سياق يكثر فيه وجود آخرين يفعلون نفس الشيء تقريبا. وإذا كان أحد الكتاب يتبنى وجهة نظر القاعدة كمنظمة إبداعية، ربما يؤكد على قوة بنية شبكاتها وتعاليمها، مع ذكر كيف أنها تؤيد الاقتصاد في النفقات، وكيف أنها قادرة على اجتذاب المانحين الأثرياء الذين يقدمون المال للأعمال الخيرية وكذلك صناعة أعضاء ماهرين في إدارة شركات ناجحة. ويبدو أن تلقي الأموال لأهداف خيرية ساعد القاعدة على الالتفاف على مشكلة التفتيش الحكومي، الذي يرتبط بالدخل الخاضع للضريبة. تقوم القاعدة بتثوير نقل الأموال من خلال خلط نظام الحوالة بنظام البنوك العصرية. ولإحراز كل هذه الأشياء، تستخدم القاعدة خليطا من طرق التمويل، تتراوح من رجال البنوك المحترفين حتى الممولين وغير ذلك. وهكذا، يمكنها أن تتخصص في ميادين مثل الاحتيال على بطاقات الائتمان، وتزييف الوثائق، والإرهاب، وغيرها من الأنشطة الإرهابية، التي بالطبع يطلبها زبائن مخصوصون، إلى جانب عملها المشروع تماما في تجارة عسل النحل(٢٥).

وعند تبني وجهة النظر المقابلة، لاحظ الكتاب الذين يحتجون بأن القاعدة ليست شيئا مخصوصا مدى سهولة النفاذ إلى المنظمات ذات الأسلوب الشبكي المماثل، مثل الموساد – وكثيرا ما يُشار إلى خلية القاعدة في غزة كمثال – وكذلك الافتقاد إلى الأهداف المؤثرة والتنظيم اللا مركزي لأقصى درجة. ويؤكد أحد الكُتاب أن مثل هذه اللا مركزية هي صرخة عالية لتعظيم القدرة الإبداعية. ويشير بعض النقاد إلى أنه لو تأمل المرء طريقة معاملة النساء في أفغانستان أو الانقضاض على تماثيل بوذا في باميان، فسوف تبدو القاعدة حتى أقل من المعدل. ورغم ذلك، ينبغي الاعتراف بأن خدمات القاعدة لا تنتهي عند ذلك. لقد تخلت الدولة في عدد من البلدان عن كثير من مسئولياتها، ونتيجة لذلك أصبحت المواطنة

كهوية بالنسبة للكثيرين لا تفي بحاجاتهم، خاصة في الجيل الأصغر. ولهذا السبب جزئيا، ولأسباب أخرى جزئيا، أصبح العالم اليوم مملوءا بأناس مشردين بالفعل أو يشعرون بالتهميش. وفي هذه الحالة، دخل عدد من المقاولين عبر القوميين إلى مجال التبشير التليفزيوني، ونشر التدين على شرائط الكاسيت، وما أشبه، والذين كانوا يتسمون بقدر من الفطنة حول ما سوف يبيع أكثر اعتبارا لاحتياجات الناس حاليا. كان بن لادن يستهدف نوعا من جمهور المناصرين داخل هذا السوق. ويتفق معظم الناس على أن سوقه الأساسي كان بين المسلمين الصغار، خاصة في الدول ذات العرقية القبلية وأفراد المسلمين الذين يعيشون بالخارج منتزعين من جذورهم. وهو سوق كبير للغاية، ويبدو أنه لا يزال ينمو. "التحق بالقاعدة. أمريكا هي الشيطان الأكبر. ولن يهزمها إلا دين الإسلام الحق. هزمت طالبان روسيا، التي كانت قوة عظمى، ومن ثم، ما القوة العظمى؟ أعلنت أمريكا الحرب على القاعدة، ولكن ماذا تستطيع أن تفعل؟" ويصل هذا الخطاب إلى مستوى الخدمات، إلى سوق من العمالة تجري صياغته(٢٦). ومن المحتمل أن شخصا ما في مكان ما سوف يدفع لكي يتمكن من النفاذ إليه، والعمل مدفوع الأجر هو كل ما يحتاج إليه المرء.

وفي صيغة أخرى من التعليقات الأكاديمية على القاعدة، يُصور أسامة بن لادن كشخصية كاريزمية، مقارنة بتشي جيفارا. كلاهما يذهب إلى حيث توجد حركات وأنشطة ويضع عليها طابعه المميز. وفي كلتا الحالتين، هناك اختلافات كبيرة مهمة بين ما يزعم كل منهما أنه فعله، وبين ما فعله في الواقع. ولنأخذ على سبيل المثال الهجوم الذى وقع عام ٢٠٠٥ على السائحين في شرم الشيخ بمصر. كان الهجوم منسوبا في البداية إلى بن لادن، ولكن فيما بعد أصبح واضحا أنه وثيق الصلة بالتهميش والإبعاد الشديد لبدو سيناء، الذين فقدوا جزءا من أراضيهم بسبب التوسع في صناعة السياحة المصرية. أضاف بن لادن توقيعه فقط إلى ما حدث. والنتيجة التي يستخلصها أحد المؤلفين هي أن تركيز الحرب على الإرهاب على بن

لادن كفرد يجعلها تخفي طبيعة الأزمات الاجتماعية واسعة الانتشار في تلك الفترة، وهي الأزمات التي تنتج نوعا من الفرص ينتهزها العديد من رجال الأعمال المحليين وليست فقط لفرد واحد معروف جيدا أو لمجموعة تأتي لتضع بصمتها في نهاية العمل. والمقال، بالطبع، لا ينازع في أن إضافة البصمة أو التوقيع هو خدمة مقدمة من هذا الفرد أو تلك المجموعة[٢٧].

في المجمل، إذن، بالإضافة إلى القضايا التجريبية ومشكلة الموارد وسياق التأسيس، هناك مشكلة أي موقف يفترض أن يتخذه ميدان تاريخ العالم بالنسبة للتراكم الأولي وأولئك الأفراد الذين يتورطون فيه. هل يمكن للميدان الأكاديمي أن يتجاوز الخلط بينه وبين ظاهرة الفساد العالمية؟. هل يستطيع المؤرخون رؤية أن الرأسمالية تُساق بالتراكم الأولي؟ المشكلة الأساسية هنا هي، في النهاية، هل يمكن لتاريخ العالم كتخصص علمي أن يكون موجودا بمعزل عن التاريخ القومي والتراث الهيجلي؟ وإذا افترضنا أن ذلك ممكن، فيمكن أن يكون ثمة خط تحقيق مفيد في البحث لرؤية إن كان الهدف من وراء أزمة العلاقات متعددة الأطراف هو أن التراكم الأولي الموجود حاليا قليل جدا.

•

العلاقات متعددة الأطراف في مرحلة أزمة:

صعود مفهوم شرطي العالم، والحكم بقانون الطوارئ بعد ١٩٧٠:

نعود الآن إلى موضوع العلاقات متعددة الأطراف ومرحلة الأزمة في السنوات التي تلت السبعينيات، مع ذكر المقاربتين الرئيسيتين اللتين خرجت بهما تعددية الأطراف في تلك الفترة: شرطي العالم، والحكم بقانون الطوارئ. والفرضية هي أن هاتين المقاربتين كانتا، ولا تزالان رد فعل غير محدد على مجموعة متنوعة من المشكلات تواجه أهل النفوذ. والاستعانة بهما لن تنتج الاستقرار المرغوب.

من الصعب أن نستخدم مصطلح "الأزمة"، أو "مرجلة الأزمة". فهو دائما بحاجة لتعريفه في ارتباطه بسياق أو آخر. في هذا الكتاب، يُستخدم هذا المصطلح بطريقتين: الأولى، لتصوير لحظات كان يمكن لتعددية الأطراف أن تتفكك خيوطها ولكن لم يحدث بفضل ارتجال أو آخر؛ والثانية، لتصوير أزمة نظامية. ونجد أمثلة لكلا المعنيين للمصطلح في الأحداث التي تلت السبعينيات، ولكن المعنى الأخير هو الذي يشد انتباهنا.

شهدت الفترة ما بعد عام ١٩٧٠ تراكما اقتصاديا هائلا في أيدي الطبقات العليا دون أن تصاحبه آلية لإعادة التوزيع. ونتيجة ذلك جزئيا، أن شهدت تخمَّر أزمة سياسية على مستوى عالمي كان لابد من مواجهته. كانت أسعار البترول ترتفع؛ ولاحت أزمة بيئية في الأفق. ورغم أن جميع تلك التحديات لم تكن جديدة تماما، فإنه يمكن ملاحظة أن العلاقات متعددة الأطراف لم تكن تظهر قدرة عند هذه النقطة للتطور في مواجهة مثل هذه الأزمات، أو على الأقل كانت شواهد هذه القدرة أقل ظهورا. وفي وقت سابق ذكرت التراجع عن القانون الدولي مع اللجوء إلى "التوجه الحضاري"، وعجز نظام الأطراف المتعددة عن حل قضية فلسطين. والآن، كان هناك عدد من تلك المشكلات العسيرة أيضا.

أما بالنسبة لفكرة أن الولايات المتحدة هي شرطي العالم، فإن القارئ يتذكر من مناقشتنا السابقة حول العلاقات الدولية للجرامشية الجديدة الزعم بأنه بفضل الولايات المتحدة أصبح العالم الآن مكتظا بالديمقراطية لأنه رغم أن الولايات المتحدة قوة استعمارية، فإنها ليست مثل تلك الإمبراطوريات التي كانت قبلها. وهكذا، وفقا لليبرالية الجديدة، يمكن أن يكون لدينا شرطي العالم، لكنه سيكون شرطيا ينشر الديمقراطية وليس شرطيا ينهب الدول التي استعمرها، كما كان المعتاد في السابق.

وسواء وافق المؤرخ أو اختلف مع هذه النظرة، فمن الأرجح أن يوافق على أن فكرة شرطي العالم تمثل مقامرة سياسية كبرى من جانب الكثير من حكام العالم الذين أذعنوا لها. ودعونا نفكر لحظة في التفصيل الخطير وإن كان لا يثير الجدل بأن الوكالات والمحاكم المختصة بفرض وتنفيذ القانون في الولايات المتحدة، بما يشمل حتى تلك المحلية، تشغل نفسها الآن بالشئون الداخلية لكل بلد آخر في العالم. ومع ذلك، فإن دور رجل شرطة العالم، وهو مسئولية هائلة ومثيرة للجدل بشدة، لم يكن اختيار الأغلبية، حتى ولا سكان الولايات المتحدة، وكان اختيار البلدان الأخرى له أقل كثيرا. لقد نشأ هذا الدور بسبب الحاجة إلى العلاقات متعددة الأطراف؛ ولم يكن أبدا موضوع مناقشة في الولايات المتحدة حتى بعد أن أصبح حقيقة. وعندما أصبح ما يجري واضحا، قوبل بالاستياء. والسبب في عدم شعبية القيام بهذا الدور في الولايات المتحدة، بالطبع، أن دور الشرطي صعب وليس له مردود، وأنه سوف يتطلب كل أنواع التضحيات. هذه الحالة قد تكون صحيحة خاصة في الوقت الحالي. إن انتشار أسلحة معقدة للغاية في الفترة الأخيرة جعل العالم مكانا أصعب نوعا بالنسبة للشرطة مما كان منذ قرن مضى. وقد يكون القيام بدور الشرطة في عالم من الدول القومية القوية، حتى لو كانت مسلحة جيدا، قد يكون معقولا إذا تعاون الحكام بشكل عام، أما القيام بهذا الدور في عالم من الدول الضعيفة التي لا تتعاون فهو يشبه محاولة تنظيم موجات البحر. هذه الصورة هي ما يمكن أن نصف بها حالة الولايات المتحدة فيما يجري تصويره تحت عنوان الحرب على الإرهاب.

إذن فما الذي يكسبه بلد مثل الولايات المتحدة من القيام بدور شرطي العالم، أو من إعلان الحرب على الإرهاب؟ تتكون الإجابة فيما يبدو من شيئين: الأول أن القيام بدور شرطي العالم في حرب على الإرهاب هو على عكس ما يزعمه الجرامشيون الجدد، طريقة ملائمة لتبرير السياسات الاستعمارية الجديدة، والنهب

فيما يتعلق بالبترول في العراق والهيروين في أفغانستان؛ ثانيا، الحرب على الإرهاب تفتح إمكانية زيادة التحكم الاجتماعي في الوطن من خلال الحكم عبر قانون الطوارئ، وهو أمر يبدو أن الدولة نفسها ترغبه بشكل متزايد. هذه الحصيلة ممكن التنبؤ بها. ولا نحتاج لأن ننسب إلى الحكام الإصابة بجنون العظمة، ولكن لنا أن نذكر فقط أنه بقدر ما تصبح مطالب العلاقات متعددة الأطراف أقل، وكلما كانت علاقتها أقل برفاهية الناس العاديين، فإن الحكام يرون أن ما يحتاجون إليه هو موقف القوة. وتظهر الخبرة أنه من موقف القوة فقط يمكن للحاكم أن يوجه الرأي العام للإذعان لرغباته. والحكم بقانون الطوارئ يعطي الحاكم موقف القوة.

هذه النقطة ثابتة تماما؛ فالحكم بتشريع قانون الطوارئ له تاريخ طويل للغاية. وعلى سبيل المثال، كانت المستعمرات دائما تُحكم بتشريعات قانون الطوارئ على هذا الأساس وحده، كذلك الدول الضعيفة والأنظمة الفاشلة، خاصة تلك البلدان على الأطراف. ولكن، ما يكتشفه المرء هو أنه في الفترة الأخيرة يزداد اعتماد الدول الكبرى، أي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على مثل هذا التشريع حتى لحكم البلد نفسه. هذه النقطة هي التي تجذب انتباهنا، حيث من المفترض أن البلد الديمقراطي، حيث نمط الإنتاج في أقصى صورة صحية له – وبعبارة أخرى، حيث تستطيع الرأسمالية أن تلجأ لاستخدام الإقناع باعتباره طريقة مضادة للقسر والإكراه. اليوم، من الواضح أنه حتى الغرب الديمقراطي مضطر للحكم كما تحكم المستعمرات.

في بريطانيا، صيغ تشريع الطوارئ من أجل الحرب العالمية الأولى، ثم استُخدم في فك الإضرابات، وبالتدريج بدأ يتطور من تلك النقطة. بعد الحرب، استخدم رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George ما يسمى بـــ "قانون سلطات الطوارئ" لكسر إضراب الفحم في عام ١٩٢١، وهو إضراب حدث في فترة من القلق الاقتصادي وكثير من المشاعر المعادية للرأسمالية. وقالت الحكومة إنها

استدعت سلطات الطوارئ من أجل إنقاذ النساء والأطفال من الدخول في مجاعة. وبعد ذلك، استدعيت سلطات الطوارئ مرة أخرى عام ١٩٢٤ على يد رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald في إضراب عمال الترام والأتوبيس في لندن في ذلك العام، ثم مرة أخرى في الإضراب العام سنة ١٩٢٦. عند تلك النقطة، تصاعدت المعارضة البرلمانية. وفيما بعد في عام ١٩٤٨ ومرة أخرى في عام ١٩٤٩، إذا بحزب العمال يشعر بأنه مضطر لاستخدام سلطات الطوارئ لكسر إضراب عمال الميناء، الأمر الذي أثار الكثير من الارتباك بين أعضائه وأتباعه. وفي عمل حديث حول هذا الموضوع، يقارن المؤلف بين استخدام القانون في المملكة المتحدة واستخدامه في الولايات المتحدة، حيث تمثل وثيقة الحقوق ضغطا على الحكومة، مما أجبرها على العمل على أساس صلاحيات الرئاسة. ونتيجة لذلك، طوال السنوات الخمسين الماضية، أصبحت المراسيم التنفيذية بشكل متزايد بديلا عن القانون. ويحظر هذا "التشريع" الإضرابات من جانب عمال الميناء، ورجال الشرطة، وآخرين كثيرين[٢٨].

يبدو أن هذه النظرة التي تميز بين الحالة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تؤكدها دراسة أخرى لطبيعة سلطات الطوارئ الموجودة في الولايات المتحدة. هذه الدراسة التي قام بها جولز لوبل Jules Lobel تذكر أنه "عندما جاءت الأخبار عام ١٩٨٧ بأن الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (Federal Emergency Management Agency [FEMA])، قد وضعت خطة طوارئ لإيقاف العمل بالدستور وفرض الأحكام العرفية، كانت التغطية الإعلامية ضئيلة، ولم يكن هناك تعليق من العامة، رغم أن الخطة كانت تتعلق بالقبض على مواطنين أمريكيين وأجانب موجودين في البلاد بطريقة شرعية. ويبدو أن الأمريكيين في تلك اللحظة كانوا قد وصلوا إلى حالة قبول الصلاحيات التنفيذية كما لو كانت قوانين. وبعد أن كانت مجرد نوع من التعبير، أصبحت قانونا على الأقل منذ عام ١٩٥٠. في أبريل ١٩٥٠، أصدر مجلس الأمن القومي النشرة رقم ٦٨. فيها أصبح واضحا أن البلاد

استدعت سلطات الطوارئ من أجل إنقاذ النساء والأطفال من الدخول في مجاعة. وبعد ذلك، استدعيت سلطات الطوارئ مرة أخرى عام ١٩٢٤ على يد رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald في إضراب عمال الترام والأتوبيس في لندن في ذلك العام، ثم مرة أخرى في الإضراب العام سنة ١٩٢٦. عند تلك النقطة، تصاعدت المعارضة البرلمانية. وفيما بعد في عام ١٩٤٨ ومرة أخرى في عام ١٩٤٩، إذا بحزب العمال يشعر بأنه مضطر لاستخدام سلطات الطوارئ لكسر إضراب عمال الميناء، الأمر الذي أثار الكثير من الارتباك بين أعضائه وأتباعه. وفي عمل حديث حول هذا الموضوع، يقارن المؤلف بين استخدام القانون في المملكة المتحدة واستخدامه في الولايات المتحدة، حيث تمثل وثيقة الحقوق ضغطا على الحكومة، مما أجبرها على العمل على أساس صلاحيات الرئاسة. ونتيجة لذلك، طوال السنوات الخمسين الماضية، أصبحت المراسيم التنفيذية بشكل متزايد بديلا عن القانون. ويحظر هذا "التشريع" الإضرابات من جانب عمال الميناء، ورجال الشرطة، وآخرين كثيرين(٢٨).

يبدو أن هذه النظرة التي تميز بين الحالة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تؤكدها دراسة أخرى لطبيعة سلطات الطوارئ الموجودة في الولايات المتحدة. هذه الدراسة التي قام بها جولز لوبل Jules Lobel تذكر أنه عندما جاءت الأخبار عام ١٩٨٧ بأن الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ (Federal Emergency Management Agency [FEMA])، قد وضعت خطة طوارئ لإيقاف العمل بالدستور وفرض الأحكام العرفية، كانت التغطية الإعلامية ضئيلة، ولم يكن هناك تعليق من العامة، رغم أن الخطة كانت تتعلق بالقبض على مواطنين أمريكيين وأجانب موجودين في البلاد بطريقة شرعية. ويبدو أن الأمريكيين في تلك اللحظة كانوا قد وصلوا إلى حالة قبول الصلاحيات التنفيذية كما لو كانت قوانين. وبعد أن كانت مجرد نوع من التعبير، أصبحت قانونا على الأقل منذ عام ١٩٥٠. في أبريل ١٩٥٠، أصدر مجلس الأمن القومي النشرة رقم ٦٨. فيها أصبح واضحا أن البلاد

سوف تدخل في فترة غير محددة "من التوتر والخطر". ويبدو أن معظم الأمريكيين قبلوا هذه الفكرة. ويذكر لوبل أن ما حدث هو أنه بمساعدة من السلطات القضائية المتواطئة، حصلت الأفرع التنفيذية على سلطات على حساب التشريع والقضاء[٢٩]. وإذا كان فرض قانون الطوارئ بهذه السهولة حتى في حصن الحرية، فإن الانتقال لأن تصبح شرطي العالم، أو أن تقوم بإحداث حرب باردة، أو حرب على الإرهاب لن تكون خطوة كبيرة جدا.

حركات المجتمع المدني

ولاستكمال هذه المناقشة حول "الأزمة"، نلتفت الآن إلى الجانب الآخر من موضوع الجدل، وهو جانب المعارضة، والتي يفترض أنها السبب الرئيسي للأزمة. ومن أجل مزيد من الفائدة، ينقسم موضوع المعارضة إلى قسمين. القسم الأول يتناول المعارضة التي تتحكم فيها الدولة تقريبا (حركات المجتمع المدني)، والقسم الثاني يتناول المعارضة التي يقل تحكم الدولة فيها (حركات على هامش المجتمع المدني). الشيء الذي يفصل نوعي المعارضة، أو بدقة أكثر الشيء الذي فصل بين الاثنين حتى فترة قريبة للغاية، هو تركيبة من المصالح الطبقية وإستراتيجيات الهيمنة. فإذا كان من الممكن أن يكون ثمة حل عام للهيمنة في لحظة الأزمة، فالأرجح أن يتحد الاثنان معا. أما المقصود بتعبير المعارضة "التي تتحكم فيها تقريبا" الدولة، فنجد أن الموضوع مرتبط بالصلة بين دور الطبقة الوسطى في المجتمع المدني والدولة. هنا المفترض هو أن الدولة تحتاج المجتمع المدني للطبقة الوسطى للظهور بمظهر خدمة المجتمع، وليس خدمة نفسها فقط. وتأتي الأزمة ومعها تشريع الطوارئ عندما تتضاءل قدرة الطبقة المتوسطة على القيام بالدور المعين لها، أو عندما تكون أضعف من أن تقوم به.

رغم أن قانون الطوارئ قد يكون، أو لا يكون، أفضل أسلوب للتحكم في الطبقات الوسطى، فلم يكن من المصادفة أن الحكام اتجهوا إليه وإلى إستراتيجية شرطي العالم. لقد عملت إستراتيجية الأطراف المتعددة في تطورها للفصل بين حقائق ومصالح الحكام والمحكومين. وتحت مثل هذه الأحوال، ثمة احتمال كبير لنشأة معارضة للأوضاع الراهنة. فإذا بدأت الطبقة الوسطى إظهار عدم الرضا، وإذا أصبح ولاؤها عرضة للشك إلى حد ما، فيمكن أن تكون الحالة تتطلب الحكم بقانون الطوارئ للاحتفاظ بالغطاء محكما.

ولكن، مع ذلك، فإن حالة الطوارئ لن تكون مثالية. لقد كان الهدف الكلي من المجتمع المدني هو تجنب الإجراءات القاسية. لقد وضعت الدولة تخطيط المجتمع المدني لتقسيم البلاد بين من هم فيه ومن ليسوا فيه. أولئك الأفراد الذين في المجتمع المدني، وهم بشكل رئيسي الطبقة الوسطى، سوف يتمتعون بالحرية البورجوازية والفوائد الكاملة للعقد الاجتماعي؛ أما بقية المجتمع فلن يتمتع بذلك. هؤلاء الذين داخل المجتمع المدني يستطيعون تشكيل حركات؛ ويستطيعون التمتع بقدر من حرية الكلمة. والحق أن الدولة حتى أظهرت اهتماما بآرائهم. إذن فلماذا كان الحكم بقانون الطوارئ ضروريا أيضا؟. رغم أن الإجابة ليست مؤكدة بالكامل، فالظاهر فيما يبدو أن الناس في المجتمع المدني يعانون من القمع، مثلهم في ذلك مثل من ليسوا فيه. إن ما يتمتعون به من استحقاقات ليست حقا بقدر ما هي فضل، نوع من المحاباة أو التعطف. النقطة المهمة بالنسبة للمجتمع المدني، إذن، هي أنه إستراتيجية للتقسيم والحكم لم يستطع إدراكه بهذا المعنى سوى عدد قليل من الباحثين إنه إستراتيجية زودت الدولة الحديثة بالقوة، ولكن الدولة مضطرة للتخلي عنها لكي تتلاءم مع التطور المستمر لصعود أهل النفوذ.

ويثير هذا عددا متنوعا من الأسئلة: إذا كان لدينا انهيار للمجتمع المدني ولحياة الطبقة الوسطى، فهل نحن نشهد التحول التدريجي للطبقات الوسطى إلى

جانب العمال والطبقات الدنيا؟. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للمرء أن يدرس هذا؟. رغم عدم وجود إجابة واحدة، بالطبع، عن هذه الأسئلة، فهناك وسيلة واحدة يمكن محاولتها، وهي وسيلة لم تلق انتباها كافيا حتى الآن بين مؤرخي تاريخ العالم، وهي استطلاعات الرأي العام والدراسات القائمة عليها. إن استطلاعات الرأي العام تقوم بجس نبض الطبقة الوسطى والاتجاه الذي تتجه إليه. وبالطبع، مثل المصادر الأخرى التي يمكن أن يستخدمها المؤرخ، سوف تكون لها ملامحها الأكثر فائدة وملامحها الأقل فائدة، وسوف تأتي معها بنصيب من المشكلات، ولكنها تقدم بالفعل بعض الإمكانات الفريدة حقا.

وعلى الأقل، سوف يساعد بحث موجزِ في المواد المتاحة على تأكيد أنه حقل مطروق جيدا في الدراسات الأكاديمية. والحق أننا نجد عددا من الباحثين يدرسون الرأي العام. ويبدو بعضهم مهتمين بما يجدون، بينما يعترف البعض الآخر بهذه النتائج، ولكن يبدو أنهم لا يأخذونها بجدية. وبعض الباحثين، مثل الباحث والمعلق الأكاديمي الأمريكي والتر ليبمان Walter Lippmann، الذي اهتم لفترة طويلة بالرأي العام، تبنوا وجهة النظر التي تقول بأن ما نجده في الرأي العام عادة من تنافرات وتناقضات هو تقريبا سبب يجعلنا نصرف النظر عنه. كيف يمكن أن ينظر القادة إلى مثل هذا الشيء بجدية؟ يمكن أن نذكر هنا أن آراء ليبمان وجدت قبولا واسعا بين صناع السياسة أثناء الحرب الباردة.

يسير خط التفكير هنا وفقا لافتراضات وحاجات مختلفة نوعا. فلا داعي للنظر إلى التنافرات والتناقضات باعتبارها تجليات لغياب المنطق وأساسا للتجاهل؛ على العكس، إنها شيء بحاجة للتفسير والشرح. وهي في حد ذاتها دليل على شيء. ربما ينبغي تفسيرها في ظل علاقات القوة القائمة، أي في ظل الموقف الأضعف لسلطة الطبقات الوسطى بالنسبة للدولة. وعلى عكس الموقف واضح السلبية أو الإيجابية في قضية ما، تشير تلك الاستجابات الأقل تماسكا إلى عدم

الرضا عن التعبيرات الرسمية، أو ربما درجة من المعارضة لها، لكنه موقف لا يمكن التعبير عنه بسبب التفاوت في السلطة.

ويمكن أن يساعدنا مثال افتراضي على توضيح هذه النقطة. فلنفترض أن هناك بعض الخلاف بين شخصين لكل منهما درجة مختلفة تماما من السلطة، ودعونا نفترض أيضا أن هناك بعض الاختلاف في طريقة تعبير كل منهما عن نفسه فيما يتعلق بعمليات التفكير أو استخدام المفردات اللغوية. سوف نلاحظ أن الشخص صاحب الموقف الأضعف عادة لا يستطيع أن يصوغ أفكاره بسرعة وسهولة في قوالب التعبير التي يستخدمها الشخص الذي في الموقف الأقوى، وربما حتى يكون في حالة قلق بسبب المقولات التي تُفرض في المناقشة. هذا العجز ينتج عنه إما الصمت وإما درجة من التشوش. ولنعد الآن إلى المستوى الاجتماعي، من الممكن أن نفترض أن هذه الظاهرة من التردد والحيرة، أو التشوش، لا ينبغي الخلط بينها وبين الضعف في حد ذاته؛ إن مغزاها في التاريخ المعاصر هو احتمال أن تكون الطبقات الوسطى تحاول اتباع أجندتها الخاصة، وأن تفعل ذلك في حالة هرمية. إن الدول القومية على وجه الخصوص في الفترة الأخيرة هرمية للغاية. وإذا كان المؤرخ يريد أن يصور تطور ظاهرة مثل ظاهرة معارضة الطبقة الوسطى عبر الزمن، فإن استطلاعات الرأي المشوشة هذه قد تمثل البداية. وعندما يخرج المظهر النهائي لحركة معارضة إلى العلن، فهو ببساطة الحدث التوضيحي الأخير. والسؤال البحثي الحقيقي يهتم بالعملية التي سبقته، وهنا يمكن أن يكون للرأي العام بعض الفائدة.

لكن استخدام الرأي العام كمصدر أمر معقد بسبب صعود منظمي الاستطلاعات والدور الذي تلعبه النقود في تشكيل استطلاعات الرأي. لكن الحاجة نفسها لمنظم الإستطلاعات ولإدارة الاستطلاع توحي بوجود تنافر خلفي وتعطي استخدام الرأي العام بعض المصداقية. وبالطبع، قد يزعم الحكام أنهم يجهلون

الرأي العام، ولكن الأدلة تقول إنهم على وعي تام به. وعلى أية حال، الرأي العام ليس مجرد بيانات يمكن الاهتمام بها، أو تركها، أو التلاعب بها، ولكنه أيضا حركة يمكن أن تكون مخيفة ومن الصعب التنبؤ بها وبالتالي لا يمكن تجاهلها، على الأقل على المدى الطويل. وبالنسبة للمؤرخين، سواء زعم الحاكم أنه يهتم بالرأي العام أو زعم المشاركون في الاستطلاع بأنهم يقولون الحقيقة، فهذا أمر ليست له أهمية خاصة.

وهناك اعتبار آخر وهو أن الحركة الاجتماعية لا تقتصر على الرأي العام فقط، ولكنه حركة من المحتمل أن تؤدي إلى انهيار الفصل الظاهري بين المجتمع المدني وبقية المجتمع بفضل ما يمكن أن يكشفه عن أي منهما أو كليهما. فإذا كان المجتمع حقا مقسّما إلى فئات مستقلة، فسوف يكون من المستحيل عمليا أن يحدث هذا الانهيار أو أن تحدث لهذا السبب جدلية الحاكم والمحكوم. ولهذه الأسباب اختيرت دراسة الرأي العام هنا كموضع يمكن أن تبدأ منه دراسة حركات المعارضة التي تحكمها الدولة تقريبا.

وبداية، قد نرغب في العودة إلى نقطة أنه ليست كل جوانب الرأي العام ذات قيمة متماثلة بالنسبة لهذا النوع من البحث. بعض أوجه الرأي العام هي مجرد منتج لمنطق خاص بأحد أشكال الهيمنة، استجابة المجتمع للضغوط التي يمارسها ذلك النوع الخاص من عملية الحكم. ولا شك أن القارئ يتذكر، على سبيل المثال، المناقشة السابقة للآراء التي عبر عنها عامة الناس طويلا في الولايات المتحدة عن بلدان تحت أنواع مختلفة من السيطرة السياسية، وما كان ذلك يعنيه بالنسبة لصناع السياسة نتيجة لذلك[٣٠]. ولنذكر، على سبيل المثال، مناقشة العداوة المطلقة بلا حدود تقريبا لدول الطريق الروسي، والآراء التي تحمل نوعا من الازدراء لأخلاقيات الدول التي تتبع الطريق الإيطالي، والتجاهل شبه التام للدول ذات العرقية القبلية (التي تعتبر دولا عاجزة عن إثارة المتاعب للولايات المتحدة)،

وأخيرا، الثقة العمياء في الإرادة الطيبة للديمقراطيات الأخرى[٣١]. كان مجرد إمكانية التنبؤ بهذه الآراء له بعض الفائدة بالنسبة للسياسيين الأمريكيين وغيرهم على مر السنين، ولم يكن هذا الجانب من الرأي العام يلقي أي ضوء على التطبيق العملي للطبقة المتوسطة في حد ذاته. ويمكن أن نقول نفس الشيء حيثما يظهر أن الرأي العام يعكس مصالحه المادية الخاصة أو تأكيد الهوية المستقلة بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى. ويمكن لآراء الطبقة المتوسطة حول السياسة الضريبية أن تكون مثالا هنا. ويمكن أن يكون نفس الشيء صحيحا بالمثل حيثما يظهر أن الرأي العام يعكس تأييدا قصير الأمد أو معارضة لشيء قدمته الدولة. كثير من الرأي العام من هذا النوع هو مجرد انعكاس سطحي. ولكن الرأي العام له ملامح أخرى أيضا. والأمر الذي أريد اقتراحه هنا هو ألا يكون الجانب الأكثر مباشرة من بحث الرأي العام هو مركز اهتمام المؤرخ في ميدان تاريخ العالم، ولكن ذلك الجانب الأقل وضوحا من الرأي العام بالنسبة لدلالاته، والسبب هو أننا نعيش في فترة من التغيير. هذه الحقيقة تجعل موضوع تاريخ الطبقة مسألة معقدة، مسألة نصف مطمورة، ومسألة بعيدة للغاية عن أن تكون مجرد نعم أو لا في استبيان. وفي فترة مختلفة، ربما يكون هناك تناول مختلف لهذه المواد، تناول منظم، وفي هذا الموضوع بالفعل أيضا.

ومع وضع هذه الاعتبارات في الذهن، فلنتأمل المثال التالي، عندما يبدو أن الرأي العام لا يشعر بما هو واضح أنه برنامج سياسة خارجية ذو مغزى للولايات المتحدة، برنامج مرت عليه الآن خمسون سنة. أشير هنا إلى برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs [SAPs]). المثير للاهتمام في هذا المثال هو الصمت الذي يحيط به. ليس ثمة شرح مباشر له. والسياسة المعنية واضحة في العلن وتُناقش بانتظام في وسائل الإعلام. وفوق ذلك، يمكن أن نجد كمية كبيرة من

الكتابات حول الرأي العام والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكن بقدر ما أستطيع أن أؤكد ليس حول هذا الموضوع بالذات.

برامج التكيف الهيكلي هي برامج قدمتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها مركز سياستها الاقتصادية الخارجية؛ والبرامج مستمرة حتى وقتنا هذا، ومحتفظة بالكثير من أهميتها الأصلية. صممت هذه البرامج لتساعد على تطوير السوق، وهي عادة تختص بالالتزام بتقديم مساعدات مستمرة من جانب الولايات المتحدة إلى دول أجنبية مختلفة. وفي نفس الوقت، هناك بعض الملامح المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي تناقض ما يمكن أن يفترض أنها قيم أمريكية أساسية حول المساواة بين الرجل والمرأة. ورغم هذه الحقيقة، لم يكن الرأي العام عاملا في تمرير البنود الخاصة بوثائق المساعدات الخارجية أو في تجديدها بعد ذلك. ومن المؤكد أن أحدا لم يقف ويعبر عن رأيه بأن تلك البرامج تستهدف النساء. والسؤال إذن هو لماذا يصمت الرأي العام رغم أن القيم الأساسية تتعرض للسحق؟. يبدو أنه من غير المحتمل أن تكون المسألة برمتها نتيجة عدم إدراك. وفي نفس الوقت، يبدو من غير المحتمل أن نتخيل تفسير ذلك بناء على شيء في بساطة الوطنية العمياء أو التعاون الطبقي. والحرب الباردة كقضية ليست مرتبطة بشكل خاص بالأمر. الجهل، الوطنية، أو الخوف من الاتحاد السوفييتي، كلها يمكن أن تكون من العوامل، ولكنها لا تفسر غياب مناقشة عامة حول موضوع سياسى بهذا الحجم وبهذه الأهمية. ويبدو وكأن الطبقة الوسطى بشكل ما أصابتها هذه السياسة بالابتلاء، وأنهم مجبرون على مواجهة قيم متضاربة في أنفسهم، وهذا يجعلهم صامتين.

وكي نستمر في بحث هذه الفرضية، قد نحاول التخلص من الاحتمالات الأخرى – على سبيل المثال، الجشع. فهل الصمت يعني التأييد لأن الطبقات الوسطى تستفيد من ذلك؟ من المؤكد أن هذه الفكرة ليست برمتها بعيدة الاحتمال.

تعزز برامج التكيف الهيكلي من توسع الأسواق الحرة. وبالنسبة لبعض الأمريكيين من الطبقة الوسطى، هذا التوسع يشجع سوق الأسهم وهذا يعني المزيد من العوائد. ربما الصمت بالنسبة لهم يعني موافقة لهذا السبب.

ولكي نتأمل هذا الاحتمال، دعونا ننظر بدقة أكثر إلى ما تحرزه هذه البرامج: سيادة منطق السوق. فأيا كان ما يدرك أنه يعوق نمو السوق، فهو شيء ينبغي إزالته. وهنا، كما يمكن أن نتوقع، من المحتمل أن تكون ثمة أبعاد سياسية لما ينبغي إدراك أنه عائق. وعلى سبيل المثال، هناك ميل لإعطاء جواز مرور للاقتصاد التقليدي غير الرأسمالي في بلدان العالم الثالث، رغم أنه سوف يشكل العائق الرئيسي بالنسبة للسوق، ورغم أن برامج التأهيل الحكومية عادة هي التي تعتبر عائقا. تشمل هذه البرامج غالبا برامج الرفاهية. ووفقا للمعلقين من الليبراليين الجدد، إن برامج الرفاهية تحط من قدر مبادرات القطاع الخاص، ولهذا تحد من تطور السوق. وبرامج التكيف الهيكلي هي في الواقع توصيات سياسية خاصة مصممة لتسهيل الدخول إلى السوق. وهي مصممة للتعرف والقضاء على أي تأهيل كانت أية دولة تقدمه لشعبها في الماضي لكي تعزز انتشار السوق الحرة في الحاضر[٣٢].

وهنا نصل إلى النقطة التفصيلية المرتبطة بالموضوع. إذا أراد شخص أن يقلص ميزانية الدولة ويوسع من مجال أنشطة القطاع الخاص، ربما يكون من الضروري التخلي عن التأمين الصحي المدعوم من الدولة، والرعاية اليومية، ورعاية كبار السن، وبرامج ما بعد المدرسة، أو تشريعات التمييز الإيجابي. وكانت النساء تقريبا بدون استثناء هن من عليهن قبول التحدي. هذه السياسة كانت كارثة على النساء في جميع أنحاء العالم على مدى هذا الجيل الماضي. لم ينج منها سوى كبار الأثرياء والفقراء فقرا مدقعا. وبالطبع كانت هناك محاولات من جانب النساء للدفاع عن أنفسهن بنتائج متفاوتة، لكن كان هذا هو الاتجاه العام، ومن المؤكد أن التعبير عنه كان أكثر وضوحا في الدول ذات العرقية القبلية أكثر من غيرها.

وفقا لمقال حديث حول موضوع برامج التكيف الهيكلي في الشرق الأوسط من تأليف فالنتين موغادام Valentine Moghadam، خبير التنمية، فإن الضغوط التمويلية الخارجية للمملكة العربية السعودية على الشرق الأوسط بداية من السبعينيات، والتي توافقت مع قدوم برامج التكيف الهيكلي إلى المنطقة، لم تدمر فقط الطبقات الوسطى لعدد من البلدان، ولكنها أيضا وصلت بالضغط على النظام لتغيير ملبس النساء وفرض ارتداء الحجاب والعزل المكاني والوظيفي، باسم الدين، وكان فرض برامج التكيف الهيكلي مختلطا بأشكال معينة من الإسلام السلفي (لتعميم المناقشة السابقة حول القاعدة قليلا). ويستنتج موغادام أن النساء بشكل عام، والنساء الفقيرات بشكل خاص، أصبحن "حائط الصدمات" في اقتصاد السوق الجديد للشرق الأوسط، وأن ذلك لم يكن ثابتا في أي مكان أكثر منه في الدول القبلية بتلك المنطقة. وبالطبع، لم يكن ذلك فقط في تلك المنطقة أو في ذلك الشكل وحده من الهيمنة.

فإذا كان هذا هو الحال، فأين يؤدي بنا ذلك فيما يتعلق بفهم الرأي العام الغربي وبرامج التكيف الهيكلي؟ ربما عند هذه النقطة يمكن أن نتخيل أنه، بينما قد تكون هناك منفعة شخصية مادية تكمن ضمنيا في صمت البعض، فإن ذلك لا يعكس في الواقع آراء آخرين، ولا حتى آراء الأغلبية. ومن الممكن التشكك في أن الأغلبية في الواقع ربما يكون لديها هواجس نحو مثل تلك السياسة، ليس بالضرورة لنفس الأسباب التي أوجزناها هنا، ولكن لأن تسويق بلد، مثلما كانت اتفاقية النافتا(*) لتسويق المكسيك، يمكن أن ينتهي بأن يأخذ هذا البلد الوظائف من الولايات المتحدة. ولكن، إن كان هذا هو الحال، فليس هذا ما نجده في المعارضة القائمة

(*) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) (North American Free Trade Agreement [NAFTA]): وقِّعت بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك لخلق كتلة تجارية في شمال أمريكا، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٤. [المترجمة]

ضد النافتا. ومع ذلك، ولنكون أكثر دقة، بدلا من التركيز على الانشغال الكامل بالموقف من برامج التكيف الهيكلي في حد ذاتها، ربما يكون الموضوع المناسب هو كيف ينظر الرأي العام الأمريكي إلى العامل من العالم الثالث في الولايات المتحدة؟ وبناء عليه سوف نرى بوضوح الآراء حول تلك البرامج.

مع تبني هذا التناول، سوف نجد تفسيرا ممكنا للصمت السائد حول برامج التكيف الهيكلي عندما ننظر إلى اهتمامات العائلة الأمريكية من الطبقة الوسطى. فبالقرب من قمة قائمة اهتماماتها، نجد رعاية كبار السن، ورعاية الأطفال، وأعمال البيت. أما المرأة التي تعمل بالخدمات في العالم الثالث، والتي تؤدي تلك الوظائف للطبقة الوسطى، فهي تلعب دورا مهما للغاية في حياتهم. وبالنسبة للبعض، فهي تجعل حياتهم أسهل كثيرا. فإذا كان الأمر كذلك، فلأسباب يبدو أنها لا علاقة لها بالأمر، فإن هذا الصمت الخاص ببرامج التكيف الهيكلي من جانب الرأي العام ربما لا يعكس بدرجة كبيرة الموافقة على السياسة الخارجية، أو الاعتقاد في تبعية النساء، أو الجشع، أو المكسب الشخصي بالمعنى البسيط، ولكنه قد يعكس الاعتماد. فهذه العائلة تعتمد على هذه المرأة، وهذه الحقيقة غير مريحة. إن نضال الحياة كلها للطبقة الوسطى موجه للحصول على الأمن والاستقلالية ولكن لينتهي بها الحال إلى الاعتمادية. هذا العامل قد يفسر المعنى الضمني بأن هذه المرأة لابد أن تدخل إلى السوق لأنه لابد من جعلها فقيرة. ومن المحتمل أنها سوف تهاجر. ربما سوف تهاجر إلى الولايات المتحدة. وفي المجمل، كلما تفحصنا الرأي العام، شعرنا بأنه يمكن أن يكون مصدرا يمكن لمؤرخي العالم الاستفادة منه بمحاولة فهم مسار الطبقات الوسطى تحت سياسة العلاقات متعددة الأطراف.

هذه النقطة تصل بنا إلى استنتاج أنه أيا كان تفسيرنا في النهاية للرأي العام فيما يتعلق ببرامج المعونة تلك، ومن الواضح أن هناك قدرا كبيرا أكثر مما أقترحه، فمن المحتمل أن نقطة المرجعية المحلية لها بعض الأهمية. أما موقف

الطبقات المتوسطة وأين يكون بالنسبة لبرامج التكيف الهيكلي والسياسات المماثلة في المستقبل، فسوف يتوقف على موقفهم من قضية المهاجرين من الأصول اللاتينية، التي بدورها سوف تتأثر بمدى إتاحة خدمات مثل رعاية كبار السن. كيف ستتغير مواقفهم لو فجأة كانت هناك رعاية صحية شاملة؟ هل اتحاد عمال خدمي ينظم تشغيل الخادمات من الأصول اللاتينية لديه فرصة للحصول على خلفاء من الطبقة المتوسطة تحت هذه الأحوال؟ هل سوف يعزز تغيير فرصته في فعل ذلك بتحديد التناقضات في الأوضاع فيما يتعلق بالنوع؟ هل تطور تحالف عبر طبقي يمكن أن يقود إلى معارضة لبرامج التكيف الهيكلي؟ لم تُبحث هذه القضايا، كما لم تُبحث بالطبع القضية الأكبر الخاصة بهل سيكون ثمة ما يدل على تغير من جانب الطبقة الوسطى تجاه علاقتها بالدولة وتجاه إغراءات المجتمع المدني؟. والخلاصة، أن أبحاث الرأي العام، بكل ما يمكن أن تحتوي عليه من التباسات، تبدو طريقة ملائمة للمؤرخ يتناول بها موضوع المعارضة التي تتحكم فيها الدولة جزئيا.

ودعونا الآن ننظر في المعارضة على هامش المجتمع المدني، والتي يقل تحكم الدولة فيها، المعارضة التي تنشأ من انهيار الطبقة العاملة الصناعية التقليدية ومن صعود طبقة دنيا من المهاجرين. هذا هو عالم عمال الخدمة، العمال الذين يقدمون خدمات من نوع رعاية كبار السن.

اتجاهات المعارضة على هامش المجتمع المدني

في هذا القسم الأخير نقوم ببحث حركات المعارضة التي تجري خارج المجتمع المدني فعليا. وبكلمة "خارج" أعني ليس فقط خارج حركات الطبقة العاملة المنظمة، ولكنها حركات أقرب إلى سوق العمل غير المنظم والاقتصاد غير الرسمي، الحركات التي تعتبر معارضتها جزئيا نتيجة البحث عن مدخل وتضمين

لا ترجب به الدولة، وبعبارة أخرى، الحركات التي يصبح ارتباطها بالجدلية هو وجودها اليومي بنفس القدر الذي يعنيه أي شيء آخر. وسوف يكون تفضيلي هنا هو استخدام تعبير "الجمعيات الجماهيرية" أو "الحركات الجماهيرية"، ولكن هذين المصطلحين مستخدمان بالفعل لأغراض أخرى.

في البداية، أستعرض الكتابات التاريخية المتفقة مع كل من الليبرالية والماركسية حول هذا الموضوع، والتي تسير نموذجيا على خطوط قوة العمل ورأس المال. وأجاور ذلك بنموذج معاصر لنفس الموضوع، نموذج يستفيد من جدلية الحاكم والمحكوم. ولفعل ذلك، أركز على صعود نوع جديد من الحركة العمالية، الحركة الاجتماعية للنقابات العمالية كتجسيد للديالكتيك أو لجدلية الحاكم والمحكوم في يومنا هذا. والنموذج الذي أناقشه هو الخاص بالاتحاد الدولي لموظفي الخدمات (Service Employees International Union [SEIU])، وهو اتحاد عمال خدمي في مقدمة تنظيم العمال غير المنظمين، وكثير منهم نساء، وكثير من خلفيات لاتينية. والاتحاد له كثير من المتعاطفين والمؤيدين، ليس فقط في الحركة النقابية، ولكن أيضا في الطبقة الوسطى. وأعتبر هذه الحقيقة دليلا على أزمة في السيطرة السياسية، وعلى إنهاك المجتمع المدني.

تكشف الكتابات التاريخية حول العمل القياسي مفهوما مختلفا عن الديالكتيك. بالنسبة لمعظم المؤرخين الماركسيين، على سبيل المثال، فإن التطبيق المفضل للديالكتيك، إلى درجة تطبيقه في كل الحالات، سيكون نضال العمال أو الرأسمالية في فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين، لإلقاء الضوء على نضالات النقابات في النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة، والحزب الشيوعي مع رأسمالية الشركات. ولا تعتبر حركات القرن التاسع عشر المماثلة لتلك الموجودة في يومنا هذا ضمن ذلك بأي مستوى ذي أهمية. والتساؤل عن السبب في هذا الحال يجعل المرء منتميا إلى التوجه "الشعبوي"، باعتباره "البُعْبُع" المخيف. بالطبع،

لا يختلف أحد مع نقطة أن النقابات، ولنقل في ثلاثينيات القرن العشرين، لعبت دورا في الديالكتيك، ولكن هذا الدور أيضا لعبه العامل غير المنظم، والطبقة الدنيا، والطبقة الوسطى. وحقيقة أن أحد أجزاء الطبقة العاملة كان منظما والآخر لم يكن يستدعي التساؤل عن كيف تم تنظيمه، وما الفرق الذي أحدثه هذا التنظيم. قدم دبليو. إي. بي. دوبوا W.E.B. DuBois، المؤرخ والناشط، مثل هذه الأفكار منذ سنوات كثيرة في دراسته عن فترة ما بعد الحرب الأهلية. ورغم ذلك، لم تتغلغل هذه الأفكار أبدا بعمق داخل الماركسية الأمريكية أكثر مما فعلت أفكار جرامشي.

وصحيح، بالطبع، أن الحركات في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت جزءا من حركات أكبر في التاريخ الأمريكي، حركات قادرة على قدر كبير من النضال. وفي نفس الوقت، انهارت في معظمها خلال جيل واحد، كما هو معروف أيضا جيدا، لم تكن قادرة على التعامل مع ميلاد أرستقراطية العمل قصيرة العمر، والتي صنعتها الفوردية أو مع مكاسب رمزية في الحقوق المدنية. ومن الممكن أن يعجب المرء كيف حدث ذلك وماذا كان السياق الأوسع الذي حدثت فيه.

مع تناول الديالكتيك كحاكم ومحكوم، يبين لنا السجل أنه كان هناك عدد من الحركات المعارضة في عصر الليبرالية الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن بينما انتشرت "النقابات الحرة" على أسلوب جومبرز Gompers، بالتحالف مع الدولة، فقد تم تهميش هذه الحركات. وبعد ذلك، سادت حالة من الهدوء المؤقت طوال الفترة منذ الحرب العالمية الأولى حتى ثمانينيات القرن العشرين. شهدت هذه الفترة عملية استقطاب الحركة النقابية. وعندما صعد النضال من أجل الحقوق المدنية بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب التوقيت السيئ، لم يستطع أن يصل إلى صياغة صلات عميقة مع الحركة العمالية. ولم تر الحركة النقابية حكمة في عمل مثل هذه التحالفات، وعلى أية حال فقد كانت في حالة من التدهور.

وبالمقارنة، في الفترة الليبرالية القديمة من أواخر القرن التاسع عشر، كانت هناك حركات لم تعترض فقط سلطة الدولة، ولكنها استمرت لفترة زمنية طويلة نسبيا. بعض هذه الحركات كان لها جذور في مجتمعاتها، ومن ثم لم يكن من السهل تقسيمها أو عزلها، كما حدث مع الحركات في الأزمنة التالية. وبعض هذه الحركات – على سبيل المثال: فرسان العمال، عمال المناجم الغربيين، وفيما بعد الاتحاد الدولي لعمال العالم (International Workers of the World [IWW]) – كانت معروفة جيدا في ذلك الوقت على المستوى القومي وحتى على المستوى الدولي. وهاجمت الدولة هذه الحركات بشراسة، مستخدمة التبرير المعتاد لها بأن هذه حركات فوضوية[٣٣].

وهناك أسباب تجعل هذه الراديكالية في القرن التاسع عشر غير معروفة جيدا. في معظم المؤلفات المبكرة، نجد بشكل رئيسي وجهة نظر الدولة إليها حتى الآن، وغير ذلك قليل. ونعرف، على سبيل المثل، عن حرس كولورادو القومي، وعن شرطة شيكاغو التي كانت تلقى مساعدة في مناسبات معينة من وكالة بنكرتون للمخبرين السريين، وعن المسئوليات المتنامية المسندة إلى وكالة الولايات المتحدة للمخابرات السرية طوال القرن التاسع عشر. وهكذا، على سبيل المثال في ١٩٠١–١٩٠٢، في أعقاب اغتيال الرئيس ماكينلي، نعرف أن وكالة المخابرات السرية أصبحت هي الحارس الرسمي للرئيس، ولهذا فهو دائما لديه حارس شخصي. ونعرف أن صعود مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI (١٩٠٨–١٩١٠)، قاد إلى سحق الاتحاد الدولي لعمال العالم IWW. ويبدو أن هذه الهزيمة كانت نقطة تحول بشكل ما.

مع تدمير الاتحاد الدولي لعمال العالم، استمر النضال، ولكن تغير اتجاهه؛ لم تكن الدولة عند تلك النقطة تلقى مواجهة جادة. فكانت قادرة على إجبار النقابات على الاختيار بين أن تكون شرعية أو منبوذة، واختارت النقابات الشرعية. وهكذا

انقطع السبيل بذلك أمام معظم العمال، وسقط مسارهم من المشهد، على الأقل على مستوى الكتابات التاريخية. ولهذا، فإن ميراث جومبرز من النقابات الحرة، والمؤتمر الدولي الشيوعي الثالث للحزب الشيوعي الأمريكي، ساعدت على تعزيز هذا الوضع الراهن ضد تلك الجماعات والأفراد الذين كانوا يجادلون من أجل أنواع من الحركات أكثر قدرة على تضمين المزيد من العمال، وذات اتجاه سياسي أقوى في الغالب، مثل تلك التي كانت موجودة من قبل. وقامت الجارفية(*) بوظيفة مماثلة في دوائر الحقوق المدنية للأفارقة الأمريكيين.

الأمر اللافت للنظر بالنسبة لتاريخ الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى هو افتراض الاتحادات أن الحزب السياسي وحده يستطيع أن يؤدي إلى التغيير؛ أما الحركة الاجتماعية فلا تستطيع. ولكن، يتضح بنفس القدر من دراسات التاريخ السياسي لتلك الفترة أن الحركات العمالية لم يكن لها سوى تأثير ضعيف على أي حزب، بما يشمل الحزب الديمقراطي، وأن أى أطراف أخرى كانت فرصها ضئيلة في النظام الانتخابي الأمريكي.

وفي الثلاثينيات، مع قدوم الكساد الكبير، اكتشف كثيرون، وليس العمال فقط، أن الرأسمالية كانت هي السبب في مشاكلهم، وتحول البعض إلى الشيوعية. ومع ذلك، لم يكن هذا التغير تهديدا للدولة أو للرأسمالية بأي مستوى ذي مغزى. لم يكن الرأسماليون في حالة دفاع عن النفس. فهم لم يقدموا وعودا من أي نوع لأي

(*) الجارفية Garveyism: نسبة إلى ماركوس جارفي Marcus Mosiah Garvey، الذي كان زعيما سياسيا من جامايكا، وكان ناشرا، وصحفيا، ورجل أعمال وخطيبا مفوها، وكان مؤيدا مخلصا للقومية السوداء، والحركات الأفريقية الكبرى، ولخدمة هذا التوجه، أسس جمعية تحسين أحوال الزنوج العالمية وعصبة الجاليات الأفريقية UNIA-ACL. وتركزت أيديولوجية الجارفية على توحيد وتقوية الأفارقة الأمريكيين ضد التفرقة العنصرية التي عانوا منها في المجتمع الأمريكي. [المترجمة]

شخص ولا بدا أنهم يشعرون بأي نوع من الأسف تجاه التعاسة التي تسببوا فيها. وفي الواقع، في ذلك الوقت أو حتى بعد ذلك، لم يكن من الممكن أن نجد شيئا يشبه نظام الرفاه سوى في بلدان أوروبية قليلة. ولهذا، بينما تقدمت سنوات القرن العشرين، أصبح العمال في بلدان ديمقراطية غربية قليلة أكثر ثراء بفضل حركة النقابات أو لمنفعة الحكومة، ولكن لم يحدث أي نمو فعلي في سلطتهم في أي مكان. ظلت السلطة بمعنى القوى المنظمة غير متكافئة على مستوى العلاقات متعددة الأطراف. أما النقابات، فنظرا لنوع النضال الخاص بها، أو ربما في بعض الحالات رؤيتها المحدودة، فقد بدا أنها لم تكن تدرك هذا واستمرت تقيس تقدمها ببساطة على أساس مستوى الدخل. وفقط في السبعينيات استطاع البعض أخيرا إدراك أن مثل هذا التوجه لن يكون كافيا. ولكن، عند تلك النقطة، ما الذي يمكن أن يكون كافيا، إلا أن تخلوا عن النقابية الحرة وانصرفوا عن المجتمع المدني؟ وهنا، كان النظام الحالي في بلدان كثيرة يتسم بهروب رأس المال، وحتى مهاجمة النقابية. كانت الأرستقراطية العمالية تذوي. وبحلول الثمانينيات، تنامى الهجوم ضد العمالة المنظمة وأصبح أكثر قسوة مع تكاثر مواقع جديدة للإنتاج عبر الكوكب، وإذ بدأت الإستراتيجية القائمة على العلاقات متعددة الأطراف تعتمد عليها. وعندئذ، فقدت النقابات القومية التقليدية كثيرا من أعضائها، كما فقدت قدرتها على المساومة. وإذ فقدت النقابات أرضيتها، اكتشفت الطبقة العاملة المنظمة أنها لم يكن لديها الكثير الذي يمكنها الرجوع إليه. كان هذا الثمن الذي ينبغي دفعه نتيجة السير وراء صمويل جومبرز وتنظيره لحركة نقابية حرة محدودة الأفق غير سياسية.

منذ عام ١٩٩٠، بدأ يظهر نوع جديد من التنظيمات النقابية. يذكرنا هذا النوع الجديد على نحو ما بنقابات القرن التاسع عشر والحركات الفوضوية في تلك الفترة، رغم أنها حتى الآن أقل نزوعا إلى المواجهة من سابقتها. أما ما يجعلها

جديدة أو على الأقل جديدة بالنسبة لزمننا الحالي فهو أنها تتعامل مع القضايا الاجتماعية وليست مجرد نقابات مهتمة بأكل العيش. هذه الحقيقة تعطيها بعض الأهمية في مناقشة ديالكتيك العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث إن القضايا الاجتماعية التي تتعامل معها لها صداها في المجتمع كله.

هذا النوع الجديد من النقابات، أو "اتحادات الحركة الاجتماعية العالمية"، كما تسمى أحيانا، تخاطب حقائق الأحوال في يومنا هذا بطريقة لا تفعلها الأحزاب السياسية، ولا النقابات والاتحادات السائدة، ولا حركات الحقوق المدنية، ولا كل ما سبق من منتجات الفترة الكوربوراتية وكل ما صيغ وتجمد في هذا القالب. ومن ثم فإن البعض يأملون أن تكون هذه الاتحادات بشيرا بميلاد جديد لليسار.

على مدى السنوات القليلة الماضية، اكتسبت اتحادات الحركات الاجتماعية هذه شهرة ليس فقط لأفكارها الجديدة ولكن أيضا لتكتيكاتها الجديدة أيضا. فعلى المستوى التكتيكي، تضع هذه الاتحادات نفسها على هامش النظام، ولكن الهامش المتضمن داخل المجتمع، ولذلك يربطون أنفسهم بحرية بالقضايا والموضوعات المختلفة التي لم تكن حركة النقابات التقليدية تعتبرها ضمن اهتماماتها. وأتناول في هذا القسم نموذجين من هذه الحركات الاتحادية الجديدة، أحدهما من دول الأطراف، والثاني من دول المركز، وكلاهما من نظام ديمقراطي بورجوازي(٣٤).

كانت المبادرة الجنوبية للعولمة والحقوق النقابية (SIGTUR) من بين أول وأهم نقابات الحركة الاجتماعية، وهي اتحاد أسترالي وجنوب أفريقي يرجع إلى حوالي ١٩٩٠(٣٥). كانت المبادرة الجنوبية تتكون، وما زالت، في أغلبها من نقابات عمال الموانئ، أو "عمال الرصيف" wharfies، في بلدان مثل أستراليا وجنوب أفريقيا(٣٦)، ولهذا السبب، كانت لعدة سنوات في مقدمة نضال العمال الدولي في منطقة المحيط الهندي. ومع ذلك، كان مجال أنشطة المبادرة الجنوبية يتجاوز هذا

العالم إلى مناطق مثل النضال ضد الفصل العنصري، الأمر الذي يفسر أنشطتها في جنوب أفريقيا بالاشتراك مع اتحاد نقابات جنوب أفريقيا (COSATSU)[٣٧]. وفي وقت أقرب، بدأ الاتحاد الدولي الأمريكي لموظفي الخدمات، والذي يواجه أيضا مشاكل العنصرية والطبقة، يتبنى بعض التكتيكات المماثلة لتكتيكات المبادرة الجنوبية. كيف يمكن لعمال الخدمة في كاليفورنيا، ومعظمهم نساء من أصول لاتينية، التكيف في مجتمع عنصري عرقيا، وعنصري تجاه المرأة أيضا؟ هذا هو الموضوع الذي يواجه الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، وهو الوجه الآخر من الموضوع الذي ناقشناه أعلاه فيما يختص ببرامج التكيف الهيكلي[٣٨].

وهكذا، يمكن أن نفترض، سواء ظل الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات أو المبادرة الجنوبية معاديين للسيطرة أو كانا مجرد جزء من الحركة النقابية الأكبر، فكلاهما مهم. فالتهديدات الاقتصادية التي ظهرت من حركة عمال الميناء في الاقتصاد العولمي أو من عمال الخدمات في الاقتصاد الخدمي، لها وزنها، ربما أكثر من التهديدات التي مثلتها حركة عمال المصانع. فإضراب الميناء تحت الظروف السائدة هو اعتداء على الهيكل السياسي وليس فقط على سياسة شركة معينة، يميز المبادرة الجنوبية ليس فقط عن نضال الاتحاد التقليدي، ولكن أيضا عن الحركات التي تهدف للتغيير مثل المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum). والإضراب الذي تقوم به الخادمات، لا يضرب فقط صناعة السياحة في كاليفورنيا، ولكنه أيضا يضرب النظام الطبقي. تعطلت اجتماعات رجال الأعمال. لا يستطيع الإضراب التقليدي أن يحرز مثل هذه النتيجة. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن هذه الاتحادات ترتبط بقضايا أخرى تفتح إمكانية لاحتمال أن ينتشر بشكل ما إضراب عمال الميناء أو إضراب عمال الفندق. وفي نفس الوقت، حقيقة أن الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات ليس جزءا من المبادرة الجنوبية ولا هو جزء من نضال النقابات المكسيكية المستقلة ولكن يبدو أن استمراره وحيدا في الولايات

المتحدة يدل على الاتجاه الآخر. وفي ظني أنه من غير الممكن القيام بتحديات حقيقية لأي شيء عند هذه النقطة دون صلات دولية. فالولايات المتحدة ساحة واحدة من الساحات العديدة لنضال العمال.

أما فيما يختص بالاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، فقد حدث الانتقال إلى مقاربة نقابية لحركة اجتماعية تدريجيا على مدى الجيل السابق، حيث بدأ الاتحاد يكسر تقاليد النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة. ويبدو أن هذه النقطة بحاجة إلى إمعان، حيث من الواضح أن الطريقة التي تنفصل بها حركة عمالية عن أيديولوجية النقابة الحرة تكتسب أهمية في مناقشة للمعارضة. وحيث إن هذه الظاهرة لا تزال جارية، فإن ما يمكننا عند هذه النقطة أكثر هو مناقشة لمراحل تطور الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات التي أدت إلى وقتنا الحالي. وسوف نضطر إلى إرجاء تحليل أعمق لعملية هذا التحول أو حصيلته.

إذا أعدنا النظر إلى الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات في عام ١٩٩٠، فسوف نلاحظ أنه رغم أن هذا الاتحاد كان أقل تسييسا بالمعنى التقليدي من الحركات الأخرى في تلك الفترة – وعلى سبيل المثال، جمعية المطالبة بفرض ضريبة على المعاملات المالية ATTAC، والتحالف الأوروبي للنقابيين – فقد كان مسيسا بوضوح، ومسيسا بطريقة جديدة إلى حد ما. وبدا تسييسه من الطريقة التي يواجه بها القضايا السياسية في ذلك الوقت، مثل العنصرية العرقية، والهجرة، والمساواة بين الجنسين، فالاتحاد يتبع أعضاءه، الذين كان الكثير منهم من قاع الطبقة العاملة الأمريكية. ولا يتبادر إلى الذهن إلا القليل من الاتحادات الأخرى التي تتبع أعضاءها؛ فكل النقابات تقريبا هي التي تقود وتدير. هذا الملمح يجعلها ملائمة لموضوع المناقشة، اعتبارا لضخامة الطبقات الدنيا الأمريكية، أكثر مما يمكن أن تمثله النقابات الأمريكية التقليدية. ويعرف المؤرخون أنه من الصعب تفسير نضال الطبقات الدنيا الأمريكية. كيف يمكن للمرء أن يفسر نضال العمال

الذين لا يكاد عملهم يحظى بمجرد الاعتراف به؟ إن دراسة الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات تقدم نافذة على هذا العالم. كان أحد ملامح هذا الاتحاد، وهو ملمح ظاهر فعليا منذ البداية، هو مهارة القيادة في التغلب على التراتب العنصري وفق الأصل العرقي أو النوع، والذي يفرضه أصحاب العمل. ولهذا فإن كل إضراب هو نضال سياسي مثلما هو نضال اقتصادي. وبينما تخطط معظم النقابات لوقف العمال على موقع عمل معين في يوم معين وفقا لتقاليد النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة، يحاول الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات إحباط إستراتيجية أصحاب العمل الرامية إلى "فرق تسد" بين العمال. وعلى أية حال، لن يكون الإضراب التقليدي سلاحا كافيا بالنسبة للاتحاد الدولي لموظفي الخدمات. فالتجارب المؤلمة للقيام بالعمل الخدمي ليست قليلة. هذه الحقيقة تجعل هذا الاتحاد سياسيا بشدة.

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وفي تلك اللحظة غير المحددة من تاريخ المنظمة، أصبح جون سويني John Sweeney، رئيس الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، رئيسا للنقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة والتي كانت في تلك السنوات تبحث عن قيادة جديدة. ومع انتخاب تلك القائمة من "الأصوات الجديدة"، حاول سويني جعل النقابة العامة تنهض لمواجهة تحديات العصر. ودعا في خطبه، إلى "ميدان نشاط على مستوى"، الليبرالية الجديدة في سنوات رئاسة كلينتون. وفشل في إحراز أي شيء يمكن أن يقارب ميدان نشاط على مستوى. وفضلا عن ذلك، أدت طريقته إلى إبعاد عدد من النقابات الأعضاء في الاتحاد. وهكذا يبدو أن فشل سويني قد بيّن استحالة إصلاح حركة "النقابات الحرة" من داخلها، أو النجاح بها وهي على حالها. استمرت العضوية تتساقط، ولم يتم التغلب على الانقسامات الداخلية. وأدى فشل سويني لترك الميدان مفتوحا أمام الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، خاصة الجيل الأصغر فيه، لاختيار اتجاه مختلف. كان السؤال هو: أي طريق سيتوجهون إليه؟ هل يمكن للاتحاد الدولي لموظفي الخدمات

والمنظمات المماثلة أن تظل تخرج بأفكار حول كيفية التغلب على الخلافات في أحوال العمال من الأصول اللاتينية، والسود، والبيض في سياق تلك العنصرية القوية التي نجدها تتطور في الولايات المتحدة ودون تحالفات دولية قوية؟. وبعبارة أخرى، هل يستطيعون البقاء؟. ربما يستطيعون. ربما قدرتهم على الاستمرار هي السبب في أن لدينا تشريع الطوارئ FEMA legislation، وقانون "باتريوت" Patriot Act لمناهضة الإرهاب، وغير ذلك من ملامح الحكم بحالة الطوارئ. إن تمرير هذا التشريع، الذي يقف ضده كل من العمال والطبقة الوسطى، يعتبر درسا موضوعيا: فهو يبدو وكأنه يقول: كن حذرا، وإلا فسوف نفعل بك ما فعلناه بالجالية الأمريكية من المسلمين.

خاتمة

بدأت في هذا الفصل بغرض بيان أن تاريخ العالم المعاصر، أي الفترة تقريبا منذ ١٨٥٠ حتى وقتنا الحاضر، يمكن أن تعتبر حقا عصر العلاقات متعددة الأطراف، أي إنها كانت تتميز باستمرارية ومزيد من التطوير للعلاقات الثنائية في العصر الحديث المبكر. ومنذ أواسط القرن التاسع عشر فصاعدا، كان عدد كبير من الطبقات الحاكمة يتعاونون مع بعضهم البعض، ويستفيدون من توسع السوق، حتى لو كانت الدولة في أحيان كثيرة في حالة عدم استقرار لدرجة الاحتياج إلى احتلال استعماري وقروض لكي تحفظ حكامها في السلطة.

يظهر لنا بوضوح من تاريخ أهل النفوذ في هذه الفترة أن عناصر مختلفة ومتباينة تعاونت بشكل ما مع بعضها البعض، وبهذا استعادت اليد العليا ضد المعارضين المحتملين. ولكن، مع تقدم التاريخ الحديث، بدا أن النظام بشكل عام أصبح أقل مرونة. لم يعد قادرا على درء الأزمات بسهولة. وعلى المستوى

الإقتصادي، كانت المشكلة قديمة حتى تراكمت ببساطة. وكانت تكمن في فشل الرأسمالية أن تجد توازنا بين التراكم وإعادة التوزيع. هذا العجز بدوره أدى إلى تراكم مفرط في أيدي قلة، مع إبعاد الآخرين جميعا. على المستوى السياسي، أصبح الفشل في حل المشكلات ملحوظا أيضا، كما ظهر عند تأمل القضية الفلسطينية. ويمكن اعتبار عجز أهل النفوذ عن تعزيز إقامة دولة فلسطينية بعد مرور نصف قرن أو أكثر مثالا على أزمة نظامية. وهناك مثال آخر على ذلك، وهو الفشل في عمل رد فعل على الأزمة البيئية. ويبدو نمط الإنتاج يتجه إلى التدهور. وتستمر ديالكتيكية التاريخ في الحركة. والحركات التي تميل إلى التقارب مع الحركات المضادة للسيطرة في صعود، حتى في بلدان مثل الولايات المتحدة.

هذا الفصل في جوهره تدريب على كتابة التاريخ. تعاني كتابة التاريخ من أزمات تعكس أو توازي الأزمات في العالم الحقيقي. ولا يزال ميدان تاريخ العالم عاجزا عن الانفصال عن هيجل. ولا يزال من نواحٍ كثيرة ملحقا بالتاريخ القومي، حاشية له. وهذا يفسر السبب في أننا نجد الكتابات في تلك الأبحاث الأكاديمية يكمن فيها كثير من الإيمان بالعناية الإلهية، والمركزية الأوروبية، وتاريخ إجماعي متفق عليه.

في سياق آخر، قد يتخيل المرء أن المؤرخين سوف يفترضون أنه إذا كانت الدولة تخشى الشعب، وتشعر بأنه من الضروري أن تقوم بتمويل المزيد والمزيد من قوات الأمن، فإن هذه الحقيقة في حد ذاتها دليل على عمل الديالكتيك الجدلي في التاريخ. ولا يأخذ المؤرخون الأمريكيون بشكل عام هذا الموقف. هذه النقطة ملحوظة كما يجب، والمؤلفون الذين يكتبون وفق منهج صعود الغرب على حق عندما يلاحظون نقص المناهج التي تتيح لهم متابعة جدلية تاريخ العالم بطريقة سهلة أو يمكن التنبؤ بها. فكيف يستطيع المرء أن يتابع موضوعا إذا كان يبدو

موجودا ولكنه لا يعبر عن نفسه بشكل متماسك في معظم الوقت لأنه يظل مدفونا داخل هياكل مثل الرأي العام؟. هذا قلق مشروع.

وحتى الآن، يبدو أن تعددية الأطراف قد أظهرت لنا، بشكل عام، أن الجنس البشري ككل قادر على درجة ما من التعاون. هذه النقطة ثابتة، ولكن بالكاد، حيث إن التعاون الوحيد المسموح به كان بين العناصر السائدة للعالم الرأسمالي في يومنا هذا. ورغم أن تعددية الأطراف أُخرجت من سياقها التاريخي الحالي، فمن الممكن رؤية أن لها في ذاتها جوانب مهمة لبعض الإمكانات المستقبلية للجنس البشري. وعندما يواجه البشر، كما هو الحال، بظروف سريعة التغير، فهل يمكن أن تكون ثمة استجابة فعالة سوى استجابة متعددة الأطراف؟

كان من مساهمات سياسة العلاقات متعددة الأطراف أنها عززت بدرجة محدودة تطور القانون العالمي. كان لتطور القانون العالمي تأثيرات مهمة. وبالنسبة لميدان تاريخ العالم، يلعب القانون العالمي دورا مهما على وجه الخصوص. فهو الطريقة التي يستطيع بها ميدان تاريخ العالم أن يتخطى التاريخ القومي. وبسبب القانون العالمي، يمكن لتاريخ العالم أن ينظر إلى التفاعل الأكبر للقوى أثناء فترة معينة مثل الحرب العالمية الثانية – وأن يفعل ذلك بموضوعية تامة دون أن يعتبر كلا من هتلر وستالين وروزفلت متعادلين، ولكن دون أن يسقط في حالة من المغالاة والعنجهية الوطنية.

في الفصل التالى أجمع أطراف مناقشتي كلها معا. أقامت الكتابات التاريخية السائدة وزنا كبيرا جدا للغربيين، وقليلا جدا للطبقات الحاكمة في العالم الثالث بالتباين مع روايات تاريخ العالم الحديث. وكانت النتيجة أن الباحثين فشلوا في التوصل بطريقة صحيحة لفهم الكثير من التطورات المهمة، حتى التطورات في التاريخ الغربي. ورغم أن هذه الحقيقة يمكن أن تحظى بدرجة ما من الاعتراف،

فقد اختار المؤرخون في معظم الأحوال الاحتفاظ بمنهج صعود الغرب. وهكذا، يظل أمامنا أن نبين أنه في عصر العلاقات متعددة الأطراف، يتزايد تأثير الطبقات الحاكمة في العالم الثالث على الحياة اليومية للغربيين العاديين في مجتمعهم نفسه. والأمر ليس مجرد أن الغربيين يؤثرون على العالم الثالث، ولكن العكس يحدث أيضا. يذكر الفصل الأخير هذا التغلغل الأجنبي، ويتساءل: هل لا يزال من الممكن أن نكتب التاريخ الأمريكي في إطار منهج صعود الغرب؟

الهوامش

(١) نُذكر هنا بعض الافتراضات العامة حول الرأسمالية الاقتصادية: أولا: الرأسمالية ظاهرة معقدة التركيب بالنسبة للمؤرخ؛ واختزالها في مجرد ظاهرة إقتصادية لا يساعد المؤرخ، حتى لو كان ذلك هو التركيز الأساسي له. ثانيا: إن الدليل التقليدي للتقدم البشري الذي يصوره هيجل وبعده إنجلز ومن تلاهما، وهو دليل مبني على الاقتصاد، لا يقدم الكثير في عالم يتوقع الانهيار الوشيك لقدرة الكوكب على الاستمرار في إمداد الإنسان بأسباب الحياة. ونتيجة لذلك، فإن الغائية التي كانت جزءا أكيدا من تاريخ الماركسية، أصبحت الآن مسألة مشكوكا فيها. بالنسبة للبعض، يؤدي هذا إلى كراهية شديدة في أيامنا هذه لمجرد السؤال كيف أدى الماضي إلى هذا الحاضر، حيث أصبح هذا السؤال يعني حرمان الإنسان من متعة الحنين إلى الماضي. وباتخاذ موقف مناقض، سوف أصر على أن هذا النوع بالضبط من التساؤل المبني على الوعي بالذات حول كيف وصلنا إلى هنا. وإلى أين نحن ذاهبون؟. هو السؤال الذي يمكن أن يأتي من دراسة مفيدة للتاريخ. وثالثا: كل من يدرس الرأسمالية لديه وتد / ركيزة في محصلة المجادلات حول المصطلحات. وعلى سبيل المثال، المصطلح "بلترة" *proletarianization* (نقل المجتمع إلى الحالة البروليتارية). بينما يجد كاتب من كُتاب الماركسية الغربية، مثل كريس هارمان في Chris Harman, *A People's History of the World*، تنامي عملية بلترة العالم ورغبة من جانب أولئك الأفراد الذين لن يصبحوا بروليتاريين، ويحتج كاتب مثل الاقتصادي الإفريقي جاي سي. مهون في Guy C. Mhone, *The Political Economy of a Dual Labor Market in Africa: The Copper Industry and Dependency in Zambia, 1929–1969*، بالأهمية التحليلية للاقتصاد المزدوج وثقافته. ولا يعتبر الاقتصاد المزدوج مماثلا للبلترة، الاقتصاد المزدوج موجود، وهو موجود بسبب استخدام العالم الثالث لأغراض التراكم الرأسمالي. وكما أشار كثيرون إلى أن وظيفة العالم الثالث هي أن ينزف، لا أن يتطور. فلماذا، إذن نتوقع أن يكون هناك نمو للبروليتاريا؟ انظر، على سبيل المثال، Randolph B. Persaud, *Counter-hegemony and Foreign Policy: The Dialectics of Marginalized and Global Forces in Jamaica*. لكن نموذج النمو

هو الذي ينتشر في كل جوانب التجليل الرأسمالي. ونكتشف أن المؤامرة حاضرة، على سبيل المثال، في الاتجاه التحليلي الذي يقول بـــ "نهاية العالم الثالث". وعلى سبيل المثـــال، انظـــر Thomas L. Friedman, *The Earth Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century*، والذي يتنبأ بالتقسيم الرقمي الذي سيحل محل تقسيم العالم إلـــى عـــالم أول-عـــالم ثالث. انظر أيضا Harris, *End of the Third World*، والذي يمضي بالخلط بين العالم الثالث التاريخي في القرن التاسع عشر ودول الأطراف في يومنا هذا، ومع مدها إلى مدرسة العـــالم الثالث Third Worldism التي تعتبر نمطا أيديولوجيا. انظر أيضا Guy Arnold, *The End of the Third World*. ومنذ وقت أقرب، أصدرت مجلـــة *Third World Quarterly* عـــددا خاصا، حرره مارك تي. برجر Mark T. Berger (25, no. 1 [2004])، يتأمل فيه مصطلح "العالم الثالث" بنظرة نقدية. وثمة أهمية خاصة لمساهمة جون سول John Saul الذي يـــشير إلى صعوبة المؤتمر الوطني الأفريقي الذي يسعى لقيادة العالم الثالث، بينما يربط نفسه بقـــوة برأس المال الغربي. وبنفس القدر من القيمة، تعليق دافيد مور David Moore على كيف أن التراكم الأولي يسمى الآن "البضائع الشعبية الكوكبية". وأنا أزعم أنه مادامت هناك رأسمالية، فسوف تظل هناك حاجة لعالم ثالث من نوع ما ليتيح التراكم. وهناك ثلاثة كتب، رغـــم أنهـــا تميل إلى المركزية الأوروبية نوعا، فإنها مهمة لفهم صعود أهل النفوذ، وهي: Holly Sklar, ed., *Trilateralism: The Trilateral Commission and Elite Management for World Management,* 2–3; Michel Crozier et al., eds., *The Crisis of Democracies: Report on the Governability of Democracies,* esp. 37–43 (Crozier's book was a report to the Trilateral Commission); and Paul Wolfowitz, ed., *Managing the International System over the Next Century*. واليوم، ولفوويتز شخـــصية مهمـــة فـــي اللجنة الثلاثية، التي تهتم بدمج البلدان الآسيوية في السوق بطريقة سلمية، دون العـــودة إلـــى الحروب العالمية الخاصة بالقرن العشرين.

(٢) Robert Mayer, "Marx, Lenin, and the Corruption of the Working Class". مـــن الشائع أكثر تناول موضوع تسييس الطبقات المتوسطة في عصر الليبرالية الجديدة تحت مـــا يُسمى بالدراسات الإبعادية alienation studies. ومن المعتقد عامة أن الإبعاد قد صعد عبـــر الساحة بعد أواسط العقد ١٩٦٠. وللاطـــلاع علـــى عـــرض للمؤلفـــات، انظـــر David L. Weakliem and Casey Bosch, "Alienation in the United States: Uniform or Group Specific Change?"

(٣) هناك كاتب معروف جيدا يناقش العلاقات متعددة الأطراف بطريقة معياريـــة، وهـــو John Gerard Ruggie,ed., *Multilateralism Matters*.

(٤) Gerald Mangone, *A Short History of International Organization*. وكتاب آخر مفيد، يقوم بتوثيق الكثير من قسم السرد الخاص بهذا الفصل، وهو Martin H. Geyer and Johannes Paulmann, eds., *The Mechanics of Internationalism: Culture, Society, and Politics from the 1840s to the First World War.*

(5) Kevin Phillips, *American Dynasty*, chap. 2

(6) John Boli and George M. Thomas, eds., *Constructing World Culture: InternationalNon-governmental Organizations since 1875*

(٧) ترسخت فكرة وجود حضارة غربية في سنوات نابليون (Stuart Woolf, "The Construction of a European World-View in the Revolutionary-Napoleonic Years"). وقد لعبت هذه الفكرة دورا بعد ذلك. لم يكن وولف مهتما كثيرا بمدى الانقسام والتعقيد المتمثل في الاحتفاظ بفكرة التوجهات الحضارية في السنوات الأخيرة. وللاطلاع على دراسة مختلفة نوعا ما عن صعود فكرة الحضارة، انظر Gerrit Gong, *The Standard of "Civilization" in International Society*

(8) Pitman B. Potter, "Origins of the System of Mandates under the League of Nations."

(9) Benedict Kingsbury, "Indigenous People in International Law: A Constructivist Approach to the Asian Controversy."

(10) Michael Adas, "Contested Hegemony: The Great War and the Afro-Asiatic Assaulton the Civilizing Mission Ideology."

(١١) على سبيل المثال، بالنسبة لمدى إشكالية فكرة التقيد بالقانون الدولي بالنسبة للولايات المتحدة، انظر Robert D. Accinelli, "The Hoover Administration and the World Court". وحول استخدام الكتلة السوفيتية للقانون، كما في أزمة نيكاراجوا، ضد الولايات المتحدة كأساس منطقي لقيام الولايات المتحدة بتجنب المحكمة، انظر مقال أستاذ القانون في جامعة الدفاع القومي National Defense University، البروفيسور هاري أرنولد جونيور: Harry H. Almond Jr., "World Court Rulingson the Use of Force in the Context of a Global Power Struggle."

(١٢) كان الكُتاب الأمريكيون لفترة طويلة يظهرون كما لو كانوا يتجنبون دراسة "البيزنس كما هو المعتاد" على سبيل المثال، أو الأمريكي الذي يقبل الرشاوى. انظر، على سبيل المثال، Kyle Rex Jacobson, "Doing Business with the Devil: The Challenges of Prosecuting Corporate Officials Whose Business Transactions Facilitate War Crimes and Crimes Against Humanity". ويعتبر مقال جاكوبسون جزءا معاصرا من تاريخ أطول لا

يسمع المرء عنه إلا في أحيان متباعدة. ولفترة طويلة كان هناك نفوذ بيزنس أجنبي، قانوني أو غير قانوني أحيانا يمثل نوعا من القرصنة أو حتى الإرهاب. وسوف يكون من المفيد أن يكون هناك عمل واحد يبحث على نحو منهجي ونظامي موضوع نفوذ النقود الأجنبية، والتهديدات، والرشوة، وما إلى ذلك، ولكن حتى الآن لا يوجد أي عمل من هذا النوع. كتب العالِم السياسي أندرو إم. سكوت Andrew M. Scott, *The Revolution in Statecraft: Informal Penetration*. وللاطلاع على بعض الأمثلة على الرشوة الأجنبية هنا وهناك، انظر Mira Wilkins, *The History of Foreign Investment in the United States to 1914*, 413, 831, 914 (German chemical interests around World War I), 823 (Bayer Aspirin around 1912), 921 (British insurance companies in 1881). ويصبح موضوع الرشوة في الولايات المتحدة متضمنا في الأعمال التي يمتلكها محاور السلطة والنفوذ مثل معاملات شركات الولايات المتحدة مع العدو في زمن الحرب. وبالنسبة لهذه الأخيرة، انظر Robert Franklin Maddox, *The War Within World War II: The United States and International Cartels*.

(١٣) للاطلاع على عرض كتاب يلاحظ مشكلة الخلط بين المصطلحين إبادة جنس *genocide* وتطهير عرقي *ethnic cleansing*، ويلاحظ أيضا أنه من المطلوب عمل مفيد حول التطهير العرقي، انظر Sanya Popovic, "Review".

(١٤) إحدى الدراسات المفصَّلة: Martin Indyk, "The Politics of Patronage: Israel and Egypt Between the Superpowers, 1962–1973".

(١٥) تعتبر سلطة العالم الثالث كأحد مكونات تطور العلاقات متعددة الأطراف موضوعا بالغ الضخامة. ومن الممكن أن نفعل أسوأ من إعادة زيارة المنظِّرين الاستعماريين أصحاب فكرة الحكم غير المباشر بحثا عن دليل للنفوذ السياسي لنخبة العالم الثالث، وعلى سبيل المثال العمل الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين: Lord Lugard, *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. هذا الكتاب الذي نُشر بعد وفاة مؤلفه جزء من نوع علمي إذا قُرئ ما بين سطوره سوف يظهر بُعد يتطور بثبات لسلطة العالم الثالث في فترة الاستعمار. وفي فترة أقرب، هناك حقل معرفي آخر هو "دراسات العالم الثالث في مشروع القانون الدولي" Third World Approaches to International Law Project (TWAIL)، يمكن الدخول إليه، حيث تناقش هنا قواعد اللعبة. انظر المقال المناقض لذلك نوعا، David P. Fidler, "Revolt

Against or from Within the West? TWAIL, the Developing World,and the Future Direction of International Law". ومنطقة أخرى ينبغي بوضوح النظر فيها هي المؤلفات حول المنظمات الدولية. انظر على سبيل المثال، المساهمة المتصاعدة للأفريقيين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في Christopher O'Sullivan, "TheUnited Nations, Decolonization, and Self-Determination in Cold War Sub-Saharan Africa,1960–1994".

(16) Jeffrey Laurenti, "Grand Goals, Modest Results: The UN in Search of Reform".

(١٧) هذا موضوع كتاب: Michael Doran, *Pan-Arabism Before Nasser*. يتجه العديد من الباحثين إلى الحرب العالمية الأولى، حيث ظهر تفاعل الاحتياجات الغربية والتطلعات المحلية، ويجعلون من هذه النقطة خطهم الفاصل الذي يبدأون منه تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. هذا الإطار الزمني لا يأخذنا إلى ماض بعيد بما يكفي. بالنسبة لمصر، كما يوحي النص ضمنيا، من الواضح أن العلاقات متعددة الأطراف تعود إلى عصر الخديو إسماعيل في ستينيات القرن التاسع عشر. وتشير الأحداث حول أو بعد الحرب العالمية الأولى نحو مزيد من تطور تعددية الأطراف في ذلك الوقت: على سبيل المثال، تأسيس بريطانيا العظمى منطقة حماية لها في مصر في ديسمبر ١٩١٤ "لأسباب تتعلق بوقت الحرب"، سياسة الولايات المتحدة في سنوات ١٩٢٠–١٩٢٣ مع مطالبها لسياسة الباب المفتوح، وما إلى ذلك. وللاطلاع على مناقشة كيف توصل العديد من نخبة المثقفين المصريين للتعامل مع الحياة في باريس في تلك الفترة؟ جزء آخر من صعود أهل النفوذ، انظر: سعيد اللاوندي، *عمائم وطرابيش: مصريون عاشوا في باريس*.

(١٨) بالنسبة للدراسات الأكاديمية الموضوع المهم بالطبع أوسع كثيرا من مجرد الإشارة في النص إلى أفراد قليلين. وللاطلاع على ظهور الطبقة الجديدة بشكل عام، انظر Malak Zaalouk, *Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie*. جزء مما تغطيه ملك زعلوك هو المكاسب المالية من وراء المعاملات مع المساعدات الأمريكية واتفاقياتها. كثير من الناس صنعوا ثروات بهذه الطريقة. ويؤكد مؤلف آخر أن مشروعات واسعة النطاق كانت عادة تجد طريقها إلى الشركات الأمريكية، بينما تذهب البضائع مباشرة إلى البورجوازية المصرية Marvin Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. EconomicAid*. من الواضح أن سياسة الولايات المتحدة لمصر كانت "رقيقة" مقارنة بسياستها مع المكسيك، حيث كان يُشترط رد أموال القروض بسرعة مهما كان

James Petras, *The Left Strikes Back,* الدمار الذي سوف يؤثر على مستويات المعيـشة 195. والاطلاع على دراسة مقارنة سوف يكون مفيدا.

(١٩) مايكل وودیویس Michael Woodiwiss، في مقدمتــه لكتــاب *Organized Crime and American Power*. في وقت سابق كان هناك مقال تاريخي يكشف أن هذا التنظير "الجديــد" حول تجمع أصحاب الياقات البيضاء والجريمة المنظمة قد ظهر منذ سنوات، ولكن المقال فيما يبدو قوبل بالتجاهل في ذلــك الوقــت (Dwight C. SmithJr., "Paragons, Pariahs, and Pirates: A Spectrum-Based Theory of Enterprise"). وكتب زميلي مارك هالر Mark Haller مقــالين تأسيــسيين، همـــا: "Illegal Enterprise: A Theoretical and Historical Interpretation" and "Historical Roots of Police Behavior: Chicago, 1890–1925."

(20) Dana Dillon, "Maritime Piracy: Defining the Problem."

(21) Adam Edwards and Pete Gill, "The Politics of 'Transnational Organized Crime':Discourse, Reflexivity, and the Narration of 'Threat,'" 260.

(٢٢) Jonathan Beaty and S. C. Gwynne, *The Outlaw Bank: A Wild Ride into the Secret Heart of BCCI,* 112. والقرار هنا لمناقشة بنك الاعتماد والتجارة الدولي وتنظــيم القاعدة يتصل بالقضية النموذج التي يدور حولها الكتاب ككل – أي قضية تجــاوز الــشرق والغرب. وإذا كان الكتاب قد استطاع حتى الآن تقديم رواية أكثر شمولا حول "الرجال الجدد"، فربما يكون قد منح مروجي المخدرات مكانة يفخرون بها. انظر، على سبيل المثال، Menno Vellinga, ed., *The Political Economy of the Drug Industry: Latin America and the International System*. ولا شك أن دراسة حول دور الرجال الجدد ومــساهمتهم فــي توسع السوق كجزء من الرأسمالية الحديثة سوف تحسن من النوعية العامة لدراسات الاقتصاد السياسي حول الرأسمالية العالمية في هذه النقطة.

(23) Nikos Passas, "The Genesis of the BCCI Scandal."

(٢٤) Kimberley Thachuk, "Corruption and International Security," 143. وللاطــلاع على تركيز خاص على القاعدة وجنوب شــرق آســيا، انظــر Barry Desker, "Islam in Southeast Asia: The Challenge of Radical Interpretations."

(25) Mark Basile, "Going to the Source: Why al-Qaeda's Financial Network Is Likely to Withstand the Current War on Terrorist Financing."

(26) Brad McAllister, "Al-Qaeda and the Innovative Firm: Demythologizing theNetwork."

(٢٧) http://www.rense.com/general37/cost.htm. ولم تنته القصة. في يوليو ٢٠٠٦، أعلنت إدارة بوش عن غلق وحدة المخابرات المركزية بموقع أليك Alec Station CIA unit الذي كان مسئولا عن تتبع أسامة بن لادن (http://thebluestate.typepad.com/my_weblog/2006/07/bush_administra.html).

(٢٨) Cornelius P. Cotter, "Constitutionalizing Emergency Powers: The British Experience". وبعض المؤلفين يقيم علاقة متبادلة بين المحلي والاستعماري، ومن ضمن هؤلاء Nasser Hussain, *The Jurisprudence of Emergency: Colonialism and the Rule of Law*.

(٢٩) Jules Lobel, "Emergency Powers and the Decline of Liberalism". ودول العالم الثالث أيضا لديها فترات طويلة من العمل بقانون الطوارئ. والأمثلة المستمدة من أفريقيا ومصر تشير نحو استخدام طويل لتلك الممارسات. انظر John Hatchard, "States of Siege/Emergency"; and Diane Singerman, "Egypt."

(٣٠) لم يتطور موضوع دراسة الرأي العام كحركة اجتماعية. لأسباب مختلفة، كان العلماء السياسيون يرون أن الرأي العام تصديق على شرعية الديمقراطية وليس قوة في حد ذاته. هذه الفكرة ترجع إلى جون لوك John Locke ولكنها تمتد حتى عالم المدونين على مواقع الإنترنت اليوم. ومن أمثلة الباحثين حاليا الذي يعتبر الرأي العام تصديقا على شرعية الديمقراطية بول بورستاين Paul Burstein, "The Impact of Public Opinion on Public Policy: A Review and an Agenda" and "Why Do Social Movement Organizations, Interest Groups, and Political Parties Seem to Have So Little Impact on Public Policy?" وهو يحتج بأن السياسيين بشكل روتيني يعطون مصداقية لاستطلاعات الرأي أكثر مما يعطون للطلبات التي تقدمها الجماعات. وإذا كان هذا التناول يجسد الاتجاه الليبرالي السائد، ففي الماركسية كُتاب مثل هربرت شيلر Herbert Schiller أو دانييل شيلر Daniel Schiller يشيرون إلى نفوذ وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام، ويصلون إلى أنها طريقة النظام في تأييد ما يريد أن يفعل في المقام الأول. ووسائل الإعلام تحث الناس بالمعنى الذي يفعله المثقفون في كتابات جرامشي. ويتفق النص في أن هذا الاتجاه

طريقة مهمة للتقدم، ولكنه يذكر أن الأحوال بشكل عام في المجتمع المعاصر تؤثر بشدة في آراء الأفراد حتى إن ما تقوله الميديا أو لا تقوله ليس له وزن كبير خارج البلدان الديمقراطية. وفي البلدان التي يغلب على سكانها الطابع الريفي، وهي أغلبية البلدان في العالم، ليس للإعلام فائدة كبيرة، كما أنه لا يتمتع بمصداقية من الأصل. ولكن، حتى في الديمقراطيات الغربية، كان لاستخدام الرأي العام بغرض التصديق على برامج الحكومة في السنوات الأخيرة حالات من الصعود والهبوط. ولتشكيل انطباع عن مأزق دولة تحاول أن تعطي انطباعا بأن الرأي العام هو الذي يشكلها من الممكن دراسة الاعتماد المتنامي للنظام السياسي على منظمي الاستطلاعات المدفوعة لإنتاج التأثير المرغوب Susan Herbst, *Numbered Voices: How Opinion Polling Has Shaped American Politics*. إن الحاجة لصناعة تنظيم الاستطلاعات يمكن أن تشكل لتعني أن الدولة لا تحصل على النتائج المطلوبة، هذه النقطة بدورها تعطي مصداقية لفكرة الرأي العام اليوم كحركة. انظر، على سبيل المثال، Ivan Steiner, "Primary Group Influences on Public Opinion"، حول مصممي الرأي العام. وكما تسير الجماعات الأولية، كذلك يسير الرأي العام. وفي ذكر قابلية الرأي العام للتشكل وتشوشه، لا يحاول النص أن يستحضر والتر ليبمان Walter Lippmann ورفضه لفائدة الرأي العام في الديمقراطية، ولكنه يقترح أن المرء بحاجة لدراسة خلطة التماسك والتشوش كمفتاح لمعرفة كيف يمكن دفع المصالح الاجتماعية. وللاطلاع على عدد من الكتابات حول الموضوع، انظر Ole Holsti, "Public Opinion and Foreign Policy: Challenges to the Almond-Lippmann Consensus Mershon Series, Research Program, and Debates."

(٣١) الأشكال المتعددة من السيطرة تصور "الآخر" بطرق من الممكن تماما أن نتوقعها (انظر Gran, *Beyond Eurocentrism*). وبالنسبة للديمقراطيات، انظر: John H. Kautsky, *Marxism and Leninism, Not Marxism-Leninism: An Essay in the Sociology of Knowledge*. يكتب كوتسكي من وجهة نظر الديمقراطية البورجوازية، ويزعم أن لينين يكتب كروسي لم يفهم الماركسية كما قصدها ماركس. وللاطلاع على نموذج آخر، يمكن أن ننظر إلى المؤلفات الموجودة اليوم باللغة الإنجليزية حول جرامشي. في هذه المؤلفات لا يُدرس جرامشي بذاته في سياقه الإيطالي؛ بل يُقرأ ويُفسر وفق احتياجات عالم المتحدثين بالإنجليزية. وهكذا، على سبيل المثال، يمكن أن نقرأ بتوسع ولكن لا نجد إشارة إلى ما عانته صقلية وسردينيا من قمع، وهي المناطق التي تناولها جرامشي بتوسع كبير تحت عنوان "القضية

الجنوبية". لكن، دون أن نهتم بحقيقة أن جرامشي نفسه كان من الجنوب الإيطالي، وأنه كان يكتب لكي يجد لمنطقته موقعا داخل النضال الأوسع، فمن الصعب أن نتخيل ما تدور حوله كتاباته. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يكون هذا الاستخدام المعاصر لجرامشي مصادفة. الحق أن قليلا من التأمل يوحي بأنه لو كنا نقبل صقلية جرامشي وفق وصفه هو، فقد يكون هذا هو الموقع الذي يبدأ منه فهمنا للنضال الأوروبي من أجل التحرر، ومن المؤكد أن ذلك لا يتناسب مع الصيغة الخاصة بنا من النظرية الاجتماعية. ربما لهذا السبب، هناك الكثير من التقييم "النقدي" لجرامشي (Anderson, "Antinomies of Gramsci"). ومقال أندرسون في الواقع يغلق الباب على القضية الجنوبية كبند يتمتع بأية أهمية.

(٣٢) بالنسبة لنضال النساء دفاعا عن أنفسهن، انظر Zeinabou Hadari, "Qur'anic-Based Literacy and Islamic Education: A Basis for Female Empowerment in Niger". وانظر على وجه العموم، Valentine Moghadam, "Gender and Globalization: Female Labor and Women's Mobilization".

(٣٣) للاطلاع على محاولة للنظر إلى هذه النضالات في سياق أوسع، انظر Frits Van Holthoonand Marcel Van Der Linden, eds., *Internationalism in the Labour Movement, 1830–1940*, esp. 304–36.

(٣٤) هناك قائمة ضخمة من المواد قديمة وجديدة حول الحروب الطبقية والحركات المضادة للسيطرة بشكل عام. بعض هذه المواد أشرنا إليها في الفصول السابقة. وبعض النماذج المستشهد بها هنا مكونة من مواد أكثر تقليدية لتمدنا بتباين مع النقابية الجديدة التي نناقشها في النص. وثمة صوت معاصر ذو تأثير كبير من اليسار الجديد البريطاني، وهو كريس هارمان Chris Harman. وهو يجادل في مقاله: "The Workers of the World" بأنَ هناك تزايدا مطردا في النسبة التي يجري تحويلها إلى البروليتارية من سكان العالم، وأن النظريات العالمية التي ترى بعض التغيرات الراديكالية المؤدية إلى اقتصاد خدمة يتصل بالكمبيوتر تفقد رؤية الصورة الأكبر. وما يدعم هذا الخط من التفكير هو فكرة تميل إلى النزعة الألفية بأن عصر المواجهة هو الآن؛ حيث يزداد عدد الناس الذين يعتبرون بروليتاريين بصورة مطردة، فالثورة لابد أن تحدث. وللاطلاع على المزيد من هذا النوع، انظر أيضا كتابه: *People's History of the World*. وللاطلاع على آراء الحركات المضادة للسيطرة أقرب إلى نماذج الليبرالية الجديدة التي ناقشناها في الفصلين الأول والثاني، انظر Peter Evans, "Fighting

Marginalization with Transnational Networks: Counter-hegemonic Globalization"، الذي يذكر كيف تستطيع جماعات متصلة من خلال الإنترنت أن تكون مؤثرة من أجل التغيير، وكيف أن العمال المرتحلين إلى لوس أنجلوس من أجل العمل يكسبون أموالا يرسلونها إلى بلداتهم، وكيف أن الحملات المضادة لشركة نايك anti-Nike campaigns يمكن أن تساعد في تحسين ظروف العمل، وأخيرا، كيف أن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا NAFTA) قد تفتح الباب لبعض التعاون الحقيقي بين العمال شمال الحدود وجنوبها. وهو يشير عن حق إلى أن مثل هذا التعاون سوف يساعد على التغلب على العنصرية البيضاء التي تتصاعد أيضا. انظر أيضا Owen Worth and Carmen Kuhling, "Counter-hegemony, Anti-globalisation,and Culture in International Political Economy"، الذي يناقش الصراع حول الثقافة الشعبية، مع الإشارة إلى عمل مدرسة بيرمنجهام Birmingham School. وأيضا أوين وورث في: Owen Worth, "The Janus-Like Character of Counter-hegemony: Progressive and National Responses to Neo-liberalism"، يشير إلى الطبيعة الطارئة نوعا للنظرية السائدة "نظرية الاقتصاد السياسي العالمي" IPE theory (انظر الفصلين ١-٢). ويكتب قائلا ليس الأمر أنها تفتقد مخططا تاريخيا يغطي الماضي، ولكنها شديدة التبسيط إلى حد ما. ويطبق روبرت رواذز في Robert A. Rhoads, "Globalization and Resistance in the United States and Mexico: The Global Potemkin Village"، مناقشة النزعة المضادة للسيطرة بدور النشاط الطلابي والحركات الاجتماعية الجديدة. وللاطلاع على مثال حديث للدراسات حول الاحتجاجات على المستوى المحلي، انظر على سبيل المثال: Michiel Baud and Rosanne Rutten, eds., *Popular Intellectuals and Social Movements: Framing Protest in Asia, Africa, and Latin America*.

(35) Robert Lambert, "Labour Movement in the Era of Globalization: Union Responses in the South."

(36) Noting some limitations, see Anita Chan and Robert J. S. Ross, "Racing to the Bottom: International Trade Without a Social Clause."

(٣٧) حول المبادرة الجنوبية للعولمة والحقوق النقابية SIGTUR، انظر Robert Lambert and Edward Webster, "Southern Unionism and the New Labour Internationalism"; and Jeffrey Harrod and Robert O'Brien, eds., *Global Unions: Theory and Strategies of Organized Labour in the Global Political Economy*, 199–201، والذي يتناول مبادرة كوريا الجنوبية لعام ٢٠٠١. ومع تطور المبادرة الجنوبية، أصبحت تحت هجوم

متزايد من مؤسسات العمل القائمة. وعلى سبيل المثال، أصدرت منظمة العمل الدولية نــشرة تقول فيها إن اتحاد عمال جنوب أفريقيا (كوزاتـــسو COSATSU)، وهـــو مـــن المنظمـــات الأساسية التي تتكون منها المبادرة الجنوبية، لا يتمتع بـــوعي كـــوكبي أو صـــلات كوكبيـــة Andries Bezuidenhout, *Towards Global Social Movement Unionism? Trade*) *Union Responses to Globalization in South Africa*). ومن بين الانتقادات الأخرى التي يمكن التنبؤ بها تلك الخاصة بعلاقة المبادرة الجنوبية بالجنوب، والطبقة، والاشتراكية. يحاول لامبرت أن يستجيب، بوصف الجنوب باعتباره منطقة "تتصف بالحكم الـــسلطوي والـــسيطرة الكوربوراتية، والتي تأتي غالبا من القمع الاستعماري أو العنصري"، وهو تعريـــف سياســـي مناقض للتعريف الاقتـــصادي الخـــالص (Lambert and Webster,"What Is New in the .(New Labour Internationalism? A Southern Perspective"

(٣٨) وفي ذات الوقت، صعد أندرو إل. ستيرن Andrew L. Stern في صفوف الاتحاد الـــدولي لموظفي الخدمات وفي هذه العملية تبنى تكتيكات أشد راديكالية؛ وفي النهاية حدث اتحاد مـــع سويني (Aaron Bernstein, "CanThis Man Save Labor?"). وللاطـــلاع علـــى أحـــداث مماثلة في أماكن أخـــرى، انظـــر Geoffrey Wood and Chris Brewster,"Decline and Renewal in the British Labour Movement: Trends, Practices, and Lessons for South Africa." See also Peter Olney, "To Renew, Labor Must Look at Its .Foreign Policy,"esp. 15

الفصل الخامس

تطبيق منهج "صعود أهل النفوذ"

على الولايات المتحدة في العصر الحالي

هذا الفصل محاولة لبحث التاريخ المعاصر للولايات المتحدة كجزء من صعود أهل النفوذ. وهو محاولة للتوفيق بين اثنين من ملامح هذا المنهج، يبدوان متناقضين ظاهريا، وهما موجودان جنبا إلى جنب في التاريخ المعاصر، أحدهما يشير إلى دور الولايات المتحدة كشرطي العالم، بما يعني ضمنا تركيزا معينا للسلطة والقوة، والآخر يشير إلى تفرق السلطة بين الأثرياء ذوي النفوذ. والأول منهما هو الذي تلقى حتى الآن معالجة بكثافة بالغة في الدراسات الأكاديمية، في تنظير الماركسيين للإمبريالية، وفي تنظير الليبراليين لاستقلالية السياسة الخارجية، والأولوية، والإمبراطورية. ويقودنا منهج صعود أهل النفوذ إلى أن نفترض، رغم ذلك أن الثاني له نفس الأهمية إن لم تكن أهمية أكبر من الأول. فقد نشأ تفرق السلطة من صعود سياسة الأطراف المتعددة. وفي النهاية أدى كما يبين هذا الفصل إلى تغلغل الدول الإمبريالية الكبرى في بلدان كثيرة، حتى في بعض بلدان الأطراف. هذا التغلغل بدوره أدى إلى تصاعد المعارضة لسياسة العلاقات متعددة الأطراف بحدة بالغة في الدول الإمبريالية الكبرى، الأمر الذي ساهم في تحول الحكومة نحو الاعتماد المتزايد على الحكم بقانون الطوارئ.

نشأ تفرق القوة من صعود العلاقات متعددة الأطراف. وهو في الواقع نتيجة منطقية لتاريخ السنوات المائة والخمسين الأخيرة. بداية من منتصف القرن التاسع

عشر، عندما تزايد التعاون بين هياكل السلطة لدعم السوق، أصبحت السلطة متفرقة بشكل متزايد بين عناصرها السائدة. وبمرور الوقت، اكتسبت العناصر السائدة في دول الأطراف، فقط نتيجة عددها، وتنوعها الثقافي، وانتشارها الجغرافي، اكتسبت القدرة على التأثير حتى في بلدان المركز التي هي تقليديا أكثر قوة. وكان هذا ثابتا في النضال المضاد للاستعمار، ولكنه لم ينته عند ذلك. إن صعود عدد من البلدان في شرق آسيا وجنوب آسيا في سنوات تالية يمكن تقديمه كنموذج آخر لعواقب تفرق السلطة. لم يكن صعود تلك البلدان ممكنا تحت ظروف العلاقات الثنائية القديمة في أوائل القرن التاسع عشر. وتشهد حالة محمد علي في مصر على هذه الحقيقة. في تلك الفترة من التاريخ، لم يكن الاختيار ممكنا. كان الأمر الذي تسبب في تغيير الأحوال راجع إلى المتطلبات الجغرافية السياسية لنظام الدولة القومية والتي جمعت مجموعة من الناس والمؤسسات يسعون جميعا للسلطة بنفس الطريقة. وللوصول إلى النمو الاقتصادي الذي يرغبونه، اضطر هؤلاء الناس وتلك المؤسسات للدخول في علاقات وطيدة. وبعد قرن أو أكثر من هذا النوع من العلاقات، أصبح تفرق السلطة شيئا مسلّما به بشكل متزايد. ووجدت الصناعات الغربية من مصالحها أن تنتقل بشكل متزايد إلى العالم الثالث، ووجدت الحكومات الغربية أنها، بشكل متزايد، من مصلحتها قبول مهاجرين من العالم الثالث. وبحلول سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته وما تلاهما والسنوات التي تلت، وضحت نتيجة ذلك أن البلدان الغربية تتحول إلى حالة لا تصنيعية، وصعود رأسمالية مالية كوكبية، وتنامي تغلغل المصالح الأجنبية في العواصم الإمبريالية.

كيف حدث هذا التغلغل في الاقتصاد السياسي الأمريكي؟ على من يستطيع الأجانب الاعتماد؟. رغم أنه لا شك أن كل حالة لها ملامحها الخاصة، فقد كانت ثمة أهمية خاصة لصعود مؤسسة جديدة داخل هيكل السلطة الأمريكي، وهي أعضاء جماعات الضغط الأجنبية. وعضو جماعة الضغط الأجنبية أو اللوبي

الأجنبي وهو الرجل الجديد الذي استطاع الوصول والذي يعتبر الآن قانونيا؛ ففي وقتنا هذا، أصبح الفساد والتراكم الأولي أكثر تسترا. ويبدو أن هناك أشياء كثيرة تتبع هذا التطور. على مدى السنوات الأربعين الماضية، أصبح عضو اللوبي وسيلة بالغة الأهمية، ليس فقط للمعاملات داخل الطبقة الحاكمة، ولكن أيضا لخلق منفذ إلى المجلس والدولة والحكومات المحلية للمصالح الأجنبية في الأماكن التي لم يكن لها وجود فيها من قبل. وقد لاحظ البعض أن عضو اللوبي الأجنبي يختلف عن الشخصيات الأخرى التي تعمل أيضا بوظيفة التوسط بين الأطراف، مثل السفير، ورجل البنك الدولي، والمحامي. فهو يعمل داخل الهيئة الرسمية في كل من السياسة والاقتصاد، ولكن بدرجة كبيرة بعيدا عن أنظار كل من الحكومة أو وسائل الإعلام. ودخله ليس بالضرورة مسجلا. ولهذا فلديه ميزات معينة تميزه عن الآخرين. ومن المعقول أن نفترض أن صعود عضو اللوبي الأجنبي ساعد على حدوث بعض التغييرات الرئيسية في السنوات الأخيرة في بلدان مثل الولايات المتحدة – وعلى سبيل المثال، خلق مناطق الحزام الصدئ(*) وانتقال الصناعة إلى مواقع جديدة – تغيرات لولا ذلك لكان من غير المحتمل أن تحدث.

وفي أعقاب هذه التغيرات، ونتيجة لها، كما سنبين في القسم الثاني من هذا الفصل، تغيرت مواقع العمل وتحول في سوق العمل الأمريكي إلى الجنوب والجنوب الغربي. كان تأثير ذلك شديدا على الطبقة المتوسطة والشريحة العليا من الطبقة العاملة. جاءت القوة الدافعة لهذا التغير، في عدد من الصناعات المهمة، مثل

(*) مناطق الحزام الصدئ Rust Belt cities: تعبير غير رسمي انتشر في ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة لمنطقة تمتد في الشمال الشرقي والشرق، كانت تكثر فيها الصناعات حتى كانت تسمى بالحزام الصلب، أو حزام المصانع، وأطلق عليها ذلك بعد تفكيك الصناعة في المنطقة وتدهورها وهجرة السكان منها نتيجة انتقال معظم الصناعة إلى شرق وجنوب شرق آسيا. [المترجمة]

صناعة السيارات حيث كان هذا التأثير ملحوظا بشدة، من شرق آسيا. في تلك الفترة، كانت اليابان وكوريا من بين أهم الأفراد التابعين لجماعات الضغط تلك.

إذا كان للتغلغل الأجنبي وقعه على سوق العمل القائم، فقد أثر أيضا على سوق التوظيف المستقبلي نتيجة للمعاملات –وسوف نناقشه في القسم الثالث – بما يسمح بنقل التكنولوجيا. كان نقل التكنولوجيا متركزًا بقوة منذ أواخر السبعينيات وطوال ثمانينيات القرن العشرين وحتى أوائل عام ١٩٩٠، وتسببت في محو قطاعات كاملة من الاقتصاد كان يعمل بها كثيرون وكان مّن المتنبأ لها أن تستمر في فعل ذلك.

وعند هذه النقطة، يوسع الفصل من مجال بحثه، فيتحول من دراسة البلدان الصناعية وتغلغلها في الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة، إلى نموذج تغلغل من العالم الثالث، وهو نموذج المكسيك. ونكتشف في القسم الرابع من الفصل أن الطبقة الحاكمة في المكسيك، من خلال تحالفاتها، استطاعت تطوير السلطة لإغراق الولايات المتحدة بالعمالة الزائدة لديها، وكذلك لإقناع ملايين المكسيكيين بقبول فكرة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة. ويبدو أن الولايات المتحدة وقفت عاجزة عن التصرف أمام هذا التكتيك. ورغم الرغبة في إمداد من العمالة الرخيصة، فمن الواضح أنها لا تشجع هجرة غير شرعية بلا حدود يزج بها عليها، ولكن حتى الآن لم تستطع أن تفعل الكثير لوقفها. لا تمتلك الولايات المتحدة القدرة على تنظيم تدفق الهجرة اليوم كما كانت تفعل في التاريخ عندما كانت سياسة الأطراف المتعددة أقل تطورا. وليس من المدهش أن الموضوع خلق مستوى غير مسبوق من المجادلات والنقاشات في المجتمع الأمريكي، كما سوف أبين في الأقسام الثلاثة التالية. يريد عامة الناس أن يعرفوا لماذا تحدث الهجرة؟ الولايات المتحدة دولة عظمى؛ ولابد أن تضع حدا لها. وعند هذه النقطة أقوم بدراسة تصريحات الشخصيات شبه المسئولة في الحكومتين والتي تؤيد الوضع الراهن، ثم أتحول إلى أصوات المعارضة. وحتى النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة،

ذات التوجه المؤسسي، نكتشف أنها تأخذ موقفا. تقول قيادتها: إن المطلوب هو عدالة اقتصادية للجميع. وردا على هذا الموقف للنقابيين وللعلامات الأخرى الدالة على عدم الرضا بالسياسات الجارية، أصدر متحدث بارز للدولة، كما سوف نرى كتابا منتشرا في السوق مصممًا فيما يبدو لتحريك الخطاب العام للعودة إلى خطوط أكثر "قبولا" للقومية البيضاء، بعيدا عن قضايا الطبقة والعدالة. يزعم الكاتب أن أمريكا الأنجلو-سكسونية قد أصبحت ملوثة بوصول هذا العدد الكبير من ذوي الأصول اللاتينية. وهذا الفيضان من الهجرة في رأيه هو الأزمة، ورغم أن المرء قد يوافق على أن هناك أزمة، فلن تكون للأسباب التي يدلي بها. من المؤكد أن الأزمة باب من أبواب تاريخ العالم، والتي يبدو أنها قابلة للتطبيق على هذه الحالة. والسؤال الذي ينبغي أن نسأله، كما سيتضح في القسم التالي: هل التغلغل الأجنبي، وخاصة قضية الهجرة، قد ساهم بقوة في الأزمة القائمة بالفعل، أم أن ما نشهده اليوم في بلدان مثل الولايات المتحدة هو مجرد مشكلة مؤقتة حيث تجري إعادة صياغة هيكل التراتب العرقي للاستفادة من أولئك القادمين الجدد؟ يتجه هذا الفصل لمقاربة مركز الأزمة ولكن بمعنى مختلف إلى حد ما، ثم يصل بالكتاب إلى خاتمته.

عضو جماعة الضغط الأجنبية في واشنطن

هناك فصيلان من أعضاء جماعات الضغط الموجودة في واشنطن في السنوات الأخيرة. أولهما، أولئك المنغمسون في الأعمال المستترة، الذين يخدمون مصالح بريطانيا العظمى، والعربية السعودية، وإسرائيل، وبلدان أخرى لديها ما يطلق عليه علاقات خاصة. أما الثاني، فهو من يخدمون الباقين. وهؤلاء المذكورون في الفصل الثاني يعملون كممثلين لعناصر مهمة من جميع أنحاء العالم، ومن الخارج، لديهم مكانة جيدة وكثيرا ما ينجحون نجاحا باهرا. وقد طورت حكومات أجنبية كثيرة، بالاعتماد على أعضاء جماعات الضغط الأجنبية، مقاربات

مزدوجة للتعامل مع حكومة الولايات المتحدة، مقاربة تحدث على مستوى السفارة في واشنطن وأخرى تحدث على مستوى جماعات الضغط. تخدم السفارات الأجنبية المصالح القومية؛ وبالتالي فإن معاملاتها بشكل عام معروفة ومعلنة. أما المصالح الطبقية، فهي تتطلب درجة كبيرة من السرية، ونتيجة لذلك فنادرا ما تكون معلنة. وهناك مثال يحدث يوميا قد يجعلنا نفهم هذا الفارق بوضوح. يوافق أحد السفراء على أن يجعل بلاده تنتج سلعا لأحد البلدان الغربية. وأعلنت السفارة عن الصفقة لوسائل الإعلام. وبعيدا عن الإعلان والتسجيل، كان يجري أيضا التخطيط لعمل اتفاق وهو أنه وافق على تخفيض أجور العمال. وفي المقابل، سيكون هناك بعض الفوائد الجانبية لحكومته. كيف تم التوصل إلى مثل هذا الترتيب؟. أنا أفترض أنه ربما تم ترتيبه في مكتب عضو اللوبي. هذا المكتب سوف يكون مكانا سريا، على عكس السفارة. ويمثل عضو اللوبي بابا خلفيا آمنا كشكل من أشكال الاتصال، شكل مفيد خاصة لتقوية مصالح الطبقة باعتبارها مناقضة للمصالح القومية.

ويعجب المرء بالطبع، ما مدى ما يمكن أن يكون لذلك من مغزى؟ هل وجود التضامن بين الطبقات المتماثلة وصفقات الباب الخلفي يمكن أن يصنع فارقا كبيرا بالنسبة لسياق التاريخ، فارقا كافيا – كذلك الذي يوحي به ضمنا هذا الكتاب– يضمن تغيرا في المنهج السائد في كتابة تاريخ العالم؟ الإجابة التي تُقدم هنا هي: نعم. إن المصالح الطبقية تربح على حساب المصالح القومية في معظم الأوقات. فإذا تحولت طبقة حاكمة لبلد قوي فجأة ضد قاعدتها الصناعية نفسها ودمرت معظم الوظائف المربحة التي يأمل مواطنوها في الحصول عليها، كما حدث في سنوات العقدين سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته في الولايات المتحدة، فلا مفر من أن نعتقد أن شيئا يحدث يتجاوز حدود ما يمكن أن يقودنا التاريخ الجمعي أو منهج صعود الغرب لأن نتوقعه. هناك بُعد من التضامن الطبقي والتغلغل الأجنبي يعدان تعبيرًا عن هذا البُعْد(١).

ومهما حاول المرء أن يفعل لدراسة موضوع عضو اللوبي، فنحن بحاجة لمصادر؛ وهذه مشكلة سوف يجد المؤرخ أن معظم الدراسات الأكاديمية التي وصلت إلى فعل ذلك جاءت من العلوم الاجتماعية. والبحث التاريخي في هذا الموضوع غير موجود فعليا في معظم الفترة السابقة على الحاضر القريب. ولا نجد إلا كمية صغيرة فقط من المعلومات حول عضو اللوبي في القرن التاسع عشر، وأكثر قليلا في فترة الحرب العالمية الثانية وعصر الحرب الباردة، ثم، لأسباب سوف نناقشها، يظهر أكثر في سنوات ثورة ريجان في الثمانينيات وبعدها(*). ولكن كثيرا من المعلومات التي نجدها أو التي نجدها بسهولة، تبدو قادمة من مصادر قد يفضل المؤرخ ألا يعتمد عليها. ولنأخذ على سبيل المثال، المعلومات التي قد يختار أحد أعضاء لوبي أجنبي أن يكشف عنها في لحظة استثنائية ما – مثلا، عندما يقرر تعبئة جالية محلية عرقية ما أو جمهور ناخبين أو أنصار آخرين من أجل مزيد من الدعم. هذه الحالة بالطبع سوف تكون هي الاستثناء، والمعلومات المتاحة لابد أن تتم دراستها في هذا الضوء. وفي معظم الأوقات، يميل عضو اللوبي للاعتماد على نفسه وعلى أتباعه وعلى اتصالاته أكثر من اعتماده على الإعلام أو المجتمع بشكل عام، وأقل من ذلك كثيرا أن يعتمد على عالم الأكاديميا. وكل هذا له تأثيرات أوسع وأشمل.

وموضوع النفوذ الأجنبي، الذي يمثله عضو اللوبي، هو نموذج غير عادي في التاريخ الأمريكي لموضوع لم يُبحث بعمق حتى الآن(٢). هناك دراسات للاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، دراسات لجاليات المهاجرين وتأثيرها على السياسة الخارجية، ودراسات عن شركات الولايات المتحدة ومعاملاتها مع البلدان

(*) يطلق تعبير "ثورة ريجان" على فترة رئاسته التي امتدت من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، والتي اتخذ أثناءها اتجاها محافظا في السياسات الداخلية والخارجية، وموقفا عدائيا مباشرا للشيوعية، مستهدفا إسقاط الاتحاد السوفييتي وإنهاء الحرب الباردة. [المترجمة]

الأجنبية. وكل هذه الدراسات تشير إلى موضوع التأثير. ولكن، حتى الآن، لا نجد أي شخص يحث على أن دراسة سياسات الولايات المتحدة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ما تفعله الحكومات الأجنبية من خلال أعضاء جماعات الضغط لتكون جزءا من الهيكل السياسي للولايات المتحدة. فهل السبب هو أن الموضوع يعتبر بالغ التفاهة حتى إنه لا يستحق البحث؟ ربما يكون الأمر كذلك. ومع هذا، يمكن أن نتذكر أن موضوعات كثيرة، حتى موضوعات تعتبر ذات أهمية هامشية للغاية بالنسبة لدراسة السياسات الأمريكية، ورغم ذلك تجري تغطيتها بدقة وعمق. لكن هذا الموضوع ليس من بينها. إذن، فربما يكون الأمر ببساطة هو مدى إتاحة المصادر، حيث إن الكثير من تلك المصادر يمثل تحديات تقنية مماثلة. ربما يكون الموضوع نفسه يخلو من البديهية، أو يدنو من حافة نظرية المؤامرة، أو التشهير، أو غير ذلك من الأنشطة الموجهة أيديولوجيا. مثل هذا الموضوع، بالنسبة لكثير من المؤرخين، يعتبر عن حق من الموضوعات التي يمكن أن نجدها في مجال الأدب أو الصحافة، ولكن ليس التاريخ. قد تكون رواية مارك توين "العصر الذهبي" (Mark Twain's *Gilded Age*) قادرة على إقناعنا بأن السياسات الأمريكية في سبعينيات القرن التاسع عشر كانت فاسدة حقا وبحاجة للإصلاح. وكان يمكنه أن يكتب عن مثل هذه الأمور لأنه كان من رجال الأدب، وليس مؤرخا. أما الآخرون، مثل علماء الاجتماع، فكانوا قادرين على إضفاء بعض المصداقية على دراساتهم.

فإذا كانت وظيفة عضو اللوبي الأجنبي هي أن يشتري، أو يرشو، أو أن يتوسط بطريقة أو بأخرى لأحد العملاء، فيمكن دراسة هذا الموضوع كنوع من الفساد السياسي[٣]. وكما رأينا في الفصل السابق، رغم بعض القيود في قوام العمل، يمكن أن يكون مصدرا مفيدا للمؤرخين، بل يمكن حتى أن يكون دافعا لهم للاستيلاء على الموضوع لأنفسهم. ومن المؤكد أن هذه المقاربة مفيدة بالنسبة للمؤرخ، ولكن هناك مشكلة واحدة فيما يختص بها، ويبدو أن الميدان الاجتماعي

السياسي الخاص بالفساد، باستثناء مؤلفين قليلين مثل من ذكرناهم في الفصل السابق، لا يحرز تقدما في هذا الوقت. ورغم أن هذا الميدان حظي بقدر جيد من الاهتمام في السنوات العشرين الماضية، ففيما عدا بعض الاستثناءات القليلة المهمة، يبدو أن الأعمال الأكاديمية الجديدة تقل باطراد. وليس من الواضح لماذا كان هناك أكثر. ربما هذا يعكس حقيقة أن ذلك الوقت كان فاسدا، وربما نتيجة ذلك هناك تمويل أقل للبحث في هذه النقطة. ومن الممكن أيضا أن يكون الباحثون متشككين في الهدف من دراسة الفساد إذا لم يكن أحد مهتما بالإصلاح[٤]. وربما، أيضا، تكون المشكلة أن البحث يثير الارتياب في صورة الديمقراطية. أيا كانت الأسباب، فالنتيجة أننا نجد في السنوات القليلة الماضية أن بعض الأبحاث من سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته يعاد نشرها لملء الفراغ[٥].

في هذه الأعمال الأقدم إلى حد ما، نجد الباحثين كانوا يحاولون العمل بمقاربات مختلفة لشرح السبب في استمرار وجود فساد سياسي، ولماذا لا تفيد الإصلاحات أبدا. فكانت المقاربة التي لا تفلح يتم التخلي عنها. حاول الباحثون باستخدام المقاربة الليبرالية لدراسة الفساد السياسي، ولم تصلح بشكل جيد، ومن ثم تخلى بعض الباحثين على الأقل عنها. فلم يكن من الممكن ببساطة إظهار أن بعض الثقافات تتسامح مع الفساد أكثر من أخرى، أو أن الديمقراطية هي الشكل الثقافي الأقل فسادا، أو أن البلدان الأكثر تطورا أقل فسادا من البلدان الأقل تطورا. كذلك ليست ثمة فائدة من الاستمرار في البحث عن دليل على فساد نظامي في البلدان غير الديمقراطية ومخالفات بسيطة في البلدان الديمقراطية. أظهرت الأبحاث في السبعينيات والثمانينيات أن الفاسدين في البلدان الديمقراطية كثيرون بنفس القدر الموجود في أي مكان آخر. وقادت هذه الحقيقة، كما أوضحنا من قبل، إلى درجة معينة من إعادة التفكير في هذا الحقل الأكاديمي. وفي النهاية، أفادت في توجيه المناقشة إلى اتجاهات أخرى.

ونتيجة لهذا التفكير المتمعن، يمكن للمؤرخ الذي يستخدم هذه المواد أن يتوقع أن يجد دليلا على أن كل شكل من أشكال السيطرة المختلفة له تجلياته النموذجية من الفساد، وألا شيء من هذه التجليات بالضرورة أكثر فسادا من الآخر. يمكن الاضطلاع بمثل هذا العمل، ويمكن في النهاية تطبيقه على أشخاص من مثل أعضاء اللوبي. ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، أن المعلومات في الدول القبلية موجودة لبيان أن الرشاوى على المستوى الرسمي غالبا تسمى استخفافا بالهدايا. وكما سبق الذكر كان الدايات في شمال أفريقيا يريدون الهدايا من القناصل الفرنسيين. وفي الديمقراطيات البورجوازية، يسود اعتقاد بأن الرشاوى يقدمها رجال الأعمال الفاسدون – أو أعضاء اللوبيات الأجنبية كما قد يكون الحال – لإفساد السياسيين فيما يعتقد أنه مجتمع فاضل لولا ذلك، بينما في المجتمعات التي تسير وفق الطريق الروسي أو الإيطالي، يعتقد أن الرشاوى جزء من الحياة اليومية. كل شخص يضطر للمساهمة علنا في الفساد، وبالتالي تصبح الأنشطة الفاسدة للطبقات المسيطرة شيئا معتادا وغير بارز على وجه الخصوص[٦].

واعتبارا لهذه المكتشفات، استنتج بعض الباحثين أن الفساد بكل وضوح جزء من البنية، وإذا كان كذلك، فإن المهم هو كيف ينبغي تصنيف وتقييم الأشكال المختلفة من الفساد في بنى معينة. ويرى أحد المؤلفين، والذي كانت آراؤه لا تختلف كثيرا عن أولئك المختصين في علم الجريمة الذين سبق أن تحدثنا عنهم، يرى أنه من المهم التركيز على حجم ووظيفة الفساد من ناحية بنية معينة وليس على ما يمكن أن يكون تحديده في أية بنية. ومتابعة الموضوع بهذه الطريقة، ينتهي إلى نتيجة أن الفساد وُجد اعتمادا على السياق، يمكن أن يكون "حميدا" (وعلى سبيل المثال، تكلفة نقل ورقة في الحكومة، أو تكلفة "رأسمالية المحسوبية") ويمكن أن يكون تهديدا للنظام (مثل إرهاب تجارة المخدرات). فإذا تغير السياق، على الأقل فرضيا، يمكن أن يصبح إرهاب تجارة المخدرات حميدا، بينما تصبح تكلفة نقل ورقة تهديدا للنظام[٧].

لم يكن مثل هذا التوجه سائدا دائما، حتى في العلوم الاجتماعية. ولفترة طويلة، في علوم مثل علم الجريمة، كانت رأسمالية المحسوبية، كمثال واحد، ينظر إليها كشيء يمكن إصلاحه. وفي مثل هذا العمل كان يعتقد أنها مشكلة متوطنة، خاصة بالنسبة للبلدان غير المتطورة وخاصة بالنسبة لبورجوازية الوكلاء التجاريين في تلك البلدان(٨). كانت رأسمالية المحسوبية تعكس، في عيون أولئك الباحثين في تلك السنوات وما زالت بالنسبة للبعض اليوم، عجزا من جانب النخبة السياسية عن فصل نفسها عن أمور البيزنس والسماح لمنطق السوق بأن يعمل. هذا العجز يجعلها عقبة في سبيل التطور، وبالتالي يجعلها تهديدا للتطور.

لكن الدراسات الأخيرة لرأسمالية المحسوبية تقدم صورة مختلفة قليلا عن الموضوع؛ وتبدو استنتاجات مؤلفيها من الصعب التنبؤ بها مقدما. أحد الأعمال الحديثة يعلق على الأحوال في الفلبين وجنوب كوريا، ويؤكد أنه اعتبارا لتوازنات معينة، ليس من الضروري اعتبار رأسمالية المحسوبية عقبة في سبيل التنمية. وهناك دراسة حديثة حول "٣٢ من الحيتان" المصريين، ترى أن رأسمالية المحسوبية مرتبطة بالاستقرار السياسي. فهي ليست مجرد افتقاد للتحكم في الذات من جانب السياسيين. ويصل الأمر بمؤلف هذه الدراسة لدرجة أن يقترح أنه بدلا من البدء من فرضية الحاجة للإصلاح، ينبغي على البحث بالأحرى أن يجري بطريقة تحليل الشبكات، أي أن يبحث كيف يعمل الاقتصاد السياسي بالفعل بطريقة الشبكات، حيث إن "المحسوبية" ليست مصطلحا دقيقا لوصف الموضوع. المزيد من الاستفزاز حول رأسمالية المحسوبية في تكساس، مع التركيز على "حزمة الستة من تكساس"(*)، يؤكد أن رأسمالية المحسوبية كانت الأداة التي أتاحت للولاية أن تنال أهمية على المستوى القومي(٩).

(*) "حزمة الستة من تكساس""Texas Six-Pack": كانت مجموعة من ستة جمهوريين جدد من تكساس انتخبوا في البرلمان أثناء رئاسة رونالد ريجان عام ١٩٨٤، وبذلك تغيرت الموازنة من ٢٢–٥ للديمقراطيين، إلى فقط ١٧–١٠. [المترجمة]

هذه الحركة التدريجية بالابتعاد عن تصنيف رأسمالية المحسوبية بالفساد إلى تصنيف يحاول فيه الباحث أن يفهم ما الذي يحدث من سياقها واعتبار ما ينتج عنها من اختلاف أمرا مأمولا للغاية. وقد يعني ذلك أنها في يوم من الأيام قد تصبح مصطلحا نظريا مفيدا، خاصة لو استطاعت أن تخلِّص نفسها من صلتها بالضعف. إن رأسمالية المحسوبية ليست علامة على الضعف أو على عدم الكفاءة؛ على العكس، فرأسمالية المحسوبية تتطلب مستوى من القوة والكفاءة. والسؤال: عم هي الديناميكية الداخلية في رأسمالية المحسوبية التي تعطيها قوتها؟ أو كيف تختلف عن رأسمالية الدولة أو غير ذلك من الظواهر المتعددة؟ هذا السؤال ينتظر المزيد من البحث. ويكفي هنا أن نذكر أنه لو كان المرء بحاجة لفحص أنشطة الناس الذين يلعبون دور الوسيط، أي الذين يتاجرون في المعلومات السرية السياسية والاقتصادية، كما يفعل أعضاء اللوبيات الأجنبية، فيمكن إذن أن تكون رأسمالية المحسوبية نوعا من الإطار العملي. ومع الانتهاء من هذه الملاحظات الأولية، دعونا نتجه للنظر في أعضاء اللوبيات الأجنبية في تاريخ الولايات المتحدة.

من كان أول أعضاء اللوبيات الأجنبية؟. وما الموضوعات التي كان أعضاء اللوبيات الأجنبية يميلون للتعامل فيها في عام ١٧٧٦ وما بعدها؟ بالنسبة للتاريخ الأمريكي السابق توحي بعض المعلومات المتناثرة أن التغلغل الاقتصادي والسياسي من جانب وكلاء يمثلون مصالح أجنبية يرجع إلى تأسيس البلد. وربما كان بعض هؤلاء الوكلاء أعضاء لوبي، رغم أن ذلك غير واضح. ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة كانت تعتبر التدخل الأجنبي موضوعا مهمًا من الناحية السياسية، ولكن لم يحدث ذلك حتى عام ١٩٣٨، عندما تم التصديق على أول قانون تنظيمي. وفي ذلك الوقت، كان هناك لوبي نازي يتبارى مع النواب الذين كانوا يشترون أدوات حربية.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الشغل الشاغل على المستوى القومي هو التهديد الشيوعي، الأمر الذي أتاح لأعضاء اللوبيات من بلدان العالم الثالث المناهضة للشيوعية نقطة دخول إلى الاهتمامات الأساسية لحكومة الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة بحاجة لدعم تلك البلدان. ويمكن أن نتذكر هنا كمثال اللوبي التايواني. نجح اللوبي التايواني (الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم اللوبي الصيني) لسنوات طويلة في الحصول على كمية كبيرة للغاية من المساعدات الأجنبية للولايات المتحدة وكذلك تأمين هدف سياستها الخارجية بإبقاء جمهورية الصين خارج الأمم المتحدة. وربما من جانبها، ساهمت في التحمس للحرب الباردة التي كانت موجودة في ذلك الوقت في الولايات المتحدة. وبحلول أوائل ستينيات القرن العشرين، استطاعت حوالي خمس عشرة دولة أجنبية، أساسا من العالم الثالث وتعمل من خلال أعضاء لوبياتها في واشنطن، استطاعت الحصول على الحق في بيع السكر إلى الولايات المتحدة بدلا من السكر الذي ستتوقف الولايات المتحدة عن شرائه من كوبا. كان من ضمن هذه الدول عدد من دول أمريكا اللاتينية ولكن أيضا الهند وجنوب أفريقيا. وكان هدفها الرئيسي هو عضو الحزب الديمقراطي لنورث كارولينا، هارولد د. كولي Harold D.Cooley؛ والذي كان يشتهر بلقب "قيصر السكر"(١٠). وقد تكون قصة الطريقة التي استطاع بها هؤلاء اللوبيون التأثير على كولي، قصة طريفة وتستدعى الاهتمام. ويثور التساؤل: هل كان لهم دور في الضغط من أجل حظر استيراد المنتجات الكوبية؟

بحلول منتصف الستينيات، كشفت استجوابات في الكونجرس عن أنه من غير المحتمل أن يحاول أعضاء في جماعات الضغط الأجنبية قلب الحكومة، لكنهم يحاولون التأثير في العملية التشريعية. وقاد هذا الكشف إلى مراجعات أخرى للتشريعات المنظمة التي تحكم أعمال اللوبيات الأجنبية، وأصبحت هذه المراجعات تُعرف بتعديلات قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٦٦. وأظهرت الدراسات

المتابعة لمدى كفاءة هذه المراجعات التشريعية، والتي أجريت في السبعينيات، أن تلك التعديلات لم تحرز الكثير؛ فقد استمرت الحكومات الأجنبية في التأثير على العملية التشريعية. ومن المدهش، على الأقل حتى ذلك الوقت، أن المعلومات كانت قليلة للغاية عن هؤلاء اللوبيين، ونادرا ما تابعت وزارة العدل بحث أي أعمال تثير ريبة في وجود انتهاكات أو مخالفات للقانون. والحق أنه كان هناك دائما، ولا يزال، جو من السرية حول عمليات التأثير عن طريق جماعات الضغط أو اللوبيات. وعلى سبيل المثال، في قضية مهمة للغاية عام ١٩٧٦، استطاعت مؤسسة قانونية في واشنطن تمثل جمهورية غينيا، التي تهتم بمصالح خاصة بخام البوكسايت، أن تتمسك بمعظم مصالح الأفضلية لموكلتها رغم تأثيرات السياسة الخارجية على القضية. وفي نفس الفترة، أصبح واضحا أن مسئولين سابقين للولايات المتحدة كثيرا ما يتولون وظائف خاصة بجماعات الضغط في مجال خبراتهم بعد تقاعدهم من الخدمة في الحكومة. وقد أدى الكشف عن ذلك إلى دهشة كثيرين باعتباره نوعا من تضارب المصالح. وقضية مايكل ديفر Michael Deaver في الثمانينيات من هذا النوع.

كان ديفر من اللوبيين الناجحين كممثل لمصالح العالم الثالث وصديق مقرب من رجال ريجان منذ كان يعمل في الإدارة. وفي كونجرس ١٩٧٧، نتيجة لسيل عارم من الشكاوى من جانب رجال الأعمال الأمريكيين الذين كانوا يخسرون، اتخذ الكونجرس خطوة أخرى وصدّق على قانون الممارسات الفاسدة للأجانب (FCPA) في عام ١٩٧٧. حرّم هذا القانون المبالغ غير القانونية التي يدفعها أصحاب الأعمال من خارج البلاد[١١]. ولم يأت ذكر شيء عن دور اللوبيين الذين يفتحون الأبواب ويقومون بتسهيل المعاملات في الولايات المتحدة، ركز القانون فقط على ما يحدث "بالخارج". وعندما نتأمل هذا القانون، يلفت انتباهنا أنه لم يحاول حتى مواجهة السياق الفعلي للتجارة الدولية، بينما لو فشلت مؤسسة من أحد البلدان في

تقديم رشوة، فسوف تكون الأفضلية لبلد آخر قدم تلك الرشوة. وهكذا، عند تطبيق القانون، كما يحدث أحيانا، كانت هناك بعض الجوانب الحساسة بالنسبة له. وفي ضوء تلك الحساسيات، قررت لجنة الأوراق المالية والبورصات توضيح أن الرشوة التي تدفعها شركات الولايات المتحدة بالخارج تعطي إيحاء بالكولونيالية الجديدة، وفوق ذلك، فإن ما لم يُكشف عنه من أموال دُفعت لقادة أجانب تشكل استخداما غير قانوني لأموال الشركات مما يشكل إمكانية خسارة للمستثمر.

ومع ذلك، بحلول الثمانينيات، كانت إدارة ريجان نفسها متورطة في انتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة للأجانب، في فضيحة إيران – كونترا. وبحلول ١٩٩٠، تضاءل بشدة عدد قضايا انتهاكات هذا القانون التي تتبعتها بالفعل لجنة الأوراق المالية والبورصات. في عام ١٩٩٩، عندما أصدرت منظمة الشفافية الألمانية الدولية مؤشر دافعي الرشاوى، أظهرت أن الولايات المتحدة تقف في صف البلدان التي ليس لديها إطار تنظيمي على الإطلاق. ويستمر قادة العالم الثالث وآخرون في استخلاص الرشاوى من الشركات الأمريكية ويودعونها في حسابات بالبنوك الأجنبية. وقد يرى المؤرخ أن هذا إشارة دالة على ما يتمتعون به من سلطة. ولكن مرة أخرى ليس هناك سوى القليل للغاية من المناقشات العامة حول الوسطاء الذين قاموا بدور السمسرة لتلك المعاملات.

في منتصف التسعينيات، قام أحد أساتذة العلوم السياسية بعمل دراسة للوبيات الأجنبية في واشنطن، وأوضح أن الأغلبية التي اختيرت من جانب أصحاب المصالح الأجنبية هم من البروتستانت البيض من الساحل الشرقي، ممن تخصصوا في العلوم السياسية – باختصار، كانت صورتهم تلائم تصورات مسبقة يمكن أن تكون لدى بعض الأشخاص حول التحول إلى الليبرالية الجديدة في تلك الفترة. كان العمل الرئيسي المسند مسئوليته لهؤلاء اللوبيين هو التأثير على النواب التشريعيين فيما يختص بهذا أو ذاك من المصالح الأجنبية الخاصة، الأمر الذي يعني أن

الاتصالات الرئيسية لعضو اللوبي كانت مع أهم أعضاء اللجنة في الكونجرس، وكلمة "اتصالات" هي كلمة ترمز إلى إمكانية وجود ضغوط سياسية أو اقتصادية.

أثارت هذه الدراسة أيضا السؤال عن مدى نجاح تلك الجهود وإن كان النجاح مسجلا ويمكن أن ينسب ببساطة إلى عملية اللوبي. هذه الأسئلة مهمة، ولكن من الصعب متابعتها. الأرجح أن النجاح، خاصة النجاح في قضايا كبرى، جاء نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة وليس فقط بسبب نقود أجنبية دفعها أحد أعضاء لوبي ما. وفي مثل هذه الحالات، وهذه القضايا هي التي لدينا أكبر قدر من المعلومات حولها، لعبت جماعات الضغط دورا أيضا. مثل هذه الجماعات موجودة بالفعل، وسوف يحاول أعضاؤها في مناسبات مختلفة حشدها. ويمكن أن نعتبر لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية، والتي تعمل لصالح إسرائيل، والجمعية القومية للعرب الأمريكيين، التي تعمل من أجل القضايا العربية، نموذجين معروفين جيدا لمثل تلك الجماعات. ويمكن أن نفترض أنه رغم أن هذه الجماعات يمكن حشدها في العلن من أجل قضايا من نوع معين، فإن العلاقات اليومية تجري بشكل رئيسي خلف الستار.

وكما نرى مما سبق، معظم ما نعرفه في الواقع حول أعضاء اللوبيات يتأتي من قضايا قليلة وصلت إلى الصحف بفضل طبيعتها المثيرة للجدل أو النزاع. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨١، شهدنا صراعا مرتفع الصوت بشكل غير عادي، بين اللوبي الصهيوني واليمين المسيحي من ناحية، وشرائح رئيسية من هيكل الشركات الأمريكية متحالفة مع المملكة العربية السعودية والجالية العربية الأمريكية، من الناحية الأخرى، حول قرار الإدارة الأمريكية ببيع طائرات إواكس إلى المملكة العربية السعودية. والإواكس طائرات استطلاعية متقدمة، تستطيع استكشاف كل العمليات في الهواء وحماية حقول النفط السعودية من الطائرات

الأجنبية التي تطير على مستوى منخفض، مثل الطائرات الإيرانية، أو في رأي إسرائيل أنها يمكن أن تتجسس على أنشطة القوات الجوية الإسرائيلية. ويمكن اعتبار التصديق على هذا البيع في مجلس الشيوخ نجاحا لـــ "محور السعودية-تكساس"، وقد تم تفسيره بهذا المعنى. كانت صفقة الإواكس غير عادية بمعنى آخر. عادة، تعتمد بلدان مثل إنجلترا أو إسرائيل أو غيرها من الديمقراطيات البورجوازية أكثر على وضع أشخاص في الداخل أكثر من الخارج. ونتيجة لذلك، فإن ما أذيع بشكل عام كان قليلا.

يبدو أن التغلغل الاقتصادي الأجنبي كان يتوسع وكذلك مؤسسة اللوبيات الأجنبية منذ الثمانينيات، بقدر ما يظهر في العلوم الاجتماعية. وفيما يبدو من المحتمل جدا أن التطورين متصلان ببعضهما. في تلك الفترة، استمر القادة السبع الكبار للاستثمار الأجنبي المباشر – المملكة المتحدة، اليابان، هولندا، ألمانيا، كندا، فرنسا، وسويسرا، ويتبعها بلدان أخرى – استمرت كما من قبل، ولعب أعضاء اللوبيات دورا في هذه العملية(١٢). ولكن مع استمرار تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد في تلك الفترة، وصل مستثمرون آخرون أيضا، بعضهم معه كميات معتبرة من النقود، من بين مواطني البلدان الآسيوية الأخرى مثل كوريا الجنوبية، ثم فيما بعد الصين، وسنغافورة، والهند، وكذلك بلدان أخرى من العالم الثالث وإسرائيل.

فيما يتعلق باليابان، تؤكد الدراسات بتعبيرات عامة نوعا كيف أن استثماراتها الضخمة في الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت تقابل بالترحاب من جانب الإدارة الأمريكية. ويظل من غير المؤكد ما المعنى السياسي وراء هذا العرفان؟. والشيء الذي نستطيع أن نستخلصه هو أنه اعتبارا لحجم وجودها الاقتصادي استطاعت اليابان أن تنفذ إلى العملية السياسية من خلال لجانها السياسية النشطة وأعضاء جماعات الضغط وتشكيل الرأي العام من خلال الميديا والدراسات

الأكاديمية. ومن المؤكد أن اليابان استطاعت الاستمرار في تصدير منتجاتها سنة بعد الأخرى إلى الولايات المتحدة دون أن تواجه أبدا تشريعا لحماية الإنتاج الوطني يمكن أن يتقي تدمير الصناعة الأمريكية.

وهنا يمكن أن نذكر أن أعضاء اللوبي الياباني كانت لهم بعض المزايا أكثر نسبيا من الآخرين، حيث إن الحكومة اليابانية لم توظف اللوبيين فقط بل أيضا اعتمدت على نهج التعامل بين دولة ودولة، وهو نهج قد نتوقع أن يستخدمه نظام الطريق الروسي. واستطاع رجال الأعمال اليابانيون، بالعمل على المستوى الرسمي ومن خلال وسائل الإعلام الرسمية، أن يؤكدوا لقارئ الصحيفة الأمريكي بتقارير عن الاستمرار في تخفيض أسعار السيارات التي تحمل شعار "فورد"، ولا يعلم القارئ النموذجي أن العمل نفسه كان يجري بشكل متزايد في الخارج، وأن الأجزاء بشكل متزايد أجنبية الصنع. لكن رجال الاتحاد عرفوا أكثر؛ فبين عامى ١٩٧٩ و١٩٨١، فقد العمال الأمريكيون ثلث الوظائف في صناعة السيارات إلى الأبد. وكما أشرنا من قبل لم يكن ثمة فاعلية كبيرة للنضال النقابي مقابل المخاطر المتضمنة.

وبالطبع، لم يتخل الشرق عن تفوقه في الاقتصاد السياسي الأمريكي دون بعض النضال. فقد قامت صناعة السيارات الأمريكية ونقابة عمال السيارات المتحدين بحملة إنقاذ من خلال مبادرات مثل قانون المحتوى المحلي. ولكن لوبي السيارات اليابانية حارب وهزم هذا القانون بخلق تحالف من جماعات المصالح الأمريكية، بما يشمل شرائح من الحركة النقابية مثل الرابطة الدولية للملاحين وعمال الموانئ.

لم يربط أحد تقريبا حتى الآن بين انهيار الشمال الشرقي الصناعي ونهضة الجنوب والغرب، وهاتان المنطقتان الأخيرتان هما المفضّلتان حاليا للاستثمار الأجنبي. وقد نتوهم أن هذه النقلة كانت عملية طبيعة، حيث إن تراجع منطقه يؤدي

إلي نهضة أخرى. بينما من الناحية التاريخية ربما كانت الثقافة الأساسية ذات يوم هي مركز سياسة العزلة والحمائية الأمريكية، وربما كانت ذات يوم أضعف من الساحل الشرقي ووسط الغرب الصناعي، وفجأة تغير ذلك. أصبحت هاتان المنطقتان أقوى، وتغير نهج تعاملهما مع الجغرافيا السياسية، والأدلة على ذلك تأتي ليس فقط من المعلومات حول نقل المصانع ولكن أيضا مما هو معروف عن مفاوضات الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، والتي تعتبر الرمز المعبر عن كيفية سير الرأسمالية في تلك الفترة. بينما كانت مفاوضات الجات جارية، كانت أولويات الثقافة المركزية تتغير باطراد لتصبح جزءا أصيلا من الموقف النهائي الذي ستتخذه الولايات المتحدة. أصر المدافعون عن اتفاقية الجات على فتح الأسواق، وانتهى الأمر بعمل استثناء لفول الصويا، والقمح، والذرة، والطائرات، وهي منتجات ذات جودة خاصة إقليميا. هذا الموقف لم يكن من الممكن أن يكون مصادفة. والاستنتاج المنطقي الوحيد هو أنه يعكس السلطة السياسية المتصاعدة للثقافة المركزية الأمريكية التاريخية، وهي ظاهرة، نفهم الآن أنها بداية لسنوات تحالف جولد ووتر مع ريجان[١٣]. وكان ممثلوهما لديهم القدرة على حماية منطقتهم في الوقت الذي يبتلون مناطق منافسة لهم بالسوق المفتوحة، بشرط أن يجدوا متواطئين دوليين يساعدونهم على فعل ذلك. كانت هذه المجموعة المركبة من الظروف هي الكيفية التي حدث بها التغلغل في مركز السوق العالمي.

وخلال الفترة بين الستينيات والثمانينيات، ازداد عدد اللوبيين الذين يعملون لبلدان آسيوية أخرى (غير اليابان وتايوان)، ومن بين هؤلاء كان لوبي كوريا الجنوبية، والذي كان يرأسه تاجر الأرز المقيم بواشنطن، تونجسون بارك Tongsun Park. كان بارك كوريا بالطبع. ولأنه كان شخصا ثريا للغاية في واشنطن فقد كان أقرب إلى المثال بالنسبة للمجموعة الأكبر من اللوبيين الأجانب المسجلين. وباعتباره من أعضاء اللوبي الأجانب المسجلين، ومن "دولة ذات عرقية

قبلية"، تبنى تقنيات تعكس العلاقات الثنائية الموجودة أصلا بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. وحيث كانت الولايات المتحدة هي الحامي لكوريا الجنوبية، فقد أظهر رغبة في أن يكون له علاقة عمل أو صداقة بالسياسيين الأمريكيين. وخلف هذا القناع، كان هدف كوريا الجنوبية هو التغلغل في السوق الأمريكي بمنتجاتها الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت كوريا الجنوبية أيضا مهتمة بقضايا الأمن. فقد شعرت بأنها مهددة من قبل كوريا الشمالية، خاصة بعد واقعتين كبيرتين في عام ١٩٦٨ – الهجوم على البارجة الأمريكية يو إس إس بويبلو USS *Pueblo*، والذي لم يتم الثأر له، والهجوم على القصر الرئاسي في العاصمة سيول، والذي استطاعوا إحباطه جزئيا فقط.

استطاع بارك، أثناء وجوده في واشنطن، عن طريق الحفلات الباذخة ومن خلالها أن يشق طريقه ليصبح من ممولي الحملات الانتخابية لعدد من السياسيين. وكانت كل أنشطته، بالطبع، تعمل على تأمين استمرار التزام الولايات المتحدة بإمداد القوات المسلحة في كوريا الجنوبية ونمو صادرات الكوريين إلى الولايات المتحدة. وفي النهاية، أدى نجاح بارك إلى الكشف عن علاقته بالقس مون Reverend Moon، والذي كان صورة أخرى منه شخصيا، فاقد المصداقية. وعند هذه النقطة، يبدو أن الحكومة الكورية قررت أن الاعتماد بالكامل على "مقاربة شخصية" من خلال مون أو بارك قد يفشل، فنقلت إلى مقاربة أوسع مقدارا سعيا لتحقيق مصالحها في واشنطن. ففي الثمانينيات، أنشئت مجموعتان تنتميان إلى الجالية الكورية في أمريكا (لجنة النشاط السياسي الكورية الأمريكية، والمعهد الاقتصادي الكوري في أمريكا)، وأصبحت هاتان المؤسستان شكلا جديدا من جماعة الضغط لصالح كوريا الجنوبية.

أما بارك، فمن المحتمل أن ما حدث هو أنه وقع ضحية سلسلة من الأحداث بداية من أواخر السبعينيات هناك في كوريا. في تلك الفترة، أدت الإضرابات التي

قامت بها النساء والعمال ضد الديكتاتورية إلى اهتزاز النظام. وعقب الانهيار الذي كان متوقعا بعد ذلك، ظهرت انقسامات في الدوائر الحاكمة الكورية، وأدت بمرور الوقت إلى مراكز قوة متعددة. وما أن ظهرت مراكز القوة المتعددة، حتى أصبح من المستحيل بالنسبة لشخص مثل بارك أن يعمل بالطريقة التي اعتاد عليها. فمن المحتمل أن يكون أحد مراكز القوة، أو بعضها، يعمل على أن يفقد مصداقيته. وهكذا سرعان ما اختفى بارك من المشهد. ويمكن أن نعتبر السفير السعودي في واشنطن مثالا آخر لشخصية أكثر استثنائية، شخصية تجمع بين وظيفة السفير وعضو اللوبي والضامن لعلاقات خاصة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية. وباعتباره قادما من دولة ذات عرقية قبلية، ربما من صيغة أكثر حدة من كوريا التي مثلها تونجسون بارك، فقد كان قادرا على استغلال المقاربة الشخصية بنجاح أكبر مما استطاع بارك أو أي شخص آخر[١٤].

باختصار، في هذا القسم الافتتاحي أكدت أن جماعات الضغط الأجنبية، أو اللوبيات، كانت مؤسسة مهمة في التاريخ الأمريكي الحديث، مؤسسة تجاهلها المؤرخون كثيرا رغم حقيقة أنها لعبت بوضوح دورا في السياسات الأمريكية. ورغم أن ما نعرفه عن أعضاء اللوبيات الأجنبية قليل، فيمكن أن نلاحظ أن منطق السيطرة السياسية كان يؤثر على الإستراتيجية التي تستخدمها البلدان في سعيها للحصول على أهدافها من خلال اختيار التقنيات التي يمكنها استخدامها في الضغط لتحقيق مصالحها.

ولبحث وقع العلاقات متعددة الأطراف على المركز الإمبريالي بعمق أكثر، نحن بحاجة للنظر إلى الحصيلة أيضا. ماذا كان تأثير تلك العلاقات؟ وعلى سبيل المثال أين ذهبت وظائف المصانع في الهزة الكبرى خلال الثمانينيات؟ ولماذا كان للمصانع موقعها الذي كانت فيه؟

التحكم في موقع المصنع

في هذا القسم والقسم التالي نلتفت إلى أمثلة من مناطق تجريبية يمكن لمؤرخي تاريخ العالم أن يبحثوا فيها موضوع نمو النفوذ السياسي والاقتصادي الخارجى في الولايات المتحدة، في البداية نفحص سياسة اختيار موقع المصنع، ثم سياسة نقل التكنولوجيا. هذان الموضوعان كانا موضع بحث الاقتصاديين، بالطبع. والفرضية هنا هي أن المؤرخين يستطيعون بحث تلك الموضوعات أيضا.

فيما سبق، لاحظنا ما يبدو أنه تلازم بين الأهمية المتزايدة لأعضاء اللوبيات الأجنبية وزيادة هروب الوظائف من المناطق الصناعية التقليدية. فإذا قمنا بمزيد من التدقيق، تبدو المسألة أكثر تعقيدا بشكل ما. التلازم موجود، لكنه ليس بهذه البساطة. إن المفردات الاصطلاحية المرتبطة بهروب الوظائف ليست دقيقة جدا، والأفضل أن نقول "تغيير موقع الوظائف"، وكما هو الحال دائما وأبدا، نجد أن دور اللوبيين موجود في الخلفية.

من الواضح أن كبار المنافسين للولايات المتحدة، مثل اليابان، أرادوا نقل المصانع من المناطق المعروفة بقوة العمل النقابي، ولكن الاحتفاظ بمزايا أن تظل المصانع داخل السوق الأمريكية، بينما كانت بلدان العالم الثالث هي التي كانت مهتمة بنقل الصناعة الأمريكية عبر البحار، خاصة إلى بلد معين في العالم الثالث. وهكذا، من الأرجح أن تكون الإشارة إلى تغيير موقع الوظائف أكثر دقة، وليس هروب الوظائف. وبعد ذكر هذه النقطة سوف نرى من خلال النظر إلى السجلات أن الطبقات الحاكمة الأجنبية، ومن ضمنها طبقات حاكمة في العالم الثالث، تمتعت بنجاح متنام في الحصول على أهدافها المتنوعة، والتي كانت أحيانا تعني أن وظائف، كانت منذ وقت طويل مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، اختفت من الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وأجزاء من هذه القصة

معروفة جيدا بفضل التحقيقات التي أجرتها وسائل الإعلام، ولا حاجة لبذل جهد جديد لتفصيلها. من لم يقرأ عن هروب صناعة الملابس إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، وهروب مصنع نايكي Nike إلى جنوب شرق آسيا، والقاعدة الإنتاجية العالمية لمصنع وال – مارت Wal-Mart، هذا فقط للاستعانة بقليل من الأمثلة؟[١٥]. ولكن لم يُكتب إلا القليل عن الأهمية السياسية لتغيير مواقع الصناعة داخل الولايات المتحدة، والدور الذي لعبته النقود الأجنبية والنفوذ السياسي الخارجى في هذه العملية. ومن المؤكد أن هذه منطقة يمكن من خلالها دراسة التغلغل الأجنبي.

واعتبارا من السبعينيات، شجع صعود اقتصاد جديد والأهمية الواضحة لأمريكا كسوق استهلاكى على دخول قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا واليابان. وهناك بعض الوثائق والتعليقات على هذا الموضوع. ومن بين هذه الكتابات حول الاستثمار الأجنبي المباشر أو بتحديد أكبر الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد (IFDI, incoming foreign direct investment)، لم يتلق موضوع موقع المصنع وسياسات التوظيف المتصلة به إلا القليل من الاعتبار. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة قديمة قدم الولايات المتحدة نفسها، وأنه لم يكن قط جزءا كبيرا جدا من الاقتصاد إذا احتسبنا نسبته، وأنه لم يبدأ في اجتذاب الانتباه الأكاديمي المستمر إلا في السبعينيات عندما كانت الولايات المتحدة قد بدأت تفقد مكانتها التنافسية. وحتى الآن، لم يتناول هذا الموضوع سوى قليل من المؤرخين. ونتيجة لذلك، فلا تزال أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة للدراسة والتحليل فيما يختص بالديناميكيات الأكبر للتاريخ الأمريكي المعاصر.

وكما سبق الذكر، توضح دراسات الاقتصاديين، بما لا يدع مجالا للشك، أن كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، كانت تستهدف أولا الجنوب الأمريكي[١٦]. ثم بشكل متزايد الجنوب الغربي[١٧]. واعتبارا

لنموها في تلك المواقع، فمن الصعب أن نتجاهل الفرضية المقدمة قبلا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن في يوم من الأيام فهم أنه كان جزءا من ثورة ريجان، حيث إن تلك المناطق هي المكان والزمان الذي ثارت فيه ثورة ريجان. والشيء الذي لا يمكن التشكك فيه عند هذه النقطة هو أنه لا ريب في أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورا في تحويل منطقة القاعدة الصناعية للبلاد. ويترتب علي ذلك فيما يبدو أنه أيضا من عوامل تشكيل مناطق الحزام الصدئ (التي فقدت مصانعها).

يذكر علماء الاجتماع بشكل عام أنه أثناء الثمانينيات، تحت رعاية الحزب الجمهوري المتجدد، صعد الجنوب والغرب، تاركا منطقة الغرب الأوسط الصناعية في الخلف. لم يكن الدور الممكن للأجانب في هذه العملية أمرا مفترضا بشكل عام. وهكذا، إن كان هذا هو الحال، فمن الممكن أن تكون طريقة جديدة في رؤية ثورة ريجان وكذلك طريقة جديدة في النظر إلى عملية تفكيك التصنيع، والظاهرة الأخيرة ينظر إليها بشكل عام باعتبارها اقتصادية أكثر منها سياسية، رغم أنها كانت سياسية. ولكن دعونا نتأمل ما يلي: إذا افترضنا أن الرأسماليين يفضلون الجمهوريين على الديمقراطيين، فلماذا إذن لا نفترض أن الرأسماليين في الخارج أيضا سوف يلاحظون أن تغييرا في إقليم الصناعة – فلنقل، من الشمال الأمريكي إلى الجنوب الأمريكي– قد يؤذي الديمقراطيين ولكنه قد يساعد الجمهوريين؟[١٨].

ورغم ظهور عدد من الدراسات حول مواقع المصانع الأجنبية منذ الثمانينيات فصاعدا، ففي معظم الأحوال من الصعب استخدامها لمعالجة هذه النقاط الكبيرة. معظم هذه الدراسات محدودة نوعا وذات طبيعة تقنية. ولكنها تعزز من النقطة التي تناولناها قبلا من أن الأنشطة الأجنبية تفضل المناطق غير النقابية. هذه النقطة منطقية للغاية إذا افترضنا أيضا أن هدف الاستثمار الياباني كان على الأقل

جزئيا إضعاف النقابات اليابانية في اليابان نفسها. وفضلا عن ذلك، معروف أيضا أن الولايات التي بها أقل نسبة من العمل النقابي هي الولايات التي تميل لأن يكون بها قوانين الحق في العمل، وأيام إجازات أقل، ومعدلات أجر أقل، كل هذا من الملامح الجذابة أيضا من منظور أصحاب الأعمال. والحال أيضا أن كثيرا من تلك الولايات يقع في الجنوب. ورغم أن أصحاب الأعمال يفضلون القوى العاملة الماهرة، وأن التعليم الجنوبي لم يخرِّج مثل هؤلاء العمال المهرة، فإن حكومات الولايات الجنوبية تدير برامج تدريب عمال واسعة ومتخصصة على حسابها لسد احتياجات المستثمرين المحتملين. وقد أفادت ولايات الحزام الشمسي(*) منذ دخولها الحديث إلى التصنيع حيث أصبحت قادرة على الاستثمار في أحدث التكنولوجيات، وبذلك استطاعت تجاوز الولايات الشمالية التي أثقل كاهلها بالتكنولوجيا الموجودة لديها والتي كانت أقدم بشكل ملموس. وفوق ذلك حاولت الصناعة في الجنوب بشكل عام أن تؤدي بعض الوظائف المحددة وتجنب تطوير المنتج والإبداع. ونتيجة لذلك تميل مصانعها لأن تكون منظمة بطريقة أبسط من تلك الموجودة لدى مثيلاتها الشمالية – على سبيل المثال من الأرجح أن تكون منظمة كخط يتدفق أكثر منها كمحل عمل. وأخيرا، حيث إن المصانع الجنوبية تركز على إنتاج منتجات مترسخة بالفعل، فيمكنها استخدام منهج توفير النفقات مثل مبادئ التصنيع في الوقت المناسب تماما، والتي توفر نفقات التخزين والنقل(١٩). ولا شك أن هذه العوامل كلها كان لها تأثيرها في قرارات تحديد مواقع العمل أيضا.

وجدت إحدى الدراسات أن الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد كان يسير ضد الاتجاه القومي في الثمانينيات والتسعينيات، الذي كان يفضل جعل الصناعة متمركزة في الضواحي، عن طريق جعلها متمركزة في المدن بكثافة. وهكذا،

(*) ولايات الحزام الشمسي Sun Belt states: المناطق التي انتقلت إليها المصانع من مناطق "الحزام الصدئ". [المترجمة]

وضع المستثمرون أموالهم في المدن، التي أصبحت معروفة في تلك الفترة كمنطقة الجنوب الشرقي الجديد، وهي المدن التي لعبت دورا كبيرا في صعود الحزب الجمهوري في ثورة ريجان[٢٠]. ولكن دراسة أخرى قائمة على استجواب لكبار المديرين التنفيذيين، أكدت أن الشركات الأجنبية في الواقع اختارت ولايات معينة، وأن معرفتهم بتلك الولايات في بعض الظروف جاءت من السياسيين وأعضاء البعثات التجارية الذين مروا بطريقهم[٢١]. أما المواقع المحددة داخل الولايات، فقد اختيرت بمساعدة وكالات تطوير اقتصاديات الولاية. وليس من النادر، أن الاختيار النهائي وصل إلى مزايدة حامية بين المواقع في ولايتين أو أكثر. ويبدو أن العوامل الأخرى ذات الأهمية في اختيار مواقع المصانع كانت تقنية على الأغلب، مثل مصنع التجميع. فقد كان وجود كثافة معينة من الأصل في صناعة معينة، مثل مصانع الكيماويات في نيو جيرسي، يؤدي أحيانا إلى مزيد من الاستثمارات من نفس النوع في نفس المنطقة. وكان القرب من القاعدة في الوطن عاملا أيضا في بعض الحالات. هذا العامل أعطى كاليفورنيا أهمية لبعض المصانع على أطراف المحيط الباسيفيكي، ولولاية نيويورك بالنسبة للمصانع الكندية، ومدينة نيويورك بالنسبة للمصانع الأوروبية. وساعد على رفع الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد في هذه الولايات إلى مستوى تنيسي، وجورجيا، ونورث كارولينا، واللينوى، فأصبحت تجتذب حوالي خمسين مصنعا أجنبيا في السنة، وفقا لدراسة تابعت ذلك حتى عام ١٩٨٧[٢٢].

وباختصار، اجتذبت سياسة الأطراف المتعددة ورأسمالية السوق المفتوحة الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة؛ وكان من الطبيعي أن يكون لذلك تأثيرات، بعضها في الولايات المتحدة نفسها، وبعضها خارجها. فتحت اليابان مصانع لسياراتها في المناطق غير المنضوية تحت النقابات في جنوب أمريكا والمكسيك؛ وبدأت كوريا الجنوبية إنتاج الصلب للسوق الأمريكية. وأخذت الطبقات

الوسطى الأمريكية والطبقات العاملة في الانحدار الحاد. ودخلت النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة في أزمات. وبدون دراسة أكثر عمقا، من الصعب أن نعرف ماذا كان مغزى السياسات الخارجية فيما كان يجري؟. وفي نفس الوقت، من الصعب ألا نتخيل سماع صوت أحد أعضاء اللوبيات الأجنبية يعد بسد الثغرات في التشريع إذا احتاجت ذلك إحدى الشركات.

نقل التكنولوجيا

جاءت الإشارة إلى موضوع نقل التكنولوجيا ضمن مسألة اختيار مواقع المصانع. وفي هذا القسم سوف نتأمل نقل التكنولوجيا بتفضيل أعم. ونبدأ هذا القسم كما فعلنا في القسم السابق بذكر أعمال الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجتماع حول الموضوع، والغياب النسبي للبحث التاريخي. ثم أقوم بتلخيص بعض النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع، مع التوكيد على إحدى النقاط الرئيسية، وهي تدهور التنظيم الصناعي الفيدرالي فيما يختص بنقل التكنولوجيا.

في النصف الأول من القرن العشرين، كما بيّن الاقتصاديون، كان وجود التكنولوجيا متاحًا مما عزز أهمية مواقع معينة في الولايات المتحدة؛ هذه المواقع كانت غالبا لديها احتكار لتكنولوجيا معينة –على سبيل المثال، تكنولوجيا صناعية معينة. ولكن، بعد السبعينيات، مع انطلاق نظام اقتصادي عالمي جديد، تغير معنى "الإتاحة" بسبب الظاهرة المتصاعدة لنقل التكنولوجيا. نقل التكنولوجيا جعلها متاحة لمن يدفع أكثر؛ وهذا يعني البلدان الخارجية. كان الموقع التاريخي أقل أهمية[٢٣].

نعرف من الأعمال التي أنجزها الاقتصاديون أن نقل التكنولوجيا كان وما زال رسميا تحت يد الحكومة. كان هذا هو الحال لسنوات كثيرة. ولكن، كما لاحظ كثيرون، خلال السبعينيات والثمانينيات بدا أن السياسات القائمة قد توقفت. وفي

ذلك الوقت، تخلت الحكومة عن دعمها وحمايتها لقطاعات من الاقتصاد كانت البلاد رائدة فيها على مستوى العالم، وتعمل بما يتناقض مع نظرية المنفعة الحديّة(*) إن لم يكن ضد المصالح الإستراتيجية القومية، ويحدث ذلك حتى رغم أن نقود دافعي الضرائب دفعت نفقات البحث الأولي، وبذلك فهي تعمل ضد الصالح العام. ورأى البعض أن الحكومة تحاول الظهور بمظهر اللامبالاة نحو ما خسرته البلاد، وأن هناك بُعدا سياسيا، ولكنه لم يحدث أن ألقي عليه الضوء. وأيا كان ما يحدث، فقد كان يجري تفسيره دائما من الناحية الاقتصادية، وكان هذا التفسير لإخفاء ما يمكن أن نفترض أنه حقيقة السياسات الريجانية.

وعلى أية حال، فإن تخلي الحكومة عن التقدم الاقتصادي وإغفالها له لم يمر مرور الكرام. فنحن نجد احتجاجات واسعة، في الكونجرس، وفي وسائل الإعلام، وعلى مستوى حكام الولايات والعمد. وبدا أنه لا أهمية على الإطلاق، سواء في رقائق الكومبيوتر، أو إطارات السيارات، أو تكنولوجيا الطائرات الحربية، أو الهندسة الوراثية، أو غير ذلك من المجالات الحساسة للتكنولوجيا. بيعت هذه القطاعات، واحدا بعد الآخر، لبلدان أجنبية. فأي شيء آخر كان على ملاكها أن يفعلوا؟ كيف تستطيع منتجات جديدة مرتفعة الثمن أن تجلب أرباحا دون دعم وحماية؟ دافع الرؤساء، واحدا بعد الآخر، عن السياسة الجديدة، زاعمين، غالبا على نحو تهكمي، بأن كل منتجي البضائع أرادوا تسجيل منتجاتهم باعتبارها حساسة بالنسبة للدفاع القومي ومستحقة للحماية. أما الحاجة الحقيقية باعتبار توازنات التجارة، فهي تشجيع الاستثمار الأجنبي بالاستمرار في فتح الأسواق وعدم الوقوف أمام حيازة الأجانب أو إثارة الجلبة والشوشرة حول الأحزمة الصدئة.

(*) نظرية المنفعة الحدّية marginal utility theory: نظرية تحدد الفائدة أو الخسارة المنتظرة للسلعة أو الخدمة نتيجة زيادة الاستهلاك أو تراجعه. [المترجمة]

هذه الطريقة في الكلام لا تدع لنا إلا ما يمكن أن نسميه مفارقة ثورة ريجان وسياساتها. كيف يمكن أن تكون معادية تماما للشيوعية خطابيا، وفي نفس الوقت مفتوحة تماما للأنظمة الشيوعية اقتصاديا؟. هذه الحقيقة تظل بكل أسف مجرد مفارقة. فما نعرفه بدون أي لبس هو أن التحول في الثمانينيات من ثقافة المركز الأمريكي التاريخي إلى لاعب مشاكس في عالم من العلاقات متعددة الأطراف كانت له فوائد ليس فقط لكوريا الجنوبية والعربية السعودية، ولكن لأنظمة أخرى أيضا، والمفارقة أن هذه الأنظمة تشمل أكبر أعداء الولايات المتحدة، أي الاتحاد السوفييتي والصين. ولكن تظل الكيفية التي تحولت بها الأمور إلى هذا الحال مجرد مسألة عرضة للتخمين. قدم الرئيس ريجان أحدث التكنولوجيات لكثير من الأنظمة اليمينية، بهدف اكتساب حلفاء من الخارج لحملته الصليبية[٢٤]. وكان ذلك يعني ليس فقط الدعم في الحرب الباردة، ولكن كحافز إضافي كان ذلك يعني أيضا أن رجال الصناعة الأمريكيين يحرزون إمكانية فتح أسواق عمالة جديدة، وبشكل عام، أسواق غير نقابية. فهل كان يسوء ريجان حقا أن مثل هذه التكنولوجيا سوف ينتهي بها الحال لإعادة بيعها إلى الاتحاد السوفييتي؟ الحق أن علينا أن نتساءل عن هذه النقطة، ونتساءل أيضا عما كان يعنيه بمعاداة الشيوعية. هل يمكن أن ريجان شجع نقل التكنولوجيا الصناعية لأنه (أو ربما لأن نانسي ريجان) لم يكن يريد أن يرى أمريكا ذات قاعدة نقابية؟ هل هو بعث جديد للروح الانقسامية؟

لم يفت على معاصري ريجان، حتى أولئك الذين في دائرته نفسها، أن هذه التناقضات داخل هذا التوجه الذي يتخذ مظهرا انعزاليا، قد تحولت إلى نوع عنيف وعدواني من سياسة تعدد الأطراف. في فصل من كتاب مشترك لعدد من المؤلفين، نُشر في الثمانينيات، كتب ريتشارد بيرل Richard Perle، الذي كان حينئذ عضوا في المعهد الأمريكي للمشروعات American Enterprise Institute، معبرا عن قلقه

لأن التكنولوجيا الغربية كانت تستخدم في أكثر من خمسة آلاف تجربة بحثية عسكرية سوفييتية في سنة واحدة فقط. ورغم أن بيرل اهتم خاصة بالاتحاد السوفييتي، فربما كان ينبغي أيضا أن يذكر كيف أن هذه التكنولوجيا كانت تذهب إلى كل مكان. وبعض هذا النقل كان محظورا وفقا لقوانين الولايات المتحدة القائمة، والبعض لم يكن، وكان يتم إخراجها باعتبارها تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج، أو كان يتم تهريبها خروجا ودخولا. وعلى أية حال، كان التهريب يتصاعد بلا ريب. أصبح مهربو التكنولوجيا السوفييت مشهورين في نيويورك، ولم يكونوا وحدهم أبدا، رغم أنهم ربما كانوا الأكثر مهارة. وفي رأي بيرل، أن الولايات المتحدة بهذه الطريقة، ربما عن غير قصد، توفر المليارات من نفقات البحث السوفييتية لو كان عليهم تطوير هذه التكنولوجيا بأنفسهم. ويعطي بيرل أمثلة من صواريخ جو-جو، وتكنولوجيا مكوك الفضاء، وأنظمة الكمبيوتر، والتي استولى عليها جميعا السوفييت. وزعم بيرل أن زيلينوجراد كانت عاصمة الإلكترونيات الدقيقة في العالم الشيوعي. وإن لم تكن موجودة، لكانت أرخص بالنسبة لجيش الولايات المتحدة(٢٥).

وفي فصل آخر من نفس الكتاب، اعتبر ويليام شنايدر الأصغر William Schneider Jr. أن سياسات الثمانينيات نحو نقل التكنولوجيا كانت تدل على التحول عن ممارسات فترة السبعينيات، وكانت السياسة تجاه جمهورية الصين الشعبية حول تكنولوجيا الصواريخ قضية ذات مغزى. ورأى شنايدر أن هذه السياسة أصبحت في النهاية أكثر تنسيقا، ودخلت فيها دول كثيرة، بفضل إنشاء اللجنة التنسيقية متعددة الأطراف لضوابط التصدير(٢٦).

وفي مساهمة أخرى أيضا بنفس الكتاب، كتب فيكتور باسيوك Victor Basiuk، المستشار في حكومة الولايات المتحدة حول العلوم والتكنولوجيا السوفيتية، وسياسة الأمن القومي، كتب أنه مع صعود جورباتشوف في عام

١٩٨٥، أصبح الاتحاد السوفييتي مدركا بشكل متزايد لعدم كفاءة الاقتصاد الموجه. وأن التكنولوجيا الحديثة جعلت من مثل صناعة القرار بهذه الطريقة شيئا لا ضرورة له. وظهر أن إدارة الاقتصاد السوفييتي، بالنسبة للقيادة، غير كفء بشكل متزايد؛ وكان واضحا أن معدل نمو البلد يتدهور في الواقع. رأى باسيوك أن هذا الفشل يثير سؤالا: لماذا القلق من الاتحاد السوفييتي وليس الصين؟. لكن في عام ١٩٨٥ كانت سبع وعشرون من فئات التكنولوجيا قد أصبحت متاحة في الصين. ويعجب المرء كيف كان يمكن أن يحدث ذلك؟[٢٧].

فهل كانت الحرب الباردة الخطابية التي شنها ريجان مجرد غطاء يتيح له إسقاط تايوان والسعي لإمكانات تجارية مع الصين؟. هذا مجرد تخمين ولكن فلنفكر في حقيقة أنه رغم أن تعديل جاكسون–فانيك Jackson-Vanik Amendment على قانون التجارة لعام ١٩٧٤ يعوق البلدان الشيوعية من الحصول على مكانة الدولة الأولى بالرعاية، فإن الرئيس، بموافقة الكونجرس، كان يمنح الصين باستمرار تنازلا يلف حول هذا التعديل، وكان ريجان يوقع هذه التنازلات، كما فعل كل رئيس آخر. فهل هي مهارة من اللوبي الصيني في البلاد في العمل من ولاية لأخرى ما جعله يغلب اللوبي التايواني أو جزءا آخر من تطور العلاقات متعددة الأطراف؟. من الصعب أن نعرف.

ما نعرفه هو أن سياق ثورة ريجان، بما شملته من خلط رأسمالية السوق الحرة ومعاداة النقابية، أدى إلى فقدان ديترويت لصناعة السيارات مبكرا منذ بداية الثمانينيات وبنهايتها، وبنهاية نفس العقد، فقدت بتسبرج إنتاجها من الصلب. كان معنى هذه الخسائر من جانب التغير الاجتماعي موضوعا لمعظم التحقيقات الصحفية وكذلك بعض الدراسات الأكاديمية. وفقا لعمل أكاديمي حديث حول موضوع تفكيك التصنيع في بتسبرج، من تأليف ديل هاثاواي Dale Hathaway،

كانت النتائج لتلك المدينة كارثية مجتمعيا، وكأنما عانت البلاد من هزيمة حربية. وكما كتب هاثاواي في دراسته:

> تقلص عدد من كانوا يكسبون دخلهم (في ١٩٨٧) من صناعة الصلب إلى أقل من أربعة آلاف، وكانوا أكثر من خمسة وثلاثين ألفا في عام ١٩٨١ وأكثر من ثمانين ألفا في أربعينيات القرن العشرين. كانت مدن المصانع يوما تمتلئ بالحيوية ووجيب الصناعة الثقيل، وإذا بها الآن تتخلى عن الخفقان الضعيف للرفاه وكأنها أصبحت مجتمعات متقاعدة. كانت المعاناة نتيجة فقدان الوظائف، وحبس رهن العقارات، وحالات الانتحار، والزيجات الفاشلة، وإدمان الخمر، كانت المعاناة تفوق ما يمكن حسابه. كثير من الناس، خاصة الشباب، غادروا الوادي، ولكن العاملين من متوسطي العمر وكبار السن لم يكونوا قادرين أو غير راغبين في الهجرة من المكان الذي عرفوه وطنا طوال حياتهم، هؤلاء عانوا عذاب محاولات بدء العمل في وظائف جديدة عليهم. مستوى المعيشة، الذي كان قد ارتفع إلى مستويات عالية بفضل نقابة عمال الصلب المتحدين، كان يتدهور باطراد.

وفي بعض الحالات، تخلت العائلات عن أولئك الأفراد من العمال الذين كانت تعتمد على دعمهم[٢٨].

في سياق هذا البحث، قام هاثاواي عام ١٩٨٦ بإجراء مقابلة مع أحد الاقتصاديين في بنك ميلون Mellon Bank، في بتسبرج، والذي اعتذر عن استخدام اسمه ولكنه أمد المؤلف بالأفكار التالية مما يمكن أن نطلق عليه الجناح متعدد الأطراف أو جناح المحافظية الجديدة لثورة ريجان. وأنا أعيد صياغة ما اقتبسه هاثاواي من ملاحظات. هذا الاقتصادي بالتفصيل: صرح قائلا: إنك لا تستطيع أن

تحارب الاقتصاد العالمي. ثمة تهديد لمستوى معيشتنا المرتفع بسبب الأجور المنخفضة في بلاد أخرى. وقد كانت صناعة الصلب تتدهور منذ وقت طويل في بتسبرج، وأحد العوامل هو اتجاه النقابات الهجومي والمضاد للإدارة. ومن وجهة نظر اقتصادي بنكي، من المحتمل أن يحدث ما يلي. سيكون من الضروري إحداث بطالة مرتفعة للتعامل مع النقابات. سوف تؤدي البطالة المرتفعة إلى خلق بيئة تستحيل فيها المطالبة بأجور مرتفعة. وسوف يستغرق هذا بعض الوقت ويتطلب تقليل عدد سكان الوادي. وعبَّر عن شعوره بالأسف لأن التحول لن يكون أسرع، لكنه كان يعتقد أن ذلك غير محتمل. فبعد أجيال عدة من العمل في المصانع، تولَّد لدى العمال شعور بالاستقرار والتآلف مع المجتمع، وارتفعت دخولهم، مما جعلهم ينسون نضالات أسلافهم وحياتهم الصعبة. لقد آن الأوان لأن يدركوا من جديد. ستكون كوريا الجنوبية هي المصدر الجديد للصلب؛ وسوف يوافق الكونجرس، وسوف يوفر الرئيس التمويل اللازم لإعادة التدريب على وظائف على نفقة الحكومة. إن أمريكا تتغير. إنه صعود أهل النفوذ[٢٩]. ميلون، البنك الموجود في بتسبرج، كان ببساطة في بتسبرج لكي ينفذ الصفقات، أو البيزنس.

كان لتآكل القاعدة الصناعية الأمريكية وقع على مستويات معيشة الكثيرين. لم يعد الآباء يستطيعون أن يرسلوا إلى أبنائهم ما يكفي في ظروف يختفي فيها أسلوب المعيشة الذي اعتادوا عليه. ولوحظ نوع من أسلوب ما بعد الحداثة، أو تركيز على الحاضر من النوع الذي ناقشناه في الفصلين الأول والثانى، أصبح يؤثر على الجيل الجديد. وبدا أن الجيل الجديد لا يريد أن يربط نفسه إلى ماض خذلهم. وربما من العلامات على ذلك العصر، أن النضال الملحمي لنقابة عمال الصلب المتحدين وغيرها من النقابات، ذلك النضال الذي أنقذ الكثير من العمال الفقراء والمستغلين من الفقر، اختفى ذكره تماما من التعليم العام ومن وسائل الإعلام. وكان من المدهش، في ذلك الوقت، أنه حتى في ذلك المركز المهم من مراكز الصناعة الأمريكية، لم

يستطع العمال ببساطة أن يحشدوا الدعم الذي يحتاجون إليه لكي يقفوا ضد هروب رأس المال؟ أحيانا لم يكونوا حتى يستطيعوا حشد عائلاتهم. وبمرور الوقت، تم الكشف عن أنه ربما كانت شرائح من الطبقة العاملة نفسها أصبحت ترحب بفكرة أن الوطنية الحقيقية تعني قبول فرضية منطق السوق.

يشعر كثير من الباحثين بفضول شديد لمعرفة ما الذي أتاح البيع، ولكن الموضوع أيضا يثير حيرتهم. ولاحظ البعض حدوث ذلك أثناء مرحلة من الرأسمالية المالية، وبدا أن وول ستريت في الواقع، وليس الحكومة في واشنطن، هو الذي يسمح أو يمنع عمل ترتيبات المبيعات، والاندماجات، والمشروعات المشتركة. والحق أن التصريحات التي أدلى بها العديد من الرؤساء غالبا بدت ترديدا لما كان يقال بالفعل في وول ستريت. ربما كان الأمر كذلك. وعلى أية حال، لم يكن الأمر بهذه الطريقة دائما. في القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة تحت حكم رأس المال المالي. لكن مع التعريفات الجمركية في ١٨٨٨، على عكس الجات اليوم، قامت الحكومة بحماية أسواقها ومصالحها القومية. ربما كان نظام الأطراف المتعددة في ذلك الوقت أضعف كثيرا.

والخلاصة، إذا كان الاستثمار الأجنبي ونقل موقع الصناعة إلى الجنوب أو إلى الخارج قد استطاع أن يعيد تشكيل المجتمع الأمريكي بعمق، فقد فعل ذلك بموافقة وقبول واضح من شرائح من كل الطبقات، وإذا كان من الممكن التخلص من الأصول الرئيسية كيفما اتفق، ألا يحتاج المرء في النهاية إلى تفسير جديد لكيف تتخذ القرارات؟ هل صحيح أن الأمر مجرد منطق السوق، كما يزعم المنهج السائد باستمرار؟

يمكن للمرء أن يفترض أنه، بينما كان رجال البنوك وسماسرة وول ستريت واللوبيون الأجانب على الأقل أحد أجزاء عملية صناعة القرار، فإن ثمة عاملا آخر، وربما أهم كثيرا، هو الجناح السياسي للمحافظين الجدد في هيكل السلطة

الأمريكية. ويرقى ما تم تنفيذه إلى اختيار، هو في التحليل الأخير، اختيار سياسي. وفي تلك الفترة بالنسبة للمحافظين الجدد، ربما بدا لهم فقدان القيادة التكنولوجية على مستوى العالم ثمنا معقولا مقابل الفوز بنصر حاسم على المصالح الصناعية المحصنّة للبلاد وكذلك على النقابات. في عام ١٨٨٨ لم يكن هذا الاختيار ممكنا لكنه ممكن الآن بسبب المدى الذي وصلت إليه العلاقات متعددة الأطراف. ومع التركيز، كما يفعل المحافظون الجدد، على الحاضر وعلى المستقبل القريب للغاية، لا شك أن الكثيرين ربما وصلوا إلى الاستنتاج بأن تخليص البلاد من النقابات سوف يمهد الطريق لمستقبل أكثر ربحية ويخلو من المتاعب.

الهجرة واسعة النطاق إلى سوق العمالة الأمريكية

كمثال على تغلغل الطبقة الحاكمة للعالم الثالث في العاصمة الإمبريالية

أثر تطور سياسة الأطراف المتعددة ليس فقط على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ولكن أيضا على تركيبة سوق العمالة والمجتمع. وفي حالةِ الولايات المتحدة، لم يكن التأثير أكثر ثقلا في السنوات الأخِيرة على تشكيْل سوق العمل والمجتمع من الهجرة واسعة النطاق من أمريكا اللاتينية، خاصة من المكسيك. في هذا القسم نأخذ هذا الموضوع كجزء من المناقشة حول التغلغل الأجنبي، باستخدام نموذج المكسيك. إن ما تعنيه هذه الهجرة هو قدرة الطبقة الحاكمة للعالم الثالث على حل مشاكلها بإلقائها على كاهل بلد من بلدان المركز. ونتساءل، كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ هنا لابد أن نلتفت إلى الكتابات التاريخية لنجد الإجابة.

في الدراسات الحديثة للمهتمين بموضوع الهجرة، سواء من المؤرخين أو غيرهم من الأكاديميين، نجد وعيا متزايدا بأن الولايات المتحدة لم تكن تؤثر في إرادة حكومات أمريكا اللاتينية، كما كان يُعتقد من قبل. وأحد تأثيرات هذا العمل

الأحدث، كما سوف نرى، هو أن المؤرخ عليه أن يحاول فهم الاستراتيجيات المتبعة في أمريكا اللاتينية، وفي هذه الحالة، الاستراتيجيات التي يتبعها السياسيون المكسيكيون، لكي نفهم فهما صحيحا الحصيلة التي كانت تنسب من قبل فقط إلى سياسة الولايات المتحدة. وموضوع الهجرة يمكن أن يكون مثالا. كان الجميع ينظر إلى موضوع الهجرة باعتبارها شيئا تطلبه الولايات المتحدة وتتلقاه؛ لكن هذه النظرة اليوم أصبحت أقل شيوعا. فاليوم، أصبح المفهوم الأكثر شيوعا هو أن هذا الموضوع له بُعد داخلي ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن في المكسيك أيضا. ولندخل إلى هذا الشكل الجديد من التحليل، سوف نتفحص ما كتبه المؤرخون وما يصدر عن الشخصيات العامة من أقوال وتصريحاتٍ حول أوضاع الهجرة الحالية.

كانت علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية، في الكتابات التاريخية، لفترة طويلة من الفروع الراسخة في علم دراسة التاريخ. وكانت دراسة الهجرة الداخلية جزءا معروفا جيدا منه. في الدراسات السابقة حول موضوع الهجرة الداخلية، نجد أن معظم المؤلفين التزموا بالمنهج الليبرالي بطريقة أو بأخرى. كان يُفترض أن بلدان أمريكا اللاتينية هي "جمهوريات الموز". وكانت حكوماتها تلتزم، في السراء والضراء، بسياسات الولايات المتحدة نتيجة مبدأ مونرو(*). فإذا كانت الهجرة قد حدثت، فالسبب هو أن الولايات المتحدة طلبتها. وفي السنوات الأخيرة، قام الكُتاب من الليبراليين الجدد بفعل الكثير للدفاع عن هذه النظرية القديمة بالتشديد على حتمية العولمة. والواقع أنهم جعلوا ما يشبه الأيقونة من هجرة العمال الذين يعملون بالأعمال الشاقة والذين يستمرون، بفضل التكنولوجيا الحديثة، في التمسك بثقافاتهم الشتاتية.

(*) مبدأ مونرو Monroe Doctrine: مبدأ سياسي وضعه رئيس الولايات المتحدة جيمس مونرو عام ١٨٢٣، وهو أن أي تدخل من جانب قوى خارجية في سياسات الأمريكتين يعتبر عملا عدائيا ضد الولايات المتحدة. [المترجمة]

لكن هناك دراسات أخرى تواصل مسيرها في اتجاهات مختلفة. بعضها، الأقرب إلى خط التفكير في هذا الفصل، يشير إلى حقيقة أنه كانت هناك دائما كمية معتبرة من تأثير بلاد الحوض الكاريبي على مستوى تطبيق سياسة الهجرة الأمريكية على مر السنين. والواقع أن الباحثين في السنوات الأخيرة، يشيرون إلى تنامي قدرة حكومات أمريكا اللاتينية على الاستفادة من اللاتينيين في أمريكا كجماعة ضغط سياسية، جماعة مستعدة للعمل نيابة عنهم مثل اللوبيين[٣٠]. وبعض هؤلاء الباحثين يبالغون إلى درجة النظر إلى هذه المجموعة من الحقائق باعتبارها تشير إلى إعادة تقديم العبودية في الولايات المتحدة، وهي ممارسة متجذرة في الواقع في التعاون بين الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة وفي المكسيك.

ولفحص هذا الموضوع كما تجري مناقشته اليوم، سوف نتأمل الآن ثلاثة من الخطابات المؤثرة في موضوع الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة. الأول هو نظرة النخبة المكسيكية والأمريكية لموضوع الهجرة. هذا الخطاب كانت له اليد العليا في المجال العام؛ وهو الخطاب الذي يرفع من منافع المرونة في الهجرة على أسس اقتصادية. والثاني هو الرأي العمالي المسمى تيار "السباق حتى القاع"، والذي عبر عنه عمال كثيرون، والذي يعارض الهجرة واسعة النطاق في غياب حلول اقتصادية للطبقة العاملة. والخطاب الثالث هو الرأي المعارض القائم على أساس ثقافي، والذي يسير على خطوط القومية الأمريكية البيضاء، والذي بدأ في الوقت الحالي يجتذب شريحة من النخبة الأمريكية.

آراء النخبة الأمريكية والمكسيكية

أول هذه الخطابات الثلاثة حول الهجرة اللاتينية التي نتأملها هنا، هو آراء النخبتين الأمريكية والمكسيكية. وهنا يجد الباحث آراء يمكن تفسيرها بأنها متوافقة مع سياسة الأطراف المتعددة. ورغم أن كل كاتب يتبع خط تفكير مختلفًا، يبدو أنهم

جميعا يفترضون أن الهجرة أمر جيد بالنسبة للولايات المتحدة والمكسيك على السواء. وفي دراسة حديثة حول الموضوع، كتبتها اقتصادية أمريكية، تزعم أنه عند النظر من خلال تحليل كلي، سنجد أن الهجرة المستمرة بشكل عام أفادت الاقتصاد الأمريكي. وكانت تعني هذه الهجرة الانتقائية، وليس جمع شمل العائلة أو العفو عن المهاجرين غير الشرعيين الذين استطاعوا البقاء في البلاد. الشيء الذي أفاد الاقتصاد هو اكتساب الشخص الماهر، الذي هاجر هجرة شرعية. ولكن الهجرة الانتقائية لم تكن نموذجية في الفترة الأخيرة. كثير من المهاجرين الجدد كانت مهاراتهم قليلة إن كانت لديهم أية مهارات أصلا. وتختتم بأن الأمر بحاجة إلى سور مكهرب على الحدود لوقف هؤلاء عن المجيء[٣١]. وهنا يبدو أنها تحاول التسوية مع اتجاهات الفكر الأخرى التي لا ترى في الهجرة أمرا طيبا.

ويكمن ضمنا في كثير من هذه الكتابات شبه الرسمية الرأي الذي يقول بأنه رغم أن هناك مشاكل مرتبطة بالهجرة، فإن معظم هذه المشكلات سببها الأمريكيون العاديون، نتيجة عنصريتهم وجهلهم وليس نتيجة أن تطبيق الحكومة لسياساتها هي التي تدعم سياسات الهجرة أو مشاعر العنصرية. ويتولد عن الجهل خوف غير منطقي، وعنصرية. إن الخوف الجمعي، كما نجده اليوم في المجتمع الأمريكي، هو عامل مؤسف على الحكومة أن تجاهده. وترى كاتبة أخرى أن سياسة الولايات المتحدة ينبغي أن تسمح لنفسها أن تكون مسوقة بمثل هذا الخوف. إن افتراض أن اللاتينيين الذين يأتون سوف ينتهي بهم الحال للحياة على الإعانة الاجتماعية هو أمر يجسد الجهل، حيث إن النسبة التي يعبر عنها هذا الخوف لم تثبت صحتها من الواقع. بالطبع هناك مشاكل "حقيقية" مرتبطة بالهجرة، ولكن يمكن حلها. تعترف المؤلفة بأن الاتجاهات الأخيرة من هجرة العمال غير المهرة الذين يصلون ويصبحون متمركزين في ولايات معينة، أدت إلى صدمة ارتدادية، جاءت من هؤلاء العمال المهددين في وظائفهم وكذلك المواطنين الذين لا يريدون دفع ضرائب

ولايتهم لمزيد من الخدمات الاجتماعية والتدريب والتعليم. وتعتقد المؤلفة أن هذه المشكلات يمكن علاجها، بأن يقوم المجتمع المحلي بتعليم أفضل للأقليات، وبذلك يتغلب على طقس العنصرية. ولكن مع تقديم مثل هذه التوصيات، يبدو أنها هي نفسها تقترح بطريقة عنصرية نوعا أنه ربما لم يعد الأفارقة الأمريكيون في تلك المنطقة من هيوستن يرغبون في أداء الوظائف الخاصة بالعمال غير المهرة، وبذلك يمكن للمكسيكيين أن يقوموا بها. المشكلة الحقيقية أنها فيما يبدو تشير فعليا إلى ما تسميه "الجهل" لسكان كاليفورنيا، وتكساس، وفلوريدا، الذين لا يريدون سوق العمل أن يكون به كمية كبيرة من الأعمال بأجور سد الرمق.

وهناك أساس آخر من الدعم لسياسة الهجرة المرنة الجارية، ويتمثل بقوة في الدراسات الأكاديمية وفي وسائل الإعلام، كما رأينا في مناقشة نظرية الليبرالية الجديدة. وعلى سبيل المثال، ساسكيا ساسنز Saskia Sassens، مؤيدة للتفسيرات العولمية، وتنظر إلى الهجرة باعتبارها رمزا للعصر، تكتب أنه بينما "تستمر الدولة في لعب معظم الأدوار المهمة في صناعة وتطبيق سياسة الهجرة، فقد تحولت بسبب نمو النظام الاقتصادي العالمي وبسبب عمليات أخرى عابرة للحدود القومية. وكان لذلك حصيلة عملية وهي نقل مكونات مختلفة من سلطة الدولة إلى منظمات عبر قومية، مثل لجنة الهجرة ثنائية القومية للولايات المتحدة والمكسيك، أو مؤسسات الاتحاد الأوروبي"(٣٢). ونتج عن ذلك أيضا ظهور نظام جديد، قانوني عبر قومي مخصخص، لعمليات التبادل التجاري عبر الحدود. وهنا يمكن أن نستخلص أن ما يحدث هو انحسار للسيادة القومية التقليدية، وإعادة تشكيل لسيادة تتناسب مع النظام الجديد العابر للقومية. فما يكسبه السوق عبر القومي، تخسره الدولة القومية(٣٣). وبهذا المنظور، تصبح الهجرة آلية للتغيير الاجتماعي تساعد أمريكا على اجتياز مرحلة الدولة القومية. لم تعد الدولة ببساطة تستغل سلطتها، فهي تضعف باطراد.

وعندما نتحول إلى التصريحات المكسيكية الرسمية وشبه الرسمية حول الهجرة اللاتينية إلى الولايات المتحدة، يكون التشديد السياسي على الاعتماد المتبادل بين أسواق العمالة، وكذلك على الحاجة لمختلف الإصلاحات. وعلى سبيل المثال، من الضروري أن نتغلب على مشكلة النظام الفاشل لتأمين الحدود ومشكلة التمييز العنصري ضد الناس من الأصول اللاتينية. وأحيانا أيضا نجد تلميحا إلى الإمبريالية. وكما هو الحال مع الطبقة الحاكمة الأمريكية، كذلك الأمر مع مثيلتها المكسيكية، الموقف هو الارتفاع عن كل هذا، والدافع ببساطة القلق الإنساني على أحوال المهاجرين. وكما هو الحال مع الطبقة الحاكمة الأمريكية، كذلك الطبقة الحاكمة المكسيكية، هناك أيضا جانب كامن خلف الخطاب المعتمد يعبر عن وجود أزمة، ومن ثم فإن ما ينطوي عليه هذا الخطاب ضمنا في الواقع أكثر مما يجري النطق به أو شرحه. وعلى سبيل المثال، من الأمور التي تترك بلا شرح، لماذا أعداد كبيرة من الناس مستعدون للمخاطرة بحياتهم في محاولة العبور إلى الولايات المتحدة فقط لكسب أجور توفر لهم مستوى معيشة الكفاف، ويفعلون ذلك مرة بعد الأخرى؟[٣٤]. ولكن هناك موضوعا آخر نجده في الخطاب المكسيكي الرسمي، وهو موضوع تكامل سوق العمل. فأمريكا تعاني من الشيخوخة السكانية؛ وهي بحاجة إلى عمالة من الشباب. وسوف يساعد سوق عمالة مفتوح على توفير ذلك، وبمرور الوقت سوف يحرز السوق التوازن الذي يحتاج إليه بالنسبة لحجم الجماعة وعمرها. وربما يكون هذا هو الحال بالفعل، لكن مثل هذا التوازن قد لا يأتي قريبا أبدا إذا استمر كثير من المكسيكيين يموتون صغارا.

وأخيرا، هناك موضوع تحويلات المهاجرين. رغم أن الحكومة المكسيكية تتظاهر باللامبالاة تجاه ما يفترض أن المهاجرين يختارون فعله بما يكسبونه من مال، نجد كمية كبيرة من الكتابات في العلوم الاجتماعية، بعضها مكسيكي، يبدو أنه على دراية بالدور الجوهري الذي تلعبه تحويلات المهاجرين إلى العائلة والأقارب

في اقتصاد العائلة المكسيكية[٣٥]. في السنوات الأخيرة، رغم الموقف الرسمي الذي يظهر الارتفاع عن ذلك كله، نجد بوضوح في الوقت المناسب أن الحكومة الفيدرالية وبعض حكومات الدولة المكسيكية كانت تحاول توجيه التحويلات من الولايات المتحدة إلى مشروعات تطوير محلية معينة تحت رعايتها. وفي تسعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، وجد برنامج الجاليات المكسيكية في الخارج طريقه إلى القنصليات المكسيكية في الولايات المتحدة[٣٦]. وفي تلك النقطة، على الأقل، كان تدخل الدولة في شئون المكسيكيين في الولايات المتحدة معلنا على الملأ.

ومن الممكن أن نلاحظ أيضا أن موضوع تحويلات المهاجرين ثابت ومستقر كجزء من الدراسات الأكاديمية المكسيكية. ويرجع إلى الثلاثينيات ففي عام ١٩٣١، كان مانويل جاميو Manuel Gamio(١٨٨٣-١٩٦٠)، وهو من رواد العلوم الاجتماعية المكسيكية، كان منفيا في الولايات المتحدة، ونشر كتابه المعروف جيدا *The Mexican Immigrant* (المهاجر المكسيكي)، باللغة الإنجليزية. ومن الصعب أن نعرف ماذا كان وقعه قصير الأمد في المكسيك؟. ولكن، كما أشار لي البروفيسور آرثر شميت Prof. Arthur Schmidt، تُرجم هذا الكتاب فيما بعد إلى الإسبانية، وأضاف إليه جيلبرتو لويو Gilberto Loyo، وأعيد نشره عام ١٩٦٩. هذا الحدث يمكن أن نأخذه كدليل على أنه على الأقل في ذلك الوقت، كان هناك اهتمام في المكسيك بدور تحويلات المهاجرين في الاقتصاد الوطني؛ ربما كانت الحكومة لديها سياسة غير معلنة حتى في ذلك الوقت.

باختصار، ووفقا لتاريخ العالم في المنهج الليبرالي، من الواضح أن المكسيك بلد من بلدان العالم الثالث. وبالتعريف إذن يتم العمل عليه من جانب الغرب، وليس العكس. ولا يوجد ما يُسمى تدخل الطبقة الحاكمة لبلدان الأطراف في بلدان المركز. وإذا ألقينا نظرة متفحصة سوف نجد أن ذلك الوضع ليس دقيقا جدا. فأولا، هناك دليل على أن المكسيك تحاول حل المشكلات السكانية عن طريق تصدير

العمالة. وثانيا، للمكسيك حلفاء داخل الولايات المتحدة. ولا يتوقف الأمر على وجود رجال أعمال يحتاجون العمالة المكسيكية، ولكن هناك أيضا جماعات مكسيكية أمريكية مستعدة لعمل جماعة ضغط لقضايا معينة. وتفترض الليبرالية أن بلدان العالم الثالث لا يمكن أن يكون لأحدها حلفاء ذوي أهمية في الولايات المتحدة. أما بالنسبة لمنهج صعود أهل النفوذ، فهذا مثال على تواطؤ الطبقات الحاكمة ونضالها للتغلب على القوى العاملة.

المعارضة للهجرة: تيار "السباق حتى القاع"

دعونا الآن نلتفت إلى الخطاب الدائر في المجتمع المدني الأمريكي فيما يتعلق بالهجرة المكسيكية، مع تناول الآراء التي تتبناها النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة، وأخيرا آراء القوميين البيض كما نجدها الآن في المجتمع وفي بعض أجزاء الدولة نفسها.

الصيغة العمالية من هذه المعارضة يطلق عليها دائما تيار "السباق إلى القاع". والعبارة تعكس فكرة أن العمال يجبرون على قبول أجور أقل وأقل لكي يتنافسوا على فرص العمل، وتوضع جماعة أو بلد، أو منطقة، في تنافس ضد أخرى. هذا التأويل للاقتصاد السياسي منتشر بين العمال الأمريكيين. لكن القيادة النقابية، متمثلة في تصريحات ليندا شافيز Linda Chavez، نائب الرئيس التنفيذي للنقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة، تؤيد موقفا مختلفا: المساواة للجميع هو الموقف الرسمي للنقابة العامة فيما يتعلق بسياسة الهجرة.

في السنوات الأخيرة، كانت مشاعر العمال موجودة في عدد من السياقات، ليست كلها نقابية صرف. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نجدها في لغة الانتخابات والسياسات

التشريعية في كاليفورنيا، وفي الجوانب العريضة من جماعات حشد الضغط مثل الاتحاد من أجل إصلاح قوانين الهجرة، وفي دراسات الرأي العام لما يسمى رجل الشارع، ويعبر عنها بقوة العمال الأفارقة الأمريكيين في أماكن مثل هيوستن.

ولتصوير تيار السباق إلى القاع كما نجده في عالم الأبحاث، يمكن أن نتجه إلى كتابات آلان تونلسون Alan Tonelson. يكتب آلان تونلسون دراسات حول السياسة العامة لمجلس الولايات المتحدة للصناعة والتجارة، وهو صوت لصغار رجال الأعمال والعمال. في كتابه: *السباق إلى القاع: لماذا فائض العمالة في جميع أنحاء العالم؟ ولماذا تغرق التجارة الحرة غير المنضبطة مستويات الحياة الأمريكية*؟ يتحدث تونلسون على لسان الأمريكيين الذين يفقدون السيطرة على سوق العمالة الخاص بهم. وكتابه انتقاد لنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا)، والهجرة اللاتينية، وبشكل عام أيضا هو هجوم على سياسة الأطراف المتعددة. وهو يسأل، لماذا يحدث هذا الدمار؟

يجادل تونلسون بأن معظم الدعم لاتفاقية نافتا قائم على معرفة محدودة وبحث محدود حول ما يحدث حقا في الاقتصاد الأمريكي، ويرجع هذا في الأغلب لفشل كبير في جمع المعلومات ونشرها من جانب الحكومة على مدى الجيل السابق، مما جعل التحليل الاقتصادي أصعب كثيرا مما كان من قبل. وهكذا، ما يبدو مثل شيء بذاته يمكن في الواقع أن يكون شيئا آخر تماما. ويعطي مثالا على ذلك بنمو الصادرات الأمريكية من الولاعات (شموع الإشعال) عقب الموافقة على اتفاقية النافتا. وبالنسبة لبعض مؤيدي النافتا، يبدو هذا المثال دليلا على مدى فائدة الاتفاقية بالنسبة للعمال الأمريكيين. ولكن تونلسون يبين أن ما يعنيه بيع الولاعات هو أن السيارات كان يتم تجميعها هناك لتباع في الولايات المتحدة، السيارات التي كانت قبل ذلك تجمع في الولايات المتحدة، وكان بيع الولاعات مساهمة في هذه العملية. ثم يعطي تونلسون مثالا آخر. لاحظ المعلقون أن تمرير اتفاقية نافتا تزامن

مع نمو في عدد الوظائف في الولايات المتحدة. ولكن، بعد بعض البحث، وجد تونلسون أن هذه الوظائف كانت في أغلبها في قطاع الصناعات صغيرة الحجم، والتي كان ١ أو ٢ بالمائة منها فقط يعتمد على اقتصاد التصدير المعولم. ومعظم الصناعات الصغيرة موجهة للداخل. وبالنسبة لمؤيدي نافتا، فإن هذه النقطة تتجاهل حقيقة أن معظم منتجات الصناعات الصغيرة تبيع للصناعات الكبيرة وبالتالي تستفيد بشكل غير مباشر من اقتصاد التصدير.

وهنا فإن التعمق البحثي لتونلسون يغري بالتفكير في استنتاج آخر. رغم أنه صحيح أن الصناعات الصغيرة تبيع للصناعات الكبيرة، فإن السياق الأكبر في هذه النقطة في التاريخ هو سياق تتعاقد فيه الشركات لفتح مصانع في الصين – والصين هي الاختيار الكبير الجديد لمواقع المصانع – وفي هذه الحال فإن هذه الشركات مضطرة لاستخدام الموردين الصينيين وليس الأمريكيين، وبالتالي فإن نمو الاقتصاد العالمي قد يقضي ببساطة على هذه الصناعات الصغيرة بمرور الوقت، إذا استمرت الاتجاهات الحالية سارية.

واجه تونلسون رفضا واسع الانتشار لتصديقه. •كيف يمكن أن يكون الأمريكيون فقراء ويزدادون فقرا؟ وبلغ الأمر بمعهد كاتو Cato Institute لإصدار دراسة تنكر هذا الرأي بأن الأمريكيين فقراء؛ واستنتجت هذه الدراسة أن هناك أمريكيين قليلين جدا فقراء. واحتجت الدراسة بأنه على المرء أن يحسب الثراء والفقر وفق ما يمتلكه الناس. في أي مكان آخر يمتلك من يعتبرون فقراء تليفزيونات وسيارات وثلاجات؟ ربما لديهم ديون كبيرة وليس لديهم وظائف، ولكن هذه الحقيقة أقل أهمية من حقيقة ما يمتلكونه. مسكين في هذا الجو موظف النقابة الذي يريد الاحتجاج بخبرة عماله وأن يصل صوته إلى الناس! إذا كان الأمريكيون يعيشون في يسر، فما المشكلة إذا ظهر مليون مهاجر آخر؟ إن ما يلمّح إليه كتاب تونلسون هو أن حكومة الولايات المتحدة أقل كثيرا في استجابتها لحاجات مواطنيها

اليوم مما كانت في السنوات قبل وبعد الحرب العالمية الأولى. وربما كان تونلسون يكتب بلغة المنهج السائد، ولكن ما ينقله ويعبر عنه مؤيد لمنهج صعود أهل النفوذ. فهو يصف سياسة الأطراف المتعددة.

قضية الهجرة والقومية البيضاء

وهناك منظور آخر لقضية الهجرة يتمثل في كتاب حديث كتبه صمويل هنتنجتون Samuel Huntington الذى يعتبر بشكل عام من "مثقفي الدولة". ولفترة طويلة كان منظِّرا سياسيا مؤثرا، وقام بدور استشاري لكثير من الرؤساء. وفي مقاله المنشور عام ١٩٩٣ تحت عنوان "صدام الحضارات" ("Clash of Civilizations")، قدم فكرة فَرِّق تَسُدْ كمبدأ لإدارة السياسة الخارجية. ومنذئذ، استمر في تطوير فكرته في مطبوعات أخرى. في كتابه: *من نحن؟ التحديات أمام الهوية القومية الأمريكية*، يختار هنتنجتون موضوعات نربطها باليمين الشعبوي حول الطبيعة الأنجلو للثقافة الأمريكية والتي تهددها الثقافة اللاتينية، مستخدما هذه الموضوعات لإعادة تأويل "السباق إلى القاع" باعتباره مسألة تلوث ثقافي للهوية الأمريكية. ومرة أخرى، يلوح لنا أن الأمل، إذا قرأنا ما بين السطور، يكمن في "فرِّق تَسُد".

والكتاب مصور كأنه مناشدة للتقاليد الثقافية الأمريكية من جانب شخص من الواضح أنه مهتم بالحفاظ على سيطرة الثقافة الأنجلو-سكسونية في الولايات المتحدة. يبدأ بملخص لـــ "العقيدة الأمريكية" لدى توماس جيفرسون Thomas Jefferson. ووفقا لهنتنجتون، هذه العقيدة حددت هوية الولايات المتحدة منذ ميلادها حتى سبعينيات القرن العشرين. وخلالها ظهرت المتاعب عندما تخلى المثقفون عن اعتبارها دليلهم، لصالح التعددية الثقافية، والتنوع، واتخاذ اللغة الإسبانية كلغة

ثانية. ثم يعيد هنتنجتون رواية قصة رالف نادر Ralph Nader التى كتبها فى التسعينيات، لإظهار أن مشكلة التوجه الثقافي ليست مقصورة ببساطة على المجال الأكاديمي. لقد طلب نادر من الشركات أن تشمل في اجتماعاتها الصيغة الخاصة "بعهد الإخلاص للعَلَم والهوية"؛ ورفضت معظمها أن تفعل ذلك. حاول هنتنجتون أن يفهم السبب. فاتجه إلى موضوع عملية "الأمركة"، وهي العملية التقليدية التي يتعلم بها المهاجرون اللغة الإنجليزية والتربية الوطنية. ووجد أن هذه العملية لم تعد موجودة. عقب انطلاق موجة الهجرة المكسيكية المعاصرة، وجد أن عملية الأمركة بشكل عام في حالة توقف. وشرح هنتنجتون أنها كانت في حالة توقف نتيجة سلسلة من الظروف الفريدة: تقارب البلدين، وعدد المهاجرين الذين يصلون في فترة زمنية قصيرة، ودرجة عدم الشرعية في الموضوع، وما يعقب ذلك من تركز المهاجرين المكسيكيين في مناطق معينة من الولايات المتحدة، واستمرارية موجة المهاجرين سواء كانت هجرتهم شرعية أم لا، والوجود التاريخي والثقافي المسبق لجالية مهاجرين في مكان يعتبر حاليا وطنهم، وبطء اندماجهم في الثقافة الأمريكية السائدة نتيجة عدم تعلمهم اللغة الإنجليزية، ونتيجة المستوى الضعيف لمنجزاتهم في التعليم الرسمي في الولايات المتحدة، والنتيجة الكلية هي أن يصبحوا جزءا أكبر من مجتمع يعيش في فقر أكثر من الحال بالنسبة لجاليات المهاجرين الآخرين في نفس الفترة الزمنية. ووجد هنتنجتون أيضا أن زواج الأقارب من عوامل تأخير الأمركة. فالمكسيكيون الأمريكيون يميلون للزواج من مكسيكيين أمريكيين آخرين، بينما يميل المهاجرون الآخرون للزواج من خارج الجماعة. وأخيرا، وفقا لهنتنجتون، في أبحاث تتعرف على الهوية الأصلية، كان المكسيكيون في أقصى قاع أولئك الأفراد الذين يجيبون بنعم على السؤال: "هل أنا أمريكي؟" وما كان يمكن لهنتنجتون، كما يمكن أن نتوقع، أن يرى ذلك كنوع من مقاومة القمع. ولا شك أيضا أنه سوف يختلف مع فكرة أن "القوميين البيض الجدد" يماثلون المؤمنين

بتفوق الجنس الأبيض ومبدأ تفضيل أهل البلاد الأصليين على المهاجرين في القرن التاسع عشر. وفي رأيه أن الحالة اليوم فريدة، والحق أنه بطرق مختلفة مخطئ ومصيب في وقت معا.

إن ما يظهر من عمل هنتنجتون في الواقع هو أنه مع تطور العلاقات متعددة الأطراف، انحسر التأكيد على الأمركة من جانب الدولة، على الأقل في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك ظهر عدد كبير من الناس غير المندمجين. وهذا الأمر يثير قلق هنتنجتون، فهو قادم من جناح ضمن النخبة السياسية الأمريكية لا يزال يهتم بتشكيل المواطنين ليكونوا الضامن للدولة. فليس هناك بالنسبة له أناس غير مندمجين. ولهذا فإن تطور التعددية الذي يسمح بعدم الاندماج ليس شيئا طيبا. وهذا مؤكد، فهو ليس شيئا طيبا للسيطرة السياسية.

ومع تبني أفكار هنتنجتون حول الحالة الجارية، يبدو أيضا أن العمال الزراعيين الموسميين المكسيكيين (braceros) يحاولون استرداد أراضي الحدود. وقد تفيد هذه الإستراتيجية. وفي نفس الوقت، إذا نجحوا في تحويل الولايات الحدودية إلى الهوية اللاتينية، فمن الممكن أن يضعف ذلك النضال ضد سياسة الأطراف المتعددة، حيث إنها من الممكن أن تؤكد الانقسامات العرقية وبالتالي تقوي من السيطرة السياسية.

لكن ما يثيره هنتنجتون وتونلسون في كتاباتهما ضمنيا لا يزال قضية أخرى أيضا، قضية تستحق المزيد من الدراسة والبحث. هل يتغلب تفكيك التصنيع السريع مجتمعا مع الهجرة على نطاق واسع وغير ذلك من التحديات التي قدمتها العلاقات متعددة الأطراف اليوم، على قدرات وسطوة السيطرة السياسية التقليدية؟ هل تستطيع تلك السيطرة التقليدية الاستمرار في التطور والتعامل مع هذه المشكلات؟ أم أن ذلك لم يعد ممكنا لأنها وصلت إلى مرحلة الأزمة؟ –في كتابه، يبدو أن

هنتنجتون يستكشف كيف يمكن تحويل العنصرية ضد اللاتينية لدعم التراتبية العنصرية الأمريكية. أما تونلسون، فيبدو أنه يفضل العودة إلى ماض كان يؤمن بالعقيدة التجارية أو الميركنتيلية. ولا يتناول أحدهما قضية الأزمة على نحو مباشر. في القسم التالي أتناول قضية الأزمة، ومقال هنتنجتون يفتح الطريق إلى هذا التناول.

الأزمة كتصنيف في تاريخ العالم

في هذا القسم أعود إلى موضوع الأزمة كمصطلح كما ينبغي أن يستخدم في دراسة تاريخ العالم. في الفصل الثالث، وجدنا أن الأزمة طريقة لتشخيص نهاية الإقطاع في بلدين أو ثلاثة بلدان من أوروبا الغربية. كانت طريقة لوصف مدى قوة عناصر النظام، التي هي دائما في حرب مع بعضها البعض، في حفزها لأعداد كبيرة من الفلاحين للهروب إلى المدن الحرة، وكان ذلك متزامنا بدوره مع اتجاهات أخرى حول العالم أدت في النهاية إلى تدمير النظام الإقطاعي في أوروبا وصعود نمط الإنتاج الرأسمالي على نطاق عالمي. وبهذا المعنى، كانت هذه الأزمة تنتمي إلى تاريخ العالم. والفرضية هنا هي أن بعض التشابهات مع انهيار الإقطاع ونهضة الرأسمالية يمكن أن نجدها في الأحوال الجارية في يومنا هذا. فلدينا نظام اقتصادي عالمي يدمر قواعده السياسية التي هي من تأسيسه هو نفسه، أي الدولة القومية. وأثناء هذه العملية، أدت الأنظمة المختلفة وظيفيا إلى خلق أعداد كبيرة من اللاجئين. ولنترك جانبا التساؤل إن كان هذا التغيير سوف يؤدي إلى نمط آخر من الإنتاج، ويمكننا أن نحتج بأن هذه الحالة هي أزمة لنمط الإنتاج القائم، وأن بداية هذه الأزمة كانت الانفصام بين الاقتصاد والسياسة. أما حصيلتها، مرة أخرى، فبالطبع لا يمكن معرفتها في هذه المرحلة.

ويمكننا أن نتنبأ بأن الكتّاب الذين يتخذون موقفا مع صعود الغرب سوف يرون العكس. فلن يعرّفوا الأزمة بنفس الطريقة ومن المؤكد أنهم سوف يحتجون بأن التاريخ الحديث ليس له تشابه ذي معنى مع الماضي. وقد يزعمون أن "الأزمات" التي تواجهها سياسة العلاقات متعددة الأطراف اليوم يمكن مقارنتها بالأزمات التي واجهتها في ماضيها القريب، ولهذا فإن ما ينبغي للمرء أن يتوقعه هو مزيد من تطور العلاقات متعددة الأطراف، وليس تدهورها. لكن هذا الموقف لا يبدو معقولا. فالأزمات السابقة، كما رأينا، نشأت بين دول، بينما هذه الأزمات تنشأ في فكرة الدولة القومية نفسها. وبهذا فهي أكثر شبها بأزمة الدولة الإقطاعية منها بأي شيء أحدث أو أقرب إلى الحاضر.

لقد وقف معظم مؤرخي تاريخ العالم مع منهج صعود الغرب. لكن إذا افترض المرء أن صعود أهل النفوذ منهج بديل، وأن طبقة تدير الكوكب بنفسها، ولكن ليس لنفسها، فيمكن أن نفترض أن أهل النفوذ وقعوا في فخ النظام السياسي الذي وجدوا أنفسهم فيه، وأن تقدمهم في السراء والضراء هو أحد الأسباب الرئيسية لتدمير نمط الإنتاج. وكتابات ريتشارد بيرل في ثمانينيات القرن العشرين وكتابات صمويل هنتنجتون في وقت أقرب هي نماذج لمسئولي حكومة على وعي بالأزمة على مستوى الدولة.

ولكي نوضح وجود الأزمة في تاريخ العالم، ليس من الضروري أن نستحضر الأزمات البيئية أو نظرية العصور المظلمة أو غير ذلك من الأزمات الخارجية، ولكن أن ننظر ببساطة عن قرب إلى الفشل على المستوى القومي. كانت الدولة القومية هي حجر الأساس لنظام العالم الحديث. وإذا لاحظنا كيف أن نظام التقسيم الطبقي لبلد من البلدان كان يعمل جيدا ثم لاحظنا فشلا مطردا، فهذا يعني وجود أزمة. ويمكن أن نفترض كنتيجة مترتبة على ذلك أن انهيار نظام التقسيم الطبقي في بلد أو أكثر من الدول القومية سوف يتسبب في فوضى خطيرة

للسوق، لأنه سوف يسبب فوضى في العلاقات متعددة الأطراف، وستكون هذه الفوضى معلنة على وجه الخصوص إذا كانت الدولة المعنية جزءا من بلدان المركز وبلدا ديمقراطيا.

وعند تطبيق هذه المجموعة من الافتراضات على نموذَج الولايات المتحدة، سنجد أنه في السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية الأمريكية، تم استخدام الطبقة ضد العرقية كالأبيض ضد الأسود. وبمرور الوقت أصبح هذا التناول للتقسيم الطبقي هو المنطق التأسيسي للدولة الحديثة، أو القاعدة التي يمكّن بها أن يحكم المرء على التاريخ التابع لها. وكانت قاعدة مفيدة لسنوات كثيرة. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، مع قدوم عدد كبير من العمال الصينيين المهاجرين، كان لابد من تغير النظام قليلا ليشمل هذا الواقع. ما حدث لم يكن فقط إحضار أعداد هائلة من العمال الصينيين في فترة زمنية قصيرة، ولكنهم أيضا تجمعوا في أماكن خاصة بهم، نوع من أحياء الجيتو التي أطلق عليها الأحياء الصينية (Chinatowns). وسرعان ما كان الخطاب الرسمي يقول إن هؤلاء ليس من الممكن إدماجهم ثقافيا. أضاف هذا النوع من التنظيم في ذلك الوقت إلى العنصرية القائمة بالفعل والتي تغلِّب الأبيض على الأسود بما يتماشى مع قانون جيم كرو(*). ولفترة، استطاع هذا النظام المعدل أن يعمل، ولكنه أيضا بدأ ينهار، في البداية عندما دخل قليل من الآسيويين الأمريكيين الحركة النقابية، ثم عندما تبنى عدد من الآسيويين الأمريكيين استراتيجية أن يصبحوا "أقلية نمطية". وباتخاذ هذه الوضعية، بدأ كثيرون منهم

(*) كانت قوانين جيم كرو هي قوانين عزل عنصري صدرت بعد فترة إعادة البناء في جنوب الولايات المتحدة، واستمرت مطَّبقة حتى ١٩٦٥، وكانت تطبَق عزلا عنصريا قانونيا في كل المرافق العامة في الولايات الجنوبية، وفق شعار "منفصلين لكن متساوين" بالنسبة للأفريقيين الأمريكيين. كانت هذه الأوضاع "قانونية"، لكنها كانت "واقعية" في الولايات الجنوبية وأدت إلى كثير من المعاناة للأفريقيين الأمريكيين لسنوات طويلة. [المترجمة]

بسرعة يتحولون إلى نموذج "البيض". وحدث هذا في أوائل القرن العشرين، وأجبر على المزيد من التعديلات في النظام. وعندئذ، تم التخلي عن التأكيد على طائفة عرقية غير قابلة للاندماج، وبدلا منها ظهرت استراتيجية "الجنس العازل" buffer race. ونتذكر من تلك الفترة موجات الإيطاليين واليهود والأيرلنديين والسلافيين وأبناء الشرق الأوسط الذين اعتبروا أيضا من لون ليس أبيض تماما(٣٧).

ولكي نوضح كيف كان يستخدم مصطلح الأجناس العازلة، فقد كان يشير إلى جماعات عرقية وعنصرية جُلبت ووطِّنت بهدف تثبيط وإخفاق الأمريكيين الأفارقة ولتوفير عازل للبيض. كان وجودهم يتيح للبيض أن يشهدوا مشكلات عرقية تحدث بين الجماعات الأخرى، لنقل فكرة أنه أينما كان يوجد سود، فسوف تحدث مشكلات عنصرية، ولهذا فإن العنصرية ليست مشكلة لدى البيض، كما كان يؤكد المصلحون. وكما يعرف أي مؤرخ من مؤرخي الأجناس، كانت هذه الطريقة حلا للمشكلات فقط على المدى القصير. كانت الصعوبة تكمن في أن الدولة لم تستطع أن تحفظ أي "جنس عازل" في مكانه لفترة طويلة، كما لم تستطع أن تحافظ على بقاء الصينيين غير مندمجين. ربما قامت الدولة بجلب الأيرلنديين والإيطاليين واليهود ليكونوا أجناسا عازلة، لكن لم يستمر أيهم طويلا في هذه الوضعية؛ ففي خلال جيل واحد أو ما إلى ذلك، اندمجوا جميعا في نموذج "الأبيض"، وبالتالي توقفوا عن أن يكونوا أجناسا عازلة. وبدأت آخر محاولة لجلب جنس عازل في ستينيات القرن العشرين التي وشهدت وصول الطبقات المهنية من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط. واليوم، حتى هذه الجماعات تظهر عليها علامات الاندماج في النظام الاجتماعي الأبيض. ولإبطاء هذا التحول، تجري حاليا محاولة يائسة لتصوير المسلمين باعتبارهم إرهابيين، الأمر الذي يذكّرنا بهجوم جون إدجار هوفر J. Edgar Hoover على الإيطاليين باعتبارهم مافيا. وفي مواجهة هذه النكسات، وربما لافتقاد جماعات أخرى تسير على المنوال المرسوم، ولعدم القدرة بوضوح على أية حال

للإبقاء على التمييز العنصري العميق في الماضي، بدأ الموظفون الذين يديرون سياسة الهجرة المعاصرة تكملة فكرة العنصر العازل السائدة بما يبدو أنه استخدام متجدد للعنصرية وأفكار الثقافة الاستبعادية. فإذا كان ذلك في الحقيقة هو ما يحدث، فإن اليوم إذن سيكون بداية المحاولة الثانية لاستخدام استراتيجية عدم القابلية للاندماج. ويعجب المرء إن كانت الدولة عند هذه النقطة تتوقع أن يكون هناك صعود للعنصرية العرقية ضد المسلمين أو اللاتينيين ضمن القوميين البيض، كما حدث من قبل في سبعينيات القرن التاسع عشر ضد الصينيين. إن كان الأمر كذلك، وإذا استمر لبعض الوقت، فلا شك أنه سوف يخفف الضغط على منهج العلاقات متعددة الأطراف. ولكن هل هذا محتمل؟. قد نفكر بأن قرار معاملة المسلمين واللاتينيين بهذه الطريقة، رغم أنه يوجد حاليا بالفعل مسلمون ولاتينيون من الطبقة الوسطى محبون جيدا، يبدو مثل هذا القرار غير مفيد. إن وجود هذه الطبقة الوسطى المندمجة يفيد في نقض فكرة عدم القابلية للاندماج. ومع ذلك، نجد الآن علامات دالة مكتوبة بالإسبانية وكأنها ترمز إلى بعض الفصل الدائم، كما نجد مثل تلك العلامات في الصينية. وفي نفس الوقت، هناك أفريقي أمريكي ذو أصول مسلمة مرشح للرئاسة(*). وهذا دليل على أن النظام السياسي لواحد من أكثر البلدان استقرارا وتأثيرا في العالم يتعرض لأزمة عميقة (٣٨).

* * *

في ختام هذا الكتاب، يمكن لنا أن نستنتج أن إحدى نواحي الضعف في الرأسمالية على المستوى العالمي كان عجزها عن إعادة توزيع الفائض بما يتجاوز ما وزعته على الطبقات الحاكمة لدول الأطراف. هذا العجز كانت له عواقب كثيرة. في هذا الفصل الأخير قدمت نموذجا واحدا، التغلغل في العاصمة الإمبريالية

(*) من الواضح أن هذا كُتب قبل تولي أوباما للرئاسة. [المترجمة]

عن طريق العلاقات متعددة الأطراف. أخذت الثروة من دول الأطراف لتستثمر في بلدان مثل الولايات المتحدة. وأدى هذا إلى نفوذ سياسي أجنبي في الولايات المتحدة، وأدى هذا بدوره إلى مشكلات للدولة الأمريكية. وتحاول الدولة الأمريكية مواجهة مثل هذه المشكلات من خلال القمع ومن خلال المزيد من ضبط استراتيجيتها للتراتبية العنصرية. ولكن هذه المناهج لا تعمل جيدا. ورغم الدعم الذي قدمته العلاقات متعددة الأطراف للطبقة الحاكمة الأمريكية على مر السنوات، فلا يزال من الممكن أن نلاحظ طقس الأزمة في سياسات الولايات المتحدة. هناك نوع من القومية الشعبية ومعاداة الاتجاه العولمي يؤكد نفسه فيما يختص بقضية الهجرة، التي يكمن وراءها احتمالات مضادة للسيطرة السياسية.

ويمكن تلخيص الاستنتاجات الأخرى التي يمكن استخلاصها من هذا الفصل ومن الكتاب ككل فيما يلي. من الواضح أن هناك في هذا الوقت سؤالا حول ما هو المنهج الذي ينبغي استخدامه في تاريخ العالم. ومع ظهور التاريخ الاجتماعي، فقد المنهج القديم لصعود الغرب الكثير من قيمته التأويلية. هناك حاجة لطريقة جديدة لوصف رواية تاريخ السلطة. وهذه الحاجة ظاهرة على وجه الخصوص بالنسبة لدراسة تاريخ العالم الحديث. هذا الكتاب يقترح منهج صعود أهل النفوذ كبديل لصعود الغرب. فإذا رسمنا صورة لتاريخ العالم وفق هذا المنهج سوف يظهر لنا تقدما من الليبرالية إلى التعددية، والأثرياء يفوزون بالسلطة من خلال تحالفاتهم.

كان كل ما يمكن هو رسم صورة خطية. واعتبارا للقيود التي أضعها على هذا العمل، كانت هناك مشكلات كثيرة للغاية أمام فعل ما هو أكثر من ذلك. قابلت مشكلات في مواد المصادر، وفي اختيار المصطلحات ذات الفائدة. وفيما يتعلق بما كان موجودا، كان هناك قدر كبير من عدم التوازن ينبغي التغلب عليه. وفي

السابق، كان المؤرخون يدرسون بدقة منطقة واحدة: الغرب. ونتيجة لذلك، توجد لدراسته مجموعة من المفاهيم الواضحة، والمتطورة جيدا. أما بالنسبة لدراسة الأجزاء الأخرى من العالم، فالحال ليس كذلك. المفاهيم المستخدمة غالبا لها تطبيقات محدودة في أحسن الأحوال. وغالبا لا تنطبق إلا على البلد أو الحضارة التي خرجت منها. واقترحت كحل قصير الأجل أن نأخذ أقوى ما هو موجود من هذه المفاهيم، خاصة تلك التي سبق أن طبقت على عدد من البلدان، لنرى إن كان من الممكن أن نجعلها مناسبة لدراسة حالات أخرى على نطاق العالم. لقد بدت مفاهيم مثل الميركنتيلية، والدولة القومية، والسيطرة السياسية، واعدة في هذا السبيل. ولا شك أن هناك مفاهيم أخرى أيضا. وهذا التناول، على المدى الطويل بالطبع، لن يكون كافيا. ورغم مشكلات المدى القصير، فقد اقترحت أن ملاءمة منهج صعود أهل النفوذ كان مسعى يستحق الجهد، لأنه يمتلك الإمكانية لحل مشكلات عديدة في حقل تاريخ العالم، مشكلات مزعجة طويلة العهد. هذه المشكلات تشمل كيف يمكن أن ينجو تاريخ العالم من أن يكتب من خلال المركزية الأوروبية دون أن يقع في مركزيات متعددة؟. كيف يمكن لتاريخ العالم أن يستفيد بشكل فعَّال من البحث الذي تم حول تواريخ قومية دون أن يكون سجينا لها، وكيف يمكن لتاريخ العالم أن يعترف بالفاعلية التاريخية للطبقات الأدنى وبالتالي يتغلب على ميوله النخبوية؟

وفي الاستفادة من صعود أهل النفوذ كمنهج قياسي، اقترحت أيضا أن المؤرخين سوف يواجهون الشعور بأن هذا الفرع المعرفي لا علاقة له فيما يفترض بالعلوم الأكاديمية اليوم، علوم ما بعد الحداثة. وكما بيَّنت في كتابي هذا، يعتبر الليبراليون الجدد التاريخ مسألة مراحل، على سبيل المثال، العالم قبل اختراع الكمبيوتر، والعالم بعده. وبهذا المنظور، يصبح التاريخ كما نعرفه في مهنة المؤرخين لا يزيد كثيرا على مجرد مادة في الخلفية، وفقد الكثير من قيمته. يتحدى منهج صعود

أهل النفوذ هذا الفهم لكتابة التاريخ. قد تكون الكمبيوترات تكنولوجيا مفيدة. لكننا لا نستطيع إعادة صياغة تاريخ العالم كمفهوم ذي مغزى بناء على هذه الحقيقة.

كان يمكن أن يأخذ هذا الكتاب عددا من المسارات لعرض محاورته. وقد تقررت مقاربتي بناء على فرضية واحدة أكثر من غيرها، وهي أنه لو أن الولايات المتحدة جزء يستحيل أن يتجزأ من منهج صعود الغرب، فلكي يكون هناك تغير في المنهج بالنسبة لتاريخ العالم، لابد من عمل محاولة لإظهار أن مقاربة بديلة للتاريخ الأمريكي لن تكون ناجحة فقط، ولكنها ستكون متفوقة. وقد حاولت أن أعرض هذه النقطة بحيوية بتقديم اللوبيين الأجانب والتغيرات المعرفية الكامنة في هذا الموضوع. وفكرت أنه سوف يكون من الضروري أيضا أن أبيّن أن هناك جدلية تجري في تاريخ الولايات المتحدة الحديث، جدلية لم يُستفد منها غالبا؛ بعبارة أخرى جدلية لم تفرض مقدمات الإجماع والاستثنائية على دراسة موضوع تاريخ أمريكا، كما لم تضع قيدا بتصوير التاريخ من خلال العمال ورأس المال. لا شك أن هذه الاستراتيجية غير معتادة بالنسبة لعمل يهتم بالمركزية الأوروبية. فالكتّاب من هذا النوع، بشكل أكثر تقليدية، ربما ينظر الكاتب إلى الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الإمبريالية المهيمنة، ويفعل ذلك بقصد التركيز على تفاصيل نضال دولة الأطراف. والواقع أنني كنت أرى هذه الإمكانية في موقف واحد، ولكني تراجعت عنها. فقد وجدت أن الزاباتيستا من خلال نضالهم استطاعوا خلق أزمة في المكسيك، ولكن استراتيجية الزاباتيستا حتى الآن تكشف عن محدوديتها. ووجدت أيضا أن الدولة المكسيكية كانت قوية بما يكفي لدفع هذه الأزمة جزئيا عن طريق فرض الشقاء على كثير من مواطنيها الآخرين، وإجبارهم على الهجرة إلى الولايات المتحدة، لتنتفع نتيجة لذلك من مدخراتها على برامج اجتماعية. ووجدت أن الدولة المكسيكية كانت في أزمة، ولكنها لا تزال متماسكة. وواقع خروج العديد من المكسيكيين إلى الولايات المتحدة، وهو ما ناقشناه أيضا، لم يخلق أزمة لهيكل

السلطة في الولايات المتحدة، كما يحاول بعض مؤرخي الولايات المتحدة تصوير الأمر. والحق أن المرء يمكنه أن يجادل، وفق خطوط هذا الكتاب، إن القادمين الجدد أعطوا الحكومة فرصة أخيرة لتحسين نظامها القائم على التراتبية العرقية وربما إبطاء استشراء الأزمة. وتحت مثل هذه الأحوال، فإن "الصلة الضعيفة" للرأسمالية، أي المكان الذي سوف تنتهي فيه المرحلة التاريخية الجارية حاليا، سوف تطفو الأزمة، لم يعد من الممكن افتراض أنها في العالم الثالث، وهو الزعم السائد؛ على العكس، قد يحدث ذلك في أي مكان. ومن المحتمل أن يحدث، في بلد أو آخر بنفس القدر، تحالف البنى الاقتصادية والسياسية علامة على بدء مثل هذه الأزمة.

في محاولة لدعم الدعوى لتاريخ العالم كحقل تاريخي منفصل عن التاريخ القومي، أتناول القضية بقاعدتين من قواعد كتابة التاريخ مادام آمن بهما المؤلفون في التقاليد الليبرالية. الأولى هي غياب الغائية، والثانية هي غياب النظام الأخلاقي في التاريخ العلمي الليبرالي. يرى معظم المؤرخين أنه لا الغائية ولا علم الأخلاق تساهم في التاريخ العلمي، ولكن فيما يتعلق بحقل التاريخ، ربما يكون ذلك استثناء. تلعب الغائية دورا مفيدا في تاريخ العالم. واعتبارا لتنوع العناصر التي تدخل في تاريخ العالم، فإن المستقبل جزء ضروري من مفهوم الماضي والحاضر. ويلعب المستقبل دورا تكامليا؛ فهو يساعد على توضيح الحاضر والماضي. وأنا أصور هذه النقطة من خلال فكرة الطريق التاريخي. فالطريق التاريخي هو في وقت معا جزء من الماضي، والحاضر، والمستقبل، ومن ثم فهو يحافظ على انفتاحه. وثانيا، أجادل بأن تاريخ العالم كمسعى علمي لا ينفصل عن قضايا علم الأخلاق. ولا يمكن حصره في علم الأخلاق، ولكن الأخلاق مصوَّرة داخله. وفي تأكيد هذه الدعوى، أضع استثناء لفرضية في التاريخ وهي أنه لكي تكون علميا، فلابد من وضع الأحكام القيمية جانبا. وأنا أدَّعي هنا أنه رغم أن قيام المرء بوضع الأحكام القيمية جانبا قد يكفي مع المشكلات التقنية الصغيرة، فإن مؤرخي العالم على

الأغلب يواجهون مشكلات هائلة، وليس مشكلات صغيرة. ولكي يجعلوا المواد التي لديهم ذات معنى، أحيانا يفضلون بلدا على الآخر، أو قرنا على الآخر، أو مجموعة من الشخصيات على مجموعة أخرى. فالأحكام القيمية لا مفر منها، ولكن لا سبيل للتأكد عادة ما هي أفضل طريقة لتبريرها في سياق كتابة التاريخ. ما يحدث غالبا في التطبيق هو أن المؤرخ في تاريخ العالم يجد نفسه في مواجهة تنظيم نص يرجع إلى الحضارة التي ينتمي هو إليها سعيا لدلالة أخلاقية. وفي نفس الوقت، كما يعرف معظم مؤرخي العالم، هناك حضارات كثيرة وطرق للحكم وليس ثمة أساس علمي لتفضيل واحدة على الأخرى. هذه الحالة الواقعة كثيرا ما ألقت مؤرخي العالم إلى موقف معلم التربية الوطنية الذي يقول لتلاميذه إنه على حق لأن الجميع يعلمون أنه على حق، بمعنى أنه لن يوجد من يقرأ ما سوف يكتبه خارج بلده في كل الاحتمالات. والخروج من هذه الأزمة – وهي أزمة – يكون بأن يتأمل مؤرخ العالم فكرة أن ثمة احتمالاً بأن يكون إدراكه الخاص للقواعد الأخلاقية له صدى واسع الانتشار.

الهوامش

(١) درس العديد من الباحثين إعادة ترتيب المجتمع، وتضفي أعمالهم مصداقية على اختيار "صعود أهل النفوذ" هنا. انظر Kevin Phillips, *The Politics of Rich and Poor*، خاصة الفصل ٥ الذي يتحدث عن تراجع نصيب أمريكا في الثروة العالمية. انظر أيضا Denny Braun, *The Rich Get Richer;* and George Marcus, *Lives in Trust: The Fortunes of Dynastic Families In Late-Twentieth-Century America*. ويأتي البعد الدولي بشكل قصصي.

(٢) Jay Sexton, "Toward a Synthesis of Foreign Relations in the Civil War Era, 1848–1877"، يقترح أن هذا النوع من الموضوعات يظل بحاجة إلى بحث. Matias Romero, *Mexican Lobby*، الكتاب الغريب، يغطي فترة الحرب الأهلية.

(٣) لا شك أن هناك مقاربات أخرى تتناول سلطة الطبقات الحاكمة في العالم الثالث معروفة أكثر لكنها غير مفيدة لنا هنا. انظر Sally Morphet, "Multilateralism and the Non-Aligned Movement: What Is the Global South Doing and Where Is It Going?" والتي تشدد على وجود حركة غير منظمة؛ وانظر أيضا Denis Benn, *Multilateral Diplomacy and the Economics of Change: The Third World and the New International Economic Order*.

(٤) هناك كتاب أقدم من هذا النوع، ولكنه لا يزال نافعا، هو Neil Jacoby, *Bribery and Extortion in World Business: A Study of Corporate Political Payments Abroad*.

(٥) طبعة عام ٢٠٠٢ من *Political Corruption,* edited by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston، تحتوي عددا كبيرا من المقالات سبق نشرها أصلا في أعوام العقدين ١٩٦٠ و١٩٧٠.

(6) Stephen Lovell et al., *Bribery and Blat in Russia,* 271.

(7) Pat Choate, *Agents of Influence: How Japan's Lobbyists in the U.S. Manipulate America's Political and Economic System*.

(٨) تصريح مهم للغاية حول هذا الموقف في Anne O. Krueger, "Why Crony Capitalism Is Bad for Economic Growth". لكن الأدلة الظاهرة في بقية فصول الكتاب الذي يظهر فيه فصل كروجر، لا تؤيد كلها وجهة نظر كروجر.

(9) David C. Kang, *Crony Capitalism: Corruption and Development in South Korea and the Philippines;* John Sfakianakis, "The Whales of the Nile: Networks, Businessmen,and Bureaucrats During the Era of Privatization in Egypt"; Bryce, *Cronies*.

(١٠) Chung Hee Lee, *Foreign Lobbying in American Politics.* Michael Johnson, "International Corruption via Campaign Contribution،" وهو يركز أيضا على الولايات المتحدة.

(11) Wesley Cragg and William Woof, "Legislating Against Corruption in International Markets: The Story of the U.S. Foreign Corrupt Practices Act."

(١٢) Mira Wilkins, "Foreign Companies in the U.S., 1945–2000," 25. وبالنسبة لليابان على وجه الخصوص، هناك كتاب من تأليف الاقتصادي Pat Choate, *Agents of Influence*. ويزعم صمويل هنتنجتون Samuel Huntington,"Why International Primacy Matters," esp. 79–80، أنه في عام ١٩٨٩، كان هناك لوبيان في واشنطن يعملان مع ٢٥٠ من الوكالات والشركات اليابانية الحكومية. وجاءت كندا في المركز الثاني بعدد ٩٠. وكانت نفقاتهم تقدر بأكثر من إنفاقات أكبر ست دول تالية. وفي مجال النفوذ السياسي والثقافي، أدت إنفاقات اليابان في هوليوود إلى منع الأفلام التي تنتقد اليابان، وإلى بسط النفوذ على البحث في جامعة هارفارد، كما أدت إلى هزيمة المرشحين السياسيين ذوي المواقف المعادية للأعمال اليابانية من خلال لجنة النشاط السياسي المسماة AUTOPAC.

(١٣) المعلومات حول الأبعاد الدولية للتحالف الجديد، بمبعدة عن علاقات بترول تكساس، يمكن استخلاصها من Bruce W. Jentleson, *With Friends Like These:Reagan, Bush, and Saddam, 1982–1990*

(١٤) انظر Unger, *House of Bush*.

(15) Chan and Ross, "Racing to the Bottom," 1014.

(١٦) هذا الموضوع يضعنا مقابل قضية أخرى من قضايا كتابة التاريخ، قضية أكثر صعوبة، الحاجة إلى نظريات وفرضيات جديدة نستطيع بها التغلب على مشكلات المعلومات غير المكتملة. مارتن تولتشين وسوزان تولتشين، مؤلفا كتاب: Martin Tolchin and Susan Tolchin, *Buying into America: How Foreign Money Is Changing the Face of Our Nation*، مثل كثير من الكُتاب الآخرين المستشهد بهم في هذا الكتاب، يؤكدون على مدى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي. هذه النقطة الخاصة بنقص المعلومات تتكرر بلا نهاية، وكأنما هي من خصائص الليبرالية الجديدة. وقد تكون كذلك. على سبيل المثال، من الواضح أنه في سبعينيات القرن العشرين، عندما أرادت نخبة دول البترول العربية إعادة تدوير دولاراتهم البترولية لتعود إلى الولايات المتحدة، لم يكونوا يريدون أن يكون من المعلوم بالضبط من هو المتورط في فعل ذلك؟ ربما تصور هذه الفكرة هدفي: إن الأثرياء وذوي النفوذ في عصر الليبرالية الجديدة يطلبون ببساطة، ويحصلون على مزيد من الخصوصية، الأمر الذي يجعل مهمة الباحث أصعب وأصعب. انظر Ibrahim M. Oweiss, *Impediments to Arab Investment in the United States,* 9. Jonathan Crystal, *Unwanted Company: Foreign Investment in American Industry*، وهذا هو المؤلف الاستثنائي الذي يتناول الجانب السياسي للاستثمارات. يبدأ كريستال من التفسيرات الاقتصادية لسلوكيات المصنع أو الشركة، ويجد أنها غير متسقة، فيستدير إلى السياسات. ويجد أنه ليست كل الشركات ذات الاهتمامات الدولية على الساحل الشرقي وقفت ساكنة دون شكوى بينما كان الاستثمار الأجنبي يدخل. فقد جأر البعض بالشكوى، ولكن البعض الآخر وقف ساكنا. والشركات التي اشتكت هي الشركات المحلية ذات التوجه القومي. واكتشافات كريستال تعطي الأمر أهمية ومغزى أكبر، ولكنها تجعله أكثر تعقيدا.

(17) Kenichi Yasumuro, "Japanese Multinational Location Strategies," 226.

(١٨) رغم أن عددا من السياسيين الأمريكيين من الغرب والغرب الأوسط يتبنون وجهة نظر أن التحكم في السياسة الخارجية يأتي عبر النقود الأجنبية، فإن من يرى ذلك من بين المؤلفين الأكاديميين أقل. ويمكن أن نجد استثناء في العديد من الكتب التي اشترك في تأليفها تولتشين وتولتشين (Martin Tolchin and Susan Tolchin)، مثل: *Buying into America*، الذي سبقت الإشارة إليه.

(19) Roger W. Schmenner, "Geography and the Character and Performance of Factories."

(20) Douglas P. Woodward and Norman J. Glickman, "Regional and Local Determinants of Foreign Firm Location in the United States."

(21) Robert W. Haigh, *Investment Strategies and the Plant-Location Decision: Foreign Companies in the United States,* 31–32

(22) Jan Ondrich and Michael Wasylenko, *Foreign Direct Investment in the United States,* 138

(٢٣) Martin Tolchin and Susan Tolchin, *Selling Our Security: The Erosion of America's Assets,* 4. وفقا لبات تشوات، في Pat Choate, *Hot Property: The Stealing of Ideas in an Age of Globalization*، حتى المزيد من التكنولوجيا قد سرقت أيضا.

(٢٤) الباحثون الأكاديميون الذين يتبنون المنهج الليبرالي عادة يعلنون أن معنى هذه الفتـرة كـان أنها شهدت نهاية نظرية العالم الثالث. انظر، على سبيل المثال، العدد الخاص من مجلة *Third World Quarterly* 25, no. 1 (2004) حول النهاية المفترضة لنظرية العالم الثالث.

(25) Richard Perle, "The Strategic Impact of Technology Transfer," esp. 4.

(26) William Schneider Jr., "Technology Transfer and U.S. Foreign Policy."

(27) Victor Basiuk, "Technology Transfer to China."

(٢٨) Dale A. Hathaway, *Can Workers Have a Voice? The Politics of Deindustrialization in Pittsburgh,* 26–27. وتظل النظرة العامة التقليديـة حـول هـذا الموضـوع هـي كتـاب Barry Bluestone and Bennett Harrison, *The Deindustrialization of America*. كثير من الكتب ترى أن تحلل المجتمع بـسبب انتـشار البطالة. انظر، على سبيل المثـال، Norman T. Feather, *The PsychologicalImpact of Unemployment*.

(29) Hathaway, *Can Workers Have a Voice?* 178ff.

(30) Marc R. Rosenblum, "Moving Beyond the Policy of No Policy: Emigration from Mexico and Central America."

(31) Augustine J. Kposowa, *The Impact of Immigration on the United States Economy,* 177ff, chap. 12

(32) Saskia Sassens, "The De Facto Transnationalizing of Immigration Policy," 49.

(٣٣) Gary P. Freeman, "The Decline of Sovereignty". آراء قليلة مضادة تم التعبير عنها حول سلطة الدولة كما ذكرنا. انظر على سبيل المثال Jean-François Bayart et al.,*The Criminalization of the State in Africa*.

(34) Jorge Bustamente, "Undocumented Migration and National Security," 27.

(٣٥) Dolores Byrnes, *Driving the State*. الدراسات البحثية حول المكسيك تعززها نتائج لدراسات مماثلة أجريت في أماكن أخرى. على سبيل المثال، تصرح سوزان بايج Suzanne Paige بأنه رغم الأخطار الماثلة، فإن خطط التطوير التركية "تعتمد بشكل متزايد على تصدير العمالة" (*Exporting Workers: The Turkish Case,* 36). هذه النقطة أيضا تقدمها دراسة أخرى، دراسة مكرّسة جزئيا لجنوب وسط الأناضول، منطقة تصدير العمالة الأساسية لتركيا. ويستنتج المؤلف أن سياسات التطوير كانت متصلة عن وعي بنقود التحويلات، لكن (و؟) تلك المنطقة لم يكن يُسمح لها قط بالتقدم إلى الأمام Jeffrey A. Courtemanche, "Economic Outcomes in Labor Exporting Regions: A Comparison of the Moroccan Rif and Central Anatolia," conclusion and bibliography).

(36) Manuel Orozco, "Globalization and Migration: The Impact of Family Remittances in Latin America." For a detailed look at the Guanajuato one, see Byrnes, *Drivingthe State*.

(٣٧) من الواضح أن المشاعر القومية الأمريكية ضد المكسيكيين في مستوى مرتفع. في مقال جيمس ماكينلي الأصغر عام ٢٠٠٥، والمنشورة في النيويورك تايمز تحت عنوان "دليل للمهاجر غير الشرعي" (JamesMcKinley Jr., "A Guide for the Illegal Immigrant,") حول نشر الحكومة المكسيكية دليلا يقدم نصائح إلى المهاجرين غير الشرعيين حول كيف يستطيعون البقاء في الولايات المتحدة، الأمر الذي صب البنزين على النار. لكن تنميط الفساد المكسيكي لم يكن أبدا بعيدا عن مركز كتابة معظم التعليقات الأمريكية الموجهة. وللاطلاع على مناقشة لشرطة الحدود الفاسدة، انظر Ruben Andersson, "The New Frontiers of America". وحول الفساد على مستوى أعلى، انظر Larry Elders, "How Does Mexico Treat Its Illegals?".

(٣٨) قبل إنشاء الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات كـان سـتيفن أو. يـوكيتش Stephen O. Yokich، رئيس نقابة عمال السيارات المتحدين، والذي مات في ١٩٩٨، كان مثـالا علـى رجـل النقابـة الأمريكي الذي حاول العمل مع النقابات الآسيوية. وبحلول الوقت الذي وصل فيه يـوكيتش إلـى المشهد، كان الرأسماليون اليابانيون والكوريون لديهم خيارات أخرى في آسيا، واستطاعوا الهروب من عمالهم. وحتى ذلك الوقت، كان العمال اليابانيون والكوريون، مثل معظم العمـال الأمـريكيين أمثالهم، لم يحاولوا تجاوز المطالب العمالية إلى التعامل مع قضايا الهيمنة السياسية. ولا يزال هناك تاريخ عميق للنضال ضد العنصرية الناتجة عن الهيمنة فى انتظار من يكتبونه.

المراجع

Abou El Haj, Rifa'at. *Formation of the Modern State: The Ottoman Empire, Sixteenth to the Eighteenth Centuries.* 1991. Reprint, Syracuse: Syracuse Univ. Press, 2005.

Accinelli, Robert D. "The Hoover Administration and the World Court." *Peace and Change* 4, no. 3 (Fall 1977): 28–36.

Adas, Michael. "Contested Hegemony: The Great War and the Afro-Asiatic Assault on the Civilizing Mission Ideology." *Journal of World History* 15, no. 1 (2004): 31–63.

Almond, Harry H., Jr. "World Court Rulings on the Use of Force in the Context of a Global Power Struggle." *World Affairs* 148, no. 1 (Summer 1985): 19–25.

Althusser, Louis. *For Marx.* New York: Pantheon Books, 1969.

Amin, Samir. *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment.* New York: Monthly Review Press, 1974.

———. *Class and Nation Historically and in the Present Crisis.* New York: Monthly Review Press, 1980.

———. "Trans-Saharan Exchange and the Black Slave Trade." *Diogenes* 45, no. 3 (1997): 31–47.

Amsden, Alice. *The Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies.* Oxford: Oxford Univ. Press, 2001.

Anderson, Perry. "The Antinomies of Antonio Gramsci." *New Left Review,* no. 100 (1976–77): 5–78.

———. "Components of the National Culture." *New Left Review,* no. 50 (July 1968): 3–57.

Andersson, Ruben. "The New Frontiers of America." *Race and Class* 48, no. 3 (Jan. 2005): 28–38.

Arnold, Guy. *The End of the Third World.* New York: St. Martins Press, 1993.

Arnold, Terrell E. "The Costs of Blaming al-Qaida." http://www.rense.com/general37/cost.htm.

Baia, Larissa Ruiz. "Rethinking Transnationalism: Reconstructing National Identities among Peruvian Catholics in New Jersey." *Journal of Inter-American Studies and World Affairs* 41, no. 4 (1999): 93–109.

Barendse, Rene. *The Arabian Seas: The Indian Ocean World of the Seventeenth Century.* Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2001.

Barker, Colin, and Gareth Dale. "Protest Waves in Western Europe: A Critique of 'New Social Movement' Theory." *Critical Sociology* 24, nos. 1–2 (1998): 65–104.

Basile, Mark. "Going to the Source: Why al-Qaeda's Financial Network Is Likely to Withstand the Current War on Terrorist Financing." *Studies in Conflict and Terrorism* 27 (2004): 169–85.

Basiuk, Victor. "Technology Transfer to China." In *Selling the Rope to Hang Capitalism,* edited by Charles M. Perry and Robert L. Pfaltzgraff, 131–54. Washington, D.C.: Pergamon-Brassey, 1987.

Batalla, Guillermo Bonfil. *Mexico Profundo: Reclaiming a Civilization.* Austin: Univ. of Texas Press, 1998.

Batou, Jean. *Between Development and Underdevelopment: The Precocious Attempts at Industry of the Periphery, 1800–1870.* Geneva: Droz, 1991.

Baud, Michiel, and Rosanne Rutten, eds. *Popular Intellectuals and Social Movements: Framing Protest in Asia, Africa, and Latin America.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004.

Bayart, Jean-François, et al. *The Criminalization of the State in Africa.* Bloomington: Indiana Univ. Press, 1999.

Beaty, Jonathan, and S. C. Gwynne. *The Outlaw Bank: A Wild Ride into the Secret Heart of BCCI.* New York: Random House, 1993.

Beck, Ulrich. *The Re-invention of Politics: Rethinking Modernity in the Global Social Order.* Cambridge: Polity Press, 1997.

Beller, Jonathan. "The Cinematic Mode of Production: Towards a Political Economy of the Post-modern." *Culture, Theory, and Critique* 44, no. 1 (2003): 91–106.

Bender, Thomas, ed. *Rethinking American History in a Global Age.* Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 2002.

Benjamin, Thomas, and William McNellie, eds. *Other Mexicos: Essays in Regional Mexican History, 1876–1911.* Albuquerque: Univ. of New Mexico Press, 1984.

Benjamin, Thomas, and Mark Wasserman, eds. *Provinces of the Revolution: Essays on Regional Mexican History, 1910–1929.* Albuquerque: Univ. of New Mexico Press, 1990.

Benn, Denis. *Multilateral Diplomacy and the Economics of Change: The Third World and the New International Economic Order.* Kingston, Jamaica: Ian Randle, 2003.

Bentley, Jerry. "Cross-cultural Interaction and Periodization in World History." *American Historical Review* 101 (June 1996): 749–70.
Benton, Gregory. "Chinese Transnationalism in Britain: A Longer History." *Identities: Global Studies in Culture and Power* 10 (2003): 347–75.
Benton, Lauren. *Law and Colonial Cultures: Legal Regimes in World History, 1400–1900*. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2002.
Bernstein, Aaron. "Can This Man Save Labor?" *Business Week*, Sept. 13, 2004.
Bezuidenhout, Andries. *Towards Global Social Movement Unionism? Trade Union Responses to Globalization in South Africa*. Geneva: International Institute for Labour Studies, 2000.
Bieler, Andreas, and Adam David Morton. "Theoretical and Methodological Challenges of Neo-Gramscian Perspectives in International Political Economy." *International Gramsci Society Newsletter*, no. 13 (May 2003): 9–18.
Blakeley, Georgina, and Valerie Bryson, eds. *Contemporary Political Concepts: A Critical Introduction*. London: Pluto Press, 2002.
Blaut, James. *The Colonizer's Model of the World: Geographical Diffusionism and Eurocentric History*. New York: Guilford Press, 1993.
———. "Marxism and Eurocentric Diffusionism." In *The Political Economy of Imperialism: Critical Appraisals*, edited by Ronald H. Chilcote. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2000.
Bluestone, Barry, and Bennett Harrison. *The Deindustrialization of America*. New York: Basic Books, 1982.
Boggs, Carl. *Gramsci's Marxism*. London: Pluto Press, 1973.
Boli, John, and George M. Thomas, eds. *Constructing World Culture: International Non-governmental Organizations since 1875*. Stanford: Stanford Univ. Press, 1999.
Bonnell, Victoria E., and Lynn Hunt, eds. *Beyond the Cultural Turn: New Directions in the Study of Society and Culture*. Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1999.
Boron, Atilio. *Empire and Imperialism*. London: Zed Books, 2005.
Braun, Denny. *The Rich Get Richer*. Chicago: Nelson-Hall, 1991.
Brennan, Timothy. "Antonio Gramsci and Post-colonial Theory: 'Southernism.'" *Diaspora* 10, no. 2 (2001): 143–87.
Brint, Steven. "Professionals and the 'Knowledge Economy': Rethinking the Theory of Postindustrial Society." *Current Sociology* 49, no. 4 (July 2001): 101–32.

Brown, Terrance, and Leslie Smith, eds. *Reductionism and the Development of Knowledge*. Mahwah, N.J.: Lawrence Erlbaum Associates, 2003.

Bruhn, Kathleen. "Antonio Gramsci and the Palabra Verdadera: The Political Discourse of Mexico's Guerilla Forces." *Journal of Inter-American Studies and World Affairs* 41, no. 2 (1999): 29–56.

Bryce, Robert. *Cronies: Oil, the Bushes, and the Rise of Texas, America's Superstate*. New York: Public Affairs, 2004.

Burstein, Paul. "The Impact of Public Opinion on Public Policy: A Review and an Agenda." *Political Research Quarterly* 56, no. 1 (2003): 29–40.

———. "Why Do Social Movement Organizations, Interest Groups, and Political Parties Seem to Have So Little Impact on Public Policy?" Paper presented at the American Sociological Association Annual Meeting, Toronto, Aug. 1997.

Bustamente, Jorge A. "Undocumented Migration and National Security." In *U.S.-Mexico Relations: Labor Market Interdependence*, edited by Jorge A. Bustamente et al. Stanford: Stanford Univ. Press, 1992.

Buttigieg, Joe. *Prison Notebooks*. New York: Columbia Univ. Press, 1992.

Byrnes, Dolores. *Driving the State*. Ithaca: Cornell Univ. Press, 2003.

Cameron, Rondo. "England, 1750–1840." In *Banking in the Early Stages of the Industrial Revolution*, edited by Rondo Cameron et al. New York: Oxford Univ. Press, 1967.

Carleheden, Mikael, and Michael Hviid Jacobsen, eds. *The Transformation of Modernity*. Hampshire, England: Ashgate, 2001.

Carroll, William K., and R. S. Ratner. "Between Leninism and Radical Pluralism: Gramscian Reflections on Counter-hegemony and the New Social Movements." *Critical Sociology* 20, no. 2 (1994): 1–24.

Chan, Anita, and Robert J. S. Ross. "Racing to the Bottom: International Trade Without a Social Clause." *Third World Quarterly* 24, no. 6 (2003): 1011–28.

Choate, Pat. *Agents of Influence: How Japan's Lobbyists in the U.S. Manipulate America's Political and Economic System*. New York: Alfred A. Knopf, 1990.

———. *Hot Property: The Stealing of Ideas in an Age of Globalization*. New York: Alfred A. Knopf, 2005.

Chua, Amy. *World on Fire*. New York: Anchor Books, 2003.

Chutintaranond, Sunait, and Chris Baker, eds. *Recalling Local Pasts: Autonomous History in Southeast Asia*. Bangkok: Silkworm Books, 2002.

Collier, G. A. *Basta! Land and the Zapatista Rebellion in the Chiapas.* Oakland: Food First Books, 1994.

Cook, Weston F., Jr. *The Hundred Years War for Morocco: Gunpowder and the Military Revolution in the Early Modern Muslim World.* Boulder: Westview Press, 1994.

Cooper, Frederick. *Colonialism in Question: Theory, Knowledge, History.* Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 2005.

Cooper, Frederick, and Ann Stoler, eds. *Tensions of Empire: Colonial Cultures in a Bourgeois World.* Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1997.

Cotter, Cornelius P. "Constitutionalizing Emergency Powers: The British Experience." *Stanford Law Review* 5, no. 3 (1953): 382–417.

Courtemanche, Jeffrey A. "Economic Outcomes in Labor Exporting Regions: A Comparison of the Moroccan Rif and Central Anatolia." Master's thesis, Univ. of Washington, 2000.

Cragg, Wesley, and William Woof. "Legislating Against Corruption in International Markets: The Story of the U.S. Foreign Corrupt Practices Act." In *The Political Economy of Corruption,* edited by Arvind K. Jain. London: Routledge, 2001.

Crozier, Michel, et al., eds. *The Crisis of Democracies: Report on the Governability of Democracies.* New York: New York Univ. Press, 1975.

Crystal, Jonathan. *Unwanted Company: Foreign Investment in American Industry.* Ithaca: Cornell Univ. Press, 2003.

Cuguano, Ottobah. *Thoughts and Sentiments on the Nature of the Slave Trade.* London, 1787.

Cunningham, Hilary. "Nations Rebound? Crossing Borders in a Gated Globe." *Identities: Global Studies in Culture and Power* 11 (2004): 329–50.

D'Anieri, Paul, et al. "New Social Movements in Historical Perspective." *Comparative Politics* 22, no. 4 (1990): 445–58.

DeBrunner, Hans Werner. *Presence and Prestige: Africans in Europe.* Basel: Basler Afrika Biblographien, 1979.

Desker, Barry. "Islam in Southeast Asia: The Challenge of Radical Interpretations." *Cambridge Review of International Affairs* 16, no. 3 (2003): 415–28.

Dillon, Dana. "Maritime Piracy: Defining the Problem." *SAIS Review* 25, no. 1 (2005): 155–65.

Dirlik, Arif, Vinay Bahl, and Peter Gran, eds. *History after the Three Worlds.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2000.

Dixin, Xu, and Wu Chengming, eds. *Chinese Capitalism, 1522–1840.* Houndsmill, England: Macmillan, 2000.

Doran, Michael. *Pan-Arabism Before Nasser.* New York: Oxford Univ. Press, 1999.

Douin, Georges. "L'ambassade d'Elfi Bey à Londres (octobre–decembre 1803)." *Bulletin d'Institut d'Egypte* 7 (1925): 95–120.

Edelman, Marc. "Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics." *Annual Review of Anthropology* 30 (2001): 285–317.

Edward, Brent Hayes. *The Practice of Diaspora-Literature: Translation and the Rise of Black Internationalism.* Cambridge: Harvard Univ. Press, 2003.

Edwards, Adam, and Pete Gill. "The Politics of 'Transnational Organized Crime': Discourse, Reflexivity, and the Narration of 'Threat.'" *British Journal of Politics and International Relations* 4, no. 2 (2002): 245–70.

Elders, Larry. "How Does Mexico Treat Its Illegals?" *Human Events* 62, no. 13 (Apr. 10, 2006): 17.

Eley, Geoff, and Keith Nield. *The Future of Class in History: What's Left of the Social?* Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007.

———. "Scholarly Controversy: Farewell to the Working Class?" *International Labor and Working Class History,* no. 57 (Spring 2000): 1–30.

Elleman, Bruce A. *Modern Chinese Warfare, 1795–1989.* London: Routledge, 2001.

Elman, Colin, and Miriam Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists, and the Study of International Relations.* Cambridge: MIT Press, 2001.

Eltis, David. *The Military Revolution in Sixteenth-Century Europe.* London: I. B. Tauris, 1995.

Equiano, Oladauh. *The Interesting Life of Oladauh Equiano.* London, 1789.

Evans, Peter. "Fighting Marginalization with Transnational Networks: Counter-hegemonic Globalization." *Contemporary Sociology* 29, no. 1 (Jan. 2000): 230–41.

Feather, Norman T. *The Psychological Impact of Unemployment.* New York: Springer-Verlag, 1990.

Feldstein, Federico Pablo, et al. "Argentinean Jews as Scapegoats: A Textual Analysis of the Bombing of AMIA." *Journal of Communication Inquiry* 27, no. 2 (Apr. 2003): 152–71.

Feyerabend, Paul. *Against Method.* Chicago: Univ. of Chicago Press, 1993.

Fidler, David P. "Revolt Against or from Within the West? TWAIL, the Developing World, and the Future Direction of International Law." *Chinese Journal of International Law* 2, no. 1 (2003): 29–76.

Floor, Willem, and Patrick Clawson. "Safavid Iran's Search for Silver and Gold." *International Journal of Middle East Studies* 32, no. 3 (Aug. 2000): 345–68.

Forman-Barzilai, Fonna. "Adam Smith as Globalization Theorist." *Critical Review* 14, no. 4 (2003): 391–419.

Freeman, Gary P. "The Decline of Sovereignty." In *Challenge to the Nation State: Immigration in Western Europe and the United States,* edited by Gary P. Freeman. Oxford: Oxford Univ. Press, 1998.

Friedman, Thomas L. *The Earth Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century.* New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005.

Fuk, Kai Cheok. "The Macao Formula: A Study of Chinese Management of Westerners from the Mid-Sixteenth Century to the Opium War Period." Ph.D. thesis, Univ. of Hawaii, 1978.

Gadrey, Jean. *New Economy, New Myth.* London: Routledge, 2003.

Galeano, Eduardo. *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent.* New York: Monthly Review Press, 1973.

Galtung, Johan. "A Structural Theory of Imperialism." *Journal of Peace Research* 8, no. 2 (1971): 81–117.

Gates, Henry Louis, and William L. Andrews. *Pioneers of the Black Atlantic: Five Slave Narratives from the Enlightenment, 1772–1815.* Washington, D.C.: Civitas, 1998.

Genovese, Eugene D. "The Political Crisis of Social History." In *Fruits of Merchant Capital,* edited by Elizabeth Fox-Genovese and Eugene D. Genovese, 179–212. New York: Oxford Univ. Press, 1983.

Geyer, Martin H., and Johannes Paulmann, eds. *The Mechanics of Internationalism: Culture, Society, and Politics from the 1840s to the First World War.* London: Oxford Univ. Press, 2001.

Gill, Stephen. *Power and Resistance in the New World Order.* Basingstoke, England: Palgrave, 2002.

Goldstone, Jack A. "East and West in the Seventeenth Century: Political Crises in Stuart England, Ottoman Turkey, and Ming China." *Comparative Studies in Society and History* 30, no. 1 (Jan. 1988): 103–42.

———. "The Problem of the 'Early Modern' World." *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 41, no. 3 (1998): 249–84.

———. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World.* Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1991.

———. "The Rise of the West—or Not? A Revision to Socio-economic History." *Sociological Theory* 18, no. 2 (July 2000): 175–94.

Gong, Gerrit. *The Standard of "Civilization" in International Society.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

Gramsci, Antonio. "Hegemony of Western Culture over the World Culture." In *Selections from the Prison Notebooks,* edited by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, 416–18. New York: International Publishers, 1971.

Gran, Peter. *Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History.* Syracuse: Syracuse Univ. Press, 1996.

———. "Egypt and Italy, 1760–1850: Toward a Comparative History." In *Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean, 1600–1900,* edited by Nelly Hanna and Raouf Abbas, 11–40. Cairo: AUC Press, 2005.

———. "Gramsci el principal teorica de la transformacion socialista temprana." In *Poder y hegemonia: Gramsci en la era global,* edited by Dora Kanoussi. Mexico City: BUAP–Instituto Gramsci–IGS, Plaza y Valdes, 2004.

———. *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760–1840.* 2d ed. 1979. Reprint, Syracuse: Syracuse Univ. Press, 1998.

———. "Late Eighteenth–Early Nineteenth Century Egypt: Merchant Capital or Modern Capitalism?" In *The Ottoman Empire and the World Economy,* edited by Huri Islamoglu, 27–41. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

———. "Modern Middle Eastern History Beyond Oriental Despotism, World History Beyond Hegel: An Agenda Article." *Cairo Papers in Social Science* 23, no. 2 (2001): 162–99.

———. "Modern World History as the Rise of the Rich: A New Paradigm." *History Compass* 5, no. 3 (2007): 1026–49.

———. *Subaltern Studies, Racism, and Class Struggle: Examples from India and the United States.* Working Paper Series. Pullman, Wash.: Comparative American Cultures, 1999.

Green, Marcus. "Gramsci Cannot Speak: Presentations and Interpretations of Gramsci's Concept of the Subaltern." *Rethinking Marxism* 14, no. 3 (Fall 2002): 1–24.

Greer, Jed, and Kavaljit Singh. "A Brief History of Transnational Corporations." http://www.globalpolicy.org/socecon/tncs/historytncs/html.

Grewal, Inderpal, and Caren Kaplan. "Postcolonial Studies and Transnational Feminist Practices." *Jouvert* 5, no. 1 (2000).

Griffin, Larry K., and Robert B. Korstad. "Historical Inference and Event Structure Analysis." *International Review of Social History* 43 (1998): 145–65.

Gunder Frank, André. *ReOrient*. Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1998.

Haberland, Eike. *Three Hundred Years of Ethiopian-German Academic Collaboration*. Wiesbaden: Steiner, 1986.

Hadari, Zeinabou. "Qur'anic-Based Literacy and Islamic Education: A Basis for Female Empowerment in Niger." Ph.D. thesis, Temple Univ., 2005.

Haigh, Robert W. *Investment Strategies and the Plant-Location Decision: Foreign Companies in the United States*. Westport, Conn.: Praeger Press, 1989.

Hall, Anthony J. *The American Empire and the Fourth World: The Bowl with One Spoon*. Vol. 1. Montreal: McGill-Queen's Univ. Press, 2003.

Hall, Stuart, ed. *The Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left*. London: Verso Press, 1988.

Haller, Mark. "Historical Roots of Police Behavior: Chicago, 1890–1925." *Law and Society Review* 10 (Winter 1976): 303–23.

———. "Illegal Enterprise: A Theoretical and Historical Interpretation." *Criminology* 28, no. 2 (May 1990): 207–35.

Hanna, Nelly. *In Praise of Books: A Cultural History of Cairo's Middle Class, Sixteenth to the Eighteenth Century*. Syracuse: Syracuse Univ. Press, 2003.

Harman, Chris. *A People's History of the World*. Chicago: Bookmarks, 1999.

———. "The Workers of the World." *International Socialism Journalism*, no. 96 (Aug. 2002). Available online at http://pubs.socialistreviewindex.org.uk/isj96/harman.htm.

Harris, Nigel. *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology*. London: I. B. Tauris, 1986.

Harrod, Jeffrey, and Robert O'Brien, eds. *Global Unions? Theory and Strategies of Organized Labour in the Global Political Economy*. London: Routledge, 2002.

Harvey, David. "The Practical Contradictions of Marxism." *Critical Sociology* 24, nos. 1–2 (1998): 1–36.

Hatchard, John. "States of Siege/Emergency." *Journal of African Law* 37, no. 1 (Spring 1993): 29–36.

Hathaway, Dale A. *Can Workers Have a Voice? The Politics of Deindustrialization in Pittsburgh*. University Park: Pennsylvania State Univ. Press, 1993.

Head, Ivan L. *On a Hinge of History: The Mutual Vulnerabilities of South and North*. Toronto: Univ. of Toronto Press, 1991.

Headrick, Daniel R. *The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century*. Oxford: Oxford Univ. Press, 1981.

Heidenheimer, Arnold J., and Michael Johnston, eds. *Political Corruption*. New Brunswick, N.J.: Transaction Press, 2002.

Helleiner, Eric. "Post-globalization: Is the Financial Liberalization Trend Likely to Be Reversed?" In *States Against Markets,* edited by Robert Boyer and Daniel Drache. London: Routledge, 1996.

Herbst, Susan. *Numbered Voices: How Opinion Polling Has Shaped American Politics*. Chicago: Univ. of Chicago Press, 1993.

Hertner, Peter, and Geoffrey Jones, eds. *Multinationals: Theory and History*. Aldershot, England: Gower, 1986.

Hobden, Stephen. *International Relations and Historical Sociology: Breaking Down Boundaries*. London: Routledge, 1998.

Hobsbawm, Eric. *Pre-capitalist Economic Formations*. London: Lawrence and Wishart, 1964.

Hobson, John M., and J. C. Sharman. "The Enduring Place of Hierarchy in World Politics: Tracing the Social Logics of Hierarchy and Political Change." *European Journal of International Relations* 11, no. 1 (2005): 63–98.

Hodges, Donald, and Ross Gandy. *Mexico under Siege: Popular Resistance to Presidential Despotism*. London: Zed Press, 2002.

Holsti, Ole. "Public Opinion and Foreign Policy: Challenges to the Almond-Lippmann Consensus Mershon Series, Research Program, and Debates." *International Studies Quarterly* 36 (1992): 439–66.

Holthoon, Frits Van, and Marcel Van Der Linden, eds. *Internationalism in the Labour Movement, 1830–1940*. Vol. 1. Leiden: Brill, 1988.

Hopkins, A. G., ed. *Globalization in World History*. New York: W. W. Norton, 2002.

Hostetler, Laura. *Qing Colonial Enterprise: Ethnography and Cartography in Early Modern China*. Chicago: Univ. of Chicago Press, 2001.

Huntington, Samuel. "Clash of Civilizations." *Foreign Affairs* 72 (1993): 22–49.

———. *Who Are We? The Challenges to America's National Identity*. New York: Simon and Schuster, 2004.

———. "Why International Primacy Matters." *International Security* 17, no. 4 (1993): 68–83.

Hurewitz, Jacob. *Diplomacy in the Near and Middle East*. Vol. 1. Princeton: D. Van Nostrand, 1956.

Hussain, Nasser. *The Jurisprudence of Emergency: Colonialism and the Rule of Law.* Ann Arbor: Univ. of Michigan Press, 2003.

Indyk, Martin. "The Politics of Patronage: Israel and Egypt Between the Superpowers, 1962–1973." Ph.D. thesis, Australian National Univ., 1977.

Inikori, Joseph E. *Africans and the Industrial Revolution in England.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2002.

Isaak, Robert A. *The Globalization Gap: How the Rich Get Richer and the Poor Get Left Further Behind.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice-Hall / Financial Times, 2005.

Israël, J. I. "Mexico and the 'General Crisis' of the Seventeenth Century." *Past and Present,* no. 63 (May 1974): 33–57.

Jacobson, Kyle Rex. "Doing Business with the Devil: The Challenges of Prosecuting Corporate Officials Whose Business Transactions Facilitate War Crimes and Crimes Against Humanity." *Air Force Law Review* 56 (2005): 167–220.

Jacoby, Neil. *Bribery and Extortion in World Business: A Study of Corporate Political Payments Abroad.* London: Macmillan, 1977.

Jentleson, Bruce W. *With Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982–1990.* New York: W. W. Norton, 1994.

Johnson, Michael. "International Corruption via Campaign Contribution." Unpublished working paper for Transparency International, 2000.

Joly, Daniele, ed. *Scapegoats and Social Actors: The Exclusion and Integration of Minorities in Western and Eastern Europe.* Basingstoke, England: Macmillan, 1998.

Jones, Geoffrey, and Lina Galvez-Munoz, eds. *Foreign Multinationals in the United States: Management and Performance.* London: Routledge, 2002.

Jones, Richard H. *Reductionism: Analysis and the Fullness of Reality.* Lewisburg, Pa.: Bucknell Univ. Press, 2000.

Jospin, Lionel. *Le monde comme je le vois.* Paris: Ed. Gallimard, 2005.

Kang, David C. *Crony Capitalism: Corruption and Development in South Korea and the Philippines.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2002.

Kaplan, Robert D. *Imperial Grunts: The American Military on the Ground.* New York: Random House, 2005.

Karam, Azza, ed. *Transnational Political Islam: Religion, Ideology, and Power.* London: Pluto Press, 2004.

Kautsky, John H. *Marxism and Leninism, Not Marxism-Leninism: An Essay in the Sociology of Knowledge.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1994.

al-Khashshab, Isma'il. *Le Diwan du Caire, 1800–1801.* Translated by Andre Raymond and Muhammad 'Afifi. Cairo: IFAO, 2003.
Kingsbury, Benedict. "Indigenous People in International Law: A Constructivist Approach to the Asian Controversy." *American Journal of International Law* 92, no. 3 (July 1998): 414–57.
Kowalewski, David. *Global Establishment: The Political Economy of North/Asian Networks.* New York: St. Martins Press, 1997.
Kposowa, Augustine J. *The Impact of Immigration on the United States Economy.* Lanham, Md.: Univ. Press of America, 1998.
Krueger, Anne O. "Why Crony Capitalism Is Bad for Economic Growth." In *Crony Capitalism and Economic Growth in Latin America: Theory and Evidence,* edited by Stephen Haber, 1–24. Stanford: Hoover Institution Press, 2002.
Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago: Univ. of Chicago Press, 1996.
Lachmann, Richard. "Comparisons Within a Single Social Formation: A Critical Appreciation of Perry Anderson's *Lineages of the Absolutist State.*" *Qualitative Sociology* 25, no. 1 (Spring 2002): 83–92.
Laclau, Ernesto, and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics.* London: Verso Press, 2001.
Lambert, Robert. "Labour Movements in the Era of Globalization: Union Responses in the South." In *Global Unions? Theory and Strategies of Organized Labour in the Global Political Economy,* edited by Jeffrey Herrod and Robert O'Brien. London: Routledge, 2002.
Lambert, Robert, and Edward Webster. "Southern Unionism and the New Labour Internationalism." *Antipode* 33 (2001): 327–62.
———. "What Is New in the New Labour Internationalism? A Southern Perspective." Unpublished paper, Leeds Metropolitan University Workshop, May 2003.
Larson, Magali Sarfatti. "Proletarianization and Educated Labor." *Theory and Society* 9, no. 1 (1980): 131–75.
Laurenti, Jeffrey. "Grand Goals, Modest Results: The UN in Search of Reform." *Current History* 104, no. 686 (Dec. 2005): 431–37.
Law, Robin. *From Slave Trade to "Legitimate" Commerce: The Commercial Transition in Nineteenth-Century West Africa.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1995.
———. "The Politics of Commercial Transition: Factional Conflict in Dahomey in the Context of the Ending of the Atlantic Slave Trade." *Journal of African History* 38, no. 2 (1997): 213–33.

Lawindi, Sa'id. *'Ama'im wa tarabish-misriyun 'ashu fi Baris*. Cairo: Dar Iji Misr, 2000.

Lazonick, William. *Business Organization and the Myth of the Market Economy*. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991.

Lee, Chung Hee. *Foreign Lobbying in American Politics*. Seoul: American Studies Institute / SNU, 1998.

Leng, Thomas. "Commercial Conflict and Regulation in the Discourse of Trade in Seventeenth-Century England." *Historical Journal* 48 (2005): 933–54.

Lennon, David Charles, and Kathleen Lennon, eds. *Reduction, Explanation, and Realism*. Oxford: Clarendon Press, 1992.

León-Portilla, Miguel. *The Broken Spears: The Aztec Account of the Conquest of Mexico*. Boston: Beacon Press, 1992.

Levine, David, ed. *Proletarianization and Family History*. Orlando: Academic Press, 1984.

Lieberman, Victor. *Strange Parallels: Southeast Asia in Global Context*. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2003.

Lis, Catharina, and Hugo Soly. "Policing the Early Modern Proletariat, 1450–1850." In *Proletarianization and Family History*, edited by David Levine. Orlando: Academic Press, 1984.

Lobel, Jules. "Emergency Powers and the Decline of Liberalism." *Yale Law Journal* 98, no. 7 (1989): 1385–1433.

Lomnitz-Adler, Claudio. *Exits from the Labyrinth: Culture and Ideology in the Mexican National Space*. Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1992.

Lovell, Stephen, et al. *Bribery and Blat in Russia*. London: Macmillan, 2000.

Lugard, Lord [Frederick Lugard]. *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. London: Cass, 1965.

Mackenzie, John. "The Continuing Avalanche of Historical Mutations: The New 'New Social Movements.'" *Social Alternatives* 23, no. 1 (2004): 50–55.

Maddox, Robert Franklin. *The War Within World War II: The United States and International Cartels*. Westport, Conn.: Praeger, 2001.

Mangone, Gerald. *A Short History of International Organization*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975.

Mann, Bruce H. "Failure in the Land of the Free." *American Bankruptcy Law Journal* 77 (Winter 2003): 1–6.

———. *Republic of Debtors: Bankruptcy in the Age of American Independence*. Cambridge: Harvard Univ. Press, 2002.

Manning, Patrick. *Migration in World History*. New York: Routledge, 2005.

———. *Navigating World History: Historians Create a Global Past.* New York: Palgrave-Macmillan, 2003.

———. *Slavery and African Life.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990.

Marcus, George. *Lives in Trust: The Fortunes of Dynastic Families in Late-Twentieth-Century America.* Boulder: Westview Press, 1992.

Marshall, Gordon. "Proletarianization in the British Class Structure?" *British Journal of Sociology* 39, no. 4 (Dec. 1988): 498–519.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. *Egypt in the Reign of Muhammad Ali.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1984.

Martens, Kerstin. "Mission Impossible? Defining Non-governmental Organizations." *Voluntas* 13, no. 3 (Sept. 2002): 271–85.

Marti, Jose. *Inside the Monster: Writings on the United States and American Imperialism.* New York: Monthly Review Press, 1975.

Masters, Bruce. *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600–1750.* New York: New York Univ. Press, 1988.

Matar, Nabil. *In the Lands of the Christians: Arabic Travel Writing in the Seventeenth Century.* New York: Routledge, 2003.

———. *Islam in Britain, 1558–1685.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998.

———. "The Last Moors: Maghariba in Early-Eighteenth-Century Britain." *Journal of Islamic Studies* 14 (2003): 37–58.

Mayer, Robert. "Marx, Lenin, and the Corruption of the Working Class." *Political Studies* 41 (1993): 636–49.

McAllister, Brad. "Al-Qaeda and the Innovative Firm: Demythologizing the Network." *Studies in Conflict and Terrorism* 27 (2004): 297–319.

McCahill, Michael W. "Peers, Patronage, and the Industrial Revolution, 1760–1800." *Journal of British Studies* 16, no. 1 (1976): 84–107.

McKinley, James, Jr. "A Guide for the Illegal Migrant." *New York Times,* Jan. 9, 2005, 5.

Megill, Allan. *The Burden of Reason: Why Marx Rejected Politics and the Market.* Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2002.

Mexico-North Research Network, Transnationalism Research Project Database. "On Transnationalism." http://www.mexnor.org/programs/TRP/Ontransnat.pdf.

Mhone, Guy C. *The Political Economy of a Dual Labor Market in Africa: The Copper Industry and Dependency in Zambia, 1929–1969.* Rutherford, N.J.: Fairleigh Dickinson Univ. Press, 1982.

Milward, Alan S. *The European Rescue of the Nation-State.* 2d ed. London: Routledge, 2000.

Moghadam, Valentine. "Gender and Globalization: Female Labor and Women's Mobilization." *Journal of World Systems Research* 5, no. 2 (1999): 301–14.

Morphet, Sally. "Multilateralism and the Non-Aligned Movement: What Is the Global South Doing and Where Is It Going?" *Global Governance* 10 (2004): 517–37.

Morrill, Calvin, Mayer N. Zald, and Hayagreeva Rao. "Covert Political Conflict in Organizations: Challenges from Below." *Annual Review of Sociology* 29 (2003): 391–417.

Morris, Stephen D. "Between Neo-liberalism and Neo-*indigenismo:* Reconstructing National Identity in Mexico." *National Identities* 3, no. 3 (Nov. 2001): 239–55.

Morton, Adam David. "*La resurreccion del Maiz:* Globalization, Resistance, and the Zapatistas." *Millennium: Journal of International Studies* 31 (2002): 27–54.

———. *Unravelling Gramsci: Hegemony and Passive Revolution in the Global Economy.* London: Pluto Press, 2007.

Nash, June. "The Fiesta of the Word: The Zapatista Uprising and Radical Democracy in America." *American Anthropologist* 99 (1997): 261–74.

Negri, Antonio, and Michael Hardt. *Empire.* Cambridge: Harvard Univ. Press, 2000.

Nield, Keith. "A Symptomatic Dispute? Notes on the Relation Between Marxian Theory and Historical Practice in Britain." *Social Research* 47 (1980): 479–506.

Northrup, David. *Africa's Discovery of Europe, 1450–1850.* Oxford: Oxford Univ. Press, 2002.

Nowell, Gregory P. *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1939.* Ithaca: Cornell Univ. Press, 1994.

Obeyesekere, Gananath. *The Apotheosis of Captain Cook.* Princeton: Princeton Univ. Press, 1992.

Olney, Peter. "To Renew, Labor Must Look at Its Foreign Policy." *Social Policy* 34, nos. 2–3 (2003–4): 9–15.

Ondrich, Jan, and Michael Wasylenko. *Foreign Direct Investment in the United States.* Syracuse: Syracuse Univ. Press, 1993.

Orozco, Manuel. "Globalization and Migration: The Impact of Family Remittances in Latin America." *Latin American Politics and Society* 44, no. 2 (2002): 41–67.

O'Sullivan, Christopher. "The United Nations, Decolonization, and Self-Determination in Cold War Sub-Saharan Africa, 1960–1994." *Journal of Third World Studies* 22, no. 2 (2005): 103–20.

Ougaard, Morten. *Political Globalization: State, Power, and Social Forces.* London: Palgrave-Macmillan, 2004.

Oweiss, Ibrahim M. *Impediments to Arab Investment in the United States.* IBK Papers, no. 17. Kuwait City: Industrial Bank of Kuwait, 1985.

Paige, Suzanne. *Exporting Workers: The Turkish Case.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1974.

Parker, Geoffrey, and Lesley M. Smith, eds. *The General Crisis of the Seventeenth Century.* New York: Routledge, 1997.

Passas, Nikos. "The Genesis of the BCCI Scandal." *Journal of Law and Society* 23, no. 1 (Mar. 1996): 57–72.

Passavant, Paul A., and Jodi Dean, eds. *Empire's New Clothes.* New York: Routledge, 2004.

Perle, Richard. "The Strategic Impact of Technology Transfer." In *Selling the Rope to Hang Capitalism,* edited by Charles M. Perry and Robert L. Pfaltzgraff, 3–9. Washington, D.C.: Pergamon-Brassey, 1987.

Persaud, Randolph B. *Counter-hegemony and Foreign Policy: The Dialectics of Marginalized and Global Forces in Jamaica.* Albany: SUNY Press, 2001.

Petras, James. *The Left Strikes Back.* Boulder: Westview Press, 1999.

———. *The New Development Politics.* Burlington, Vt.: Ashgate, 2003.

Phillips, Kevin. *American Dynasty.* New York: Viking, 2004.

———. *The Politics of Rich and Poor.* New York: Harper Perennial, 1991.

Pichardo, Nelson A. "New Social Movements: A Critical Review." *Annual Review of Sociology* 23 (1997): 411–30.

Pocock, J. G. A., ed. *Three British Revolutions, 1641, 1688, 1776.* Princeton: Princeton Univ. Press, 1980.

Pomerantz, Kenneth. *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy.* Princeton: Princeton Univ. Press, 2000.

Popovic, Sanya. "Review." *Political Science Quarterly* 110, no. 3 (Autumn 1995): 485–87.

Potter, Pitman B. "Origins of the System of Mandates under the League of Nations." *American Political Science Review* 16, no. 4 (1922): 563–83.

Quijano, Anibal. "Coloniality of Power and Eurocentrism in Latin America." *International Sociology* 15, no. 2 (2000): 215–32.

Quintanilla, Mark. "Mercantile Communities in the Ceded Islands: The Alexander Bartlet and George Campbell Company." *International Social Science Review* 79, nos. 1–2 (2004): 14–27.
Rashid, Salim. *The Myth of Adam Smith.* Cheltenham, England: Edward Elgar, 1998.
Reid, Anthony. *Charting the Shape of Early Modern Southeast Asia.* Chiang Mai: Silkworm Books, 1999.
Rhoads, Robert A. "Globalization and Resistance in the United States and Mexico: The Global Potemkin Village." *Higher Education* 45 (2003): 223–50.
Richards, John F. "The Seventeenth-Century Crisis in South Asia." *Modern Asian Studies* 24, no. 4 (1990): 625–38.
Ridley, Ronald. *Napoleon's Proconsul in Egypt: The Life and Times of Bernardino Drovetti.* London: Rubicon Press, 1998.
Ritzer, George. *The Globalization of Nothing.* London: Pine Forge Press, 2004.
Robertson, Robbie. *The Three Waves of Globalization: A History of a Developing Global Consciousness.* London: Zed Press, 2003.
Robinson, William I., and Jerry Harris. "Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnationalist Capitalist Class." *Science and Society* 64, no. 1 (Spring 2000): 11–54.
Roche, Maurice, and Rik Van Berkel, eds. *European Citizenship and Social Exclusion.* Aldershot, England: Ashgate, 1997.
Roman, Richard, and Edur Velasco Arregui. "Worker Insurgency, Rural Revolt, and the Crisis of the Mexican Regime." In *Rising from the Ashes? Labor in the Age of Global Capitalism,* edited by Ellen Meiksins Wood, Peter Meiksins, and Michael Yates, 127–41. New York: Monthly Review Press, 1998.
Romero, Matías. *Mexican Lobby.* Lexington: Univ. Press of Kentucky, 1986.
———. *A Mexican View of America in the 1860s: A Foreign Diplomat Describes the Civil War and Reconstruction.* Cranbury, N.J.: Associated Univ. Press, 1991.
Rose, Fred. "Toward a Class-Cultural Theory of Social Movements: Reinterpreting New Social Movements." *Sociological Forum* 12, no. 3 (1977): 461–94.
Rosenblum, Marc R. "Moving Beyond the Policy of No Policy: Emigration from Mexico and Central America." *Latin American Politics and Society* 46, no. 4 (2004): 91–125.
Rubies, Joan-Pau. "Oriental Despotism and European Orientalism: Botero to Montesquieu." *Journal of Early Modern History* 9 (2005): 109–80.

Ruggie, John Gerard. "Multilateralism at Century's End." In *Constructing the World Polity*, edited by John Gerard Ruggie. London: Routledge, 1998.
———, ed. *Multilateralism Matters*. New York: Columbia Univ. Press, 1993.
Sahlins, Marshall. *How "Natives" Think: About Captain Cook*. Chicago: Univ. of Chicago Press, 1995.
Sassens, Saskia. *Cities in a World Economy*. London: Pine Forge Press, 2000.
———. "The De Facto Transnationalizing of Immigration Policy." In *Challenge to the Nation State: Immigration in Western Europe and the United States*, edited by Christian Joppke. Oxford: Oxford Univ. Press, 1998.
Schedler, Andreas, et al. *The Self-Restraining State: Power and Accountability in the New Democracies*. Boulder: Lynne Rienner, 1999.
Schmenner, Roger W. "Geography and the Character and Performance of Factories." In *Industry Location and Public Policy*, edited by Henry W. Herzog Jr. and Alan M. Schlottmann. Knoxville: Univ. of Tennessee Press, 1991.
Schneider, William, Jr. "Technology Transfer and U.S. Foreign Policy." In *Selling the Rope to Hang Capitalism*, edited by Charles M. Perry and Robert L. Pfaltzgraff, 83–87. Washington, D.C.: Pergamon-Brassey, 1987.
Schroeder, Paul W. "The Transformation of Political Thinking, 1787–1848." In *Coping with Complexity in the International System*, edited by Jack Snyder and Robert Jervis. Boulder: Westview Press, 1993.
Schwartz, Stuart B. "Expansion, Diaspora, and Encounter in the Early Modern South Atlantic." *Itinerario* 19, no. 2 (1995): 48–59.
Scott, Andrew M. *The Revolution in Statecraft: Informal Penetration*. New York: Random House, 1965.
Scott, Peter Dale. *Deep Politics and the Death of JFK*. Berkeley and Los Angeles: Univ. of California Press, 1996.
Seigel, Micol. "Beyond Compare: Comparative Method after the Transnational Turn." *Radical History Review*, no. 91 (Winter 2005): 62–90.
Senghaas, Dieter. *The Clash Within Civilizations*. London: Routledge, 2002.
Sexton, Jay. "Toward a Synthesis of Foreign Relations in the Civil War Era, 1848–1877." *American Nineteenth Century History* 5, no. 3 (2004): 50–74.
Sfakianakis, John. "The Whales of the Nile: Networks, Businessmen, and Bureaucrats During the Era of Privatization in Egypt." In *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*, edited by Steven Heydemann, 77–100. New York: Palgrave-Macmillan, 2004.
Singerman, Diane. "Egypt." *Current History* 107 (Jan. 2002): 29–36.

Sinjela, Mpazi, and Robin Ramcharan. "Protecting Traditional Knowledge and Traditional Medicines of Indigenous Peoples Through Intellectual Property Rights: Issues, Challenges, and Strategies." *International Journal on Minority and Group Rights* 12 (2005): 1–24.

Sklair, Leslie. *The Transnational Capitalist Class.* Malden, Mass.: Blackwell, 2001.

Sklair, Leslie, and Peter T. Robbins. "Global Capitalism and Major Corporations from the Third World." *Third World Quarterly* 23, no. 1 (2002): 81–100.

Sklar, Holly, ed. *Trilateralism: The Trilateral Commission and Elite Management for World Management.* Boston: South End Press, 1980.

Slaughter, Anne-Marie. *A New World Order.* Princeton: Princeton Univ. Press, 2004.

Smith, Dwight C., Jr. "Paragons, Pariahs, and Pirates: A Spectrum-Based Theory of Enterprise." *Crime and Delinquency* 26 (1980): 368–86.

Sonbol, Amira. *The New Mamluks: Egyptian Society and Modern Feudalism.* Syracuse: Syracuse Univ. Press, 2000.

Sorenson, Georg. *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat.* Houndsmill, England: Macmillan/Palgrave, 2004.

Stavrianos, Leften. *Global Rift: The Third World Comes of Age.* New York: Morrow, 1981.

Stearns, Peter. *Consumerism in World History: The Great Transformation of Desire.* New York: Routledge, 2002.

Steensgaard, Niels. "The Seventeenth-Century Crisis and the Unity of Eurasian History." *Modern Asian History* 24, no. 4 (Oct. 1990): 683–97.

Steiner, Ivan. "Primary Group Influences on Public Opinion." *American Sociological Review* 19 (June 1954): 261–67.

Steinmetz, George. "Regulation Theory, Post-Marxism, and New Social Movements." *Comparative Studies in Society and History* 36, no. 1 (1994): 176–212.

Stern, Steve J. "Feudalism, Capitalism, and the World-System in Perspective of Latin America and the Caribbean." *American Historical Review* 93, no. 4 (1988): 829–72.

Suri, Jeremi. *Power and Protest: Global Revolution and the Rise of Détente.* Cambridge: Harvard Univ. Press, 2003.

Teivainen, Teivo. *Enter Economism, Exit Politics.* London: Zed Press, 2002.

Thachuk, Kimberley. "Corruption and International Security." *SAIS Review* 25, no. 1 (2005): 415–28.

Thompson, E. P. *The Making of the English Working Class.* New York: Vintage Press, 1963.

Thornton, John K. *Africa and Africans in the Making of the Atlantic World, 1400–1800.* Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998.

———. "The Role of Africans in the Atlantic Economy, 1450–1650: Modern Africanist Historiography and the World-Systems Paradigm." *Colonial Latin American Historical Review* 3, no. 2 (1994): 125–40.

Tibebu, Teshale. "On the Question of Feudalism, Absolutism, and Bourgeois Revolution." *Review: A Journal of the Fernand Braudel Center* 13, no. 1 (Winter 1990): 49–152.

Tolchin, Martin, and Susan Tolchin. *Buying into America: How Foreign Money Is Changing the Face of Our Nation.* New York: Times Book, 1988.

———. *Selling Our Security: The Erosion of America's Assets.* New York: Alfred A. Knopf, 1992.

Tonelson, Alan. *The Race to the Bottom: Why a Worldwide Worker Surplus and Uncontrolled Free Trade Are Sinking American Living Standards.* Boulder: Westview Press, 2000.

Twain, Mark. *The Gilded Age.* Hartford, Conn.: American Publishing, 1873.

Ungar, Sheldon. "Misplaced Metaphor: A Critical Analysis of the 'Knowledge Society.'" *Canadian Review of Sociology and Anthropology* 40, no. 3 (August 2003): 331–48.

Unger, Craig. *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship Between the World's Two Most Powerful Dynasties.* New York: Scribner, 2003.

Vellinga, Menno, ed. *The Political Economy of the Drug Industry: Latin America and the International System.* Gainesville: Univ. Press of Florida, 2004.

Weeks, Emily M. "About Face: Sir David Wilkie's Portrait of Mehemet Ali." In *Orientalism Transposed: The Impact of the Colonies on British Culture,* edited by Julie F. Codell and Dianne Sachko Macleod. Aldershot, England: Ashgate Publishing, 1998.

Wehler, Hans-Ulrich. *The German Empire, 1871–1918.* Dover, N.H.: Berg, 1985.

Weakliem, David L., and Casey Bosch. "Alienation in the United States: Uniform or Group Specific Change?" *Sociological Forum* 21, no. 3 (2006): 415–38.

Weinbaum, Marvin. *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid.* Boulder: Westview Press, 1986.

Weiss, Linda. "Explaining the Underground Economy: State and Social Structure." *British Journal of Sociology* 38, no. 2 (1986): 216–34.

———. "Is the State Being Transformed?" In *States in the Global Economy: Bringing Domestic Institutions Back In,* edited by Linda Weiss. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2003.

Wilkins, Mira. "Foreign Companies in the U.S., 1945–2000." In *Foreign Multinationals in the United States: Management and Performance,* edited by Geoffrey Jones and Lina Galvez-Munoz. London: Routledge, 2002.

———. *The History of Foreign Investment in the United States to 1914.* Cambridge: Harvard Univ. Press, 1989.

Wilkins, Mira, and Harm Schroter, eds. *The Free-Standing Company in the World Economy, 1830–1996.* Oxford: Oxford Univ. Press, 1998.

Wills, John E., Jr. "Maritime Asia, 1500–1899: The Interactive Emergence of European Domination." *American Historical Review* 98 (Feb. 1993): 83–105.

Windler, Christian. "Tributes and Presents in Franco-Tunisian Diplomacy." *Journal of Early Modern History* 4, no. 2 (2000): 168–99.

Wolfowitz, Paul, ed. *Managing the International System over the Next Century.* New York: Trilateral Commission, 1996.

Wong, R. Bin. "The Search for European Differences and Domination in the Early Modern World: A View from Asia." *American Historical Review* 107 (Apr. 2002): 447–69.

Wood, Ellen Meiksins. *Empire of Capital.* London: Verso Press, 2003.

———. *The Origin of Capitalism: A Longer View.* London: Verso Press, 2002.

Wood, Ellen Meiksins, and Neal Wood. *A Trumpet of Sedition: Political Theory and the Rise of Capitalism, 1509–1688.* New York: New York Univ. Press, 1997.

Wood, Geoffrey, and Chris Brewster. "Decline and Renewal in the British Labour Movement: Trends, Practices, and Lessons for South Africa." *Society in Transition* 33, no. 2 (2002): 241–57.

Woodiwiss, Michael. *Organized Crime and American Power.* Toronto: Univ. of Toronto Press, 2001.

Woodward, Douglas P., and Norman J. Glickman. "Regional and Local Determinants of Foreign Firm Location in the United States." In *Industry Location and Public Policy,* edited by Henry W. Herzog Jr. and Alan M. Schlottmann. Knoxville: Univ. of Tennessee Press, 1991.

Woolf, Stuart. "The Construction of a European World-View in the Revolutionary-Napoleonic Years." *Past and Present,* no. 137 (Nov. 1992): 72–101.

Worth, Owen. "The Janus-Like Character of Counter-hegemony: Progressive and National Responses to Neo-liberalism." *Global Society* 16, no. 3 (2002): 297–315.

Worth, Owen, and Carmen Kuhling. "Counter-hegemony, Anti-globalisation, and Culture in International Political Economy." *Capital and Class*, no. 84 (2002): 31–42.

Yasumuro, Kenichi. "Japanese Multinational Location Strategies." In *Foreign Multinationals in the United States: Management and Performance*, edited by Geoffrey Jones and Lina Galvez-Munoz. London: Routledge, 2002.

Zaalouk, Malak. *Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie*. London: Zed Press, 1989.

مسرد المصطلحات والأسماء الأجنبية

abolitionists	الإلغائيون، المطالبون بإلغاء العبودية
aboriginal peoples	الشعوب البدائية
Adam David Morton	آدم دافيد مورتون
Adolfo Gilly	أدولفو جيلي
AFL-CIO trade unions	النقابة العامة للعمال في الولايات المتحدة
agenda book	كتاب الأجندة: كتاب وفق منهج يقدم ما يشبه جدول الأعمال
Amerindians	أهالي أمريكا الأصليون
antifoundationalism	ضد الأفكار المرتبطة بأهمية التاريخ، فهي بمعنى "الآنية"
antiglobalization movement	الحركة المضادة للعولمة
Antonio Gramsci	أنطونيو جرامشي
Avanies	الاستبدادية الظالمة
Bank of Credit and Commerce International [BCCI]	بنك الاعتماد والتجارة الدولي
bilateralism	العلاقات الثنائية
blowback	الضربة الارتدادية
buffer race	الجنس العازل

Carl Boggs	كارل بوجز
chartered companies	شركات ذات امتياز
Chiapas	مقاطعة تشياباس
class collusion	التواطؤ الطبقي
codependency	التبعية المشتركة
commodity fetishism	تقديس السلعة
common sense	الحس العام
condominiums	الدول الخاضعة لحكم مشترك من دولتين أو أكثر
conjuncturalist theory of history	النظرية الترابطية للتاريخ
counterhegemony	السيطرة المضادة
Criollism	الكريولية
Criollistas	الكريوليون، أو المولودون محليا من أصل إسباني
criollo	العنصر، وهي كلمة تعني في أمريكا اللاتينية الأشخاص المولودين محليا من أصل إسباني.
deterritorialized	افتقاد المرجعية الإقليمية
dialectic	الجدلية
dystopia	صورة الواقع المرير في المستقبل أو الديستوبيا (عكس اليوتوبيا)

Ellen Meiksins Wood	إلين مايكسينز وود
emigration	الهجرة (من بلد)
Emiliano Zapata	إميليانو زاباتا
Enron	شركة إنرون
Eric Hobsbawm	إريك هوبسبوم
extraeconomic forces	قوى الاقتصاد الشامل
Federal Emergency Management Agency [FEMA]	الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ [وفق تشريع الطوارئ]
Federation for American Immigration Reform (FAIR)	الاتحاد من أجل إصلاح قوانين الهجرة
finance capitalism	الرأسمالية المالية
Fordism	الفوردية
Fourth world	العالم الرابع
freestanding company	الشركات القائمة بذاتها
Garveyism	الجارفية: نسبة إلى ماركوس جارفي Marcus Mosiah Garvey
geopolitics	الجغرافيا السياسية، جيوبوليتكس
global perspective	المنظور العالمي
Governmentality	عقلية الحكم
Guillermo Bonfil Batalla	جييرمو بونفيل باتايا
hegemony	السيطرة السياسية

high theory	نظرية عامة
IFDI, incoming foreign direct investment	الاستثمار المباشر الأجنبي الوافد
immigration	الهجرة (إلى بلد)
indigenismo	الانتماء للعرق الأصلي
interactive emergence	ظهور تفاعلي
interimperialist wars	الحروب الإمبريالية الداخلية
Internal colonialism	الكولونيالية الداخلية
international class	الطبقة العالمية
International Workers of the World [IWW]	الاتحاد الدولي لعمال العالم
internationalization	تدويل
IPE [international political economy]	الاقتصاد السياسي العالمي
IR theories	نظريات العلاقات الدولية
J. C. Sharman	جيه. سي. شارمان
Jean Gadrey	جان جادري
labor theory of value	نظرية القيمة بناء على العمالة
Leften Stavrianos	ليفتن ستافريانوس
Levelers	المنادون بالمساواة
Little Turtle	ليتل تيرتل: أحد أعضاء الكونفيدرالية الهندية، وقّع في عام ١٧٩٥ معاهدة جرين فيل مع الجنرال ماد أنطوني وايني

Louis Althusser	لويس ألتوسير
Mad Anthony Wayne	الجنرال ماد أنطوني وايني
marginal utility theory	نظرية المنفعة الحدّية
Mark Twain	مارك توين
Mass movements	حركات جماهيرية
Mass society	جمعيات جماهيرية
materialism	فكر مادي
mercantilism	العقيدة التجارية أو الميركنتيلية
mercantilist	النزعة التجارية
mercantilist regimes	الأنظمة المركنتيلية (أو ذات النزعة التجارية)
merchant capitalism	الرأسمالية التجارية
Mestiaje	المختلط (المولود من أبوين أحدهما من أهالي أمريكا الأصليين، والآخر إسباني)
middle-level inferential reasoning	تفكير استدلالي من المستوى المتوسط
middle-level theory	نظرية من المستوى المتوسط
migration	حركة التراحيل (هجرة العمالة من أجل العمل، وغالبا موسمية)
Monroe Doctrine	مبدأ مونرو
multilateralism	العلاقات متعددة الأطراف
narco-terrorism	إرهاب تجار المخدرات

neonationalism	توجه قومي جديد
New Men	الرجال الجدد
New Social Movement [NSM]	الحركة الاجتماعية الجديدة
North American Free Trade Agreement [NAFTA]	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)
oligopolistic situations	الحالات التي تسودها سيطرة القلة
outsourcing	عملية استيراد العمالة الرخيصة (استيراد العمالة بهدف إضعاف الحركة العمالية)
parastatal organizations	المنظمات شبه الحكومية
Partido Revolucionario Institucional [PRI]	الحزب الثوري الدستوري [في المكسيك]
penny capitalism	رأسمالية المليم
Perry Anderson	بيري أندرسون
polycentrism	المركزية التعددية
presentism	الآنية (أي لا وجود لشيء، سواء أحداث أو كيانات، خارج الحاضر أو الآن)
primitive accumulation	التراكم الأوّلي
progressivism	التوجه التقدمي
proletarianization	الإحالة إلى البروليتارية، البلترة
pyramid schemes	التسويق الهرمي أو مشروع الاحتيال الهرمي
re-Orientalization	إعادة توجيه الاستشراق

Richard Perle	ريتشارد بيرل
Rise of the West	النموذج المعرفي "صعود الغرب"
Rust Belt	مدن الحزام الصدئ
Service Employees International Union [SEIU]	الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات
shallow penetration	التغلغل الضحل
Sheldon Ungar	شيلدون أونجار
Structural Adjustment Programs [SAPs]	برامج التكيف الهيكلي
subalternity	التبعية
Sub-Commandante Marcos	"نائب القائد" ماركوس
Sun Belt states	ولايات الحزام الشمسي
Superstructure analysis	تحليل البنية الفوقية للمجتمع، التي تتكون من الثقافة والمؤسسات وهياكل القوى السياسية والدولة.. إلخ
Thomas Kuhn	توماس كوهن
Tocqueville	توكفيل
transnational corporations [TNCs]	الشركات العابرة للحدود القومية
transnational feminist praxis	تطبيق عملي نسوي عبر قومي
transnationalism	تخطي الحدود القومية
Treaty of Greenville	معاهدة جرينفيل

Treaty of Küçük Kaynarca	معاهدة كوتشوك كاينارجا
tribal-ethnic states	الدول ذات العرقيات القبلية
Ulrich Beck	أولريش بيك
Utopian teleology	غائية يوتوبية
virtual reality	الواقع الافتراضي
visual economy	الاقتصاد البصري
Westphalianism	الوستفالية
William McKinley	ويليام ماكينلي
world policeman	الشرطي العالمي (المقصود الولايات المتحدة)
Zapatista movement	حركة زاباتيستا

المؤلف فى سطور:

بيتر جران Peter Gran

أستاذ التاريخ في جامعة تمبل Temple University.

من مؤلفاته:

(١) الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر ١٧٦٠-١٨٤٠ *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840*.

(٢) ما بعد المركزية الأوروبية: نظرة جديدة لتاريخ العالم الحديث *Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History*

وكلاهما صادر عن دار نشر جامعة سيراكيوس.

المترجمة في سطور:

سحر توفيق

روائية ومترجمة، من مؤلفاتها: أن تتحدر الشمس (مجموعة قصصية)، طعم الزيتون (رواية)، رحلة السمان (رواية)، بيت العانس (مجموعة قصصية).

ترجمت العديد من الكتب، ومنها: فلاحو الباشا(كينيث كونو)؛ أرض الحبايب بعيدة: رحلة نقدية فى حياة وأعمال بيرم التونسى (ماريلين بوث)؛ المرأة المحاربة: (ماكسين هونج كنجستون)؛ الهوية والعنف: وهم المصير الحتمى (أمارتيا صــن)؛ شهيرات النساء: أدب التراجم وسياسات النوع فى مصر (ماريلين بوث)؛ الأصول العرقية والعبودية في الشرق الأوسط: قصص أفارقــة جنــوب الــصحراء فــي القرن التاسع عشر في مصر والسودان ومنطقة المتوسط فــي الدولــة العثمانيــة (تحرير: تيرنس والز وكينيث كونو).

التصحيح اللغوى: محمود فتحى

الإشـــراف الفنى: حسن كـــامل



شـهد التاريـخ الحديـث، أي منـذ القـرن السـادس عشـر، تطـور مجموعـة مـن العلاقـات المضطربـة والحميميـة للطبقـات الحاكمـة والعناصـر المهيمنـة علـى مسـتوى العالـم، وأدت المصالـح الطبقيـة المشـتركة لدفـع هـذه الجماعـات نحـو تشـجيع تطـور السـوق. وكان هنـاك دائمـا قـدر كبيـر مـن المنافسـة علـى نيـل قطعـة أكبـر مـن "الكعكـة". كانـتِ هـذه الجماعـة، ولا تـزال، تتمتـع بالثـراء، وهـي تحـاول تقويـة اسـتراتيجيات السـيطرة القائمـة مـن خـلال الحكـم بتشريعات الطوارئ، وبالانضمام إلى "شرطي عالمي".

إن الطبقـات الحاكمـة فـي العالـم الثالـث متعاونـة مـع الطبقـات الحاكمـة الغربيـة فـي قمـع شـعوب العالـم الثالـث، ومثيلتهـا الغربيـة، علـى السـواء. هـذا التحالـف هـو الـذي جعـل النضـال ضـد الهيمنـة علـى المسـتوى القومـي شـديد الصعوبـة ومثيـرا للإحبـاط بالنسـبة للأمـم التـي وقعـت فريسـة للسـوق العالمـي. إن المصالـح الطبقيـة تربـح علـى حسـاب المصالـح القوميـة فـي معظـم الأوقـات، وعندمـا تتحـول طبقـة حاكمـة فجـأة ضـد قاعدتهـا الصناعيـة نفسـها وتدمـر معظـم الوظائـف التـي يأمـل مواطنوهـا فـي الحصـول عليهـا، فـلا مفـر مـن أن نعتقـد أن شـيئا يحـدث يتجـاوز حـدود مـا يمكـن أن نتوقعـه وفقـا للتاريـخ الجمعـي أو منهـج صعـود الغـرب. هنـاك بُعـد مـن التضامـن الطبقـي بيـن أهـل النفوذ من الطبقات الحاكمة في هذا العالم.

تصميم الغلاف : جاسر ممدوح